

کتاب الطهارة
کتاب الزکوة

کتاب الطهارة
کتاب الزکوة
کتاب الصوم
کتاب الحج والعمرة

الاول في الفتاوى
الهندية



٢٥٢



Suleymaniyelü Kütüphanesi
Kisim 1. Kısım 2. Kısım
Hüseyin 1954
Yeni 1954
Baskı No 256

المتن كذا في التنازع بينه وبين دخل الماء القلعة استيقنا كذا في فتح القلعة فوجب على الماء غسل فوجب الحاج
في الجاهلية والحسين والنقاش في الوضوء كذا في تحيط الشرجي وفي القناري الغياض لا تدخل الماء فيها
في فحشها عند الغسل وهو المتعار كذا في التنازع بينه وبين كذا في فحش الوضوء
الفصل الثاني في ستر الغسل وهو ان يغسل يديه الى الرسغ ثلاثا ثم فرجه ويغسل الخواصر ان كانت على يديه
ثم يترجمها وضوءا للسلامة الاجل في هذا في الملقط وكذا في غسل العرج في الغسل سنة سواء كان فيه نجاسة
او لا كقوله في الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هذا كذا في كذا في الشامي ولا يمسح برأسه في الوضوء
لحسنه والمصحح انه يجب كذا في الزاهدي وهكذا في فتاوى قاضي خان في تعيين الماء على رأسه وسائر جسده
ثلاثا كذا في الزاهدي في الاولي فمن والاشارة سنتان على الصحيح كذا في السراج الوهاج وكيفية الاقامة
ان يغسل الماء على منكبيه الايمن ثلاثا ثم لايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في معراج الدراية
وهو الاصح هكذا في الزاهدي ثم يستر عن معنقه ويغسل قدميه كذا في المحيط هذا اذا كان في موضع الماء
اقام اذا كان على لوح او حبل لا يبرح غسلهما كذا في الجوهر النيرة وهاهنا سنن واداب ذكرها بعد المشايخ
ليس ان يبعد بالنية بغسله ويقول بلسانه فويستل لغسل لرفع الحياء والنجاسة فيرسل يديه لغسل يديه
اليدين ثم يستر كذا في الجوهر النيرة وان لا يستر في الماء ولا يستر وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل وان
يدرك لاصفائه في المرة الاولى وان يغسل في موضع لا يراه احد ويستحب ان لا يتكلم كلاما فظ وان يمسح يديه
بعد الغسل كذا في المسئلة **الفصل الثالث** في الحائض المعجبة للغسل وهي ثلاثة منها الجاهلية وهي
تلبس بسنن احدها خرقع المني على وجه الدرق والشهوة من غير ايلاج بالملس والمنظر والاختلام
والاستمتاع كذا في تحيط الشرجي من الاجل والماء في النور والبقعة كذا في المعجزة وفيه اعتبار النية عند
الغسل عنه من مائة الاجل حرمه من راس الاجل كذا في التبيين اذا اختلج او نظر الى امرأة فقال المني عن
مكافئه بشهوة فاستكذره حتى سكنت شهوته ثم سأل المني عليه الغسل عند هذا وعند أبي يوسف لا يجب
هكذا في الخلاصة لو اغتسل من الجاهلية قبل ان يقول او يتامر وصلى ثم خرج بنية المني فعليه ان يغتسل
عند هذا خلافا لابي يوسف رحمه الله ولكن لا يجزئ ذلك الصلاة في قولهم جميعا كذا في الخلاصة اذا اغتسل بعد
بعد ما بال او نام او شئ لا يجب عليه الغسل اتفاقا كذا في التبيين اذا احتلم الرجل وافصل المني
من موضع الا انه لم يطهر على غير الاجل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضي خان رجل بال فخرج من
ذكره مبي ان كان متسترا عليه الغسل وان كان مكشورا عليه الوضوء كذا في الخلاصة اذا اغتسل بعد
ساجدا منها وخرج منها مني في الوضوء فعليه الوضوء ودون الغسل واذا استيقظ الرجل ووجد
على رأسه او خلفه بلاءا وهو يتذكر اختلافا ان يتيقن انه مني او يتيقن انه مذي او شك انه مني او يتيقن
فعله الغسل وان يتيقن انه مذي لا يغسل عليه وان راي بلاءا الا انه لم يتيقن كذا في الاختلاف فان يتيقن انه
مذي ولا يجب الغسل وان يتيقن انه مني يجب الغسل وان يتيقن انه مذي لا يجب الغسل وان شك انه مني او
مذي قال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الغسل حتى يتيقن بالاختلام وقال لا يجب هكذا ذكر شيخ الاسلام
قال القناري الامام ابو علي النسفي ذكرهما في نوادره عن محمد اذا استيقظ الرجل فوجد البلاء في اجليله
ولم يتيقن كذا ان كان ذكره متسترا قبل النور فلا يغسل عليه الا ان يتيقن انه مني وان كان ذكره ساكنا قبل
النور فعليه الغسل قال شمس لا يمتنع الحلق في هذه المسئلة بكونه قنونا والناس عنها غافلون فيجب ان
تختل كذا في المحيط ولو قد كذا الاختلام ولذا في النزول ولم يزل لا يجب عليه الغسل والماء كذا في ظاهر
الرواية لان خروج منيها اليه ووجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليه وعليه الفتوى هكذا في معراج
الدراية اذا نام الرجل قاعا او قايما او ساجدا ثم استيقظ وجد بلاءا فوجد او ما لو نام منبجعا سوا
كذا في المحيط اذا وجد في الزايف مني ويتولد الزوج من المرأة وتكون المرأة من الزوج الاصح ان يغسل
عليه ما احتلج كذا في الظهيرية الرجل اذا ناما معشيا عليه ثم افاق ووجد مذي على يديه او غيره
ولا يغسل عليه وكذا كذا المتكلم ولين هذا كذا في المحيط رجل استيقظ وهو يتذكر اختلافا ولم يبر
ببلاء ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل اختلج ليللا ثم استيقظ ولم يبر بلاء فتوضا وصلى صلاة الفجر
ذكره المني عليه الغسل كذا في الخلاصة ولا يفتن الصلاة وكذا في الاختلاف في الصلاة ولم يزل يعين
امنا فان ترك لا يجزئها ولا يغتسل كذا في فتح القلعة **التب الثاني** في ايلاج الايلاج في احب التباين
اذا اقامت للشهوة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به ان ترك او لم يزل وهذه اهل للذهب لقائيا
كذا في المحيط وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان مطلقا للشهوة يوجب الغسل بايلاج مقلدها

بما ذكره كذا في السراج الوهاج ولا ييلاج في الشهوة والمبتنة والمتغيرة التي لا ييلاج مع بطلانها لا يوجب الغسل بدونه
الا نزال هكذا في المحيط والصحيح انه اذا امكده الايلاج في محل ايلاج ومن الصغيرة ولم يغيرها فوجب ايلاج كذا
في السراج الوهاج اذا اجمعت الماء فمادون الدج ووصل اليه الى رحمها وهي بكر او ثيب لا يغسل عليها
لغيره السبب وهذا النزول او ملامه المستقيمة لم تجل كان عليها الغسل لوجود النزول كذا في فتاوى قاضي
خان واذا حلت فاما يجب عليها الغسل من وقت الحائض حتى يجب عليها الغسل عادة الصلاة من ذلك الوقت
كذا في المحيط لو فاما المرأة عجيبي واجد في نفسها ما اجد اذا اجمعت في وجب لا يغسل عليها كذا في المحيط الشرجي
غلاما من جنس سبب جامع امرأة بالغة فعليه الغسل ولا يغسل على الغلام الا الله يؤمن الغسل تحلقا واخيرا
كيفية وضوء الصلاة تحلقا واخيرا اذا كان الرجل بالغا والامراة صغيرة فاما يجب عليها الغسل ولا يغسل عليها
وجامع الغني يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط ولو لم يزل على ذكره خرقعة واوضح ولم يزل قال بعضهم
يجب الغسل وقال بعضهم وهو الاصح ان كانت الخرقعة مرقعة بحيث يحذر حرارة الدج واللذة وجب الغسل والا
فلا ولا خوطب وجوب الغسل في الوضوء وان اوضح الخرقعة المشكوك في فحش امرأة او غيرها فلا يغسل عليها وكذا
في فحش خبيثه وان اوضح رجل في فحش خبيثه مشكوك لم يجب عليه الغسل وهذا اذا كان مع غيره نزال انا
اذا نزل وجب الغسل بالانزال كذا في السراج الوهاج **وفيهما الحين والنفس** يجب الغسل عند خروج
دعجهين او نفاس ووضوءه اليه فحش الخارج والافليس بخارج ولا يكون حائضا كذا في التبيين المارة اذا ولدت
ولم تزل المهر هل يجب عليها الغسل الاصح انه يجب كذا في الظهيرية **اما النوع الغسل** ففصله ثلاثة
منها فريضة وهي الغسل من الجاهلية والحسين والنقاش وواجب وهو غسل الموي كذا في تحيط الشرجي
الكاخر اذا التبت ثم اسلم يجب عليه الغسل في ظاهره لرواية لوان قطع دهر الكوفة ثم اسلمت لافضل عليها التبت
اذا التبت بالحسين فعليه الغسل بعد الاغتسل وفي التبت اذا بلغ بالاختلام الاصح وجوب الغسل كذا
في الزاهدي والاقوط وجوب الغسل في الغسل كلها كذا في فتاوى قاضي خان واربعة سنة وهو غسل يديه
الجمعة ويعمر العيدين ويوم عرفة وعنده الاحرام واحد مستحب وهو غسل الكاخر اذا اسلم ولربك
نجسا كذا في تحيط الشرجي وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في المعجزة حتى لو اغتسل بعد
الفجر لم يحدت وسلك الجمعة بالوضوء واغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنسا ولوافق يوم الجمعة يوم
العيد وجامع ثم اغتسل يتوعد من الكل كذا في الزاهدي في الكافي لو اغتسل قبل التبع وسلك به الجمعة
قال فغسل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير ومن المندوب على ما ذكره يتيقن
المناجحة وجمعه الله الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمكة ليلة وحصول مدينية النبي صلى الله عليه
وسلم والمخوف اذا افاق والتبت اذا بلغ بالستر كذا في التبيين **وما ينفل بدلك** مسائل الحين
اذا اختلج اغتسال الى وقت الصلاة لا يشر كذا في المحيط وقد نقل الشيخ صالح الدين الهندي الاجماع
عليه الا لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الحيض والحائض والغسل قبل الصلاة والارادة لا يجل
الايم كذا في البحر الرائق كالصلاة وسجدة التلاوة وقسم المحض ويحرم كذا في تحيط الشرجي ذكر في ظاهر
الرواية وادي ما يكتفي من الماء للاغتسال صالح وللتنوي مد قال بعض مشايخنا رحمه الله كذا صالح
اذا ترك الوضوء واما اذا جمع بين الوضوء والغسل يتوضا بالماء من غير السجدة ويغسل بالسجدة وقال
عامه مشايخنا رحمه الله السجدة صالح كان للغسل والوضوء جميعا وهو الاصح قال مشايخنا هذا بيان معاد
ادبي الكفاية وليس بتعدي ولا يبر بل ان كفاه اقل من ذلك ففقد منه وان لم يكن مراد عليه بقدر ما لا اسراف
ولا تعدي كذا في محيط الشرجي وكذا في الوضوء ابدون الماء واسع وضوءه جاز هكذا في شرح الحياوي
والتعدي بالماء في الوضوء اذا كان لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنجى بطل ووضوءه
وان لا نال بالتحق وهو لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنجى بطل ووضوءه
لا يبر لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المشوط ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من آفا واخذ كذا في المحيط
ولا بأس للمحدثين بامواتهم قبل ان يتوضا وان توضا فحسن وان اردا ان ياكل ويشرب فينبغي ان يغتسل
ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج **الباب الثالث** في المياه وفيه فصلان **الفصل الاول**
فيما يجوز به الوضوء وهو ثلاثة النوع الاول الماء الجاري وهو ما يذهب بنية كذا في الخلاصة
وهو اهل الحد الذي يتيقن في مذكره حتى هكذا في شرح الوقاية وقيل ما يذهب الناس جازا وهو
الاصح كذا في التبيين وفي النصاب والفتوى في الماء الجاري انه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه ولونه او
ريحه من النجاسة كذا في المختار واذا بقي في الماء الجاري حتى كالجيفة والحر لا يتنجس ما لم يتغير طعمه

في شيخ الزاوية وفي الصغرى وهذا الموضع وعليه القوي كذا في التناظرية اذا سقطت فينا لان جزء الابرقة الضل
ولا يسلط المسح وان سقطت عن ثوبه قبل المسح ويجزى غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والحديث اذا انقضت
الماء على اليد او سقطت الدابة من فوقه غسل ذلك الموضع كذا في الحديث ولو انكسرت طرفة فوجعل عليه يد او علكا فان
كانت يده نزعته مسح عليه وان كان من تحت المسح تركه وسقطت استأبى به من غير ما ان قدس والاسح عليه ان قدس والا
تركه وتحتل ما عطفها كذا في النبيين مسح على العصابة فسقطت فهد لها جازي فالاحسن ان يده المسح هكذا في الذرية
وجعل باصبعه فرجة فدخل المراء في اصبعه او المراء في اوامر موضع الفرجة ففقه ما وسع عليه ان اذا استوجب
المسح العصابة وكذا في حق المنفرد وعليه الفتوى رجل غلبه رجل فبسط يده فمسحها في آفأ يده بالمسح عليها المخرج
والفرد الما بخلاف ما اذا كان على اصابع اليد والكف فانه يجزى ولا يمسح بالآفأ وان اذ المسح هكذا في الخلاصة
والمسح على اليد وخرقة الزخعة كالغسل لما تحتها وليس بيد الحق لو كانت اليد على احد رجله مسح عليه
وتحتل الاخرى هكذا في النبيين ولا يوقت هذا المسح بوقت ولا فرق بين ان يمسح على اليد او على غير اليد
كذا في الخلاصة وسيأتي فيه بعد ذلك الامسح والاكر ولا يشرط النية في مسح بافتقار الروايات هكذا في الخبر
الرواية وكيفية المسح من وهو الصحيح كذا في الحديث واذا نلت العصابة العصابة ليكن اعادة المسح على
المقتضية هكذا في الخبر المراء ولا يجمع بين غسل القدم ومسح كذا في الكافي رجل باحد رجله جراحة
وعليه جيرة فوضعا مسح على الجيرة وغسل الاخرى فغسل على الجيرة لا يمسح على المسح على الجيرة والمسح على
الجيرة وليس النبيين جازله المسح على النبيين كذا في الحديث المسح على احد رجله مسح عليه وتحتل رجلاه وليس
الحقن في احد رجلاه مسح عليه ما افهم في صلوات فاستخرج الحق وحسن البقرة قد انشقت وسال منها الدر
وهذا يعلم انه من تحت النشقت حكمه من النشقت الامام في بكر محمد بن الفضل ان كان لا يخرج قد يمسح واث
الرجل ليس المسح على كذا في الخبر ونزعه بعد العصابة لا يمسح على غير يده ما بعد ما من الصلوات وان كان
كأن المسح على اليد لا يمسح على اليد شيئا منها هكذا في الحديث ولو كانت جراحة فبسط يده فمسح على اليد
فقد نكسرت اليد الى الخارج ففقه الوضوء والا فلا ولو كان الرباط اطرافين ففقه المصنفون العصابة يتقيد الوضوء
كذا في التناظرية في نواقض الوضوء ولا يجوز المسح على العصابة هكذا في الكافي ولو امرنا اننا ان يمسح
خفيه جاز كذا في الخلاصة المارة في المسح على النبيين يتقيد الرجل لاستقامتها في المعنى المجرى المسح كذا في الحديث
الباب السادس في الامانة بالاناء وهي ثلاثة خصال ونفاش واستحسانة ونيلية
فصل الاول في القيص وهو من اجزاء الاجزاء الثلاثة كذا في الحديث القيص فان اذنت من الدرس
لا يكون خفيما ولا ينجب ان تحتل عن كذا قطع الدم كذا في الخلاصة ويؤخذ كونه خفيما على امور منها
الوقت وهو من سبع سنين الى الابد هكذا في البذائع الاياس مقدس من تحريم سنة وهذا التحريم كذا في
الخلاصة وهو عدل الاقوال كذا في الحديث وعليه الاعتقاد كذا في النهاية والترحال الوهاج وعليه الفتوى
هكذا في معراج الدرزية فمأذنة بعد هذا لا يكون خفيما في ظاهر المذهب والاحتياط ان ما لا بد ان كان خفيا
كان خفيما كذا في شرح الجمع لاجل المالك **ومنها** خروج الدم الى الخارج ولو سقط الكرسف فادام
تسخر الكرسف من الايدي لا يمسح بالدم والرجل الخارج لا يكون خفيما هكذا في الحديث طرفة الكرسف ان الدم
يخرج من تحتها من جيب الذراع والحاجب اذا لم يخرج عليه ان الدم حكم بالانقطاع من جيب الذراع هكذا في شرح
الوقاية ولا يشرط فيه التسلل هكذا في الخلاصة **ومنها** ان يكون على لون من الالوان الحرة السوداء
والعقرة والكدرة والخضرة والقرينة هكذا في النهاية وانما يعتبر باللون في الكرسف جيب يروغ وهو طري
لا حين يحفظ هكذا في الحديث ولو كانت بيضا خالسا على اللوحة ما افرطنا فاذا ليس امرة حكمه كذا في النياض
وكذا في الوضوء فاذا بكتبت انقضت تغير حاله الرواية لاحالة المتغير هكذا في النجدي **ومنها**
النشأ اقل الخيش ثلاثة ايام وثلاثة ليال في ظاهر الرواية هكذا في النبيين واكره عشرة ايام ولياها
كذا في الخلاصة **ومنها** فقدر من ماء الطهر وذا في التيمم من غسل هكذا في الترحال الوهاج الطهر
المختل بين الدمين والدم في مدة الخيش يكون خفيما ولو خرج احد الدمين عن مدة الخيش بان
وان كانا دما وكثرة طهر او قوما خفا مثلا لا يكون خفيما لان الدم اخبر لم يبق في مدة الخيش ولا
يبعد الخيش بالطهر على هذه الرواية ولا يخبر به وهو رواية محمد بن ابي حنيفة ورحمة الله وروى في
يوسف عن ابي حنيفة ان الطهر المختل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لم يمسح ولا يمسح ولا
المتأخر من اتقوا هذه الرواية لانها اشبهت بالمطفي والمستغنى كذا في النبيين وهكذا في الزاهدي
والاخذ بهذه البس كذا في الهداية وعليه اشتق مراء في التيمم من ماء الطهر من ماء الطهر ومنه يفتي كذا في

المسح

المسح فان لم يبق من العشرة الطهر من الماء الخيش سوا كانت ممتدة او متعذرة وان تجاوزت العشرة ففي المنداء فيها
عشرة ايام وفي المعتادة مائة وثلاثين في النبيين والطهر طهر هكذا في الترحال الوهاج ويجزى بداية الخيش الطهر كذا في
فيله ومعه فمعه اذا كان بعده فمعه كذا في النبيين اذا كان الطهر خمسة عشر يوما او اكثر فبسط يده فمسح على يده
الدمين او اقلها بافراده حيث شئت ما لم يكن من ذلك هكذا في الحديث واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لاكنه الا
اذا خشي الخيش المعتادة كذا في البقرة مستمرة الدهر فبسط يده فمسح على يده فمسح طهر كذا في الهداية
الفصل الثاني في التماس وهو قدر يعقب الولادة كذا في الحديث ولو ولدته ولم تزد ما لا يمسح
عند ابي يوسف وهو رواية عن محمد قال في اللغير وهو الصحيح لكن يجب عليه الوضوء من وجب التماسه في الولادة كذا
في النبيين وعند ابي حنيفة رجعة النبيين غسل واكثر المشايخ احوه وايقول ومعه ان يفتي بعدم المسح هكذا
في الحديث وقال ابو علي العاقبة وبه نأخذ كذا في المصنف وفي الفتاوى وهو الصحيح هكذا في الجوهرة الدرية لو خرج
الكل الا فلوله فمسح والا فلا وكذا في القليل منها وخرج اكثره والمستطاع ان يظهر بغير خطنه من اصبع او فم او
سخره لم يفتي به فمسح هكذا في النبيين وان لم يظهر من خطنه فلا فمها فان كان من جمل المراء خفيما يحل
خفيما والا فمها مستحسنة وان كانت دما قبل اشتقاقه دما بعده فان كان مستبين للخلق فاذلة قبل الاكراه خفيما
لغيره في اذلة بعده وان لم يكن مستبين للخلق فاذلة قبل الاشتقاق خفيما ان كان خفيما خفيما هكذا في النهاية
لو ولدته من قبل شرا فان كان يمسحها جرح فامسحت وخرجت الراد منها تكون حاجبة جرح سائل لا تفسد كذا في
الطهارة والنبيين الا اذا خرج من العرج فمعه في وجب الوضوء من السرة فانه خفيما يكون نفاشا هكذا في النبيين
وقاس التماس من الاقل كذا في الكافي بشرط التماس ان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر وكذا بين الثاني والثالث
اشهر واكثر فمحلل ونفاش وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذا بين الثاني والثالث
كذلك بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالحق ان يمسح حلا وكذا كذا في النبيين اقل الناس ما يخرج ولواحدة
وعليه الفتوى واكثره اربعين يوما كذا في التراجية وان زاد الدرس على الاربعين فالأربعين في المستدرة
والعروقة في المعتادة فمسح هكذا في الحديث الطهر المختل في الاربعين بين الدمين ففان عند ابي حنيفة وان اقره
عشر يوما فمحلل وعليه الفتوى **الفصل الثالث في الاستحسانة** لولادة المرأة العروقة كذا في النبيين والناس
في اقل مدة الطهر ثمانية ايام الا ان كانت ممتدة او بعد المعتادة استحسانة وكذا انما فمحلل
اقل الخيش وكذا كذا في الكافي والكبرية المتعذرة جدا هكذا في الحديث وكذا ما نزل الجاهل ابتداء وحال ولا يمسح قبل
خروج الولد كذا في العروقة **الفصل الرابع في احكام الخيش** والناس والاستحسانة لا يمسح
لا منها الا بخرج الدم وظاهره وهذا هو ظاهر المذهب احكاما وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا
في الحديث الاحكام التي يشرط فيها الخيش والناس ثمانية منها ان يمسح على الخيش والناس المتعذرة
فلا تفتي هكذا في الكفاية اذا كانت المرأة تترك الصلاة من اقل ما زاد فقال الغنية ويجزى كذا في التناظر
ناقلا عن النوزل وهو الصحيح كذا في النبيين اذا اخافت في العروة او فغنت سقط منه بغير الوقت ساكن
ان تسلي ويبره اولا هكذا في الخبرية لو استعذرت الصلاة في آخر الوقت فمحاكت لا يلزمها قضاء الصلاة
بخلاف النطق كذا في الخلاصة ولا يمسح اليها اذا دخل وقت الصلاة ان تقوما وتجلسن على سجدة تيمم
وتحلل قدر ما يمسكها الصلاة لو كانت ظاهرة كذا في التراجية وفي الصغرى الحائض اذا سقت آية السجدة لا
سجدة عليها كذا في التناظرية **ومنها** ان يخرج عليه ما المتعذر فتعذره هكذا في الكفاية اذا شرعت في سجود
الغسل فمحاكت يلزمها الغضاضا في الطهارة **ومنها** انه حرم عليه ما على الخيش المتعذر في السجود كذا في
المخالص او العروقة هكذا في منية المصنف في النهاية لا تدخل الحائض سجدة سجدة وفي نسخة الا اذا كان في المحل
ولا يمسح في غيره وكذا في الكافي اذا كان الحائض سبعا او ثلثا او برة او فلا بأس بالمسح فيه ولا يفتي
فعلما للمسيح هكذا في التناظرية وسطح المسح حكم المسح كذا في الجوهرة الدرية المعتادة لملاحة الجاهل واليه
الافق انه ليس له حكم المسح هكذا في البذر المراء ولا بأس بالحائض بزيادة التيمم هكذا في التراجية **ومنها**
خوفا الحوائض لغيره باليقين وان كانا فمحلل المسح هكذا في النبيين **ومنها** حرمه ذرة الزان لاقا الحائض
والفتسا والجنب شيئا من الزان والاية وما ذوقها سواي التيمم على الاصح الا ان لا يعقد برادون الاية العروة
مثل ان يشق للزانية يوقد السكر او لم يمسح عند لاهل او غيره فانه لا بأس به هكذا في الجوهرة الدرية ولا يمسح مرة
آية قصيرة تجري على اللسان عند الكلام كقولهم لم نقل او لم يولد هكذا في الخلاصة او غسل الجنب في القبر المرحل
له ذلك هكذا في الحديث المرحي وهو الصحيح هكذا في الترحال الوهاج وكذا في الحائض والجنب ذرة الزان لا يمسح
والزهره هكذا في النبيين واذا اخافت المعلقة فينبغي لها ان تعلم القميان كلمة وتقطع بين الحائضين ولا

كذا في الكافي

خاتمة

وهذا القول قد ورد في عدة من الكتب القديمة والحديثة في الراهدي والذليل ما ان كانت مرتبة بالذليل عينا وانما كانت
شيا بول انما لا يعتبر فيه العنك وكذا في المحيط فلو ان كانت مرتبة بالذليل عينا لكانت مرتبة بالذليل عينا
تقول كذا في السراجية فان كانت شيئا لا يكون انما الاستقامة فان يحتاج في الاستقامة الى شيئا آخر سوى الماء والساكنة
لا يمكن ان يكون كذا في السراجية وكذا لا يمكن ان يكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
او يبدى بجمع اوصافا من غير ان يكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
المرق الغرض واما ما ذكره من غير ان يكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
المرق الغرض واما ما ذكره من غير ان يكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
غيره واما ما ذكره من غير ان يكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
والاول اقول كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
قايه خان اه عسل ثلاثا في كل مرة فمقاطعة قطرة فاصاب شيئا ان عسل في المرة الثالثة والبالع فيه
حينئذ لو عسل لا يسل من الماء فالعسل واليد او ما تقاطر اهر ولا فاكل عسل كذا في المحيط ولا يسل من الماء
بالعسل ثلاثا في كل مرة لان التقطيف في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
يتقطع التقاطع ولا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
لنزلت قريبا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
بالماء ثلاثا في كل مرة وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية
الغضب والكبري اذا انجس ما لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
والاخر جديدي وقد وثقت امر في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
يسوه السكين بالماء الطاهر ثلاثا في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
لنزلت الماء كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وعلى هذا الدليل والذين يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
الذين يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
حضان او في واحدة ثلاثا وعمر في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
عنه في اوانه وعسل من السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
لانه اقل من قدره كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
بالسكين والماء بالذليل كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
حكه في الاول كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وبه هكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
ملا الماء ثلاثا في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
ينزل في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
صاروا هم كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وبذلك عسل يتقطع التقاطع من السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
والسراجية اذا اصابت النجاسة فاصابها المطر ولم يبق لها من السراجية وكذا في السراجية
فاصابة المطر كان ذلك بقدره العسل الارض اذا نضجت ببول واخلج الناس الى السراجية فان كانت رقيقة
يسب الماء عليها ثلاثا فتطهر وان كانت صلبة قالوا لا يسب الماء عليها وذلك من كثرة النجاسة
كذلك ثلاثا في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
حققت ظهر كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وان كانت رقيقة ان كان الحصى من قصب وما اشبهه يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية
بالخلاف لانه لا يسل من النجاسة كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
فقط عند ان يسل من النجاسة وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
النجس في الاصل كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية

فيكون

فيكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
عليه كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وبه الماء ثلاثا في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
ادخل ثلاثا في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
ناقله من الكبري الجبل للفقير اذا اصابت النجاسة ان كان سائلا لا يسل من النجاسة
وان كان يسل من النجاسة ان كان سائلا لا يسل من النجاسة ان كان سائلا لا يسل من النجاسة
يصل ثلاثا في كل مرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
الماء من غير ان يكون كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
عليه إعادة المتلوات التي هي كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
اصاب الكبري كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
مرة وجملة من يتبع جملته في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
على الحد الذي يتبعه العسل في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
يظهر المصحح في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
للفقير كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وطاف فقط ان اجل من العسل لانه يعمل على السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
الغضب فان كان من السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
تق الجبل والماء وثقة امر في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
نجس بالبول لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
مروي على السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
يظهر بالرك لانه البولي وبه اشد كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
البيرة وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
انما فاصلة ما فيه من السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
النجاسة ان كانت من السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
يعمل بالبول كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
التي عليها فاصلة ما فيه من السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
فناوي الحجة الغرور اصابة النجاسة المتعددة ويصل بالذليل كذا في السراجية
الجفاف والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
بالسكين والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض
لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
موصوفة فتسل وتسل لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
تعد ذلك هل يعجز عن السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
ادامان على وجه الارض لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
الماء المتنجس ان لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
الاحراق التبريد اذا احرق حتى صار ماء في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
وكذا العذرة هكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
الحين التبريد اجعل منه الكثرة والقدرة في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
واحدة كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
حوزة النجاسة بله الماء قبل الماء لا يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية
يكون الحصى من قصب وما اشبهه يسل من الماء في السراجية وكذا في السراجية
طريق بالانفاق كذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية
في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية وكذا في السراجية

كذا في المنزلة وإذا حضرته هذه العوارض في آخر الوقت سقط العزم بالإجماع كذا في غنا والقاسي والقابلة
لو استعملت الصلاة تخاف من أن تؤخر الصلاة عن وقتها وتؤخر سبيل الله ويحرم كذا في
الخلاصة في الفصل الرابع من المواقف وفيه اثنا عشر وثلاثون بابا **الباب الأول في المواقف**
وما يقبل بها وفيه فصول **الفصل الأول** في أوقات الصلاة وقت الغروب والصبح الصادق
وهو الثامن المنقسط في الأوقات المثلثة وهو البياض الذي بين طلوع الشمس وطلوعها
الظلم فيها كذا لا يدخل وقت الصلاة ولا يخرج من العمل على التامة هكذا في الكافي اختلقت المشايخ في أن العروة
لا بد طلوع الغروب أو لا يستطاع وقتها وانتشاره كذا في الحبيب والثاني أوسع واليه مال أكثر العلماء هكذا في
مختار القاضيين والاختلاف في الصلوات والعشاء اعتبارا بالوقت وفي الغروب اعتبارا بالمكان كذا في شرح النجاشي
وفي الكافي ووقت الظهر الزوال إلى طلوع الظل عليه سوي إلى كذا في الكافي وهو الصحيح هكذا في حبيب
الترجيبي والروايات في زيادة الظل لكل شخص في جانبه لم يرد كذا في الكافي وفيه مائة وثلاثون بابا في الزوال
أنه لا يخرج من الصلاة في الزمان مستوفية فساد الظل في الاستعانة بالشمس في آخر الزمان وإذا أخذ الظل في الزمان
أن الشمس قد زالت فأقبل على الظل من أجل علامة أن موضع العلامة إلى الشمس يكون في الزوال فإذا زاد على
ذلك وصارت الزيادة في ظل أصل العود سوي في الزوال يخرج وقت الظهر عند أي جهة من جهة القبلة إلى جهة
قاصية خاف وهذا الطريق هو الصحيح كذا في الطهري وقالوا الاختلاف أن يمسك الظل قبل مضي الزمان والظاهر
العصر حتى يصير عليه ليكن الصلاة في وقتها ما بقي وقت العصر من مضي الزمان والظاهر في الزوال
إلى غروب الشمس هكذا في شرح الجمع ووقت المغرب منه إلى مضي وقت العشاء وهو آخره وبه يفتي هكذا في
شرح الوقاية وعند أي جهة من جهة القبلة الذي يلي جهة كذا في العنبري وفيه مائة وستون بابا في الناس
وقد أجمعوا على أن الأصل في باب الصلاة أن لا يثبت فيها ركعتان ولا صلاة إلا ما فيه يقين كذا في النهاية
ناقلا عن الاستدلال ويستحب في الإسلام ووقت العشاء والوتر من غروب الشمس إلى الغروب كذا في الكافي ولا
يقدر الوتر على العشاء والوتر من الغروب لأن وقت الوتر لم يرد في حديث صحيح ولو قيل الوتر قبل العشاء ناسيا
املاهما وظاهر فساد العشاء دون الوتر فإنه يصح الوتر في وقت العشاء ويحدها عند أي جهة من جهة القبلة
لأن الترتيب يستلزم هذا العدم من العدم وقت العشاء والوتر كان في بلد يطلع الغروب فيه كما
يخرج السقف أو قبل أن يغيب السقف لم يجز عليه هكذا في المنتبهين **الفصل الثاني في بيان**
فعية الأوقات فيثبت تأخير الغروب ولا يؤخرها حتى ينتهى المكان في طلوع الشمس بل يسفر بها بحيث
لو طار فساد الصلاة يمكن أن يعيد بها في الوقت بقوله مستحبة كذا في المنتبهين وهذا في الأمانة كلما لا
يمنع يوم الغروب الحاج بمنزلة لغة فانه إذا التعليل ففضل هكذا في الحبيب ويثبت تأخير الظل في السقف
ويثبت في الشاه كذا في الكافي سواء كان في الظل وجهه أو جماعة كذا في شرح الجمع لأن الله سبحانه
تأخير العصر في كل زمان ما لم يغير الشمس والعبرة بالتغير من التغير الوضوء فمضى صار العصر بحيث
لا يجزئ فيه العيب فقد تغير وقت الصلاة كذا في الكافي وهو الصحيح كذا في المهر آية ولو شرع فيه قبل التغير
فمضى إليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان ويثبت تأخير الغروب في كل زمان كذا في الكافي
وكذا تأخير العشاء إلى ذلك الليل والوتر في آخر الليل لمن يقن بالانتباه ومن لم يرتع الانتباه أو لم يثبت
الغروب هكذا في المنتبهين وفي يوم الغروب يؤخر الغروب كما في حال العجم ويؤخر الظل قليلا ينته قبل الزوال
ويجعل العصر حتى فاضل أن يقع في الوقت المذكور ويؤخر المغرب عند غروب الوقت وقبل الغروب ويجعل
المسألة لا يمنع من أن يؤخر عن جماعة هكذا في حبيب الترجيبي هذا في الأمانة كلما ولا يجزئ بين الصلوات
في وقت واجبة لا في السفر ولا في حضر بعد جماعة عرفة ومزدلفة كذا في الحبيب **الفصل الثالث**
في بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة ثلاث ساعات لا يجب فيها المكثفة ولا صلاة للبناء ولا صلاة
التلاوة إذا طلعت الشمس حتى ترفع وعند الانتهاء إلى أن تزول ويحدها إلى أن تغيب
الأصغر بوجه ذلك فانه يجوز أداء هذه العزوب هكذا في فتاوى قاضي خاين قال الشيخ الإمام أبو بكر
يحتسب من الفصل ما دام الإنسان يقدر على الظل في موضع الشمس وفيه في الطلوع كذا في الخلاصة هذا
إذا وجبت صلاة الصلوات وسجدة التلاوة في وقتها من أجزائها إلى هذه الوقت فانه لا يجوز
قلنا أما لو وجبت في هذا الوقت وأدبنا فيه جاز لأهل الأدب نافية كما وجبت كذا في التراجيح
وهكذا في الكافي والمنتبهين لكن الأفضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلاة الصلوات تأخيرها
هكذا في المنتبهين ولا يجزئ فيها فمضى الغروب والواجبات الغائبة عن أوقاتها لا تؤخر هكذا في

المنتبهين والكافي والمنتبهين في هذه الأوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح الخواص في قوله في المنتبهين عند طلوع الشمس
أو غروبها فمضى لا بد عليه الوضوء ولو سجد في سجدة سوي عصر يومه لا يقبل طهرا وبعد العشاء كذا في فتاوى قاضي خاين
في نوافل الوضوء ويجب قطعه وقتها وفي وقت غروبها في ظاهر الرواية ولو أخرجه عن صلاة ما لم يرد في المنتبهين
هكذا في فتح العديري وقد استأثر لا يثبت عليه كذا في شرح الخواص وفي وقت مكره وجاز وقد استأثر في حبيب
الترجيبي ولو ذكر أن يمسك في الوقت المذكور فإني فيه يتبع ظاهر ويحجب أن يمسك في غيره كذا في البحر الرائق إذا غلبت
أو في غير هذه الأوقات فانه لا يجزئ إلا إذا استأثر في وقتها كذا في شرح منية المسكين لا يبرح حاج مستغفرا وفان يكره فيها
الغوازل وما في معناها لا الزايف هكذا في النهاية والكفاية فيجوز فيها فمضى الغائبة وصلاة الجاهل وسجدة التلاوة
كذا في فتاوى قاضي خاين **منها** ما يستعمل في صلاة العزوب قبل صلاة العزوب كذا في النهاية والكفاية يكره فيه الطلوع بالكره من
سنة العزوب من مسك في وقتها في آخر الليل فلا صلاة ركعة طلع الغروب كان الأمان الفصل لأن وقتها في الطلوع بالكره من
العزوب لأن وقتها لا يبرح من سنة العزوب على ما صح كذا في التراجيح والمنتبهين ولو شرع في وقتها في الطلوع بالكره من
الذي بعد الطلوع في وقتها من سنة العزوب هذا المختار كذا في فتاوى قاضي خاين **ومنها** ما يستعمل في صلاة العزوب قبل
طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية ولو أتم سنة العزوب طلع الغروب كان الأمان فصل صلاة العزوب كذا في حبيب الترجيبي
ومنها ما يستعمل في صلاة العزوب قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية لو أتم سنة صلاة العزوب في وقتها مستحبة
أتمها فمضى ما قبل صلاة العزوب قبل التغير لا يبرح في هكذا في حبيب الترجيبي **ومنها** ما يستعمل في صلاة العزوب
الشمس قبل صلاة المغرب وعند الإقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعبدين والكسوف والعسفة
هكذا في النهاية والكفاية ويكره التغير عند خطبة الجمعة هكذا في شرح منية المسكين لا يبرح حاج
ويكره الطلوع إذا خرج الأمان إلى خطبة يوم الجمعة كذا في منية المسكين إذا شرع في الأربع قبل الجمعة يخرج
الأمان إلى خطبة يوم الجمعة وهو الصحيح واليه مال الأمان المقدس لأجل الشبهة الاستدلال حكم الدين كذا
في الطهري ويكره التغير إذا أقيمت الصلاة الأمانة العزوب لم يجز في وقتها فمضى صلاة العزوب
مطلقا وتعد بها في المسجد لا في البيت وبين صلاحي الجمع بكرة ومزدلفة هكذا في البحر الرائق ويكره بيع
الصلوات سوي الوقت إذا مضى وقت المكثفة هكذا في شرح منية المسكين لا يبرح حاج ناقلا عن الخواص
ويكره الصلاة وقت صلاة البول أو الغائط وقت حتموا للحام إذا كانت النفس شائعة إليه
والوقت الذي يؤخذ فيه ما ليس بالبال من أفعال الصلاة ويجزئ بالشرع كذا في الكافي في صلاة العزوب
العشاء ما قبل نصف الليل هكذا في البحر الرائق **الباب الثاني في الأذان** وفيه فصول
الفصل الأول في مفسرته وأحوال المؤذن الأذان سنة الأذان الكفاية بالجماعة كذا في فتاوى
قاضي خاين وقيل أنه واجب والمصحيح أنه سنة مؤكدة كذا في الكافي وعليه جماعة المشايخ هكذا
في الحبيب والإقامة مثل الأذان في كونه سنة للرايين فقط كذا في البحر الرائق ولين غير العلوات بحسب
والجمعة نحو السنين والوتر والمطلق غاف والتراويج والعزوب إذا كان إقامة كذا في الحبيب وكذا
للمندوبة وسلاة الجنان والاستسقاء والمجي والافراج هكذا في المنتبهين وكذا الصلاة الكسوف
والخسوف كذا في المنتبهين شريح الكسوف وليس على النساء إذا كان إقامة فان صليين جماعة فيصليان بعين
أذان وإقامة وأن صليين بهما جاز في صلاتهن مع الإمامة هكذا في الخلاصة وذهب الأذان والإقامة لظاهر
والمعتمد في بيته وليس على العبد إذا كان إقامة كذا في المنتبهين فمضى الأذان في غير المصباح
لا يجوز التأخرا وكذا في المنتبهين أي حنيئة ومحمد رحمه الله تعالى وإن قدم ليعاد في الوقت
هكذا في شرح مجمع البحرين لأن المكان وعليه الفتوى هكذا في التناقضانية ناقلا عن اللجنة ولعمري أن الأذان
قبل الوقت لا يجوز كذا في الحبيب حصر الأمان في إقامة المؤذن بساعة أو صلي سنة العزوب هذا الصحيح
أعادتها كذا في المنتبهين وأهلية الأذان أن تعيد بمعرفة المصلحة والعلم بجواز قيت الصلاة كذا في فتاوى
قاضي خاين ويكره أن يكون المؤذن رجلا عاقلا متلحا قويا عالما بالسنن كذا في النهاية وينبغي أن
يكون مهيئا ويفقه أحوال الناس ويخبر المختلفين عن إجماعا كذا في المنتبهين وأن يكون من الأدب
على الأذان هكذا في البداية والبعث والشافعية والحنابلة وأن يكون من الأدب والعبادة والاحسان
أن يكون أسما في الصلاة كذا في معراج الدراية والأفضل أن يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي
وأنه إذا نزل رجل وأقام آخر الغاب الأول جاز من غير كراهية وإن كان حاضرا وبجنته العسفة بإقامة
غيره يكره وإن نزل به لا يكره عندنا كذا في الحبيب إذا كان المتقي العاقل متلحا من غير كراهية في
ظاهر الرواية وكذا إذا كان البالغ أفضل وأدان المتقي الذي لا يعقل لا يجوز تأخرا وكذا المختار

وتبیهات

واما اذا سجد على ثلاثا من يد وهو الاولية للجنة كذا في التبراج الوقاح والوهة البيرة والسجدة على المنيح والاوليين
 او على القنطرة او الطمسة او النبل ان استقر بوجهه قاله ويجد حجه يحضر وان لم يستقر ولا سجد على
 الحجة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجزئ كالسجدة على التبرج ولو سجد على العزال وهو
 بالناسية كان يجزئ كالسجدة هكذا في الخلاصة اذا سجد على القنطرة والسجدة وان سجد على الدرة والحجر
 او الدخن او الارض لا يجزئ فان كان الارض او الحجر او الدخن او الدخن او الدخن في الجبل القنطرة كذا في
 التبراج الوقاح ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلاة يجزئ فان لم يكن كذا في الصلاة او في صلاة
 لا يجزئ ولو سجد على فخذه ان كان بغير عدل المختار انه لا يجزئ وان كان بعد المختار انه يجزئ ولو سجد
 على كتفه لا يجزئ بعدد وبعيد عن كذا في الخلاصة ولو سجد على كفه وهو على الارض كان على الاتح كذا في
 التبرج ولو سجد على ظهر الميت وعليه لبد ان وجد حجه الميت لوجزه وان لم يجد حجه جاز كذا في حجة
 التبرج اذا كان موضع السجدة ارفع من موضع القدمين بقدر ثلثة او اثنين فممنوعين جاز وان زاد لم
 يجزئ كذا في الزاهدي وسجد اللبنة مربع وزرع كذا في التبراج الوقاح في الحجة لو كان بموضع سجده شوك كثير
 وفرصا وخاجة ورفق رأسه من موضع السجدة وموضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة لحي بكل
 الكل سجدة واحدة كذا في التناصارية والوتر كذا في التبرج والميتين جازت صلاة بالاجزاء كذا في التبرج
 الوقاح ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض لا يجزئ ولو وضع احديهما جازت الصلاة ان كان بغير عدل
 في سجد مية المنيح لا يبرح حاج وموضع القدم موضع اصابعه وان وضع اصبعاً واحدة ولو وضع ظهر القدم في
 الاصابع بان كان المكان صلباً وان وضع احديهما دون الاخرى يجزئ صلاة كما لو اقام على قدم واحدة كذا في
 الخلاصة لو سجد وهو قائم اعاد السجدة ولو اقام في مركزه وسجد لا يعيد شيئاً كذا في محيط التبرج ولو
 وضع يده على مسبره وان وضع اكثر اليده على الارض يجزئ والا فلا كذا في التبرج وهكذا في المحيط ومنها
 القعدة الاخيرة من التبرج كذا في التبرج وهو من قولها التحيات لله في عهده وترسله هو الصحيح حتى لو
 فتح القعدة قبل ذلك الامام فسلم صلاة تامة كذا في القعدة البيرة والقعدة الاخيرة فرض في الزمان والتكلم
 حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في اخرهما وقام وكذب نفسه صلاة كذا في الخلاصة واما ما روي بضع المنيح
 فليس بهن هو الصحيح هكذا في التبرج والعين يشرح اكثر واكثر الكتب **الفصل الثاني**
 في واجبات الصلاة يجب تعيين الاوليين من الثلاثية والرباعية المكتنسين للثلاثة المرفوعة حتى لو قرأ
 في الاخيرين من الرباعية وهما الاوليين او واحدة في الاوليين واحد في الاخيرين ساهبا وصح عليه سجد المنيح
 كذا في البحر الرابطة في سجدة الفاتحة وتتم السجدة او ما يقوله مقامها من ثلاث ايات وقصداً او اية طهارة في الاوليين
 بعد الفاتحة كذا في البحر الرابطة وفي جميع ركعات القنطرة والوتر كذا في البحر الرابطة ويجب تقديم الفاتحة على السجدة
 كذا في البحر الرابطة الفاتحة في الركعة الاولى والثانية والقنطرة ثم تذكر فاته بيك بافائة الكتاب ثم
 يقرأ السجدة وهو طاهر المرفوعة هكذا في المحيط ومن قنطرة في الاوليين السجدة والوتر قبل الفاتحة الكتاب ثم
 بعد الفاتحة في الاخيرين وان قنطرة الفاتحة ولم يزد عليها قنطرة في الاخيرين الفاتحة والسجدة يجزئ ما هو الصحيح
 هكذا في الهداية اذ التبرج يقرأ في السجدة الاول يقرأ في الضع الثاني بفاتحة الكتاب وسجدة ويجزئ ما يقرأ في
 والسجدة للسجدة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل حجه السجدة ويجب الاقتصاد في الركعتين الاوليين في قراءة
 الفاتحة من واحدة ولا ركعة بينهما هكذا في المنيح واذا قنطرة في الاوليين واحدها الفاتحة سكتين على الاول
 يلزم حجه السجدة ولو قنطرة الفاتحة ثم السجدة ثم الفاتحة لا سجد عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التبرج
 وهو الاتح هكذا في الزاهدي ويجب مراعاة الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة كالسجدة او سجد الصلاة كعدد
 الركعات حتى لو سجد سجدتين الركعة الاولى وقنطرة ايات السجدة جاز وكذا ما يفسه السجدة
 ثلثة زرع الامام او صلاة عتة نال ولو كان الترتيب فربما كان اخيراً اما شرح غيره مكرر في كل ركعة
 كالقيام والركن او في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركعتين قبل القيام او
 سجد قبل الركوع لا يجزئ وكذا الوقفة قدر التبرج من ذكره ان عليه سجدة او حجه قبل القعدة وكذا
 في التبرج اجتمع على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة وعنده كذا في الظهيرية
 وكذا الظهيرية في الجلوس هكذا في الكافي واما الاعتدال في الركوع والسجدة وكل ذلك هو اصل بنفسه
 ذكر الكوفي انه واجب على قنطرة هكذا في الظهيرية وهو الصحيح كذا في شرح المنيح لا يبرح الحاج وقيل
 الاركان هو تسكين الجوارح حتى يثبت مناسله وادناه قدر مستقيمة كذا في العين يشرح اكثر والوتر
 العلق ويجب للقعدة الاولى قدر التبرج اذ وقع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية في قنطرة

كانت في القرآن تحوان بغير ان الله كان بعباده مخبراً بغير ان لا تقصد بالاجماع وان لم يكن في القرآن تحوان بغير ان
فالحكمة في قوله تعالى لا تقصد سلافة عند عامة المشايخ هكذا في الحديث **ومنها** نكولاً للرفق والاطمئنة
ان كبر حراً واحداً فان كان ذلك اظهاً وتغريباً لم تقصد سلافة تحوان بغير ان لا تقصد سلافة وان كان زيادة تحوان
ان بغير الحدة بغير سلافة لانهما تقصد سلافة وان كبراً للكلية فان لم يتغير المعنى لا تقصد سلافة وان تغريباً
تحوان بغير اربعة رتب السامعين او سلافة ما كثر يوم الدين فالصحيح انه تقصد هكذا في الظهيرية **ومنها** احكاماً
في التقدير والتأويل ان قدر كلمة على كلمة واخر ان لم يتغير المعنى لا تقصد تحوان قل الحرف فيها من غير وتبين
وقد مر الشيق هكذا في الخلاصة وان تغريباً للمعنى تحوان بغير ان لا يبرأ من الجحيم وان الجحيم في نعيم فأكبر
المشايخ على انه تقصد وهذا الصحيح هكذا في الظهيرية وان قدر كلمتين على كلمتين ففيما يتغير المعنى لا تقصد تحوان
ان بغير انما ذلك الشيطان يتخوف ان يقيه تحوانهم ولا تخافون وفيما لا يتغير المعنى لا تقصد تحوان وقد مر يومه ويوم
وتبين تحوانه ولو قدر حراً على حرة ان تغريباً للمعنى لا تقصد سلافة كقص وان لم يتغير المعنى لا تقصد كما اذا قرأ
غناءً او حكيماً كان احدي هو الحماة هكذا في الخلاصة **ومنها** ذكر آية كان آية ان وقف وتفا تاتوا انما
بآية اخرى او بغير آية لا تقصد كما لو قرأ العنصران الانسان من قال ان الاجراء في نعيم او قرأ الميثاق في قوله
وهذا السطر الامين ووقف من قرأ في الدنيا الانسان في كبره او قرأ الذين آمنوا وعلوا الشايات ووقف من
قال او كبر من شرب البيرة لا تقصد اما اذا لم يقف ووصل ان لم يتغير المعنى تحوان قال ان الذين آمنوا وعلوا الشايات
فلهذا جازاً في الشئ كان قوله كانت لهم جنات الفردوس لا تقصد اما اذا تغير المعنى بان قرأ الذين آمنوا وعلوا
الشايات او كبر من شرب البيرة ان الذين كفروا من اجل الكتاب ان قوله حاله من فيها او كبر من شرب البيرة تقصد
عند عامة علماءنا وهو الصحيح هكذا في الخلاصة **ومنها** الوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت
في غير موضع الوقت او بغيره في غير موضع الاستدلال لم يتغير المعنى تغريباً فاجاب تحوان فان الذين آمنوا
وعلوا الشايات ووقف من قرأ في الدنيا الانسان في كبره او قرأ الذين آمنوا وعلوا الشايات ووقف من
وكذا ان وصل في غير موضع الوقت كما لو لم يقف عند قوله ما يحب كتابنا بل وصل بقوله الذين كفروا
العرش لا تقصد لكنه فيجوز هكذا في الخلاصة وان تغريباً للمعنى تغريباً فاجاب تحوان فان سجد الله الله
الا هو ووقف من قرأ الا هو لا تقصد سلافة عند عامة علماءنا بغيره عند البعض تقصد سلافة والوقت
على عدم الفساد بغيره هكذا في الحديث وقال القاري لا مامراً لتجديد الحديث بغيره اذا وقت من الغزاة
وتزويد ان تكبر للركن ان كان الختم بالثنا والتمسك بالله اكبر واجي ولولم يكن بالثنا والتمسك بالثنا والتمسك
تعالى ان شاكركم هذا لا بغيره هكذا في التناظرية **ومنها** الحسن في الاعراب الخ في الاعراب في الاعراب في الاعراب
المعنى بان لا تقرأ الا في موضع التناظرية لا تقصد سلافة بالاجماع وان تغريباً للمعنى تغريباً فاجاب بان قوله
وتعني اذ مررت به بنقش لييم وترفع الرب وما اسببه ذلك من ان لا يقرأ في غير موضع سلافة
في قوله المستهين واختلف المتأخرون قال محمد بن قنبر وابو بكر محمد بن سلام وابو بكر بن سعيد البجلي
والغنيمة ابو جعفر الحسن واجي وابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد وشيخ الائمة الحلواني
لا تقصد سلافة وساقاله المتأخرون احوط لانه لو فقد يكون كذا وما يكون كذا لا يكون من القرآن
وساقاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوي قاضي حنبل وهو
الاسبب كذا في الحديث ومعه في كذا في الفياضية وهكذا في الظهيرية **ومنها** ترك التقدير والمد في
موضع التوكيد التقدير في قوله اياك تعبد واياك يستعين او قل تعبد رب العالمين واستغنى
التقدير بغير التناظرية لا يقصد كذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انها تقصد
وساقاله المد ان كان لا يتغير المعنى بان قوله اياك ولا مامراً فانا اعطيناك بكون المد لا تقصد وان كان يغير
معنى بان قل سوا علمهم بترك المد وكذا في قوله دعاء هذا التناظرية لا يقصد كذا في ترك التقدير هكذا ان
الخلاصة وان سجد في وقت العلم كذا في قوله قال تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ولا تشركوا بالله
ومنها ترك الادغام والادغام به اذا اتي بالادغام في موضع لم يرد في احد من الناس ويتبع العبادرة
ويجوزها عن معرفة معنى الكلمة بان يقرأ قل الذين كذبوا واستغفلوا بادغام الغين في اللام فثبت سلافة
وان اتي بالادغام في موضع لم يرد في احد الا ان المعنى لا يتغير به ويغيره ما يفهم من الادغام تحوان
يقرأ قل سوا وبادغام اللام في السين لا تقصد سلافة واذا ترك الادغام تحوان بغيره اياك تكونوا
الوقت بغير الادغام لا تقصد سلافة وان غش من حيث العبارة هكذا في الحديث **ومنها** الامالة
في غير موضعها اذا قرأ البسم الله بالامالة او قرأ ما كان يوم الدين بالامالة وبما كان ذلك لا تقصد سلافة

كذا في الحديث **ومنها** القراءة بغير ما في المتن الذي يجمعه ائمة المؤمنين عثمان وعلي بن عفان وكون بعض المشايخ انما
اذا قرأ بغير ما في المتن المعنى ما لا يؤيد معناه تقصد سلافة بالاجماع اذا لم يكن دعاء ولا تاء وانفسه
وان قرأ ما يؤيد معناه فعلى قوله لا تقصد وعلى قوله لا يوجب تقصد والصحيح من الجواب في هذا انه اذا
قرأ بما في المتن من مشعر او غيره لا يثبت به من قراءة الصلاة اما لا يقصد سلافة حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً
في المتن العامة متداً او ما يجذب به الصلاة تجوز سلافة هكذا في الحديث **ومنها** ذكر بعض الحروف من
الكلية اذا ذكر بعض الكلمة وما انما انما لا تقطع النفس ولا تسيب الباقى حرة كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
للجنة فلما قال ان التقطع لنفسه او سيب الباقى حرة كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
فالحق الكتاب والسورة فربما قرأه فان ان يقرأ فليسا قال ان تذكر كلمة قد كان قد ترك ذلك وترك
او كذا في كلمة وترك ذلك في كلمة وكذا في كلمة اخرى في هذه العشرة كلها وما شاكلها تقصد سلافة عند عامة
المشايخ وبه كان يفتي الامام سفيان لاجبة الحلوين ومن المشايخ من قال ان ذكر سطر كلمة لو ذكرها لوجب ذلك
فساد الصلاة فذكر سطر ما يوجب فساد الصلاة وان ذكر سطر كلمة لو ذكرها لوجب الفساد فذكر سطر ما
لا يوجب الفساد هكذا في الظهيرية والحديث وللشطح حكم الكل هو الصحيح كذا في فتاوي قاضي حنبل ومنهم
من قال ان كان لما ذكر من السطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى يتبع ان لا يوجب فساد
الصلاة وان كان السطر لغوا لا معنى له ويكون لغوا او لم يكن لغوا ولكن يكون مغيباً للمعنى فيجب فساد الصلاة
وعامة المشايخ على انه لا تقصد لان هذا لا يمكن التفرقة عنه فصار لا يتصلح المدحوم في الصلاة هكذا في
الظهيرية والحديث اذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح انه لا يقصد سلافة لان فيه بقاء العامة كذا في الحديث
لو قرأ القرآن في الصلاة بالاحكام ان غير الكلمة تقصد وان كان ذلك في حروف المد واللين لا تقصد الا اذا حشر وان
قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ وعامة من كرهوا ذلك كذا في الخلاصة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي
وكرهوا الاستماع ايضاً كذا في الخلاصة ونقل ابو القاسم الصفار البخاري ان الصلاة اذا حشر من وجوه
وقصدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً الا في باب الغزاة لان للتناظرية بغيره في الظهيرية **ومنها**
ادخال التانيث في اسم الله تعالى اذا قرأ في صلاة هل ينظر في الا ان تاتيهم الله في ظلم من الغار باثنا قال
محمد بن علي بن محمد الا يقصد سلافة لان التانيث لا يغير ادخاله في اسم الله تعالى كذا في الحديث في قوله
عز وجل الله لا اله الا هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد واسماه ذلك وعكس من الشيخ الامام في كبر
محمد بن الفضل انه لا تقصد سلافة لان التناظرية ما هنا فعل غير الله تعالى ويقصد مشايخنا تحواناً كذا في
الظهيرية وحسن الله هكذا في الحديث والظهيرية ذكر في الغوايد لوقر في الصلاة تحواناً فاحش من رجع وقفاً
مجيئاً قال عدي سلافة تجايزه وكذلك الاعراب لوقر في النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب وانخفض
مكان الرفع والنصب لا تقصد سلافة **الباب الخامس في الامامة وفيه سبعة فصول الفصل الاول**
في جماعة الجماعة مستمكة كذا في المنون والجماعة والحديث والسجدة في الغاية قال عامة مشايخنا
انها واجبة وفي المنبر وشيخنا سنة لوجوبها بالسنة وفي البذايح يجب على الرجال الغزاة الباقية
الاحكام لكان من علي الصلاة بالجماعة من غير حرج واذا فاتت الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر
بالخلافة بين امتنا لكن اذا في مسجد آخر ليعلم بهم مع الجماعة حسن وان صلى في مسجد حرمه فحسن وذكر
القدوري انه يحرم في اهله ويؤمهم وذكر سطر لاجبة الاولى في زماننا اذا لم يدخل مسجد حرمه ان يفتن
للجماعات وان دخله صلى فيه ونسب الجماعة بالاعداء حجة لا يجب على المأمي والمفتد والوقت وشروط
اليك والجد من خلاف ومقتضى الجد والمفتد الذي لا يستطيع المني والشيخ الكبير العاجز والاي
عند الي حنيفه والصحيح انها تستغنى بالمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين
وتستغنى بالريح في القبلة المظلمة واما بالنهار فليست البرج عذراً وكذا اذا كان يذافع الاجتياح او
اخذها او كان اذا خرج يحاف ان يجسه غريبه في الدين او يفتن سطر واقيمت الصلاة فيحتمل ان يفتن
القافلة او كان فيما المزمع ان يجاهد ماله وكذا اذا حشر العساكر اقيمت الصلاة ونفسه تقوى النبي
وكذا اذا حشر الطغام في غير وقت العشا ونفسه تقوى النبي كذا في التناظرية والواجب المسجل اذا كان له
اما من مشرك ومجاعة معلومة في صلاة فليصلي اهله فيه بالجماعة لا يباح تركها في غير ما اذا كان في الجماعة
اذا مشرك او اجاب اذا يباح بالجماعة وكذا في مسجد قارعة الطريق كذا في شرح الجمع للمفتي اذا دخل
الواحد في غير الجماعة مع جماعة وان كان معه مسجد حرمه كذا في التناظرية والطلب بالجماعة اذا
كان على سبيل التناظرية بغيره وفي الامم للصدر السني ما اذا مشرك جماعة بغيره ان وقامة في ناحية

الحياوي والقياس في الصف الاول افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث وانه وجد في العقول الاقل فزجة
فقد استبان الثاني بحجة الصفة الثاني كذا في الحقيقة وافضل مكان المأمور حيث يكون اقرب الى الامام فادون
لنساوكة المأمور في يمين الامام وهو الاحسن هكذا في الجليل فحاذة المارة الرجل مسندة صلاته
ولهما شرايط **ومنها** ان تكون الحادية مستهامة بصلح الجماع ولا عبرة للسن وهو الاصح كذا في التبيين
حتى لو كانت متينة لا تستقيم وهي تعقل الصلاة فحاذت لا تقصد صلاته كذا في الكافي **ومنها** ان تكون
الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا فصلين بالايام **ومنها** ان تكون الصلاة مشتركة
مخبرية وادوية ومخبرية بالمسكنة مخبرية ان يكونا باثنين مخبرية على عتبة الامام حقيقة ولا عجي
بالشركة اذ ان يكونا مع الامام فيما يوديان تحت قبة او تحت دبر فالدرك بان مخبرية على عتبة
الامام حقيقة وبان اذا عطف على حقيقة **فصل** في الاصح بان مخبرية على عتبة الامام حقيقة
وبان ادوية فيما يقصده على كذا الامام بعد بان في حق الترخيم منفرد فيما يقصده
فلوحاذة الرجل المارة فيما يقصده ان لا تقصد صلاته كذا في التبيين **ومنها** ان يكونا في مكان واحد
حتى لو كان الرجل على الدكان والمارة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تقصد صلاته **ومنها**
ان يكونا بلا حائل حتى لو كانا في مكان مشترك بان كانا على الارض او على الدكان الا ان يتقصد الشطوافة
لا تقصد صلاته هكذا في الكافي وادوية الجابل ودر موفر الرجل وغلظة غلظ الامم والعزجة
تقف مفر الجابل وادوية قدما يقصده الرجل كذا في التبيين **ومنها** ان تكون من نفع منها
الصلاة حتى ان الجوزة اذا حاذت لا تقصد صلاته كذا في الكافي **ومنها** ان يكون الامام امامها
او امامة النساء وقت الشروع لا يجده ولا يشترط حضور النساء لصحة نيتهم **ومنها** ان تكون الحاذة
في مكان كامل حتى لو كانت في صحن وركعت في آخر وسجدت في ثالث فصدت صلاة من عن يمينها وبسارها
وتعلمها من كل صنف **ومنها** ان يكون وجهه متوجها متحدا حتى لو اختلفت لا تقصد ولا يتصور اختلاف
الجمعة الا في حق الكعبة او في ليلة مطلقة وصلى كل بالتزجي في الجمعة والمغرب في الحاذة الساق
والكعب على الصحيح كذا في التبيين والمارة تتناول الاجنبية فالجمعة والحليلة والصغرة المشهورة
والكبيرة التي ينعقد عنها الرجال هكذا في الكفاية بمر المارة الواحدة تقصد صلاة ثلاثة واحد
عن يمينها واخر عن يسارها واحول خلفها ولا تقصد اكثر من ذلك هكذا في التبيين وعليها الفتوى
كذا في التناظرية والمارة صلاة اربعة واحد عن يمينها واخر عن يسارها واذا خلفها
مجاهاها وان كان ثلاثا فسد صلاة واحد عن يمينها واخر عن يسارها وثلاثة ثلاثة خلفين
الي اخر الصغرة وهذا اجواب الجاهل هكذا في التبيين ونحو اذا الختني السهل لا تقصد كذا
في التناظرية في فصل بيان مقام الامام والمأمور **فصل السادس** في بيان
يتابع الامام ونحو لا يتابعه اذا ادرك الامام في التشهد وقام الامام قبل ان يتم المقتدي
وسلم الامام في اخر الصلاة قبل ان يتم المقتدي التشهد والخيار ان يتم التشهد كذا في الغيبة
وان لم يتم اجزاء ولو تكلم الامام قبل ان يرفع المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد كما
لوسلم ولو اخذ كذا الامام عذرا قبل فزع المقتدي من التشهد تقصد صلاته هكذا في الخلاصة
الامام اذا تشهد وقام من العدة الاولى الى الثانية فتنسب بعض من خلفه التشهد حتى
لوقا حجتا فعلى من لم يتشهد ان يعوذ ويتشهد بمر يبيع امامه وان خاف ان يفوت
الركعة كذا في الكفاية ولو سلم الامام قبل ان يرفع المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد
او قبل ان ينسب على البقية مكلمة عليه وسلم فانه ليس له مع الامام ولو رفع الامام راسه
من الركوع والتشهد قبل ان ينسج المقتدي ثلاثا الصحيح انه يتابع الامام هكذا في فتاوى
قاضي خان اذا رفع المقتدي راسه من الركوع والتشهد قبل الامام بركعة فيكون يعوذ ولا
يمسك ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة ولو اطال الامام السجود فرفع المقتدي راسه
يعلن انه سجد ثانيا فسد معه ان يركع او لا يركع له نية يكون عن الاولى وكذا ان يركع
الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان سار كذا الامام فيهما لم يركع
كذا في التبيين ولا يرفع المقتدي راسه من السجدة الثانية قبل ان يرفع الامام راسه
على الارض لا يجوز وان عليه اعادة تلك السجدة ولو لم يجد تقصد صلاته هكذا في الخلاصة
وقناوي قاضي خان ولو اطال الموقر السجود فسد كذا الامام الثانية ورفع الموقر راسه وظن

شاركها

ان الامام في التشهد الاول مسجد ثانيا بكونه من الثانية وان نوى الاولى لا يركع الثانية لمصادفة عدلها لا يركع
فعله ولا يركع وضل الامام كذا في الجليل خمسة اشياء اذا ترك الامام ترك المقتدي اشياء وتابع كبريات العبد
والعدة الاولى وسجدة التلاوة والتسوية والعدة اذا خاف فركع هكذا في الجليل للركي وانه لا يخاف
يقصد بمر يركع كذا في الخلاصة والعدة اشياء اذا تشهد به الامام لا يتابعه المقتدي مراد في صلاة سجدة ثلثا او ثلثا
عليها قايلا **فصل** في كبريات العبد او كبر في صلاة الجنان خمسة اشياء اذا ترك الامام ترك المقتدي اشياء وتابع كبريات العبد
للركي فان لم يقصد الخامسة بالتجدة وعاد وسلم المقتدي معه وان فيه الخامسة بالتجدة وسلم المقتدي
ولم يقصد الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا ونهض المقتدي وسلم بمر قد الامام الخامسة بالسجدة
فسدت صلاته كذا في الخلاصة وشبعة اشياء اذا ترك الامام ترك المقتدي اشياء وتابع كبريات العبد او كبر
ان كان الامام في العاشرة وان كان في السجدة لا يركع خلا وللثاني وترك كبريات الركوع او السجدة او التسليم
فيما او التسليم او قرة التشهد وترك التسليم او كبريات الترخيم التي بالركوع والتشهد قبل الامام
في الركعة كلها فقصي ركعة لا فارة كذا في وجوب الركعة وادوية الامام وادوية الامام
وكذا في كبريات المقتدي ان يفعل ذلك كذا في الجليل وفي صلاة الصلاة **فصل السابع** في المستوف
والدقيق المستوف من المزمرة الركعة الاولى مع الامام وله حكم ركعة كذا في التبيين منها الله اذا ادرك
الامام في الفتوى في الركعة التي بعده فيها الاية بالشا كذا في الخلاصة هو الصحيح كذا في التبيين وهو الاصح
هكذا في التبيين للركي سواء كان في الركعة او لا يصح لصحة هكذا في الخلاصة فاذا قام اليه فقاما سابقا في
بالثنا وكيفية الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة والظهير وفي صلاة الحاذة ياتي به هكذا في
الخلاصة ويسكن الموقر من المشا اذا جهزا الامام هو الصحيح كذا في التناظرية في فصل ما ينعلم المبلغ
في صلاة وان ادرك الامام في الركوع او السجدة يركع ان كان اكثر من اربعة لو اتي به اربعة في سبعم الركوع
او السجدة ياتي به قايلا والاتباع الامام ولا ياتي به وادوية المزمرة الامام في الركوع او السجدة لا ياتي
بهما وان ادرك الامام في العدة لا ياتي بالتنازل بركعة لا تقصاح من لا يخطا بركعة هكذا في الجليل
الراقي في صلاة الصلاة **ومنها** انه ينبغي ان لا يركع مع الامام بمر يقصده سابقا كذا في الجليل التبيين
فاذا بدا بمر قامة قبل تقصد صلاته وهو الاصح هكذا في الظهير وفي فتاوى جامع التناظرية في الجليل
عند بعض الساجدين وعليه الفتوى كذا في المصنوعة والظاهر القول بالفساد كذا في الجليل **ومنها** انه
لا يقصد قبل السلام بركعة قدر التشهد لا في مواضع اذا خاف المستوف الماسح من الصلاة او صاحبها
خاف خرق الوقت او خاف المستوف في الركعة دخول وقت الصلاة وخوف وقت الظهور والعبد في او في الجليل
للزوع السمن وخاف ان يسبقه للركعة ان لا ينقطع فزع الامام ولا يجوز التسوية اذا كان لا تقصد الصلاة
بخرج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المستوف ان يمر بالناس بركعة بركعة لو انقطع سلام الامام قام الى وقتها
ما سبق قبل فزاعه كذا في وجوب الركعة ولو قام في غيرها بعد قدر التشهد بركعة بركعة في الجليل
والجواب ان كان قام قبل ان يقصد التشهد لم يجز ولو وقع المستوف قبل سلام الامام وتابع الامام
في السلام قبل تقصده وقبل لا تقصد به يقف هكذا في الخلاصة وفتح التبيين **ومنها** انه لا يقصد في
الفتاوى السليمة قبل ينقطع فزع الامام كذا في الجليل التبيين ويسكن بمر يقصد الامام الى تقصده ان كان
صلاة بمر يقصد او يتدبر الجواب ان لم يكن او يتقبل عن موعده او يمين من الوقت بمر يقصد الامام عليه
سهر لحي كذا في التناظرية في باب صلاة العبد **ومنها** ان المستوف بمر يقصد الركعة يتابع الامام في التشهد
الاخر ولذا ان التشهد لا يستكمل بما بعده من الدعوات بمر قايلا بغير تكلم اربعة وعن ابن سنان انه يركع
التشهدا في قوله استمد ان لا اله الا الله وهو المختار كذا في الفتاوى والتبيين ان المستوف ينزل في
التشهد حتى يرفع عند سلام الامام كذا في وجوب الركعة وقناوي قاضي خان وهكذا في الخلاصة وفتح
التبيين **ومنها** انه لو سلم مع الامام ساهيا وقبله لا يلزمه سجود التسوية وان سلم بركعة ركعة كذا في الظهير
هو المختار كذا في الجليل وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام بمر يقصد
كذا في الظهير وان سلم مع الامام بمر يقصد ان كان مستعدا وكبر وقفا لاستقبال بمر يقصد بمر يقصد
المنزلة اسكر فكري بمر يقصد الاستقبال كذا في فتاوى قاضي خان **ومنها** انه يقصد في صلاة في حق القراءة
واخرها في حق التسمية على الخاء وكذا ركعة من ركعتين وقصدا فركعة فيكون في صلاة وقصدا
وقناوي في الفتوى وسورة ولوتر ترك القراءة في احد بمر يقصد ولو ادرك ركعة من الركعتين فليعلم ان يقصد
ركعة بمر يقصد في التناظرية والتسوية ويتشهد في بمر يقصد ركعة اخرى كذا في الخلاصة وفي التناظرية

التي تسمى بكنة بناء هذا فكذلك في قضاوي قاضي خان اما في السجدة فالتسوية فكلية وعليه سميها السجدة ثم السامع
اولاد السجدة السامع انه قضاوية السجدة وعندها كان السامع يعلم انه يقول الغناء فيلزمه والا فلا كذا في خلاصة
وقيل يجب بالاجماع هذا الصحيح كذا في محيط المرجعي ولو قضايا بالقرينة يلزمه مطلقا لكن في هذا لا يخبر بالمعلم
وان تلاها وهو اتم فلم يسمع وجب عليه السجدة كذا في الخلاصة اذا قرأ آية السجدة بالجملة السجدة كذا
في السجدة واذ انلا الامامية السجدة تسجد بها سجدة واحدة وسماها سجدة واحدة لا تسجد بها سجدة واحدة
للمرء والمخافة الا انه يستحب ان لا يتلاها في صلاة المخافة ولو سجد بها سجدة واحدة لا تسجد بها سجدة واحدة
ولم يرد في السجدة في الصلاة الزممة السجدة كذا في الحق في الصلاة الزممة وهو الصحيح كذا في الهداية سبع من عام
فقد سجد قبل ان يستجد سجدة واحدة وان سجد في صلاة الامامة سجدة واحدة لا تسجد بها سجدة واحدة
وهذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه في الركعة الاخرى يستجد بها سجدة واحدة كذا في الكافي وهكذا
في النماز فان تلاها لم يرد الامامة ولا المؤخر السجدة في الصلاة ولا تسجد بها سجدة واحدة كذا في
الترجيح الوفاق ولو سجد المستحب سجدة واحدة سجدة واحدة ولو سجد في الصلاة لا يسجد بها سجدة واحدة
صلاة كذا في التهذيب هو الصحيح كذا في خلاصة هذا اذا قرئ في السجدة السجدة السامع غير المتفرقة في هذا
اولا من سجد بها سجدة واحدة سجدة واحدة في ظاهر الرواية وان سجد بها سجدة واحدة لا تسجد بها سجدة واحدة
في السجدة بانه لا يستحبها كذا في التهذيب ان قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط الصلاة
فلا تسجد ان يستجد ثم يركع ثم يستوي ويستوي ويركع ولو لم يستوي ويركع ولو لم يستوي ويستوي ويركع ولو لم يستوي ويستوي ويركع
وبعد فاجد ولو لم يركع ولو لم يستوي ويستوي ويركع ولو لم يستوي ويستوي ويركع ولو لم يستوي ويستوي ويركع
بالركع وعليه فتقوا بها بالسجدة واحدة في الصلاة وكذا في السجدة الامامة السجدة واحدة في الصلاة
اذا قرأ آية السجدة ثلاث ايات يتقطع الغمزة ولا يركع في الركعة عن السجدة وقال في السجدة واحدة
الحواشي لا يقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات كذا في قضاوي قاضي خان ولما كانت تحت السجدة واحدة
ان يركع بها ولو لم يركع فلا بد من ان يقرأ شيئا من السجدة الاخرى بعد ما رفع راسه من السجدة
ولو رفع ولو لم يقرأ شيئا من سجدة واحدة ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع
فها وعليه انه يستحب ما ذكر في الصلاة ولو كانت السجدة في آخر السجدة واحدة في الصلاة ولو كانت السجدة في آخر السجدة واحدة في الصلاة
بالجملة ما ذكر في سجدة واحدة اذا اراد ان يركع بها سجدة واحدة في الصلاة ويركع ولو لم يركع ولو لم يركع
مفرقا من السجدة ويركع فان سجد اليها شيئا اخر من سجدة واحدة سجد بها سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
سجدة او ركع لها على وجه غير السجدة الى غيرها ويستحب ان لا يركع بها سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
ثلاث ايات مفرقة كذا في شرح حجية المصنف لا يسجد بها سجدة واحدة في الصلاة فاذا اراد ان
يركع بها سجدة واحدة في الصلاة فان لم يركع بها سجدة واحدة في الصلاة لا يسجد بها سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
مؤخر في ركوعه اختلعت السجدة في صلاة واحدة وقال بعضه لا يسجد بها سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
والاظهر انه لا يسجد بها سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع
بالاجماع كذا في البحر الرائق ولو قرأها في الركوع عقب السجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
ويستحب اذا سلم امامه ويغيب الغضبة ولو قرأها في الركعة واحدة كذا في القنية اجماع السجدة
التي لا تقرأ في سجدة الصلاة وان لم يركع في الركعة واحدة كذا في الخلاصة المصنف اذا سجد بها سجدة واحدة
في ركوعه ما ذكرها في الركوع او السجدة او في القعود فانه سجدة واحدة سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
ويستحب ما استحسنوا وان لم يركع بها سجدة واحدة كذا في الظهيرية في فصل التبرؤا اقرار الامام
آية السجدة وبعض الفقهاء في الحقيقة فكلوا الامامة للسجدة وتسجد من كان في الركعة واحدة
للكوع وركعوا مفرقا الامامة من السجدة فكلوا قنطرة الغمزة من ركعة واحدة ولو لم يركع ولو لم يركع
ووسمها ان لم يركع ولو لم يركع كذا في السجدة المصنف اذا سجد بها سجدة واحدة في الصلاة ولو لم يركع ولو لم يركع
مع التالي في صلاة الامامة السجدة في صلاة واحدة والمصنف في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة
مع التالي ولا يقطع ما استقبله كذا في الخلاصة ومن السجدة ان يتقدم التالي ويصحب الغمزة خلفه
فلا يسجد في ركوعه ولو لم يركع في الركعة واحدة كذا في البحر الرائق ولو لم يركع ولو لم يركع
السجدة التامة لا يقطع في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في ركعة التلاوة والسجدة
ويشترط التداخل لحد الاية والتداخل الجلي لحد الاية والتداخل الجلي لحد الاية والتداخل الجلي لحد الاية
الجلي والتداخل الاية لا تستدرك كذا في المحيط ولونيد لمجلس السامع دون التالي في الركعة



عليه ولونيد لمجلس السامع عليه السلام في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة
وان طال او اقل او شرب شربة او قمار او سبي خطبة او خطبة او شرب شربة او قمار او سبي خطبة او خطبة او شرب شربة او قمار او سبي خطبة
الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة وان
انتقل قبة من دار الى دار في صلاة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل قبة من دار الى دار في صلاة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة
الذات لا يركعها في الصلاة كذا في قضاوي قاضي خان وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة وان
حكم المجلس ولو قرأها مفرقا في الركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
فكذلك لو قرأها مفرقا في الركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
ان يسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
لو قال لا انا في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
وفي الانتقال من ركعة الى ركعة في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
ان كان يسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
فان كان يسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
اذا سجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
في الركعة الواحدة لا تسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
كذا في القنية ولو قرأها في الركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
يجب ان تسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
اخرى وان كان لم يسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
مفرقا في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
في الركعة الثانية والثالثة وسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
آية السجدة في الصلاة وسجد في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
فيل هذا اذا سلم ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع
سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى كذا في قضاوي قاضي خان في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
قنطرة واحدة وسجد بها من غير ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
من غير ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة مفرقا من ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
كذا في الظهيرية ولو تلاها في وقت صباح فسجد بها في وقت ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
فيسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نافلة لم يركع بها سجدة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
في حالة الامن كذا في محيط المرجعي وسجد بها سجدة واحدة في ركعة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
على الارض او ما يقرب منها من الركوع او لا يجازي الركوع على الارض او ما يقرب منها من الركوع او لا يجازي الركوع على الارض او ما يقرب منها من الركوع
على الارض لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
والاعلام المتقدمة وعليه اعادها كما لو وجدت في سجدة الصلاة الا انه لا يقطع عليه في الركعة
وكذا في الركعة الا انه لا يقطع عليها ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع
ابتداء وانها كذا في محيط المرجعي فاذ اراد السجدة سجدة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
رأسه ولا تسجد عليه ولا سلام كذا في الهداية ويقرأ في سجدة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
في الركعة كذا في الخلاصة وهو الصحيح كذا في قضاوي قاضي خان ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع
كذا في الخلاصة ويرفع صوته بالتكبير والسجدة واحدة اذا اراد ان يسجد للصلاة انه يسجد للصلاة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
رأسه من السجدة يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية فاذ اراد السجدة سجدة واحدة لا يسجد بها سجدة واحدة وان انتقل في السجدة لجامع من زاوية الى زاوية لا يسجد بها سجدة واحدة
لله تعالى سجدة واحدة الله اكبر كذا في السجدة الوفاق في القنية واذ اها القنية على الغمزة ولو اها في
اي وقت كان يكون مؤديا لا ينافي كذا في التاتارخانية هذا في غير الصلاة اما الصلاة اذا اخرجها حق
طالت القراءة فليس مؤديا ولا ينافي كذا في التاتارخانية هذا في غير الصلاة اما الصلاة اذا اخرجها حق
ويقطع في قلبه انه لا يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية
يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية يسجد بها سجدة واحدة في الظهيرية

كذا في الطهارة في العبد وان لم يخرج الاما من الناس بالحق ونحوه وان خرجوا من بيوتهم في صلاة فلهذا لا يخرج اهل
البيت في ذلك مع اهل الاسلام كذا في التاثير والجماعة في التمسك بالجماعة في بيوتهم او في بيوتهم او في
البيت لم يثبتوا عن ذلك كذا في الصحيحين شرح الحديث وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون له اودية
ولا العاد وانما يثبتون منها ويثبتون مواضعهم او يثبتون مواضعهم ولا يكون له اودية فاما اذا كانت
له اودية واما وانما يثبتون في موضع البيت عليهم السلام فاما اذا كانت له اودية فاما اذا كانت
والحاجة كذا في الجنب **الباب العشر في صلاة الخوف** خلاص ان
صلاة الخوف كانت مشروطة في موضع البيت عليهم السلام فاما اذا كانت له اودية فاما اذا كانت
في موضع مشروط وهو الصحيح هكذا في الزاد اذا استند الخوف جعل الاما من الناس طائفتين طائفة في
العدو وطائفة خلفه كذا في الفقه ويرى ضرورة استند اذا لم يكن في موضع العدو ويثبتون في موضع العدو
استندوا في صلاة الصلاة يجعل عليهم هكذا في الفقه في النية ولو كان اسودا او طمعه عدو او صلواتها فان
ثبتين كما ظنوا بخروجهم وان ظنوا خلافا لم يخرج الا اذا ظهر في موضع ما انصرفوا في موضع من موضعها في الصلاة قبل
ان يتجاوزوا الصفوف فان لم يدر ان يكونوا استسقاء كذا في فتح القدير في هذه المسئلة في حق العود واما الاما
فصلان في جماعة في حال عدم المفسد في حقهم كذا في البحر الرائق وكيفية صلاة الخوف ان كان الاما في الفقه
مساكين فان لم يتبين ان العود في الصلاة خلفه فافضل للامان ان يجعل العدو طائفتين في شرط طائفة
لم يثبتوا في العدو ويثبتون بالطائفة التي معه فاما الصلاة في موضع من الطائفة التي بازا العدو
ان يصلي بهم تمام صلاة فاما ان تتنازع كل طائفة فقالوا انما يصلي بمكة يجعل العدو طائفتين في شرط طائفة
بازا العدو ويثبتون مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو ويثبتون الطائفة التي
كانت بازا العدو والامان قاعا في شرط طائفة في موضع الركعة الاخرى في موضعهم ويسلم ولا يسلم معه
من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ويثبتون الطائفة الاولى مكان صلاة فثبتون ركعة بعد ركعة
فاداموا ركعة فثبتوا ركعة بعد ركعة ويسلمون ويذهبون الى العدو ويثبتون الطائفة الاخرى مكان
صلاة فثبتون ركعة بعد ركعة وان كان الاما من العود في موضعين والصلاة من ذوات الامم في موضع
طائفة بازا العدو ويثبتون الصلاة بالطائفة التي معه في موضعين وركعتين ويثبتون في موضعين
تذهب هذه الطائفة بازا العدو ويثبتون الطائفة الاخرى التي كانت بازا العدو والامان قاعا في موضعين
مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يثبتون ويسلم ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازا
العدو ويثبتون الطائفة الاولى فيصلي بهم ركعتين ويثبتون ويسلمون ويذهبون بازا العدو ويثبتون
الطائفة الثانية فيصلي بهم ركعتين بعد ركعة وان كان الاما من موضعين والعود من موضعين ومساكين
فالحجاب فيهما ان كان الكل مقيمين وان كان الاما من مسافر والعود من مقيمين مساكين بالطائفة
التي معه ركعة ثم انصرفوا بازا العدو ويصلي بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم يثبتون الطائفة الاولى
فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بازا العدو فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بازا العدو فيصلي بهم ركعة
بازا العدو ويثبتون الطائفة الثانية فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بازا العدو فيصلي بهم ركعة
وسورة لا فقه مستوفون فيها ولا في موضعين في صلاة الخوف وان كان الاما من مسافر والعود من مقيمين
ومساكين من صلي الاما بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازا العدو ويصلي بالطائفة الثانية فيصلي
بهم ركعة فثبت ان مسافر خلف الاما من مقيمين في تمام صلاة ركعة ومن كان مقيما في تمام صلاة
ثلاثة ركعات في موضعين بازا العدو ويصلي بالطائفة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بازا العدو
فيصلي بهم ركعة بعد ركعة لانه مدرك اول الصلاة ومن كان مقيما فيصلي ثلاث ركعات في ظاهر
الرواية فاذا اعتنت الطائفة الاولى صلاة فثبت ركعة بعد ركعة بازا العدو ويثبتون الطائفة الثانية في
مكان صلاة فثبت ان مسافر فيصلي ركعة بعد ركعة لانه مستوفون ومن كان مقيما فيصلي ثلاث ركعات
الاولى في صلاة الكتاب وسورة لانه كان مستوفيا فيهما وفي الاخرى في صلاة الخوف الكتاب على الروايات
كلها ولا فرق بين ان يكون العدو مستقبلا لليلة او مستند بها هكذا في الجنب ولو صلى بالاولى
ركعة فأنصرفوا بالطائفة الثانية ركعة فأنصرفوا بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة فأنصرفوا
فصلاة الكل فاسد وصلاة ان لا يخلف في غير صلاة فاسد ومن كان في صلاة غير مستند
فصلية هذه الوجوه من ادراج طوائف فصلي بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثالثة فاسدة
وصلاة الثانية والرابعة صحيحة وان عادت الطائفة الثانية صلاة ركعة الثالثة والرابعة

بغير صلاة في موضع الركعة الاولى بقا في موضع الركعة الرابعة فتبطل صلاة فاسدة ركعة فاسدة
الكتاب وسورة ولا يثبتون في موضع الركعة الاولى بقا في موضع الركعة الرابعة فتبطل صلاة فاسدة ركعة فاسدة
بالطائفة لا يثبتون ويثبتون في موضع الركعة الاولى بقا في موضع الركعة الرابعة فتبطل صلاة فاسدة ركعة فاسدة
الا اذا دخلوا في موضع ركعة ثم انصرفوا فان صلي بالطائفة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية فيصلي
صلي بالطائفة ثم انصرفوا فصلاة تمام صلاة وان دخل في موضع الركعة الثانية لكان لم يصلي بها لانه قد خرج من موضعها
في جيب المستخرج وفي الدعاء في الصلاة في الركعة الثانية فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الاولى فيصلي
فانصرفوا بالطائفة الثانية ركعتين فثبت صلاة فثبت ركعة في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
فانصرفوا بالطائفة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
بغير صلاة والطائفة بقا في الركعة الثانية فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
فاسدة وصلاة الثانية والثالثة فاسدة وتفتي الثانية فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
الثالثة فتفتي ركعتين بقا في الركعة الثانية فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
فثبت الصلاة الا انه يباح له السبي في الصلاة كذا في المعبرين ولا يثبتون في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
ثبتت صلاة فثبت ان القتال ليس من احوال الصلاة وكذا من ركعتين ركعتين في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
سواء كان انصرفوا عن القبلة الى العدو او من العدو الى القبلة ولا يصلي بها في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
كذا في المعبرين وان كان ما شأها رايان العدو فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
ما شأها عند ما يثبتون في موضع الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
الحرف من ركعة ركعة او اذ يثبتون في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
الى الركعة كذا في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
كذا في الركعة الثانية ولا يثبتون في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
به واذا صلي بالامر لم يثبت في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
بقدر على الركعة والسجود والركعة في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
الركعة كذا في الجنب فلو كان من كان يثبتون في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
الامن في وسط الصلاة بان ذهب العدو لا يجوز ان يتنقل صلاة الخوف وكذا فيصلي ركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
من صلاة فثبت ان من كان يثبتون في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
وحقة قبل انصرفوا من الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
في الروايات اما من صلي بالطائفة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
واحد منهم لم يثبت صلاة في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
ما قد يصح الامر في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
فلما صلي ركعة قبل الصلاة في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
انصرفوا في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
والصلاة في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
المسلمين في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
تعد ما صلي في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
المساكين في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
كذا في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
ان يثبتوا بالركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
تالفة الطائفة الاولى في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
غلاف راي الاما الا ان يثبت خطا الاما ولم يثبت بواحد من المعاجم فاذا خرج الاما من صلاة ركعة وانصرفوا
الطائفة الثانية في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
او اكثر في ركعة ركعة او اكثر في ركعة ركعة كما فعله الاما واذا انصرفوا في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
ويثبتون الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة
واحد في الركعة الاولى فيصلي بهم ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا بالطائفة الثانية ركعة

الباب الحادي عشر في العود في الركعة

فكيف ان يكون هذا على قياس ملاكنا من الصلاة على كعبه الميت كذا في البدائع والشيخ اذا وقع في هذا المثل
من الجنود في الحرب وحده ومات هناك صلى عليه تبعاً لصاحب البدر كذا في المحيط قال ابو يوسف رحمه
الله لا يصلي عليه من كان يفتل على مناع يأخذه هكذا في الايضاح ومن قتل اخذ ابو بصير عليه امانة
له كذا في النيين ومن قتل نفسه خطا بان اول رجل من العدول ومنه بالسيف فاحطوا واصابته
ومات عتس وصلي عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة ومن قتل نفسه غلاما يصلي عليه كذا في حنفية
ومحمد رحمه الله وهذا لا يصح كذا في النيين ومن قتل بحق صلاح او غيره كما في القود والجم ليس
ويصلي عليه ويصنع به ما يصنع بالحي كذا في الذخيرة والذي عليه الامام عن ابي حنيفة فيه روايتان
روي ابو سليمان عنه انه لا يصلي عليه كذا في فتاوى قاضي خان اولى الناس بالصلاة عليه السلطان
ان حنيفة ان لم تحضر فالتابعي ثم امام الحي ثم الولي هكذا في اكثر المتون وذكر ابو الحسن عن ابي حنيفة
الله ان الامام الاعظم وهو الخليفة اولى الاصح فان لم تحضر فامام المصنفان لم يحضر فالتابعي فان لم
يحضر فصاحب الشرطة فان لم يحضر فامام الحي فان لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وهذه الرواية احدى
كثير من مسانيدنا في الكفاية والتهذيب وعلاج البراءة والعناية والاوليا في ترتيب العصابات
الأقرب فالأقرب لا الاب فان لم يقدم على الاب كذا في خزنة المفتين قبل هذا قول محمد وعندهما الا
أولى والعقيب انه قول الجمهور كذا في النيين وهكذا في العياضية وقبح التدبير ولاخف للناس في الصلاة
على الميت ولا للتعظيم ولا للآزار ان يقدم على الاصح من شاء فان غاب الأقرب من كان تقوى الصلاة
مخفوفة فلا يقدم اولى فان قدم العايش غيره بكتابا في الاصح ان يقدم من بعده والميت في المصنفات الصالحة
يقدّم من شأ وليس للاصح ان يقدمه فان شأ في وليان في درجة فأكبرهم سناً اولى وليس احدهما
ان يقدم على شريكه الا بانه فان قدم كل واحد منهما دخلاً كذا الذي قدّمه الاكبر اولى كذا في الجوهرة
النيرة وفي الكتب الميتة اذا وصي بان يصلي عليه فلان الوصية باطله وعليه الفتوى كذا في المغرقات
عند مات واختصم في الصلاة عليه المولى وابو العبد وابنه وهما حاران فالمولى احق بالصلاة عليه
كذا في المحيط عليه الفتوى كذا في المصنفات والاولا في الزوج عندنا لا لقطع الوصلة بالموت كذا في
الجامع المتغير لقاضي خان فان لم يكن للميت ولي فالزوج اولى ثم الجيران اولى من الاجدب كذا في النيين
ولومات امرأة ولها زوج واب غافل فالع منة فالولاية لابن ذك الزوج كذا في النيين لان تقدم
اباه وبينه في ان يقدمه فان كان لها اب من زوج آخر فلا بأس بان يتقدم لانه هو الذي وتعلم زوج
امه غير واجب عليه كذا في البدائع ولا يصلي عليه بنت الاسرة واحدة والتقدم بصلاة الجنان غير
مستوعب كذا في الايضاح ولا يصح العبد العبد ان يصلي الامام الاعظم والسلطان او الوالي والقاضي
وامام الحي لان هؤلاء اولى منه وان كان غير هؤلاء ان يصح كذا في الخلاصة وان صلى عليه الولي
لم يحضر الجيران يصلي بعده فلو اراد السلطان ان يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه ولو صلى
عليه الولي والميتة والنيا اخر من لمة ليس له ان يصلي بعده واكد في الجوهرة النيرة فان صلى على الولي
او السلطان اعاد الولي ان شاكر في العداية رجل صلى صلاة الجنان والولي خلفه ولم يرض
به ان تالعه فصلي معه حاد ولا يصح الولي ولو كان الامام علي غير الطعام تعدا واذا كان الامام
عليه السلام والقوم على غير طهارة صحت صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة اذا صلى
الذين على طهارة قاعدا وهو وليها والقوم خلفه فيما اراد رجل مات في غير يديه مؤجرا اهله على
اليمين لانه كان الصلاة باذن السلطان او القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضي خان حنفية وقت
صلاة المغرب حان تقدم صلاة الجنان عياسته المغرب كذا في القنية ولا يحضر الصلاة على الجنان
وكما كذا في المحيط ولا ما يغيب شرط الصحة سائر الصلوات من الطعام الحقيقية والكمية
واستقبال القبلة وسر العورة والنية يغيب شرط الصحة صلاة الجنان هكذا في البدائع فالامام
والقوم يقيمون ويعولون فوتين اذ هذه الفريضة عبادة لله تعالى فمنحها الى الكعبة مقدّما
بالامام ولو تفكر الامام بالقلب انه يؤدي صلاة الجنان بفتح ولو قال المستدي (قدّمت بالامام
مخجذ كذا في المصنفات ومن الشروط حضور الميت ووضع يديه وكونه امام المصلي فلا يصح على غائب ولا
على محمول على آنية ولا على منقوع خلفه هكذا في التبر القافية وتقدم صلاة الجنان بما تقدمه سائر
الصلوات الا اذا كان المارة كذا في الراعية اذ اكل القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد
وثلاثة بقعة واشان بعددهم وواحد بعد كذا في التاقران كذا في القوم والرجل والمرأة بعد الصلاة

[illegible]

[illegible]

الرايق ناقلا عن الراجح ان هذه ابي حنيفة في بيع النصاب دون العتق ولو كان
العتق وبقي النصاب في كل الواجب لان العتق يبيع للنصاب ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ببيع النصاب
بعد العتق في النصاب لا في غيره الذي يملكه الذي يملكه المالك فيكون له المالك فيكون له المالك فيكون له المالك
الزكاة وفي هذا لا يفتقر بيقظ بقدره هكذا في الهدية ولو استعمل النصاب لا يفتقر هكذا في السرية
واستبدال مال النجاة بمال النجاة لا يفتقر استبدال مالا خلا وسوا استبدالها بغيرها او بخلاف جفتها الا
انه اذا اخذها فيه بها لا يتعين الناس في ماله فان يفتقر زكاة قدر الحاجة واذا كان النصاب فبعد العتق
ليس باستبدال وان لذي المال على المستقر كذا في العتق والفقير وان يفتقر لتأخره عن العتق والماضي
هكذا فيقتل هو استبدال فيفتقر ويقتل لا يفتقر ولو ازال يمكن النصاب بعد العتق لغيره من النجاة
او يفتقر لغيره من النجاة لا يفتقر ولو ليس بمالك الزكاة كعبيد الخدمة صار مستعملها مضافا قدر الزكاة
بقي العتق في يده او لم يبق ولو رجع في العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
كذا في الزاهد في يده او لم يبق ولو رجع في العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
من مؤلفه لا للزكاة كذا في عتق المستقر والعتق من يفتقر بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
ما على الرجل من مؤلفه كذا في الهدية قال في الكتاب لا يفتقر بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
قاضي خان فاذا كان الرجل مضافا في شاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
لرجل يفتقر ويقتل شاة وان لا يفتقر في شاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
لغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
عنا او مؤلفه او شركة يمكن لا لدية او غير من اسبابه يمكن وسوا كانت في شركة واحد او في شركة
مختلفة فان كان نصيبا حدها يفتقر نصابا ونصيب الآخر لا يفتقر نصابا وجبت الزكاة في العتق الذي يفتقر
نصيبه نصابا دون الآخر وان كان احدهما يفتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
نصيبه نصابا ولو كان بدينه وبين مؤلفه رجلا مضافا في شاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
له من شاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
وكذا اذا كان بدينه وبين مؤلفه رجلا مضافا في شاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
حضر وعشرون فاخذ المصدق منها بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد يبيع على شركه بحصة
ما اخذ المتاعي من ملكه زكاة شركه هكذا في قناوي قاضي خان الرجل اذا كان له شاة او غيرها
المصدق بغيره احد المصدق ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
طلبه لا ما من الزكاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
وكذا اخذ العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
في الابل الا في ثلث حقة لا يجوز سوى الامانة ولا يجوز في الابل الا في ثلث حقة لا يجوز سوى الامانة
ويؤخذ من زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
بنت مخاض وبنت لبون كذا في السراج الوهاج ويجوز دفع القيمة في الزكاة عند ذاك في الكفارات
وسدقة العتق والعش والندرك في الهدية فلو ادي ثلثة شاة هتان عن اربع وسدق بعض
بنت لبون عن بنت مخاض كذا في فتح القدير فاذا كان الرجل يفتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
فما جازها بالبيان ان شاة ادي كذا في العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
كذا في شرح الطحاوي في اباغ السائمة فان كان المصدق حاضرا او غائبا او شاة احد ففتقر الواجب
من البايع وقدر البايع في الكل وانما اخذنا في العتق المشتري ويقتل البايع من العتق المأخوذ
فالله يفتقر حاضرا وقت البايع ويقتل العتق المتوفى عن المجلس فانه لا يؤخذ من المشتري والمأخوذ
قيمة الواجب من البايع ولو باع طعاما وجب فيه العتق فالمصدق بالبيان ان شاة اخذت من البايع
وان شاة اخذت من المشتري ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
رجل اخذ من زكاة ثلثة سنتين كل سنة ثمانية درهمين ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
فبغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
لما اذا ارع عشر سنين لكل سنة مائة ففتقر الزكاة في ثلثة سنين والآخر في ثلثة سنين

بزي لا تجزى في السنة الاولى من مستحقة وفي الثانية عن ثمانية الا زكاة السنة الاولى بغيره ففتقر زكاة
مائة درهم وما وجب عليه السنين الماضية ولا زكاة على المستقر في السنة الاولى والثانية بغيره ففتقر زكاة
وعنه ففتقر في الثانية ويؤخذ في الثالثة ثلثة مائة درهم في كل سنة مائة درهم في كل سنة مائة درهم في كل سنة مائة درهم
عنه زكاة السنين الماضية ولو كان احد المالكين في النجاة ففتقر زكاة السنين الماضية ولا زكاة على الآخر
لان عين الجارية مائة مستحقة والاستحقة في النجاة المالكين وعلى المشتري مائة كما وصفتها ولو كان
الاجرة مائة او ثمانية او ثمانية عشر ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
ولم يفتقر لاجرة بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
اشترى بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
عنه البايع كذا في البايع زكاة الماضية وكذا في المشتري وان كان قيمة العتق مائة كذا في البايع زكاة
الماضي ولا زكاة على المشتري كذا في قناوي قاضي خان باع عبدا بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
ولم يفتقر المشتري العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
الحضر من لدية استعمل كذا في الكافي ولو اخذ زكاة المال ففتقر من يفتقر من المدة وان لم
يكن عنده مال واراد ان يفتقر في لدية الزكاة فان كان في الكبرياء انه اذا استعمل من وادي الزكاة
واخذت ففتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
الدين حيث مات بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
على ففتقر الدين كان الا ففتقر لان خصومة صاحب الدين كان اسد هكذا في عتق النجاة
ويؤخذ من زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
ووجبت نفسها بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
وكذا في رجل خلع حبة انسان ففتقر عليه بالدية ودفع الدية في حال الحول ففتقر حبة حية وزكاة
الدية لدية على واحد منهما وكذا في رجل اقر لرجل دين الف درهم ودفع الالف اليه ففتقر فاقا
لرجل الحول انه لم يكن عليه دين لدية على واحد منهما وكذا في رجل اقر لرجل دين الف درهم ودفع الالف اليه ففتقر فاقا
الالف اليه ففتقر في العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
قناوي قاضي خان في العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
لا يفتقر عنه الزكاة ولو مات صاحب المال ففتقر ما اخذ كانت الحصة مائة كذا في التاتارخانية
ناقلا عن الطهريكية ولو تزوج امرأة على اربعين شاة ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
فتقر الدخول فان كان عليها زكاة البضاعة كذا في قناوي قاضي خان في ففتقر ماله العتق واذا
وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤخذها ليجل للفقير ان يأخذ من ماله بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
المال ان يفتقر ان كان قايما وان كان غائبا ففتقر كذا في التاتارخانية المتطابقة اذا اخذ الجارية
او مالا بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق وكذا بغيره ففتقر زكاة
كذا قال الامام السرخسي هكذا في المضاربة والهدية لحكم المدة ليجل لفقير ان يأخذ من ماله بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
فتقر فان كانا للعتاق ففتقر للعتاق وان كانا للخدمة ففتقر للخدمة وان كانا للعتاق والخدمة ففتقر للعتاق
فتقر فان كانا للعتاق ففتقر للعتاق وان كانا للخدمة ففتقر للخدمة وان كانا للعتاق والخدمة ففتقر للعتاق
وقبلة احدها الف وقبلة الآخر مائتان وفتقر لهما ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
منهما العتق كمال النصاب في رجل اخذ من الحول ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
الدخول ولم يفتقر الا في العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
الشرأ وركب الودع عليه الغا لانه يفتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
بالايرع بغيره ففتقر مائتين ففتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
الودع وركب الودع عليه الغا لانه يفتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
في ثلثة مائة ففتقر من ماله لو كمل مال الواجبين وكانت العتقة حية كذا في قناوي قاضي خان
ولو وضع الزكاة على كفه ففتقر منها العتق لانه لا يفتقر من يده ففتقر بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
لان كثره والمال قايما كذا في الخلاصة **الباب الرابع** في عتق العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق
فتقر الامام علي الطبري لياخذ العتق قناوي قاضي خان في التاتارخانية وكما اخذ العتق بغيره ففتقر زكاة العتق بغيره ففتقر زكاة العتق

والله اعلم بغيره فضعف العشر وان شئت بضعف العشر وان استوفيت بضعف العشر كذا في جزالة العتية
وقته وقت خروج الدرهم وطلوع المذبح عنما في حقيقته كذا في البحر الدقيق فلو جمل عشر درهم قبل الدرهم لا يجوز
ولو جمل بعد الدرهم لضعف الشبابة فانه يجوز ولو جمل لضعف الدرهم قبل الشبابة فالاظهار ان لا يجوز فلو جمل
عشر الدراهم كان بعد طلوع المذبح لا يجوز في ظاهره فانه في حقيقته كذا في شرح الطحاوي
وكيف لا يهلك الخارج من غير شبعه وبعلا كذا العشر يستحق بحدوده وان استهلكه غيره المالك اخذ العشر منه
واحد عشر وان استهلكه الاثنان من عشره وصار ديني في ذمته ويستحق بالذمة وبعثة المالك من غير شبعه اذا
كان قد استهلكه هكذا في البحر الدقيق فلو جمل له ارض عشرية عليه العشر منها وان اشتراها من غيره فليس
فيها عتية كما عتدهم وكذا اشتراها من مسلم او اسلم الفعليين عند الحقيقه سوا كان المقنعين ام لا
خادفا ولما كانت الارض لمسلم باعها من ذي غير فعلي وقنعها فعليه الخارج عند الحقيقه فان اخذها منه شمل
بالشقة او لم يشر على الباقي فمساد البيع في عشرية كما كان في ارض العتية والمائة الفعليين ما في ارض
الرجل وليس على الرجل في داره شيء كذا في الهداية ولا يجزى منه اذ شتانا فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
بقدر العشر فهو عشرية وان سقاه بقدر الخارج فهو خارجي بخلافه فلو جمل الذي كان شتانا فمؤنة فليس عليه الخارج
كيفية ما كان ذروعه حرة كذا في التبيين وكذا الخارج كذا في البحر الدقيق ولما كان السهم او الذمة سقاه مائة فانه سقاء
ومن سقاه الخارج فالسهم حق بالعشر والذمة بالخارج كذا في معراج الدرهم بمرماه العشر ماء البئر التي خرفت في ارض
العشر وقام العين التي تظفر في ارض العشر وكذا ما التما وما الخارج والعشر في كذا في المحيط والظاهر
منها عتية وما يجر عتية في ارض خارجية خراجها ثمانية سبعة وكذا في الدرهم والذمة فلو جمل في حقيقته
وفي يوسف حصة العتية كذا في الحافي ولو جملها عشرية كان العشر على الاخر عند الحقيقه وعند
على المستاجر كذا في الغلامية ولو جملها الخارج قبل المصاد لا يجزى العشر على الاخر وان سقاه بعد المصاد لا يجزى
عن الاخر عند المصاد ولو جملها العتية فانه يملك بها فيه هكذا في شرح الطحاوي ولما غار حاق شمل
في زعمنا فالعشر على المستاجر في ارضه فانه كافر فالعشر على المصير عند الحقيقه وعند المصير الاخر وكذا عند
لحقه عشر واحد وعشر في يوسف حصة العتية عشران كذا في محيط الرخسي وفي المزارعة على فلو جملها العشر
على حصة العتية وعلى قوله غير مرتبة الارض كذا في حقيقته وعلى حصة المزارع كذا في ديني في ذمته كذا
في البحر الدقيق ولو جملها الخارج سقاه العتية عند المصاد لا يجزى حقيقته قبل المصاد كذا في يوسف لا يجزى
عشر حصة المزارع ويستحق في حقيقته ولو استهلكه رجل بعد الاستئصال او سقاه فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
يؤدى اليه شتانا فمؤنة فلو جملها العتية على ربة الارض عشر البذر ويمنعها على ربة كذا في محيط الرخسي ولو جملها مائة
عشرية فمؤنة ان لم تنقصها المزارعة فلا عشرية ربة الارض وان نقصتها المزارعة كان العشر على ربة الارض
كذا في الغلامية واذا باع الارض العتية وفيها ذرع فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
البايع ذوة المشتري ولو باعها والدرهم قبل ان فصله المشتري في الخلاص على البايع ولو جملها مائة فانه سقاء
فمؤنة على المشتري كذا في شرح الطحاوي واذا باع الطحاما العتية فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
وان نقصها وان سقاه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
الطحاما وان سقاه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
عشر الطحاما وان سقاه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
استهلكه فالمسدة في الحياض مائة من البايع وان سقاه مائة من المشتري فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
ولما باع العتية من عشر من مائة وكذا في الدرهم عتية مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
المشترى لا يجزى اجرة العتية وفقعة البقر وكذا في الاقلام والحق والخير في حقيقته كذا في محيط الرخسي
من جميع ما اخذ حصة الارض عشر او نصفها كذا في البحر الدقيق ولا يملك في شتانا طحاما العشر حتى يودي عشر
كذا في الطحامية وان اخذ العتية قبل له اكل الباقي وقام البوعدة مائة من المزارعة او ادم غيره من
عشره كذا في محيط الرخسي باب ما يجزى من البايع لساكن في المزارعة في المصارف منها
العتية وهو من له ارض في سيرة وهو مائة من المصنوع او قدر مائة غير مائة وهو مستغرق في الحاجة فلا
يجزى عن العتية مائة من مائة غير مائة اذا كانت مستغرقة في الحاجة كذا في فقه القدر المتفق على
الفقيه العتية افضل من العتية فلو جملها كذا في الزاهدي **ومنها** المسكين وهو من لا يملك له حاجة
الي السيلة لقوته او قايما يجره منه ويجزى له ذك خلاص الا وحديث لا يملك المسئلة له فالاصل لمن
يملك ذوقه بغيره بعد سيرة بغيره ويجزى له ذك خلاص كذا في فقه القدر **ومنها** الغافل وهو من نفسه

الانما لا يستحق العتية فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
الانما لا يستحق العتية فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
لا يستحق الغافل من ذك خلاص كذا في البحر الدقيق ولا يجزى من البايع لساكن في المزارعة في المصارف منها
عن حصة العتية والحق في حقيقته كذا في التبيين فان على الخارج عتية مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
المال في ذك خلاص او سقاه سقاه حقيقته واجزا عن الزكاة عن الموقف كذا في التبراج العتية الموقفة اذا اراد ان يجزى
حق ما التوقف الا في حقيقته كذا في الاخذ والافضل ان لا يخذ كذا في الغلامية **ومنها** الرقاب المملوكة ونحوها
في ذك خلاص كذا في محيط الرخسي ويؤخذ في ذك خلاص كذا في التبراج العتية الموقفة اذا اراد ان يجزى
ولا يجزى من البايع لان الملك يقع للمملوك من وجهه والعتية ملحقة بالحقيقه كذا في محيط الرخسي **ومنها** الغار
وهو من ذمة ذوق ولا يملك مضافا فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
من عليه الدين او في ذك خلاص كذا في المحيط **ومنها** في سيرة امته وهو منقطع العتية الفعالة الفعالة عند
ابي يوسف وعند محمد منقطع الحاج الفعالة كذا في التبيين والتبراج فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
ابن السيل وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البحر الدقيق واجزا عن الزكاة قدر حاجته ولما جملها ان
يأخذ اكثر من حاجته والحق في ذك خلاص كذا في الاخذ من الزكاة قدر حاجته ولما جملها ان
يتصدق بما فضل في يده عند قدره فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
خير من قول المشقة كذا في الطحامية فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
على صنف واحد كذا في الهداية وله ان يفتقر على شخص واحد كذا في فقه القدر في ذك خلاص كذا في المحيط
للمركب المذكور فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
الهداية فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
او يفتقر ذوة المائتين لا يملك به وكذا في ذك خلاص كذا في المحيط
واجزا عن ذوة المائتين كذا في فقه القدر في ذك خلاص كذا في المحيط
واما اهل الذمة فلا يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
ومؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
الطحاوي واما الخيا المائتين فلا يجزى من ذك خلاص كذا في المحيط
كذا في التبراج العتية والحق في حقيقته كذا في التبيين والتبراج فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
واجزا عن الجهاد ولا يملك به ولا يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
عن ذك خلاص ولا يملك به ولا يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
ما به بالزكاة في الرخسي ولا يملك به ولا يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
الحقيقه كذا في الهداية ولا يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
حقيقه ومؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
له اما اذا اختار العتية او كان اجنبا عن العتية فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
ولا يجزى من ذك خلاص كذا في المحيط
التحان فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
مسكنه فلو جملها مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
كذا في الكافي ويجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
تملكه عن غير ماله كذا في معراج الدرهم ولا يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
كبير او فقير خازن ويدفع الى امرأته عتية اذا كانت فقيرة وكذا في البيت الكبيرة اذا كان ابيها غنيا لا قدر
العتية لا يفتقرها ويعين الاب والزوجة لا تفتقر عتية كذا في الطائي ويجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط
مؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
فتاوى ما يجرى في ذك خلاص كذا في المحيط
فتاوى قاضي خان سقاه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء فمؤنة ذروعه مائة فانه سقاء
وهو يحتاج اليه وان لا يحتاج اليه وهو في ذك خلاص كذا في المحيط
احداهما وكذا لو كان له حوائط او اربعة فتاوى ثلاثة الا في ذك خلاص كذا في المحيط
عندها يجزى من ماله الا في ذك خلاص كذا في المحيط

يكونه وينبغي ان يفكر في وقت الغروب وكيفية الاستعداد لمرشد الكراهة منع يحتاج فيه الى العقل والعقل المنطوق
الحاجة هكذا في المحيط ولا يباين بالقبلة اذا امن على نفسه من اجماع والاولى ان يكون ان لم يامن والمتميز في جميع ذلك القبلة
كذا في التبيين واما التثنية الفاحشة وهي ان يامن من شقها فيكون على الاطلاق والجماع فيكون الدرع والباشرة كالقبلة
في ظاهر الرواية فيدل ان المباشرة الفاحشة تتركه وان امن من القبح كذا في السراج الزهراج والمباشرة الفاحشة
ان يامن بها وهذا مستح وجب وجبه من جهة وهو مكروه بلا خلاف هكذا في المحيط ولا يباين بالمعاقبة اذا يامن على
نفسه او كان مستح كذا في السراج الزهراج ومن اصرح بغيره او احتل في الدنيا لم يضره كذا في محيط السراج
المتحجبين ووقته آخر الليل فلا يقبضه ابو الليث وهو المستحسن الحبيب هكذا في السراج الزهراج وهو المستحسن
منسحب كذا في المباشرة وكيفية تأخير المتحجب الى وقت ينع فيه المشك كذا في السراج الزهراج ونحوه في الاطلاق
اوصل فيسحب ان لا يغير قبل الصلاة ومن السنة ان يقول عند الاطلاق لله لك ميت وكذا استعمله في مكة
وعلى ذلك فان كان العبد من شهر رمضان لم يمت فاغزى ما قدمت وما اخرت كذا في معراج الدرر في قبيل
المتقاة وصوم يوم المشك وهو الموعود الذي شك فيه انه من رمضان او من شعبان ان نواه من رمضان او من
واجب كذا في فناء في قاضي خاوي والمناظر في الاول في الكراهة هكذا في العبدانية بمران ظهر انه من رمضان
اجزاء عنه في بلا العبداني وان ظهر انه من شعبان كان قطع في الدعوى الاول وان اطلقا فقتل عليه هكذا في
فتاوى قاضي خاوي وفي الدعوى الثاني يفتح غاوي وهذا الصحيح هكذا في الثاني وان لم يظهر في الدعوى الثاني انه
من شعبان او من رمضان لا يفتح غاوي بلحلاف هكذا في المحيط وان دعي المتطوع فالصحيح انه لا يباين به
فان ظهر انه من رمضان كان ما يباين عنه وان ظهر انه من شعبان كان منقطع غا فان اطلقا فقتل عليه العتقا
لانه شرع ملحق بها هكذا في فتاوى قاضي خاوي فانه يباين وان اطلق النية فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان
كان مؤمنا فظن غا وان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان كذا في المحيط وان صح في اصل النية بان يباين بغير
غذا ان كان من رمضان ولا يباين ان كان من شعبان فلهذا الدعوى لا يباين بغيره وان صح في وقت النية
بان يباين ان كان العبد من رمضان فيقوم رمضان واما كان من شعبان فقتل واجبا خرا ويؤذي ان يباين عن
رمضان ان كان العبد منه وعن المتطوع ان كان من شعبان فهو مكروه ايضا فان ظهر انه من رمضان يفتح عنه
في بلا العبداني وان ظهر انه من شعبان لا يقطع الواجب في الاول وسائر تطوعا غير مقبول فيها هكذا في التبيين
اتايه الشك من ان لا يباين منه ليلة الدلائل والسماع فيجوز او شدة واحدة شهادة او شأها
فاسبقان فرد في شهادتهما فاما اذا كانت السماعية ولم يجر الحلال احد فليكن بيده الشك كذا في الزاوي
اختلف الحكم في يوم الشك هل حكمه افضل ام العقل قالوا ان كان من شعبان او قوا فقتل كان يباين منه فقتل
افضل كذا في الاختيار وشرح المختار وكذا ان كان من شعبان كذا في التبيين ولو لم يوافق فقتل
فيه والحدود ان يباين المتطوع في حق الفاعل كذا في التبيين ويقتضي العوارب بالمتطوع الى ما قبل الزوال لا قبل
بوقت الشر وقبلة كذا في لاسم كذا في الاختيار وشرح المختار وهذا الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خاوي والفاصل
بين الفاعل والظاهرة ان لا يعلم نية المتطوع من يوم الشك فهو من اخص والاول من العوارب والنية
ان يباين المتطوع من لا يعتد به بعد كذا في اليوم ولا يباين ان كان من رمضان فقتل رمضان كذا في معراج
الدرر في رجل اصرح يوم المشك سلق ما لم يكن ناسيا فظهر انه من شعبان وقبلة وقبلة في الفتاوى
انه لا يباين كذا في المحيط في باب النية وكيفية صوم يوم العبدان واما القسرين وان صار بينهما
مباينا عندنا كذا في فتاوى قاضي خاوي ولا يقتضاه عليه ان شرع فيها امره كذا في الكفر هذا في ظاهر الرواية
عن الثلاثة وعن الشك وعن العبد كذا في المباشرة الفاحشة وكيفية صوم سنة من شوال عند ايجبة متقرا
كان او متسائلا عن اي يوسف كراهته متسائلا لا منقذ كذا في عاتق المتاجر من لم يوايه باشا هكذا في البص
الرايق والاشيع انه لا يباين به كذا في محيط السراج ويسحب السنة متقنة لا اشبح يومان كذا في الظهيرية
في فصل الاوقات التي يكون فيها الصوم ويسحب وكيفية صوم الدوالي وهو ان يقوم من السنة فلما لا يباين
في الايام المبني عنها واذ افطن في الايام المنهية المختار انه لا يباين به كذا في الخلاصة ويكون ان يقوم في الايام
لا يباين فيمن لا يلا او فاعلم كذا في السراج الزهراج فان يقوم يوم ما يباين في الخلاصة واما صوم
يوم السبت ويوم الاحد فذكره في الابنية الحافين لا يباين به اذا كان لا يعتد بغيره فقتل كذا في البيه كذا في
الذخيرة وكيفية صوم يوم المنبر وللرحبان اذا نكحوا ولم يوايه من شوال كان يقوم فقتل كذا في
العلم في افضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يقوم فقتل غا فان لا يفضل ان يقوم والا فافضل
ان لا يقوم لانه يشبه نفعه في هذا اليوم فانه يحكم كذا في الظهيرية وهو المختار هكذا في محيط السراج

السراج الزهراج وان كان بالمتابعة لا يكتفى الاستعداد في كل وقت ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
في خلاصة التبيين واذ اخبره بخلافه في هلال شوال في السراج والسماع في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
يفضل كذا في الزاوي والمباشرة الفاحشة ولا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
تأني وان كانت معصية لا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
الاستعداد في وقت الصلاة لا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
وهو لا يمتنع كذا في المباشرة وكذا في وقت الصلاة لا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
غيره كذا في المباشرة وكذا في وقت الصلاة لا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
فيما روي الحسن عن ابي حنيفة وصحة سنة للاختصاص وعنه صرحا في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
فصل في ما يمتنع كذا في المباشرة وكذا في وقت الصلاة لا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
معصية فاما اذا كانت معصية فالصحيح في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
على هذا من شأن شاهد ان السماعية في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
شوال ان كانت السماعية في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
واذا شهد المتطوع على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من الشهر في هلال شوال فقتل وهو مكروه ان كان في
في هذه المصيرين ان لا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
الصفة كذا في الخلاصة ولا يكتفى في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
اي الليث وبما كان يفتي في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
كذا في الخلاصة من انما يلزم التمسك على شأها في الرواية اذا ثبت عندهم رواية وليكن بطريق صحيح فيكون
جماعة ان اهل بلدة قد راوا هلال رمضان فليكن بيدهم وقتا وهذا اليوم فلا يكون حجابهم ولم يظهروا
الهلال لا يباين فظهر ولا يباين في هذه الليلة لا يباين في الرواية ولا يباين في شهادة غيره
وان لم يظهروا في وقت غيره ولو شهدوا ان قاضي بلدة كذا استمدعوه انما يرويه الهلال في ليلة كذا او يفتي
بشهادتهما فاما اذا كانا في حكم شهادة فاما اذا كانا في حكم شهادة فاما اذا كانا في حكم شهادة فاما اذا كانا في حكم شهادة
اهل مع شهر رمضان على غير رواية ثانية وعشرين يوما فمرضا هلال شوال ان عدوا وشعبان بروايتهم
ثلاثين يوما ولهم هلال رمضان فقتلوا يومنا واجلا وان صاموا شوال وعشرين يوما فمرضا هلال شوال
لاقتنا عليه عرفان هلال شعبان ثلاثين يوما من رواية هلال شعبان فمرضا هلال رمضان فقتلوا
يومين كذا في الخلاصة اذا ما راها اهل المصيرين وعشرين يوما من رواية هلال شعبان فمرضا هلال رمضان فقتلوا
الفتاوى في وقت من وقتا فان لم يظهروا هذا التجلد مما يمتنع اهل المصيرين ثلاثين يوما في جميع العبد
يقتضي كذا في المحيط **الباب الثالث** فيما يكره للقاتل وما لا يكره في وقت الصلاة ولا يكره في وقت الصلاة ولا يكره في وقت الصلاة
كذا في فتاوى قاضي خاوي وهكذا في المتن قال في مساجد المسلمين على التمسك ان لم يكن الحكم ملتبسا اصله اقله وان
كان مسلحا ملتبسا فان كان اسود فظهر وان كان ابيض لم يظهروا الا في الكتاب لم يكتفى كذا في المحيط وكذا في وقت الصلاة
ومنعه بلا حذر كذا في الكفر ومن العبد في الاول ما كان زوج الملة وسيد حاشيتا لخلق فذا في المقة ومن العبد
في الثاني ان لا يمتنع من يضع الطعام لم يمتنع من خافض او فاسد او غيرهما من لا يصوم ولم يمتنع من لا يمتنع
حليها كذا في المباشرة وذكر في التبيين ان كراهة الذوق في يوم الزمان واقا في التلوق فلا يباين كذا في التباينة
وكيفية القاتل ان يذوق الحلال والاهل من الجيد من الردي عند الشراكا في فتاوى قاضي خاوي وقيل لا يباين
به اذ لم يمتنع من سواه او يخاف العبد كذا في الزاوي وكيفية له المباشرة في الاستيقا كذا في السراج الزهراج
وكذا المباشرة في المصحة والاستيقا قال في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
ويصلا منه لان بغيره كذا في المحيط ولو فاسد القاتل او غيرهما من لا يصوم ولم يمتنع من لا يمتنع كذا في وقت الصلاة
معراج الذرية ومن ايجبة في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
الاستعداد وقت الما في الراس والاستعداد في الماء والتلف بالذوب بالبول وفك البويضة لا يكره
وهو الاخر كذا في محيط السراج وكيفية للمسايرة ان يحكم ربيته في وقت الصلاة ولا يكتفى في وقت الغروب ولا يكتفى في وقت الصلاة كذا
بالسواد الرطب واليابس في الغداة والصبي عندنا قال ابو يوسف رحمه الله لا يكره البول بالآ وفي
ظاهر الرواية لا يباين من كذا واما الرطب لا يمتنع فلا يباين به عند الهلال كذا في فتاوى قاضي خاوي ولا يكره
كل ولا يمتنع كذا في الكفر هذا اذا لم يمتنع من ربيته فان قصد هلاكه كذا في المباشرة الفاحشة ولا يكره
يكن ان يكون متعلما او متايها كذا في التبيين ولا يباين بالحجامة ان امن على نفسه المنفعة ما اذا خافه

فأمر رجب بن عامر فليس عليه بنية القضاء ولا مؤنة عليه كذا في غاية الترددي شرح الحداية رجل الحسن بن محمد وأمره في
 نهديا لاحتار من ردة الأصهار وقد احتاروا من علم أبي بكر كذا في الحددي وفيه ان يكون للاحتار الثاني جازم
 به وان لم يكن حتى لم يكن كذا في جليل الترتيب وفيه وقف ردة من احصا لا يكون محمدا ومن احصا بركة وهو
 ممنوع من الطواف والوقوف في محض هذه في التبيين قال التبريد هو الصحيح هكذا في التبريد وفيه قد علمنا
 لليقين لمصر لانه اذا قدر على الوقوف امن من العوات واقا اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يتجمل به هكذا
 في التبيين وقد احصى بقدر الوقوف حقيقه مقصود ايام الترتيب فعليه لتذكر الوقوف بركة كذا في قوله ولذا كذا في
 ذكره ويقولون طواف الزيادة وعليه لتأخيره ذكره ولناخير الحلق ذكره في قوله في جليله وعندهما الذين لا يجر
 الحلق والطواف شي كذا في الجليل هدي الاضداد لا يجوز بركة الا في المزمع ناوي كذا في قوله في قوله
 وتعبه عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز ولا يحتمل اهدي الاضداد عن العرة يجوز بركة في أبي حنيفة
كان كعبه ان كان في المهر هكذا في السراج الوهاج
 في قوله الحج مدة امر بالمعروف والنهي عن المنكر وانما انطلق مما ينبغي كان او فاسد استوطنا فسادا وانما عقد
 فاسدا كذا في الاضداد بحاشا وفاته الوقوف بركة حتى طلع العزم يوم الزحف فاته الحج وعليه ان يكون
 ويستحب ويتجمل ويتعين قابل ولده وعليه كذا في الحداية لو كان فانيت الحج قلنا فانه يكون للفرق وبينه
 لما هو في قوله طوافا آخر لغوات الحج ويستحب له يحلله او يقصر وقد تبدل عنه ذكر المقدار ويقطع التلبية
 اذا اخذ في الطواف الذي يتجمل به كذا في التبريد وفيه ان كان فانيت الحج متتما قد ساق الحدوي تبدل متتمه في
 يهديه ماشا كذا في الجليل اختلف اصحابنا فيما يتجمل به فانيت الحج من الطواف انه يلزمه ذكره باجر الحج او باجر
 العرة قال ابن حنيفة ومحمد باجر الحج وقال ابو يوسف باجر العرة وتقبل حرله امر امر العرة كذا في
 التبريد وقايد هذا الاختلاف تعلق فيما اذا امر بركبة اهدي على مقولاي حنيفة يوفيهما حقيقه لا يسيرو
 نحو ما يحتمل وعندهما لا يفسد لا يوفيهما بل يفسد في كذا في الجليل والوقوف فانيت الحج طواف العدة
 كذا في فتاوى قاضي خان **الباب التاسع عشر** في الحج عن الغيرة الاصل في هذا الباب ان الانسان له
 ان يحل ثوبه عليه لغيره صلاة كان او متوشما او صدقة او غيرها كالج وقوله العزاد والادكار وقاية
 ثوبه لا يثبت عليه من القتل والسلام والسند والاولياء والمسلمين وتكفين الموتي وجميع انواع البر
 كذا في غاية الترتيب شرح الهداية والعبادات ثلاثة انواع مالهية محتمة كالزكاة وعدة وقدر العنق وبذنية
 محتمة كالزكاة والسترة وركبة منها كالج ولا نابة تجري في النوع الاول وبخالقي الاختيار والاضطرار
 والمخير في النوع الثالث وتجري في النوع الثالث عند العجز كذا في الثاني والحوال النابية في الحج شواهد منها
 ان يكون المحجج عنه عاجزا عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادرا على الاداء بنفسه بان كان صحيح
 البدن وله مال او كان قد ابرأ من البدن لا يجوز حج غيره عنه **ومنها** استدانة العجز عن وقت الاحاج
 الي وقت الموت هكذا في البدن يجر حتى لو ارجع عن نفسه وهو غير معين يكون مبرا فاذ مات اجله وانما في
 بطل وكذا الواجب عن نفسه وهو محتمل كذا في التبيين فاذا حج الرجل الصحيح عن نفسه رجلا غير له
 سجد الحاجة كذا في السراج الوهاج واما شرط الحج المنعوب الحج العزم لا للقل كذا في الكفر ففي الحج النقل
 يجري في النية بحالة القدرة لان نابل النقل اوسع كذا في السراج الوهاج **ومنها** الاسر بالحق فلا يجوز
 حج الغير عنه بغير اسر الا العارضة يحج عن مؤمره بغير اسر فانه يجوز **ومنها** انية المحجج عنه
 عند الاحرام والافضل ان يقول بلسان يملكه فلان **ومنها** ان يكون حج المأمور به بال المحجج عنه فان
 تقوع الحاج عنه بماله لنفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا اوى ان يحج بماله ومات فقلع عنه
 واداه بماله لنفسه كذا في البدن وفيه واذا وقع الي رجل مالا لا يحج عن ماله فانفق المأمور به من ماله
 لنفسه فان كاذ في ماله وقا بالنفقة لا يصير مخالفا ويرجع ماله من ماله الميت استعسانا ولا يرجع
 قناسا وان لم يكن في ماله الميت وقا بالنفقة فانفق شيئا من ماله فمطلان كان اكثر النفقة من ماله الميت
 كذا ووقع الحج عن الميت والا فلا وهذا استعسانا والقياس ان لا يجوز هكذا في حلية المرحلي **ومنها**
 ان يحج مراكحي لؤامة بالحق في ما شيئا بغير النفقة وحج عنه زكاه كذا في البدن وفيه من الصحيح من
 المذهب ميت حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجج عنه ولهذا لا يستقطبها الفرض عن المأمور به
 الحاج كذا في التبيين والافضل للانسان اذا اراد ان يحج رجلا عن نفسه ان يحج رجلا قد حج عن
 نفسه ومع هذا الواجب رجلا لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عنه نا ويستقطب الحج عن الامركا
 في الجليل وفي الكرماني الافضل ان يكون غامضا فلا في الحج وقامه لا يكون حراما فلا بالغا كذا في غاية

التبرجح يوجب العداوة والواجب عنه المرأة أو عبدة أو امرأة بادن السبب على ويكره هذه في محبت السجني ولا
 امر ولا خلاف بل واحد منهما ان يحج عنه حجة واحدة أو حجة واحدة عنها بحيث لا ينفك عنه من نفسه ولا ينفك
 واحد منهما ما وليه النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله من أحدهما بخلاف ما إذا حج من ابويها فان له ان
 يجعله عن أيهما شاء وإذا اجمعا لا يمكن جعله عن أحدهما على وجه واحد ولا ينفك عن ابويها فكذلك الإجماع
 صار مخالفاً وإن عني عن أحدهما قبل المني قال أبو يوسف هو مخالف ويصح الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة
 ومحمد يصح عن عبته وهذه الخلاف ما إذا جعله لأحد من ابويها حجة أو زوجة فان له ان ينفك من ماله هكذا
 في شرح المجمع للمحقق وإذا اطلق بان سكت عن ذكر المخرج عنه متعيناً وبما قال في الكافي لافق فيه
 ويعني ان يجمع المتبين هنا على أحد الأمرين المخالفين كذا في التبيين وإذا امر غيره بالافراد حجة أو زوجة
 فحينئذ هو مخالف لما روي في قوله لا ينفك عنه وقال أبو يوسف ومحمد يجوز من الأمر شيئاً من هذه الخلاف
 فيما إذا قرن بين الإجماع أو زوجة بأحد من ابويها وعني نفسه فهو مخالف لما روي من خلاف ذلك ولذا مر
 بالجمع ما عني مخرج من مكة فهو مخالف لما روي في قوله محبتاً كذا في المحيط وفي الثانية ولا يجوز ذلك عن حجة الإجماع
 كذا في التناظر الثانية ولذا مر بالجمعة فافهم ولا يخرج عن نفسه ولو كان مخالفاً وإن كان حج أو لا امر
 مخالفاً في قوله محبتاً كذا في المحيط ولذا مر أحد الأمرين بالخروج والآخر بالعبدة ولو كان مأواه بالخروج يجمع بين
 ماله وأمره بالخروج كذا في محبت السجني لما مر بالخروج ينفك من ماله الأمر وهذا ما لا ينفك
 في السجنية ولو أخرج ولا ينفك في الحج ولا ينفك عن الحج ويرجع وإذا فرغ المأمور بالخروج
 الحج ونوي الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً انفق من ماله نفسه ولو انفق من ماله الأربعمائة فأنقاه
 لها ما من غير نفقة الإقامة قال أصحابنا إنه إن أقام إقامة معتادة فنفقة ربا ينفق الناس بمعاذ
 فالتفقه في مال المخرج عنه وإن أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا كان في زواجه فإما في
 زمانه فلا يمكن الخروج للأفراد والأحادي والجماعة فنفقة من مكة الأصغر القافلة فنادى أمر من سطر الخروج
 القافلة فنفقته في مال المخرج عنه وكذا في الإقامة بعد اداء القبول في الذهاب والإياب على
 الذهاب للقافلة وإياهم فان نوي الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً حتى سقطت نفقته من مال
 الأب لم يخرج بعد ذلك هذا بقصد نفقته في مال الأب ذكر القدر وفي شرح مختصر المحقق في أبي
 قوله محمد ينفق وهو ظاهر الرواية ويجوز ان ينفق لا ينفق هذا إذا لم يكن اتخذ مكة داراً وإن
 اتخذ مكة داراً لمعاد لا ينفق النفقة في مال الأب بل خلاف كذا في الذكايخ ولو خرج المأمور بالخروج
 قبل إياها حجاً ينفق من ماله الأمر إلى بعد ذلك أو في الكوفة ثم يقيم ماله ينفق من ماله
 نفسه حتى يتأخر وإن الحج ثم يخرج ولا ينفق من ماله الميت حجة يتحقق التسليم وهو الاتفاق في الطرية
 من مال الميت كذا في محبت السجني ولو أن الحاج عن العود نسي على حجة حج نفسه عني فاته الحج
 ممن المال ما حج ماله نفسه عن الميت من عام قابل أجزاء ولو أن فاته الحج بأجرة مساوية وسقط من
 البعير قال محمد لا ينفق النفقة المأتمنة ونفقته في رخصته في ماله خاصة كذا في التبرجح الواجب
 والمأتمن بالخروج إذا أخذ طريقاً آخر بعد أو كره نفقة فاته كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محبت
 السجني **الباب الخامس عشر في الوصية بالخروج** من عليه الحج إذا مات قبل أدائه فان
 مات عن غير وصية يأتم بالخلاف وإن أحب الأولاد أن يحج عنه حج وأرجوان يجوز له ذلك إن شاء الله تعالى
 كذا في أبو حنيفة وإن مات عن وصية لا ينفق الحج نفقة وإذا حج عنه يجوز له أن يستأجره سواء أبط
 الجواز وهي بنية الحج وإن بكوا الحج بماله المولى وأكرهه لا تطلق وإن يكون زكياً أو كافراً في حج عنه فذلك
 ماله سواء أريد الوصية بالملك أو أوصى أن يحج عنه بملك ماله أو اطلق بأن أوصى أن يحج عنه هكذا في
 البدائع فإن لم يبين مكاناً يحج عنه من وطنه عند غلبته أو هذا إذا كان ملك ماله يعني الحج من وطنه فاما
 إذا كان لا يملك له ذلك فانه يحج عنه من حيث يمكن الإحجاج عنه بملك ماله كذا في المحيط ولو لم يكن له
 وطن فانه يحج عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح المحلى وإذا كان له وطن شئ يحج عنه من
 أقرب وطنه إلى مكة بالإجماع لا من بعد وطنه هكذا في التناظر الثانية وإذا أوصى أن يحج عنه من
 موضع كذا من غير ملكه يحج عنه من ذلك ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة أو بعد عنها
 وسقط في بلد الحاج عن الميت بعد النفقة في إهابه ونحوه فانه يؤخذ على العرف لا يستبعد أن
 يأخذ شيئاً مما فضل هكذا في الذكايخ ولو أخرج عنه من غير وطنه مع أمكان الإحجاج من وطنه بل
 ماله فإن الوصي يكون مأموراً ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانياً إلا إذا كان المكان الذي حج عنه قريباً إلى

وضعت العينة او وضع احد هما المبيع والآخر لغيره مستقبلا كان كالاسرار والكالعقد كذا في المهر المأنيق
فاذا قال لها انز وجدا بكذا فقلت قد قبلت بكم النكاح وان لم يقبل الزوج قبلت كذا في الذخيرة
ولو قال انز وجميبي ففسد قبلت العقد ان لم يقصد به الاستقبال هكذا في المهر المأنيق وكما ينقذ
بالعلة وينقذ بالاسارة من الاخرى ان كانت اسارته معلومة كذا في المأنيق ولا ينقذ بالتعاطي
كذا في المأنيق ولا ينقذ بالكتابة من الخارج من فلو كتبت تزوجتك فكتبت قبلت لم يقصد هكذا في المهر
المأنيق وما ينقذ به النكاح فهو من عادات ميريح وكتابة والصريح لفظ النكاح والزوج وباعداها
وهو ما يقصد به العين في الحال كذا انه كذا في المهر المأنيق قالوا عن الحبسوط فينقذ بلفظ العبة
هكذا في المهر المأنيق ولو قال له وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذته قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوي
قاضي خان ولو قال له وهبت نفسي منك وقبلت الاخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة اذا طلب الرجل من
امراة تزنا فقال له وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كذا في فتاوي قاضي خان وينقذ
بلفظ التعديك والعقد قد يلفظ البيع هنا الصحيح هكذا في الهداية وكذا بلفظ الشراء في الصحيح
هكذا في فتاوي قاضي خان وكذا بلفظ المجل على الصحيح كذا في العيني شرح الكفر والتبيين ولو قال
لا ارا كنت لي وصر في فقلت نعم او صر لك كان نكاحا كذا في الذخيرة وكذا الوقال كوفي امراة في مائة
فقبلت او اعطيتك مائة على ان تكوني امراة فقبلت كذا نكاحا كذا في العبد للكردي اذا قال ثبتت جني
في منافع تبعتك بالبن فقلت قبلت في النكاح كذا في الذخيرة ولو قال له امراة عورسك نفسي فقلت
ثقت بكون نكاحا هكذا في فتاوي قاضي خان ولو قالت المأنيق ركعت نفسي ليك فقال الزوج قبلت
بخمرة المأنيق يكون نكاحا كذا في محيط السحني وفي احبار الناطي اذا طلق امراة ثلاثا او
بأشراقا لها واخبرك على كذا وصرت المارة بذلك وكان محض من المهر كان نكاحا صحيحا وان لم
يذكر المال فان اجتمع اعني الزوج الا انه النكاح كان نكاحا ولا محلا كذا في الذخيرة ولو قال له
لا جنية لم يكن بيننا نكاح المحض من المهر فقال المارة رخصت لا يكون نكاحا كذا في فتاوي قاضي
خان رجل قال لامراة مر باسبيدي فقلت باسبيدي لا ينقذ الا اذا قال لها باسبيدي برني فقلت
باسبيدي يكون نكاحا وقبل ينقذ النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة اذا قال لغيره
خبرني حفيش مراده فقال كذا مر ينقذ النكاح ولا مر يقبل الخاطب يدين فتم ولو قال مر ادي
فقال كذا مر لا ينقذ النكاح ما لم يقبل الخاطب يدين فتم الا اذا اراد به قوله كذا في التحقيق دون
المسموع مجيبي ينقذ وان لم يقبل الخاطب يدين فتم وفي مجموع الفوا عن الشيخ الامام جبر
الدين النسيان في قوله دختر حويلين مراده لا يكون يقول برني ويقول الخ برني كذا مر
فانابون ذلك لا ينقذ النكاح عند كبر السابح وعند بعضهم ينقذ فلا بد من هذه الريبة
لغير المسئلة متفق عليها كذا في المحيط فيد لامراة حويلين بفلان برني كذا في فتاوي داد
وقيل للزوج يدين فتم ينقذ النكاح وان لم تقبل المارة كذا مر والزوج يدين فتم قبل لامراة
حويلين دارين من كودي فقلت كذا مر ينقذ النكاح وكذا الوقال حويلين دارين من
كود انيدي فقلت كذا مر انيدي هكذا في الذخيرة فيد لامراة هذا رجب ففسد من فلان فقلت
لا لم قالت في اننا اهلا من بوا حوا سمه وقال الرجل قبلت مع النكاح كذا في الخلاصة سئل
جبر الدين عن قال لامراة حويلين دارين كذا مر كاهن من برني كذا في فتاوي داد فقال الناسع والعاشر
قال ينقذ النكاح ولو قال سباس داد مر لا ينقذ لان الاول اجابة والثاني وعد كذا في المحيط
امراة قالت لزوجي رخصت ففسد منك فقال الزوج سمه وكذا في يدين فتم بجمع النكاح ولو لم
يقبل الرجل ذكر كونه قال لها سباس ان لم يقبل فطرق الطوق بجمع النكاح كذا في الخلاصة
ولا ينقذ بلفظ الاحارة في الصحيح والاعارة والاباحة والاحلال والتمتع والاحارة
والرضا وكونها كذا في التبيين ولا بلفظ الاقالة والخلع ولا الصلح والبراة هكذا في فتاوي
قاضي خان ولا بلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السحني ولا بلفظ الاعناق والولاء
والابداق كذا في غايه السجيع ولا بلفظ العدا كذا في ابو الدارق ولا ينقذ بلفظ الدمية
لا فنانوجب المكنة مضافة الي ما بعد الموت كذا في الهداية وهكذا في باقي وان قال
اوصيت ببضع اميني للحال بالفسد مره وقبل الاخر ينقذ النكاح كذا في النهاية رجل قال لآخر
زوجت بنتك فلانة فممن بكذا فقال ابو القعبرية ارسلها ولا ذهب حيث سببت لا ينقذ

النكاح كذا في الخلاصة امرأة قالت لرجل من رجب نفسي منك وإذ ادعت ان تقول بما يدعيه فقبل ان قالت
المرأة ما يدعيه فقبل ان قالت لا ينفك النكاح كذا في الذخيرة رجل بعث جماعة الى رجل ليخطبوا
ابنته فقالوا وختنوا وليس فلانة زاماددي فقالوا دمروا والوا يدعوني فم لا ينفك النكاح لا فم لم
يعتقوا الحي الى ارب رجل وامرأة اقرا بالنكاح بين يدي الهنود وقالوا بالمارسية فادان وشويع
لا ينفك النكاح بكنيته ما هو المختار كذا في الخلاصة ولوقال ابن زنه مستند بحسن الهنود وقالت
المراة ابن سوي مشقت ولم يكن بينهما نكاح سابق اقبلت المسايح فيه والتصحيح انه لا يكون نكاحا كذا
في الطهارة وفي شرح المختار انما ينفك اذا فتنه بالنكاح اذ قال الهنود فم لا ينفك هذا
نكاحا فم لا فتنه ينفك هكذا في مختار الفتاوى وفي البيهقي شيل على السعدي عن رجل علم امرأة
فقال سلام عليكم يا رجل فبكت فقلت وتلك المرأة يا رجلي وسبع ذكر شاهد ان قال لا ينفك كذا
في المختار رجاوية وتقبل لرجل دختر حويع زامه بيسر من بارزاني داسقي فقال داسم لا ينفك
النكاح بينكما كذا في الذخيرة اذا قال ابو الصغيرة اسعدوا الي قد رعت بنت فلبنة الصغيرة ابني
فلا نامر بك اقبل لا لي الصغيرة البس هكذا اخوان ابو الصغيرة هكذا ولهم في دعية كذا لا وفي
ان ينفك النكاح وان لم يرد جادها هكذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية ولوقال بالمارسية
خويعت زامري دادر بنو هذان دمر فقالته يذوي فم لا ينفك النكاح لان لفتلة بزني بالمارسية لا ينفك
علي الرجل كذا في التجميع واذا قال لا لي البنت رعتني البنتك وقال ابو الفتن رعتني او قال لم لا يكون
نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك قلته لان قوله رعتني استخيار كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل
الزمن والرهن اقبل المسايح والتصحيح عدم الاعتقاد كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل بلغن الزمن
لينفك على قياس فم لا ينفك وسحر رجلا الله لان نفس الزمن عليه عند ما هو المختار كذا في
مختار الفتاوى ولهم في السلم ينفك وتقبل لا وكذا المهر فيه فم لا كذا في التجميع شرح اكثر
النكاح المضاف كغوله رعتني رعتني غير صحيح اما المعلق فان كان على امر سبي صح لانه مختار المختار
خلعت بنته واخبرانه رعتني فم لا فم لا كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل رعتني رعتني
ابنك وتقبل ابو ابن رعتني فم لا كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل رعتني رعتني كذا في المختار
قال المرأة بحضرة الساهدين فتوحيك علي كذا ان اجاز الي رعتني فقالته قبلته لا ينفك رجل تزوج امرأة
على الصاطق او على امرها في الدلاق فم لا كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل رعتني رعتني كذا في المختار
ولا يكون الامر بينهما وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا ابكاه الزوج فقال تزوجت علي الله طالق
وان ابتدأت المرأة فتالته رعتني نفسي منك علي اي طالق او علي ان يكون الامر بيدي الطلق نفسي كلنا
سبقت فم لا الزوج قبلته جاز النكاح ويصح الطلاق ويكون الامر بينهما وكذا المولي اذا تزوج امرأة
من عبده ان بكاه العبد فقال تزوجني استكاهه علي امرها بغيرك فم لا كذا في فتاوى قاضي خان
فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الامر بيدي المولي ولو ابتداء المولي فقال تزوجت اميني علي ان
امرها بغيري اطلعتها كذا في فتاوى قاضي خان وتقبل رعتني رعتني كذا في المختار
العبد لم يولد اذا تزوجها فامرها بغيرك انما امرت زوجها بكون الامر بيدي المولي ولا يمكن اخراجه
انما كذا في فتاوى قاضي خان وكذا في لينة المرحوم اذا تزوج امرأة علي ان في المختار والدياس
اختلف مساجني هذه المسئلة والمختار في رعتني انه ينفك وتقبل هذا الاجل في المختار
مختار الفتاوى ولا يثبت في النكاح خيار الرقبة والعيب والشرط وسواها في المختار والزوج والمرأة
او لهما ثلاثة ايام واقل او اكثر حتى الله اذا فم لا كذا في النكاح تجاين والشرط باطل الا اذا كان العيب
هو العيب والعنف والغنة فان المرأة باختيار وهذا عندنا في حنيفة وفي يوسف حرم الله هكذا
في شرح المختار فاذا شرط اخذها المصاحبه السلامة بين العمى والمثلل والزمانة او شرط
صفة للمال او شرط الزوج عليها صفة الكارة فوجب خلاف ذلك لا يثبت له المختار هكذا في
الفتاوى رجاوية رعتني تزوج امرأة علي انه مدي فاذا هو في يجره النكاح ان كان كذا في المختار
لها كذا في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى اخي الميث تزوج امرأة علي ان اباه بالختيار صح النكاح
والاختار كذا في الذخيرة **الباب الثالث** في بيان المختار وهي عشرة اقسام
القسم الاول المختار بالنسي ومن الامتياز والبنات والحقائق والطلاق واللعنات
والاح والامتناع لفتن مختار نكاحا ولا وفي دوا عليه علي التاميد فالامتناع امر الاجل ومختار



٥٤١

وَمَا

[illegible][illegible]

غير المذموم في قول صاحب جيبه وعليه التقوية كما في غيرها من الاطلافي والاشكالات ووجهها من جهة او وجهها اياه من جهة
 لغز مدة فقالته الورقة ابراهيم في منزل مؤلفا واكثر الزوج في القول قوله كما في النسخين امارة ادعت على زوجة
 فقلت مؤلفا لها عليه الذم ومنه تصرفا في القول قولها في تمامه من رسلها عند ايجته في قوله كما في النسخين
 المستجيب قال فيهما رسالة المتزوجين امارة ادعت اهل هذا النسخ قولها بالكلية من عند سيد علي العتيق والفاقت
 غلبه ذلك بنية واقام الزوج بنية انه تزوجها بالبرقة فلهذا ستنين على القول بالبرقة بنية المارة فلت وانه كان معها ولد
 لا كونه ستنين قال وان كان كذا في الزوجية الزوج اذا اتي ان يكتب خط المراسم ليجب ولو كان في خط المهر
 دنايى والعقد بالبرقة من جيبه لهما مهر ولا ينجى الدنايى بالخط قاله من افقه عنه قاي وبه بنية وتبين بنية نفاي
 اما الثاني من جيبه على الدنايى لان ادعاء ان العقد بالبرقة كذا في التاثير كذا في قوله تعالى امارة سبنا
 قتالته في عهدة وقال هو من المراسم في قوله في غير النسخ الاكل كالشوا والجم المطبخ والموالكه التي
 لا تنفي فان القول قولها فيه استجنا انما خلا من اذا لم يكن متحيا الاكل بالبرقة والسفر والجوز والبرقة كذا في
 النسخين وذكر العتيق في المالك المتنازع ان القول قوله في متاع لم يكن واجبا على الزوج كالحق والملاءة ونحو
 وفي متاع كذا واجبا عليه كالحق والملاءة ومنع البذل فليس له ان يجنب من المارة كذا في النسخين من اذا كان
 القول قوله الزوج تزوج عليه المتنازع ان كان قايما وترجع مهرها لانه يسع بالبر ولا يتزوج به الزوج فلو كان اذا
 كان من جيبه المارة وان كان هالكا لا تنزع ولوقاله من المارة وقال هو ودية فان كان من جيبه المارة في القول
 قولها وان كان من خلا فيه فالقول قوله كذا في النسخين اعطاهما لا وقال من المارة قالت من النسخة والقول
 الزوج الا ان يبرهن في البرقة كذا في دفع التعدي من جيبه كذا في امارة فاعتساعا وبك البرقة الى الزوج فلو كان
 ثم قال الزوج الذي يبرهنه كان متدا قايما كان القول قوله الزوج مع بنيه فان كان المتنازع قايما كان
 المارة انه تزوج المتنازع لها لم تزوج بغير مهرها وتزوج على الزوج من المارة وان كان المتنازع هالكا ان كان شيئا
 مستيارا في الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا تنزع على الزوج بها بغير مهرها وقا الذي يبرهن المارة
 انه كان هالكا لا تنزع على الزوج بنيه وان كان قايما وكان الاب يبرهنه ذكر من ماله يبرهنه يسترد من الزوج وان
 يبرهن الاب ذكر من ماله لانية المارة بغير مهرها فلا يرجع وفيه كذا في قناوي قايما كان شيل على بن احمد
 عن ابي ابي في خطيبته دنايى من المارة والى شيئا كذا في العادة مرفعة كذا في وقت اليه لم يبرهنه كذا في
 هل يكون العقد قوله قتال القول قوله الباطل قيل له لو دفع اليهم دنايى فقال القضاة المارة الى الجليل
 والمعين الى من المارة للبرقة والسبق الى المارة في المارة كذا في العادة مرفعة كذا في وقت اليه لم يبرهنه كذا في
 التي يبرهنه الدنايى بالبرقة في القول قوله قال اذ اصبح بالعقد لا يبرهنه في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 خطيبه لا يبرهنه بنية الدنايى بالبرقة من جيبه الاب وطلب تاجر الورقة المارة من هذا المال المعقود فقال
 ان تمت الوصلة بينهما فهو مكت لانيه وان لم تمت فهو ميراثه وان كان الاب يبرهنه في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 عن نفاي في المارة سكر وخمر ولوزا ونحوها وعينها مرفعة كذا في العادة مرفعة كذا في وقت اليه لم يبرهنه كذا في
 يرجع عليه بغير استرد اذ ما وقع قتال ان فرق ذلك على الناس باذن القاضي فقلت له حق التعدي وانه لم
 يولد كذا في ذلك كذا في التاثير كذا في الزوجية امارة وبك المارة ايا وعينت المارة في ذلك مرفعة كذا في
 ثم فارقا وقال اما بعثت اليك غلاما وراة في سورة ذلك والراة المارة ان تسترد العتق والقول له
 في الحكم ولذا استرد ذلك من المارة كان المارة ان تسترد من ماله كذا في الجليل قال ابو بكر الاسفان
 ربيعة انه انتمحت جعفر بعثت الفاعل من كذا وان لم تفرح بذلك كذا في النسخين ودية ان يكون عوضا
 ذلك هبة فبرها وطلبت نيتها كذا في قناوي قايما كان في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 كاتين المارة والقول له في المارة فان وجهت هي اليه عوضا له ذلك العتيق وكسبت ان تزوجها ووجه العتيق اليها
 هدية فلما طر الخلاف اذ اذ الزوج في المارة في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 قايما استرد الزوج اذ لم تزوج به كذا في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 بغير بنية فتمت ما سمعها كذا في التاثير كذا في امارة فاعتساعا وبك البرقة الى الزوج فلو كان
 فبعثت البقرة وانفقتهما قايما لم تفرح المارة الزوج ان يرجع بنية البقرة قالوا انما افقه الله تعالى
 لتدعي وتطمخ اجمع عند ما في المارة ولم يبرهنه في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 له ان يرجع عليها وان اختلفا في ذلك العتيق كان القول قوله المارة مع بنيه فان كان المتنازع هالكا ان كان شيئا
 ان يكون القول قوله الزوج كذا في قناوي قايما كان في النسخين وشيل ابو خاد من جيب
 فقال عبد بن ابي قال سيم شكر مارة في المارة من المارة في النسخين وشيل ابو خاد من جيب

[illegible]

[illegible]

تفصیل

تثبت الخاتمة هذه اذا اذنا الله اربعة لغة فانه مستحقة ثبوت اللغة في فعله حركة في تنافيها فاني خان ولم اخلص الى الحارة
بالماء وبالذوق او بغيره الميعة فالعبرة بالخارج كما في الطعيرة وكذا اكل ما فيهما من اكله انوار العاين وتفسير الخاتمة
ان يري منه نعمة وولفه ونجاة وكذا هذه الاشياء وتبدل القلبية من ايجيوت وكذا ان الله ليعلم ان الله والعمد من بعد
نصه الله اخرجهم من الميعة كذا في السراج الوهاج ولما استقيا وصي بخلق الله لانه لم يقل يمكن ان الله اذنا الله
لبن المرائين فخلق الله بعد ابعدها وقال محمد فخلق الله ما كان وهو واية عن ابي جعفر حقه الله وهو
المراد واحد هذه الاربعة في التبيين قبل الامسح فواحد كذا في شرح صحيح البرهان المكي ولما استقيا فخلق الله الميعة
في النهار الماين ولما جعل الله الميعة في ارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها وارضها
المراسع لا يفتح عليه كذا في اللغة البع في مستطاب المصنف مسبوقة منها بعد هذا اللغة لا يدرى من ارضها من غير ذلك
يكون اهل تلك اللغة في سعة من المقام معاني الحكم كذا في الخبرين وان تفرقوا عن ذلك فافضل كذا في اللغة
في كتاب الاستقسان والرجوع على اللسان لا يرضع الكمية من غير ضرورة فان فخله فك فمخضق او يكون كذا من مرشحي
وصحها الله كذا في المهمة ولا فرق في التفرع بين المراسع الطاري والمتنكر كذا في الجليل فان رجل تزوج سبعين فخل
افرا من الزوج من النسب او من الصلا واحته او بنته فارضعت المتغيرة حرمته عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به
على الزوجان نعمة الفساد وان لم يتخذ لم يرجع كذا في السراج الوهاج واذا ارضعت ساجدة ان الله ان من رجل واحد
متغيرتين تحت رجل حرامين في رجبهما ولم يفرق ما بينهما وان تعدت الفساد كذا في فتح العدي ولو تزوج سبعين من ميتين
فجاءت الملقحانية فادعتهم معا فاعلى المتغيرة حرمته عليه ويحفظان يتزوج احدهما ابنتها فان كان ثلثا فارضعت
يحبسها من عليه وله ان يتزوج واحدة من ابنتها وان ارضعت على التعاقب واحدة فغير واحدة حرمته عليه
الاويان وكانت الثالثة امراة وكذا اذا ارضعت اثنين معا فالثالثة حرمته امراة ولو ارضعت
الاوي من اثنين متفرقين حبسا كذا في البع ابع حبس عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المتغيرة ان كانت
تعدت الفساد كذا في المهمة فان كان اربع ميايا فارضعتن معا واحدة تعدت اخرى فسد نكاح ابعين كذا في
السراج الوهاج وكذا الفارضعت واحدة من الثلاثة متعاقبات هكذا في دفع العدي ولو ارضعت الثلاث من متعاقبات
ارضعتن امراة لا غير الدائنة كذا في الجليل واذا تزوج الخل المتغيرة وكيفية فارضعت الكبيرة المتغيرة حرمته على
الزوج فزان لم يولد لها الكبيرة فلا هو لها ولا لصغيرة فبعت المهر ويرجع بالزوج على الكبيرة وان كانت تعدت الفساد
وان لم يتخذ ولا شيء عليها وان غلبت ان الصغيرة امراة كذا في اللغة اية وتعد بان تملك كذا المالك وان الرضاع منها
مفسد ويتعدده للزوج او الملاك عند خوف ذلك فلو لم يملك النكاح او طلقه ولم تملك مفسدا او طلقه
مفسدا وكذا خاتمة الملاك او تعدت دفع الزوج لا يرجع والعقل قوله الكبيرة في ذكره عينها ومن بعد حقه الله
انه يرجع في الزوجين ما اذا تعدت الفساد وما اذا لم تقضه والتعجيل ناهي الرأية عنه وهو قولها كذا في دفع
القدري فان كانت تحفظه لا يرجع عليها والعنفه نصف المهر وان كان من قبل الدخول كذا في قاضي فاني خان وكذا
المعوضة هكذا في الجليل وكذا المكره هكذا في فتح العدي وكذا المتغير اذ اجات الى الكبيرة وحيا يده فاحذرت
فديها وارضعت منها ابنتها منه ولكل واحدة منهما نصف المهر وان لا يرجع به على احد كذا في السراج الوهاج
من الكبيرة حرمته فاحذرت وكذا المتغيرة ان كان دخل بالامراة كان اللين منه وان لم يكن جازله ان يتزوج بها ثانيا
كذا في البرهان فان كانت تحته متغيرة وكيفية فارضعت امر الكبيرة المتغيرة باننا وكذا في الارضعتا من الكبيرة
ولو ارضعتا من الكبيرة او خالتهما من الزوج واحدة منها كذا في الجليل ولما اخذ رجل من الكبيرة فاحذرت من بين
الزوج لكل واحدة منهما نصف المهر وان لم يرجع الزوج على الدخول كذا اذا تعدت الفساد وهو الصحيح رجل وطى
امراة بنكاح فاسد مؤثربح حبيبة فارضعتها امراة مولودة بانته السبية وتصل تزوج حبيبة فمعهها لا يصح نكاح
العمة وان ارضعت امة العمة السبية لا غير الحبيبة فزان وجهها كذا في قاضي فاني خان ولو تزوج كبيرين وسبعين
فارضعتا الكبيرة فان ارضعتا معا حرمين عليه ولا يجوز له ان يتزوج الكبيرة انما ولا يجوز له ان يجمع متغيرتين
فكذا في اللغة ويحفظ ان يتزوج باحدهما ان لم يولد من الكبيرة وان كان قد دخل بها لا يجوز له ان يتزوج من الكبيرة
على التعاقب واحدة تعدت اخرى فقد حرمته الكبيرة مع المتغيرة الاولى وانما الصغيرة الثانية فاهما ارضعتا
تعدت ما بانته الكبيرة فلم يصر جمعا كذا في ريبه من الدخول فان كان قد دخل بها ثانيا فاعلى عليه ولا خلاف
يجوز نكاح الكبيرة تعدت كذا ولا يجمع بينهما متغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاثة فبقيات فارضعتن على التعاقب واحدة
تعدت اخرى حرمته جميعا لا فاهما ارضعتا الاولى صارته بنتا لها فحصل للزوج بين الام والمهنة في رجبها فلو
ارضعت الثانية فقد ارضعتا الكبيرة والمتغيرة فبقيات فاعلى من ريبه جميع لهم اجمع ولكن بشرط ان كان
قد دخل الكبيرة حرمته على النكاح لا على السبية وقد دخل بها وان كان لم يولد منها لا يجمع بينهما على النكاح

۱۰

بسم الله الرحمن الرحيم

ن
في حالة الحيد اويثير
حالة الحيد

واجبنا

عليه السلام

المضافة

او تليق واحدة الى ثلاث لا يمتدنا وهذا عند ابي حنيفة خمسة ايام في الهذلي وواحدة في طالع من طلبة
الى ثلاثة ايام وواحدة الى ثلاثة ايام بعد في القدر كذا في غاية السري وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
اي حنيفة واحدة كذا في السري وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
الترجح والفرج وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
ولو قال ثلثان الى اثنين فثلاثان عند ابي حنيفة خمسة ايام كذا في القدر وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
او قال الى ستة فهو على ثلاثة ايام ثلثان او ثمانية ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
الحال واما ان يقول في الوقوع في الحال فيجوز الوقت لا يمتدنا في هذه التبعين الثلاثة
وان لم يكن له نية أصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا ولو قال لها انت طالق الى
القبض او قال لها الى الشاخصة او قال الى الليل او في شهر سوا ذلك كذا اذا قال الى الربيع او قال
الى الصيف كذا في المحيط وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
وان لم يتبين شيئا فهو على ستة اشهر وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
الحامع الصغير لقاضي خان وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
ولو قال انت طالق واحدة في شين فان نوى واحدة واشتبهت في مدخلها وقعة ثلاث ولو كانت غير
مدخول فيها وقعة واحدة وان نوى معي مع وقعة ثلاث مدخولة كانت او غير مدخولة هكذا في قول القدر
وان نوى الطلاق يقع واحدة لان الطلاق لا يصح الا فيلحقه كذا في الثاني كذا في السراج والفرج وواحدة
اذا قال واحدة في ثلاث في نوى واحدة وثلاثا او نوى واحدة مع ثلاث يقع الثلاث وكذا اذا قال انت
طالق ثنتين في ثنتين ونوى ثنتين وثنتين او ثنتين مع ثنتين يقع الثلاث وان لم يكن له نية او نوى
الضرب والحصاد في قول واحد في ثنتين يقع واحدة لا يمتدنا في قول واحد في ثلاث كذا في قول القدر
في ثنتين يقع ثلثان لا يمتدنا في المحيط وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
وكذا في قول انت طالق في الدار وان عني اذ انيت بمكة يصدر في امانة لا قضا ولو قال انت طالق اذا
دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار تطلق بعد كذا في الهذلي وواحدة وان قال
انت طالق في الشهر وهي في المطل كانت طالعها وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
ولست بحسنة وان قال في معي كذا كانت طالعها وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
مركب او وجعلك لم تطلق حتى تخرج من كذا في قول القدر وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
ينفع في الحال كذا في غاية السري وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
بشر ان يمتدنا الى ثلاثة ايام وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
لا تطلق ولو كانت حيا في هذه المصنوع لها لا تطلق ما لم تظهر من هذه المصنوع وتخرج من اخرى كذا في
البدائع وشروح الطحاوي وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
كذا في البراءة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
مروية وان قال عني اذ البنت واذ امرت دين فيما بينه وبين الله تعالى في القدر كذا في قول القدر
ولو قال لها انت طالق في علي وصاحبها او في بيع الطلاق خلا في قول انت طالق فيما علم كذا في الطهري
الفصل الثاني في امانة الطلاق الى الزمان وما ينشأ من كذا في قول القدر
او قال عدا ولا نية له يقع الطلاق حتى يبلغ العدة وان قال لو نيت به الوقوع في آخر العدة فانه
يصدر في ما بينه وبين الله تعالى في القدر وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
والصنف في قول القدر كذا في حنيفة وفيما الله تعالى عنه يصدر وقال لا يصدر في قول القدر كذا في قول القدر
انت طالق رمضان او في رمضان او قال انت طالق شهر او في شهر وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
او لم تضاد ياتي وكذا اذا قال لها انت طالق في يوم الخميس فهو على او لخيريس ياتي ولو قال عني
رمضان الثاني لا يصدر في القدر وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس او في يوم الخميس فهو على يوم الخميس كذا في الدخيرة
وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة او في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فانه يقع
الطلاق ولا يكون على الجمعة الا ان ينعى كذا في المحيط وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
حين تغيب الشمس من اخر يوم من شعبان وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في قاضي خان وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة

من رمضان انت طالق ليلة القدر عند ابي حنيفة ثمانية ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
الستة المستقلة وعلى قولهم اذا امتنع المصنف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في قاضي خان
في باب الامتناع والحال كذا في قول القدر كذا في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
عنه كذا في الحواشي وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
كذا في الثاني وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
الا في اليوم وفي الثاني في العدة كذا في الهذلي وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
تطلق غيرها وان قال عدا او اليك فاما تطلق اليوم واحدة وعدا اخرى كذا في السراج والفرج وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
انت طالق اليوم واذ اجاز عدا في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
واذا قال انت طالق اليوم واذ اجاز عدا في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
انت طالق في ليك وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
اذا لم يكن له نية وان نوى ان يقع لكل وقت تطلقه كان كما نوى واذ قال لها في الليل انت طالق في
لها وكذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
طالع في ليك وفي سار كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
قال لها انت طالق في الكلا وسرك كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
او في قيا مكد وفي قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
وكذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
والليل ان قال ذلك لها ثلاثا واحدة وان قال ذلك لها ثلاثا واحدة وان قال ذلك لها ثلاثا واحدة
الحال انت طالق او هذه اليوم واحدة وعدا اخرى كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
الواقع في اول اليوم وكذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
لا يكون واقعا في اقله وينفع ولا قاله كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
ينفع عليها في الحال وان قال عني كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
يكفي وبين الله تعالى كذا في المحيط وفي المتن انت طالع عدا واحدة وعدا اخرى كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
واليوم فواحدة فاما اليوم فامس فثلاثا ولو ذكر مرة او لم يذكر فثلاثا كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
فيكون سكر طالع وفي الامانة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
واي يوم من شهر رمضان كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
احد الوقتين طرفا فالامل انه متى اثنان الطلاق الى احد الوقتين يقع باجرهما كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
انت طالع اليوم وعدا واحدة وعدا اخرى كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
ايام وتعد كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
ولو قال تطلقه لا يقع الا بعد طلعت الشمس كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
للا في ايسر شهر واحدة ولو قال لها انت طالع عدا واحدة وعدا اخرى كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
طالع كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
بجعة تلت بايا طالع واحد واحدة وان لم يكن له نية تلت واحدة كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
انت طالع كل يوم واحد او طالع الايام او قال انت طالع اليوم وعدا واحدة وعدا اخرى كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
انت طالع اليوم وعدا واحد وعدا اخرى كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
ولو قال انت طالع في كل يوم او بعد كل يوم او كل ايام في كل يوم تطلقه كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
رويه بس من ابي يوسف رحمه الله انه اذا قال لاسراة انت طالع بعد ايام فاما يقع بعد ساعة ايام او بعد
المعينة اذا قال لها اياما في العدة فانه طالع وقد عني بضمه قال هي طالع ساعة ما تكلم واذا
قال انت طالع في يوم من قال ذلك ليل طلع كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
طلعت اذا اجازت الساعة اثنان فثلاثا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
اذا مرت الشمس من العدا وان قال ذلك في حجة من العدا تلت اذا اجازت الساعة التي خلف فيها من اليوم الثاني
ولو قال انت طالع في حجة الايام ان قال ذلك ليل طلع كذا في قول واحد واحدة ساعة ساقا هذه المضافة ساعة ساقا هذه المضافة
في حجة من النهار تلت اذا طلع اليوم الرابع وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة وواحدة الى عشرة ايام في طالع من طلبة
للا تلت اذا عرفت الشمس من اليوم الثالث اذ به يومه الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع وقع في بعضها

اخرى لم يبق في قضا كذا في القضا في الصغرى ولو قال امرك ببيدك او امره ببيدك فان قلت
في الجلسي كذا الاخرى ولو قلت انما اطلقتنا اختلفا والياد اليه كذا في العتابة فتعني قال الامارة
جعلت امرك ببيدك فقلت الامارة قد اختلفت نفسي فبلغ الزوج ذلك فلما ذكره لا يقع الطلاق
باختيارها لكن يصير الامر ببيدك في مجلسي عليها بلجاجة الزوج وكذلك لقلالة الامارة بنفسها فوجدت
امري ببيدي واخترت نفسي فاجاز الزوج ذلك فبلغ الطلاق ولكن يصير الامر ببيدك ولو قالت
جعلت امري ببيدي وطلقت نفسي فاجاز الزوج ذلك يقع واحدة رجعية للمالة ويصير الامر ببيدي
حق لو اختلفت نفسي بغير تظليقة اخري باثنية ولو قالت الامارة اختلفت نفسي وقال الزوج اجرت
لا يقع وان نوي الطلاق ولو قالت اثبتت نفسي وقال الزوج اجرت يقع اذا نوي ولو قالت تحرمت
نفسى عليك فقال الزوج اجرت يصير الزوج مولى لان تحريم الحلال ايلاء لكن في عرفنا ما يطلق
فتطلق كذا في الظهيرة واذا قال الامارة لزوجها قد طلقت نفسي فقال الزوج قد اجرت ذلك
فهو جائز ويصح عليه تظليقة رجعية ولا يستلزم طرية الطلاق من الزوج عند قوله اجرت لوقوع
الطلاق ولو نوي الزوج الثلاث عند قوله اجرت لا يصح رجعية ولو قالت الامارة جعلت امري ببيدي
فقال الزوج اجرت ذلك وهو بغير الطلاق صار امرا ببيدك وكذا قال جعلت الجارية في فقال
الزوج اجرت ذلك وهو بغير الطلاق صار الجارية اليها كذا في المحيط في الفصل الثاني من الطلاق الذي
يكون من غير الزوج اخبر ان فلانا طلق امرا فقلت امري ما يصح او ليس ما يصح في الاول يقع في
الاخر لا يقع هو الظاهر والماخوذ به كذا في جواهر الاطلاق ولو قالت كذا جعلت امري ببيدي
فاخترت نفسي وقال الزوج صدقت واجرت ذلك صار ببيدك الا باختيارها فدل ذلك بالحد ولو
قالت قلت امري ببيدي اليوم فقال اجرت لم يصح لان اليوم قد مضى كذا في العتابة ولو قال
امارة زيد طلق فقال زيد اجرت او رضيت او اذن منته نفسي لزم الطلاق كذا في المحيط في الفصل
الثامن ولو قال لها بعت منك امرك ببيدك بالف درهم ان اختلفت نفسي في المجلس وفتح الطلاق
ولزمها المال كذا في خزانة المفتين ولو قال لها امرك ببيدك وامرك ببيدك او قال جعلت امرك
ببيدك وامرك ببيدك كذا في الفتاوى بين وكذا لو قال امرك ببيدك وامرك ببيدك ولو قال جعلت
امرك ببيدك وامرك ببيدك فهو نفوذ واحد كذا في محيط السرخسي اذ اجمع الزوج بين الفاظ
النفوذ وهو قوله امرك ببيدك اختاري طليقي فان ذكرها بغير حرف صلة جعل كل واحد
ملا ما مبتدأ ولو ذكرها بحرف الغاء فالمد كذا في محيط السرخسي ان صلح تفسيرها وتلقا
لتفسير الامر ولا اختيار ولا امر لا يقع لتفسير الامر وكذا في الاختيار لا يصلح لتفسير الاختيار
لان السبي لا يصلح لتفسير النفس واذ لم يصلح لتفسير النفس جعل حيلة لما تقدم وان تعدد
جعل حيلة على العطف ولو ذكرها بحرف الواو وحذف العطف والمعطف لا يصلح للمعطف عليه
واذا عطف البعض على البعض فالنفس المذكر في اجرة جعل لتفسير الكل كذا في المحيط واذا
كروا الجارية والامر بالبيد بغير واو كروا في اجرة تفسيرها كذا في تفسيرها لما يليه دون ما قبله
كذا في غايه السرخسي واذا قال لها امرك ببيدك طليقي نفسك او قال لها اختاري طليقي نفسك
فقلت اختلفت نفسي فقال الزوج لم ارد الطلاق كان صدقا ولا يقع عليها شيء ولو قال لها
امرك ببيدك فاخترت نفسي فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي وقال الزوج لم ارد لي من ذلك
الطلاق فانه لا يصح في ذلك ويصح تظليقة باثنية يقول امرك ببيدك مع يمينه بانه
ما اذ به الثلاث ولو قال لها اختاري فامرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي
او قال لطلقت نفسي في طليقة تظليقة باثنية يقول امرك ببيدك كذا في المحيط واذا قال امرك
ببيدك فقلت نفسك او قال اختاري فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي او اختلفت نفسي بغير
واحدة باثنية ولو قال امرك ببيدك فقلت نفسك او قال اختاري فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي
لتعني لا يقع شيء اذا لم ينفذ الزوج الطلاق ولو قالت لطلقت نفسي بغير طليقة رجعية بالمع
الا ان يكون قد نوي الثلاث يقول امرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي وقلت
نفسك فاخترت نفسي نفسها لم يقع شيء وكذا لو قال امرك ببيدك واخترت نفسي فقلت
اختاري فامرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي واخترت نفسي فقلت نفسك
فاخترت نفسي فقلت نفسي ان لم يرد الثلاث بالامر وكذا لو قال اختاري

واختاري فقلت نفسك او قال امرك ببيدك فقلت نفسك كذا في غايه السرخسي واذا قال قد
جعلت امرك ببيدك فامرك ببيدك فقلت نفسك فالامر واحد والثالث صار لتفسير الامر كذا في العتابة
وان قال اختاري فقلت نفسي فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي بغير باثنية وكذا لو قال امرك ببيدك
فامرك ببيدك فقلت نفسك وان قال اختاري فقلت نفسك فامرك ببيدك فقلت اختلفت نفسي بغير باثنية
ولو قال امرك ببيدك فاخترت نفسي فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي او قال اختاري فقلت نفسك فامرك
ببيدك فاخترت نفسي بغير واحدة باثنية كذا في المحيط واذا قال امرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت
نفسى لا يقع شيء وان طلقت بغير واحدة هكذا في محيط السرخسي وان قال امرك ببيدك فاخترت نفسي
وقلت نفسك او فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي بغير واحدة باثنية ولا يصح في الزوج في ترك النية
وان قال طليقي نفسك فامرك ببيدك ام جعلت الجارية ببيدك فقلت نفسك او فقلت نفسك فقلت اختلفت
ببيدك فقلت نفسك فامرك ببيدك واحدة باثنية وان قال طليقي نفسك فاخترت نفسي بغير واحدة
باثنية وان قال لطلقت نفسي بغير باثنية وان قال امرك ببيدك اختاري فقلت نفسك فقلت اختلفت
نفسى ولم ينفذ فقلت اختلفت نفسي بغير واحدة باثنية ولو قال امرك ببيدك وسكت ثم قال
طليقي نفسك كما يجب لك ان تطلق نفسك ولم ينبوا لامر شيئا فقلت اختلفت نفسي لا يقع حتى لو قالت
طلقت نفسي بغير واحدة رجعية وان قال امرك ببيدك فقلت اختاري واخترت نفسي او قال اختاري فامرك
ببيدك فامرك ببيدك او قال امرك ببيدك اختاري فاخترت نفسي او قال اختاري فامرك ببيدك فامرك
ببيدك او قال امرك ببيدك اختاري واخترت نفسي ولم ينفذ شيئا لا يقع في الوجوه كلها ولو قال جعلت
امرك ببيدك فامرك ببيدك فاخترت نفسي بغير واحدة باثنية او بالثنية بان يكون في حاله كذا
الطلاق وان نوي الثلاث يكون فلاخا ولو قال جعلت امرك ببيدك فامرك ببيدك فاخترت نفسي
بغير باثنية ولو قال طليقي نفسك كذا في امكان الرجعة فقد جعلت امرك ببيدك في فلا يصح
تظليقة بواحدة فاخترت نفسي او طلقت بغير الثلاث كذا في المحيط ولو قال لامرته امرك ببيدك
لي طليقي نفسك او اختاري فقلت نفسك فقلت نفسي فقلت اختلفت نفسي كذا في الفتاوى والاشترار وشي
ولو قال لامرته انت طليقة او امرك ببيدك لم تطلق حتى تحتها ونفسها في مجلسها فيفسد بغير
الزوج ان نشأ وقع بتظليقة وان نشأ وقع باختيارها كذا في محيط السرخسي ولو قال امرك ببيدك
فاخترت نفسي او قال اختاري فامرك ببيدك فقلت لا امر بالبيد حتى لو كروا الثلاث بغير وان اكدوا واقت
بواحدة جعلت كذا في غايه السرخسي ولو قال لامرته امرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي
نفسك غدا مسخرة فلما ان طلقت نفسها في الحال كذا في الفتاوى العارضية في الفصل الثالث
والعشر من ان قال امرك ببيدك فقلت نفسك فلا في الستة او قال اذا جاءه غدا فلما ان طلقت
نفسها ثلاثا في مجلسها والستة او الشرط لعمومها وان قال امرك ببيدك فقلت نفسك فلا في الستة
او اذا جاء غدا ولم ينفذ الامر شيئا على الامر بغير غير فلما ان طلقت نفسها فلا في الستة او اذا جاء
غدا كذا في المحيط للمعطل بشرط اما ان يكون مطلقا عن الوقت واما ان يكون مؤقتا فان
كان مطلقا بان قال اذا قدم فلا فامرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي في مجلسها
الذي قد مر فيه وان كان مؤقتا بان قال اذا قدم فلا فامرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي الذي
يقدم فيه فاذا قدم فلما الجارية في ذلك الوقت كله اذا علمت بالقدم وعبرته اذا ذكرها ليقوم
شكر البع على يومه فانه وان عثره يقع على بقتة اليوم الذي يقدم فيه ولا يبطل بالقيام من المجلس
ولا يفسد لهما ان تحتها ونفسها في الوقت كله الامر واحدة ولو لم تعلم بقدمه حتى بعد الوقت لم
علمت فلا خيار لهما بعد الا فتوى بين وكذا في المحيط في المحيط وان قال امرك ببيدك فقلت نفسك فقلت اختلفت نفسي
الشهر الذي يليه ويصطلح عليه وان لم يعلم فلا ولو قال اذا مضى هذا الشهر فامرك ببيدك فلا
فتوى بين وكذا في المحيط في المحيط وان علم بعد شهرين لان الفتوى بين متعلقة بغير الشهر والمعلقة
بالشرط يصير من شرائع عند وجوب الشرط ولو ارسل المفتي بغيره في شهرين لم يصح عليه
فكذا لو قال امرك ببيدك فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي
الطلاق فلا الامر فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي
كذا في محيط السرخسي قال لم ينفذ ان لم ينفذ حتى الى شهر فامرك ببيدك فقلت اختلفت نفسي فقلت اختلفت نفسي
وليكن كذا في وجوب الشرط ان يطلق كذا في الفتاوى لك كذا في الفتاوى كذا في الفتاوى كذا في الفتاوى

[illegible]

حاتين دخل الدار وتزوجها طلقته القد بعة واحدة بالحنث في يمين التزوج بنقض التزوج وإذا كاد المتعصم ويحتمل
 يمينين يمين التزوج ويمين الكون وأما الجارية فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في الحبيب ولو قال كل امرأة أتزوجها
 فهي طالق فلا تارة لامرأة واحدة ولا امرأة من نسائي تدخل الدار في طاعة ولا تارة طلقته فلا تارة الحال ولا ينظر التزوج
 والمتعصم إذا تزوجها بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلقته الحرة كذا في العجوبة ولو قال كل امرأة
 أتزوجها أبدا أو قال إلى ثلاثين سنة فهي طالق إن كانت فلا تارة تخرج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعد طلاق
 كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فإذا لم يكن اليقين مؤقتة بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كانت فلا تارة تخرج
 امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة فعده طلقته التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو
 قال إن كنت فلا تارة أو قال امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام ما كانت اليقين مطلقة
 أو مؤقتة فإن دعي وفوج الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صحت نيته كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال
 كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار فهي طالق قد مر المؤخر فعن تزوج قبل الدخول لم يطلق ومن تزوج
 بعد طلقته ويجعل الدخول شرط الاتخاذ وصار شرط الأول شرط الفسخ وتقدره أنه دخلت الدار فلا
 امرأة أتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة أمكنها فهي طالق إن دخلت الدار وأقدم الدخول بقا ولو لم ي
 ملكه لا من سبكه وإذا عجز الاستقبال صدق في التعطيل فطلق من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن
 سبكه باقاره كذا في الكافي وإنما لا يمان في نكاح يمين بالعتق والطلاق في نكاح ما من سماعه عن أبي يوسف
 رحمه الله فيمن قال كل امرأة أتزوجها تسب السويقي فهي طالق أو قال كل امرأة أتزوجها تلبس المعصم فهي طالق
 فعلا على أن تسب السويقي وتلبس المعصم بعد التزوج إلا أن يكون نيته على ما قبله كذا في المغيرة في آخر
 فتصر قاضي أبي الطاهر في طاعة لامرأة أو كل امرأة أتزوجها ما دامت متحبة فهي طالق وتزوج تلك المرأة
 يمينها لا يمينها وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذه المرأة لم طلعها ما بينا لم تزوجها لا تطلق كذا في
 الفصول الستة عشر في الفصل العشر في ما يتصل من العتق بالشرط ولو قال كل امرأة أتزوجها ما سكت
 فهي طالق فطلق هذه لم تزوجها لا تطلق وإن كان نكاحا عند اليقين كما لو قال كل امرأة أتزوجها ما سكت
 طالق لا تدخل في اليقين وإن نكحها رجل له الزوج بسوة قال كل امرأة في طاعة إذا دخلت هذه الدار لم طلق
 واحدة بغيرها فطلقت بابتة لم دخلت الدار وهي في العدة طلق جميعا رجل قال كل امرأة في طاعة ويؤيد
 بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيدها بعد ذلك لا يقع عن من يستفيدها كذا في فتاوى قاضي خان
 في لو قال كل امرأة في طاعة إن فعلت كذا لم يمسك المرأة ولو في امرأة يتزوجها بعد ذلك صحت كما إذا قال
 كل امرأة تكون في طاعة والي هذه ذهب شمس الإسلام حمود وقال بنحو الذي رجلاه لا يصح قال السيد الإمام رحمه الله
 بالقبول الأول نأخذ كذا في فصول الاسترشاد روي عن محمد رحمه الله ولو قال لوالدي كل امرأة أتزوجها
 ما دامت حيتين فهي طاعة فمات أحدهما بطلت اليقين وهو الصحيح كذا في محيد السرخسي ولو قال كل امرأة
 تدخل في طاعة فهي طاعة فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة أتزوجها وكذا لو قال كل امرأة نصير حرة كذا في
 كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليقين بالنكاح رجل يملأه كان خلف بكلاف كل امرأة تزوجها
 ما لم أتزوج فاطمة فهي طالق فانت فاطمة أو غابت وتزوج غيرها طلقته في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال
 لامرأة كل امرأة أتزوجها فقد بعثت طلاقا منك بدمهم لم تزوج امرأة قتالت التي كانت عنده حين
 علمت نكاح غيرها قبلت أو قالت طلقته أو قالت اشترى طلاقا فطلقته التي تزوجها وإن قالت التي كانت
 عنده قبل أن يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لأن ذلك قبول قبل الإيجاب كذا في البحر الزاقي أفقال
 كل امرأة أتزوجها فهي طالق وتزوج نكاحا فاسدا لم تزوجها نكاحا صحيحا طلقته كذا في الفتاوى والكبرى
 في المتعصم ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق يعني على فبذلك لا يحنث إذا تزوج امرأة أخرى
 كذا في التاتارخانية إذا قال كل امرأة أتزوجها طالق فزوجته فضعف وإن جاز بالفتل بأن ساق المهر
 ونحوه لا تطلق بخلاف ما إذا وكل به لا انتقال العسكرة إليه في المستحق أن تزوجت فلا تارة في طاعة وإن
 است من يزوجها غيرها فهي طالق ما إذا أسان أن يزوجها منه طلقته ولو قال حين تزوجها ثلاثة
 من غير أن يزوجها كذا لا تطلق وإن استحبته كذا رجله فتزوجت فلا تارة وهي امرأة طلقه خالها
 طلقته ولو قال إن تزوجت فلا تارة أو امرأت أسنان أن يزوجها فهي طالق فامرأة فزوجته تلك
 المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال إن تزوجت فلا تارة أو خطبتها فهي طالق فخطبها
 وتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة وهذه المسئلة تقع بان
 قال ابتداء بجمرة من يمين تزوجك طالق فقبلت طلقته هكذا في فتح القدير **الفصل الثالث** في طلاق الطلاق

ليست قد جنتا ولا طاعة وان كانت اليدين احداهما تلتزم الحيز او يحويه او يركب هناك سبب لا يثبت كذا في الخلاصة
انهم يثبتون فقال بالاندرسية اكرس باوى ناحيا في كرم فامرته طالع وقد كان تظا الى هذه الصيغة وقوله طاعت امراته
كذا في الفتاوى الكبرى ان استربت امة او تزوج عليها امرأة فانت طالع ولجدة قالت لا ارضى بواجبة فقال فانت
طالع فلا تان لم ترضى بواجبة قال هذا الكلام في هذه المدة يعني لا يقع في الحاد في قولها ان الله يثبت بها الزوجين
انك كذا قال لا يثبت ما لم يثبت قال الفقيه لان من الزوجين من يذهب ومن لا يذهب فاستبنت الامم لا يثبت بالشك كذا
في الفتاوى الكبرى قال ان الله يثبت بها الزوجين فامرته طالع قال لا تطلق امراته لان من الزوجين من لا يذهب فانت طالع
كذا في فتاوى قاضي خان قال لا امراته ان دخلت داره فلا تان فيهما فانت طالع فلو كان الزوجان في داره
رضا فامرته طالع لا يثبت وهو ما حو في الفقيه ابي الليث وقيل يثبت والعصم كذا في جواهر الاطلاق
في فصل الخلع اذا قال لامرته في حالة الغضبة ففعلت كذا الخس يعني يفتقر الى طاعة مبي وادركه كذا في فتاوى
ففعلت ذلك الفعل ففعل المدة التي ذكرها فانه يشاء الزوج هل كان حلفه طاعة فان اخبرته كذا حلف
يعمل بحرية ويحكم بوقوع الطلاق عليها وانما خبرته لم يثبت به ففعل قوله كذا في الحبيب مسكون في امراته
الي فاستفادت فقال لها امة امسكت وسعدتني والافانت طالع فستأخذ به بعد ما دعاهما في المستقبل
لنجد اليين لا يثبت وان دعاهما في المستقبل ولم تستأخذه حث قال مولانا ويحك ان يثبت اذا لم تستأخذه
وانه لم يثبت في الدعاء لان الناس يريدون بهذا الاستئصال للامر المتأبى مسكون اعطى امراته درهما ففعلت المدة
انك اذا صحت فخذت مني فقال ان اخذت منك فانت طالع فخذ وهو مسكون لا يثبت في يمينه لان شرط الغضبة
تعد لا فاقه مسكون قال لامرته وهبت ذروي هذه كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
نمرا فاق ولا يثبت شيئا من ذلك قال لا تطلق امراته لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة يقول قلبه
كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
اه لم يكن على الميت دين مستغرق لا يثبت وان كان عليه دين مستغرق قال الفقيه ابي الليث لا يثبت ايضا عليه القبر
وخلعها ليس في يمين من التزلق قال ان دخلت هذا البيت فامرته طالع قال يمين على دخول ذلك البيت هذا في الرواية
اتخذ بقعة الدين بالاندرسية وقال اكرس يا ربنا فامرته طالع فامرته طالع فامرته طالع فامرته طالع فامرته طالع فامرته طالع
عنيت دخول ذلك البيت شدة فديانة لا فتمتة فلو انشأ في ذلك البيت فاحكم كذا في جواهر الاطلاق كذا في الخلاصة
في الفصل السابع عشر في رجل قال لامرته ان دخلت داره فانت طالع ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
المدة الله ان يثبت قال بغيره فان كان يمينه بغيره ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
لاجل الاخذ بيمينه وان لم يكن له يمينه ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
التي كانت لاجيم وقت اليدين ان كانتا في مكان الماح الا الله لا يسكن في يمينه وان خرجت تلك الدارين
مكة الاخذ بيمينه بيمينه او يمينه كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
كروي فانت طالع فقال عنيت به الدخول وهي حق مخرجهم ولا يدخل دارهم ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فلان اندر في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فدخلت الدار ففعلت الطلاق عليها وعلى غيرها قال رحمه الله والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع
عشر في رجل قال لامرته بوجع فدخل الزوج داره فوجدها في الدار ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
ناجمة في فاجبة اخرى من الدار ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فلا تان مع امرتك ففعلت الرجل بطلاق امرته انه لم يخذ ولا تان مع امراته لا يثبت في يمينه رجل قال
لامرته ان دخلت داره ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
معلقا شعير وقد فمكت منها مقدارون ففعلت المدة ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
لا يثبت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
انه لا يثبت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
بالحرارة فقال لامرته انك تانك سألنا حرامكم فانت طالع ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
اهل البيت لم يثبت ولا يثبت له او يثبت غير هذا كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
لا يثبت الا بعد ان يجد عند الحرام انه لم يفعل وليس لامرته بيمينه ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
وسمعها المقام مرة ولوقال لها اكرس يا ربنا ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
عندها لا يثبت لانها لم ترضى بالاندرسية في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
ولوقال لها ان ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان

الثقة بعد امره بامرته ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
يثبت وان قدرت حث اذا امرته في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فامني واغسل قال لا يثبت لان يكون سائنا ويمينه يكون على الحرام ورجل قال ان ادخلت في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
لا يثبت في يمينه ما لم يثبت في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
يعلمه او يثبت به كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
المنزلة من غير قصد لا تطلق وهو تظن من الحلف ان لا يدخل فادخل مكرها وخلف ان لا يخرج فخرج مكرها كذا في
الحبيب ولوقال لامرته ان سرتك فانت طالع ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
الف وخرج فقال لم يثبت في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
باب الحلف على الستم والعصب رجل قال لامرته ان دخلت داره فانت طالع ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فيل يانه يثبت لان الغضبة لا يثبت في يمينه ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
وان لا دخل لم يثبت بيمينه امرأة ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فانت طالع ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فيل ان تدفع اليه لا يثبت استغسا ناره اخذ الشيخ الفقيه الزاهد ابو الليث رحمه الله كذا في الفتاوى الكبرى في رجل قال
لامرته ان لم يكن في يميني من ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل رحمه الله ان كانا قايدين عند الغالة بوقت المدة ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
بر الزوج وخلفت المدة لان ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
الرجل قايما والمدة قاعدة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يعلم هذا اقل ويثبت ان يثبت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
لان شرط البر في كل يمين ان يكون فخرج احداهما احسن وعند الشافعي لا يكون احدهما احسن في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
مسكون قال لامرته ان لم يكن فلان اوسع درامتك ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
ولا تعد في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
الشيخ الامام طهري رحمه الله بيمينه كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فقال للزوج ان كان كذا ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
والعلم والحسب والنسب كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
كالت قالوا لربي من ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فامني خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
بالاستعمال كذا في الخلاصة في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
وجه هذا الفاجرة من فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
حث فان دمج بقرة امراته لم يثبت في يمينه الا اذا جري بيمينه وبين امرته من الانبساط والالفة فلا يثبت
كل واحد منهما ماله من ماله صاحبه ولا يجزي بينهما ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
فقط يثبت رجوعه ان يبر وان دمج بقرة نفسه لاجله كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
التي انتقل منها هذا الفاجر ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
سفر الخاف ان لا يبر لان سئل هذا اذا قدر بيمينه من الضيافة لاجله ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
كذا في الفتاوى الكبرى واذا قال ان تركت فلا يثبت ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
هذه الدار ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
وفي الموازل شرط من ملك المنع ولم يبر من ملك الدار فقال ان كان الحالف يملك منعه عن الدخول ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
والمنع بيمينه وان كان لا يملك منعه فهو على يمينه ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
المنع عليه الفتوى واذا قال لامرته ان طالعك امانتك الامن عذري او بليية او ضروري وكان تعدد ذلك بيمينها
فيما دون الزوج ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
قالت لزوجها انك تغيب ولا تخلف في النعمة ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
الفصل فقال الزوج ان لم يكن كلاما عظيم فانت طالع فان اراد به الحاراة طاعت للحال وان اراد به المطلق
دونه الحاراة قالوا ان كان الرجل يثبت ما اذا قدر يكون مثل هذه الضحية امانة لا تطلق وان لم يكن يثبت ما
اذا قدر طاعت رجل قال لامرته ان لم ترضى لساغة ونجيت الى دار والدي فانت طالع ففعلت كذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان في فتاوى قاضي خان
ففل خرج الزوج ولبت الباب وخرجت فخرجت حتى خرج الزوج لا يثبت ولو ابتدعها

نكاته في ولد الملائكة او وضع ولد الملائكة وكذا ما لم يبيح الله ولا يحل ولا يجوز ولا يفتقر الى
الزنى فتزوج هذا الابن هذه الابنة وكان ولد الملائكة ابنة ولزواج ابن من امرأة اخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة
لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يبيح وان منتهى قد الولد في ذلك وفي حق فمحل لا يحل ولا يباح
قبل لا يزوج ولا يحد منه ما يحبه ولا يستحق ولا واحد منهما الثقة على صاحبه كذا في الذخيرة ان كانت متدة وادعت
عليه انه قد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
ولا الشهادة على الشهادة ولا تقبل في القذف كما لا يقبل في اثبات القذف وعلى الاخص كذا في الذخيرة
ولو اقامت شاهدين بمراد الزوج اقام رجلين او رجلا وامراة فليست بينهما ثقة ولا يثبت اللعان ولا يحد عليه ولو لم
لها يثبت فان ادعت ان فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
لعمري عليه ما يثبت كذا في اللبس والاشهادة من الشهود على المرأة بالزنا لا يثبت اللعان ولا يحد عليها حتى اذا
ولو شهد اربعة واحد من الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها في الزنا
فان كان الزوج قد فها او لامرأته بطلاة سوا فمقدرة فتجوز وعلى الزوج اللعان فان كان هو وفلانته شهدا
الفاقدت فتعزبه لولا فاحدها عليها ولا حد عليها ولا لا حد على الزوج كذا في اللعان اربع لو شهد مع الزوج فلان
من العميان عليها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
قد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
انه قال لو فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
ولو شهد احدها انه قال ركن فلان فشهد الاثبات فان كان في ذلك فاحدها فليست بينهما ثقة ولا يثبت اللعان ولو كان
قد فها بالزنا واحد وسب ذلك التحمل يطلب حد حمله للزنا قد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
حسبه حتى يشهد عن الشاهد في الزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
شهادته في الزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
عليه فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
باللعان فان المقتول العينة لا يقدح في حد الزنا بخلاف ما لو عصى او اوتد او فسد كذا في اللبس ان اقامت او يحد في الزنا
فشهد شاهدان انه قد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
كذا في القذف ان ادعى الزوج ان فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
من القذف وان اقام الزوج بينة على فها فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
بشهود الزوج وقد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
عن الزوج ولا يزوج من فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
استحسانا وان ادعى الزوج ان فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
قال اجل الى قيام القاضين فان لم يثبت بينة ولا لعان وان قال الزوج قد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
تعد ما ادركت فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
كان فان اقام الزوج بينة انه فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
المبحث الثاني في عسر في العين هو الذي لا يصل الى التسامع في ايام الآلة فان كان يميل
الى البينة دون الابصار والى تبين الشاهد دون البينة وذلك من بؤ او ضعف في خلقه او كبر سنه او عجز
في حقه من لا يصل اليها كذا في البينة اذا اوجب الحسنة فليس بعين وان كان مغلوطا فلا بد من اصلاح بنية
الذكر كذا في البينة اذا اوجب المارة زوجها الى القاضين وان ادعت انه عين وطلبته الزوجة فان القاضين يثبت
قد وصل اليها او لم يصل فان اقرانه لم يصل اجله سنة سوا كانت المارة بكرا او عينا وان انكر ولده على الوصل
اليها فان كانت المارة نكاحا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
سنة كذا في البينة اذا اوجب المارة زوجها الى القاضين وان ادعت انه عين وطلبته الزوجة فان القاضين يثبت
فول الزوج مع بينة كذا في البينة اذا اوجب المارة زوجها الى القاضين وان ادعت انه عين وطلبته الزوجة فان القاضين يثبت
فالبطل فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
فان امكنها ان تفرج على الحد اذ لم يكن ولا في ثوب قال فبعضهم يثبت بنية العبد فان وسعها البينة
وان لم تسعها لم يثبت كذا في البينة اذا اوجب المارة زوجها الى القاضين وان ادعت انه عين وطلبته الزوجة فان القاضين يثبت
كينة مقدم الوصل اليها اجله القاضين سنة طلب الرجل التاجيل او لم يطلب ويثبت على التاجيل ويثبت
لذلك تاريجا كذا في قضاوي قاضي خان ان التاجيل من وقت الحائض كذا في الحائض لا يكون هذا التاجيل

لاعتد قاضي بغيره وان اجله المارة او اجله غير القاضين لا يثبت كذا في قضاوي قاضي خان في التاجيل يثبت
السنة الزمنية في ظاهر الرواية كذا في البينة وهو الصحيح كذا في الهداية وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه
يعتبر سنة شمسية وهي من ذي الحجة القريشيا مائة ومائة سنة لا يثبت السجدة في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذ الاحتياط
وكذا صاحب المحقق وهذا هو المختار عند كذا في غاية البيان وهو اختيار مشير لائقة في المصلحة واختيار الكاهن
قاضي خان ولا ما ظهر من الدين في التاجيل انه يفقد سنة شمسية لا يثبت الاحتياط كذا في الكفاية وعليه الفتوى كذا في
الملائكة عن شهر لائقة المدة في السنة ثلاث مائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا
من اليوم والقرية ثلثه واربعة وخمسون يوما كذا في الكافي وفي المختار اذا كان التاجيل كذا في الشهر يثبت السنة
بلا ما لا يثبت كذا في القاضين في هذه السنة ايا حجة وشهر وشهر كذا في شرح لمصالح الكبير لقاضي خان
لا يثبت بمرته وقرنها كذا في الهداية فان من في تلك السنة فوجد انما فها او من من عند محمد بن قيس وعليه الفتوى
كذا في القاضين الكبري ان حج او غاب احسب عليه بخلاف ما ادعت في اوقات لا يثبت عليه من المدة كذا في البينة
لو كانت من حجة فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
سنة بعد الاحلال وان كانت من غير مظهر فان كان قد مضى الاعناق اجل سنة من حين الحسنة وان كان لا يقدر
على ذلك اجل اربعة عشر شهرا فان اجل سنة وليس في ظاهر مظهر في السنة لم يزوج المدة يعني كذا في الهداية ولد
وتعدت المارة زوجها بغيره لا يقدر على الجماع لا يزوج مالم يبيح وان طلق المين والمعهنة اذ انزعه وليه المارة فلم
يصل اليها اجله القاضين سنة حصره خمس سنة كذا في قضاوي قاضي خان ان حبل الزوج وامتنعت من الجماع الى
التمين لم يثبت عليه وان لم تمتنع وكان له منع خلوة احسب عليه وان لم يكن له منع خلوة لم يثبت عليه
وفي هذا التفسير ان اجل حبل مراه كذا في البينة لو حست المارة بحق وكان الزوج يميل اليها ويكفي الخلوة
والبينة معها يثبت تلك المدة والا فلا كذا في قضاوي قاضي خان ان حبل المارة الى القاضين بعد مني الحبل وادعت
انه لم يصل اليها وادى الزوج المدة فان كانت نكاحا في الاصل كان المدة قوله مع البينة فان حبل حبلها وان
نكاحها القاضين وان قال المارة ان يكون نكاحا في الاصل كان المدة قوله مع البينة فان حبل حبلها وان
قوله مع البينة وان قلن هي بكر او فزوج انه لم يصل اليها خيرا القاضين في الزوجة كذا في شرح لمصالح الكبير لقاضي خان
خان فان اختارت زوجها وقام من مجلسها او قاما معا في القاضين او قام القاضين قبل ان تحسنا وشيا فالحق لا يقبل منها
كذا في البينة وهكذا امر ويمن محمد بن قيس وعليه الفتوى كذا في القاضين ان حبلها في الاصل كان المدة قوله مع البينة فان حبل حبلها وان
الزوجة امر القاضين ان يثبت المدة بآية فان اقران يثبتها هكذا كذا في البينة في الاصل كذا في البينة والفرقة
تطليقة فان كذا في الكافي ولها المارة لا عليها المدة بالاجماع ان كان الزوج قد فها بالزنا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
عليها ولها نصف المهر ان من سبي والمقتة ان لم يكن حبلها في الاصل كان المدة قوله مع البينة فان حبل حبلها وان
زمانا لا يصل حبلها وان طلقها وعنده في الحسنة في تلك المدة كذا في قضاوي قاضي خان وعليه الفتوى كذا في القاضين
الكبري سالا الزوج القاضين ان يثبت سنة اخرى وشهر او اكثر فانه لا يثبت له ان يثبت ذلك الا برضا المارة فان رضى من
رقت فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
الى القاضين لثاني واقامت البينة ان فلان القاضين كان حبلها في امها سنة وان السنة فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
الاربع لا يثبت كذا في قضاوي قاضي خان لو شهد شاهدان بغيره من القاضين اقران المارة فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
وصل اليها فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
ان عتق لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الحسنة وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك لان لها حق الحسنة
ولا يطل حبلها بترك الحسنة والى قال الزمان لم يزوج من كذا في قضاوي قاضي خان ان حبلها في الاصل كان المدة قوله مع البينة فان حبل حبلها وان
امرته لم تزوج هذه المارة ثانيا لم يكن لها خيارا ولو تزوج امرأة اخرى وهي مالة بماله ذكرا الاصل الاحتياط
لها وعليه الفتوى كذا في حبل السرجي والسجدة ان الثانية حق الحسنة اذا لم يصل اليها كذا في قضاوي قاضي خان
وهكذا في غاية السرجي ولو تزوجها ووصل اليها مرة من بعد فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
كذا في حبل السرجي بغيره تزوج امرأة وكان يات بها فيا ذكرا الفرج حق بطله ولا يصل اليها في زوجها واقامت
معه كذا في زمانا وهي بكر او عينة فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
بأخاله فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
ان وحدها كبرية زوجها الصغير عينا بغيره ولو كان صغيرا لا يزوج وليها ولو وجد زوجها
المعسر عينا جامع عنه وليه ولا يزوج سنة كذا في الكافي اذا كان زوج الامه عينا فالحق لا يقبل منها في اثبات القذف والاشهادة رجلين عدلين ولا تقبل منها في اثبات
في قول ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كذا في القاضين الكبري كما لو قبل العين لم يثبت الحسنة

ولذلك ان خدمتي واواني سنة فماتت بعد اولاده لم يبق كذا في غاية السوء والذوق لا ممتع عند موتهم اذ
خدمنا ابني وابني حق استغناء فانت خرة فان كانا ناسعين من خدمتهما يدركا وان ادرك احدهما دون الآخر
جميعا وان كانا كبيرين من خدمتهما يمتنع من الابن من جارية واذا زوجت الابنة وبقي الابن
تخدمها جميعا وان مات احداهما وهما كبيران واستغنيا من ذكورة الوصية كذا في الجليل واذا قال لا ممتع اذ يتنزل
الغنى فانت خرة فقلت ولا ادر اذ لم يبق ولدهما معا وان اذت الا من ماله لا ممتع لو جرد الشريط
ولم يبق ان يبرح عليهما بمسألة ولو كان المولى يبرح من قال لها اذا اذت اليه الفان تخرج فاكنتي واذا تخرج
مات المولى لم يبرح منه فاما لفتق من نكح في القيل وفي الاستحسان ففتق من جميع ماله واذا قال ممتع اذيت اليه الفان
فانت خرة فمات المولى قبل الاداء بطل هذا القول كذا في الميسر لم يبرح قال لا ممتع استغنى منك هذا في درهم
علي ان تزوجنيها فاعتنتها فانت ان تخرج فماتت في القيل وفي الاستحسان ففتق من جميع ماله واذا قال ممتع اذيت اليه الفان
درهم والمسألة بطلت انتم الا في قيصتها ومهر مثلها فما امسك فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك
عنه فلو تزوجت نفسها منه فما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
المثل كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
تزوج فماتت منه لا سعاية عليهما ولا ممتع استغنى ان تزوج نفسها منه فانت ان تزوج نفسها منه كان عليهما
المسألة في قيمتها كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ذلك في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
وتعريفها القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ولو عفاها العبد علي ان تزوجها علي الفان المالة فلا سعاية عليهما في جيل السحر واذا قال العبد له
اذا اذيت اليه الف درهم فانت خرة ان يبرح اذ عفاها واذا اذت اليه الف درهم فانت خرة ان يبرح اذ عفاها
ان يبرح لها من ساجي لا يعتق ان لا يعتق حسياسة من عفاها وحسياسة نكح فماتت من عفاها
ولو اذت اياها حسياسة لم يعتق الا ان يعتق اذ عفاها او قال عفاها فانت خرة اذ اذت عفاها وكان للمولى
ان يبرح المالة المولى كذا في الجليل من قال لعبد يبرح اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
في الجليل فان لم يبرح اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
من عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
قال احد عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
اليان اعتقت تلك الدقية بغير عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
الطراوي ورجل قال لعبد يبرح اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
وتجلى الثاني واذا اذت المالة الا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
المال ان يبرح الشيوخ العتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
درهم فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
الي الامانة وخبر المولى ان مالا اوقع العتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
اليان عتق ثلاثة ارباع كل واحد نصف المالة وسجل واحد منهم في ماله فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
بعينه انت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
وتعريفها المولى فان شاع العتق في المعين عتق في المالة وان شاع العتق في المالة وان شاع العتق في المالة
يعتق نصفه نصف المالة هذا اذا عفاها المولى من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما انا المعين
يعتق من كل واحد منهما ثلاثة ارباع نصف المالة وهو نصف المالة ونصف المالة ونصف المالة ونصف المالة
فيتمته ولو قال لعبد يبرح اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
احدهما فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ولو قبل كل واحد من المالة لا يعتق ان كذا المان عتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
احدهما فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
جسدا بان قال احدكم اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك

بأنه والاخر فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
البري هو اعتق بغير ماله اليه فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
الغالب عتق الغالب بغير ماله اليه فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
الايجاب الذي هو بغير ماله اليه فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
عتق الغالب ماله وعليه حسياسة وعتق نصفه الذي لم يبرح فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
بالغنى والاعانة دينه فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
تجنا وخيال النقيين اليه وتجلي الثاني وكذا القول احدكم اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
الا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
تجمل كذا في الثاني ولو قال لعبد يبرح اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
علي النيا ممتع كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
والاخر علي ما شئت والاخر علي ثلاث مائة فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
كل واحد منهم في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ولو قبلوا في ثلاث مائة لا يعتق من كل واحد ثلثه وسعي في ثلثي قيمته في مائة درهم ولو قال لعبد يبرح
استغنى علي حصة من الاية اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
لا يبرح الا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
لو يعتق في الامانة الا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
من كفاية الممتع لا يبرح من الكفاية بل من المية كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ولو قال انت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
عتق بدخولها كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
فادع لي ولانته استغنى الا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
يبرح عنه حصة وسطا من عفاها فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
بين العتق والمولى كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
رقبه كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
الحج العتق واذا اذت في قيمة العتق العتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
قيمة العتق بل في قيمة العتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
لعل تلك ماله مع ذلك فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
الحجة وبمكث المولى كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
يقيم الثلث بين العتق وبين المولى كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
من حيث يبرح كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
خرقه الا يعتق العتق الا يعتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
واذا اعتق سعي في ثلثي قيمته لورثة فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ولا يعتق العتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
ويبرح لورثة في ثلثي قيمته ويسعي للمولى في ربع الثلث كذا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
وانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها
الحج اليه الستة القابلة في ثلثي قيمته فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
باربعة اشهر ومساواة الحج في العتق والعتق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
الثلث والثلثان فاذا مات المولى في ثلثي قيمته فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
برضا وان قال الحج في ثلثي قيمته فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
لحدهم في ثلثي قيمته فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
لعبد حج عتيق فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
يبرح فماتت في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
لعتق باذنه الا في القيل في درهم الثاني وما امسك فماتت في القيل في درهم الا في القيل في درهم الثاني وما امسك
لعتق في شيل العتق اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها فانت خرة اذ عفاها

1

في الظهيرة خلفه ان لا يكون معه اكره فلا يلهو من اكرهه اوقات لا يكون من اكرهه الغلال واصبه في يده وفلان غايب
لا يمكن نقض ما بينه من ساعته حيث لا شرط له كونه من اكرهه فلا يلهو من اكرهه ولا يلهو من اكرهه ولا يلهو من اكرهه
اليه في الارض من اكرهه وان كان ربة الارض خارج المهر لان هذه القدر مستثنى عن اليه في سائر اوقات
ما لم يكن لا يملك هذه الارض ولا يملكها المقتاح ليجوز الا بعد ساعة لا يملكها ما لم يكن لا يملكها
وان اشتمل على اكرهه غير طلب ما قبله لارض ليرد الارض عليه حيث وفي المسئلة التي تقدمت عن طلب
المقتاح حيث لا هذه العمل غير مستثنى عن اليه ولو تمتع انسان من الزوج الى ما قبله لارض ليرد الارض عليه
فمتعة عن طلبه انسان لا يملكها لان شرطه كونه من اكرهه فلا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
لو قال ان لم اترك من اكرهه فلا يملكها لان شرطه كونه من اكرهه فلا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
الكبرى في مثل نعم الدين عن محضه على لانه حرمتم ان لا يعمل بها فقال اكرهه بوليها غير ذلك انها
لا يعمل هذا حيث قال لا كذا في الخلاصة من اجله قال بالقارية اكرهه من هر كنه كنه في هذه القرية فاسأله
طالع فان زرع بذر المطبخ او القطة حيث وان سقي زرعاً من اكرهه غيره او كوت او حسد لا يملكها ولا يملكها
غيره من اكرهه واستاجر اجراً من اكرهه لا يملكها لان شرطه كونه من اكرهه فلا يملكها ولا يملكها
فان نوي ان لا يملكها غير حيث لا نوي ما يملكها لعله وفيه تخلف فان زرع غلامه او اجبره لعله ناد
بامر له قبل ذلك حيث الان يعني نفسه كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال ربة الارض والمخاض اكرهه
كنت مرابطاً به فامرته طالع فباع بضيعة او اقربه او هب بحت ولو استهلكه بطل فغنه المال
واحدة فانفقته في حاجته لا يملكها كذا في الخلاصة ولو قال ان كلفه لفلان بعددية او نصف عدلية فارة
كذا امره بعتق ذراعه غط بضيعة لا يملكها ولا يملكها لان لا يعمل لفلان وهو غير فاستقر من حاجب
الدكان الآفة الحقة وخبر من مائة من المملوك عليه لا يملكها كذا في خزانة المفتين شيل شيخ الاسلام
ويملك له مستغلاته وقبضت امراته الاجرة وانفقتهما او اعطته ذراعاً لا يملكها فان كان الزوج قال
للمستاجر ان افعل في هذه المنازل ففعل الفصل لم ينفذ عن شيخ الاسلام ويملك بعتق ذراعاً لا يملكها
اجارة ولا يملكها في يمينه وكذا اذا قام من مائة اجرة شهر لم يملكها فيها ففعل امرة اجارة ولا يملكها في يمينه
وان تقام اجرة شهر قد سكتا فيها ففعل القيس باجارة ولا يملكها في يمينه كذا في المحيط والخلف لا يملكها
والقطة ففعل المستور حيث كذا في محيط السحري ولو طلع لا يملكها ففعل ساق السحرة لا يملكها بخلاف
فعله لا يملكها في سحري او سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
خزانة المفتين ولو طلع لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
على الارض من اكرهه ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
السادس في المملوك ان يملكها على يده لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
المفتين لو قال ان من اس هذا احد او لا يملكها في نفسه فقال ان من هذا الدار احد ففعل سحري لا يملكها
المخالف لا يملكها قال محمد رحمه الله في الرقيات لو طلع لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
راس غيره حيث كذا في الخلاصة ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
كدر حيث كذا في الخلاصة ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
ولم يخامر حتى تطلبت شفاعة لا يملكها وان وكل وكيلاً بالفسليم حيث كذا في الظهيرة في فصل اليه
على الحقوق التي ليست لها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
ان يعمل قال يشترى ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال الشاح
اكرهه كس بكسر وباء الى سفة وحلف عليه فلو اشترى الغزل ثم ربح ثم هب به لا يملكها
ولو ربح اخرا من غيره يشترى الغزل لا يملكها لانه اختص باسمه على حدة وفي قضاوي النسائي
حلف من يملك كذا في فلاه تكلم وكيلي وي تكلم ليكن اكرهه فلو ما يملكه فلو عليه ففعل سحري لا يملكها
غيره على ما عين الى ان امره الموكل بان يعمل له ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
والعشر لو قال ان يركب في هذه البيت عمارة فامرته طالع ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
البيت ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
القول ليس لها حقوق ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
فغدي خرد ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
والخيار والفقير في الحنف كذا في الخبر كتاب **الحمد** وفيه سنة ارباب **الباب**

الاول في نفسه سراً وركنه وشربه وحكه والحدي الشريعة المعقولة المقدسة حقاً لا يملكها لا يملكها
النقص حدا لما لا يملكها القدر ولا التقدير لعدم التقدير كذا في الهداية وركنه اقامة الامار وانيه
في الاقامة وشربه كونه من يملكها عليه صحاح العقل سليم البدن وكونه من اهل الاعتبار والابتداء
حتى لا يمارى في الجنون والسكوان والميعة وضعيف الخلقة الا بعد الحق والافاقه كذا في محيط
المرجى وحكه الاصلي الامن جازعاً يتصور به العباد وصيانة دار الاسلام عن الفساد والفساد
من الذي ليست بحكم اصلي لا قامة الحد لها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
ولا يملكها كذا في التبيين **الباب الثاني في الزنا** وهو قضاء الرجل شهوته محرماً في كل المرات
لما في عن المكلف وشبهتهما وشبهتهما الاستبراء او توكيل المارة للملك هذا العمل كذا في النهاية حتى ان
وطي الجنون والجنون لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
الرجل الجارية ابنه او جارية مكاتبه او جارية عبده المذون المذون او الجارية من المغم بعد الاحكام
في دار الاسلام في حق العارزي لا يكون زناً بشبهة مكمل اليه وكذا اذا وطئ امرأة تزوجها بغير مهر
او امرأة تزوجها بغير اذن مولاه او وطئ عبد امرأة تزوجها بغير اذن مولاه او وطئ الرجل امرأة تزوجها
غيره بشبهة مكمل النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية ابيه على ما تحمله لبشبهة الاستبراء هكذا في
النهاية وركنه التقاء الختان وموارة الحشفة لان ذلك يفتقر الايلاج والوطي وشربه العلم
بالحق يفتقر لوطي العلم بالمرأة لم يملكها لبشبهة كذا في محيط المرجى يثبت الزنا عند اكرهه اربعة اشهاد
او ثمانية شهود ون عليه بلفظ الزنا لا بلفظ الوطى والجماع كذا في التبيين اذا شهد اربعة على رجل بالزنا في
جلس واحد فالقائم ليس له من الزنا ما هو ذاك زنا فاد ابيها ما هو ذاك في حقيقة وقالوا زنا فاد ابيها
كالميل في الكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا يسألهم عن الوقت فاد ابيها فاد ابيها
لا يسألهم عن كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
بالعدالة يسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال انا محسن او يشهد المشهود على لصاحبه ان اكرهه الحكم
عن الاحصان فاد اوصفه على الوجه وجبه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبيضة ساد الشهود عن
الاحصان فاد اوصفه على الوجه وجبه وان قال انا غير محسن ولم يشهد الشهود على احصائه جلد
وان لم يصفه القاصي بالعدالة فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
عليه بالزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
لتكامل عددهم فان تكامل عدد الشهود فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
او وصف بعضهم دون بعض فلا يمارى عليه الحد ولا على الشهود انما كذا في المعسور وثبت الزنا باقراره
كذا في البراءة ولا يغير اقراره عند غير القاصي من لا ولاية له في اقامة الحد ولو كان اربع مائة
حق لا يقبل الشهادة عليه كذا في التبيين ولا بد ان يكون الاقرار سراً فلا يملكها ولا يملكها
الاحصان لو اقر بكتابه وامانة وكذا لا يقبل الشهادة عليه لا يملكها كذا في التبيين فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
ولو اقرانه زنا بغيره او اقره بغيره فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
بجواب او اقره بغيره فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
لو اقر بالزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
في حالة المعسور لو اقر في حالة المسكن لا يملكها كذا في البراءة والاكراه يمنع حجة الاقرار ويجب
شبهة في حق المارة كذا في خزانة المفتين والاقراران يقران بالخالف على نفسه بالزنا اربع مرات في
اربع جلسات للزنا كذا في الهداية وقال بعضهم بغيره من الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
ومر العيص هكذا في شرح الخواص واختلاف بين المار بالزنا شرط عندنا كذا في التبيين فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
اربع مرات في مجلس واحد ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها ففعل سحري لا يملكها
من فانه يملك كذا في الظهيرة والاختلاف بان يركب القاصي اربعة حجة يثبت بها القاصي
من يملك كذا في الكافي وبنيها للامار ان يركب للمفرغ من الاقرار ويظهر كراهة ويظهر بغيره
كذا في المحيط فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
عن الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها
لا يسأل عن الزمان لان تعداد التهمة يمنع الشهادة دون الاقرار والامع انه يسأل لاختلافه
زنا في صباه فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها كيفية الزنا فاد ابيها

عاهو فان وثقة من يطعمهم بجهنم كذا في النبيين وان قاله المقر المستحسن وسند عليه السند والاحسان ترجح
الامام كذا في الحديث ونرى تلبية لملك قبلت اولست او طيبت بجنة وقال في الاصل لعلك تزدحمها
او طيبتها بجنة والمقصود انه يلقنه ما يكون دأبا ما كان كذا في البراءة وان شهد اربعة على رجل
بالزنا فافترس حقه عند المحمد وعند ابي يوسف لا يجد وهو الاصح كذا في الكافي هذا اذا كان الاقرار بعد
القضا اما اذا كان قبل القضا فيبسط الحد اتفاقا هكذا في فتح القدير اربعة شهد وعلم رجل بالزنا
فاقر الرجل بعد شهادته لم يقرأه ولم يقرأه مع مراتب لحد عليه كذا في فتاوى قاضي خان اذا شهد
عليه اربعة بالزنا فغيره بحد عليه بقرانها اقيم عليه الحد هكذا في الحاوي للفتاوى ولزج ببع
رجوعه وبه اخذ الطحاوي كذا في الغياثية ولو اقر بالزنا بعد الشهادة لا يجدها ولا السهم وان
كافا اقل من اربع كذا في الغياثية وان زج المقر عن اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه
وتخليل سبيله كذا في الحد اية والماله والتخليل في قبول الدعوى سواء كان في الشراج الدخاج وكذا في ظهور
الزنا عند القاضي بالبينة والافراد كذا في فتح القدير ولو شهد رجل ولم يرجع لم يتبع منه ولو ثبت
على الزنا ورجع عن الاقرار قبل اقراره كذا في الايضاح واذا ثبت حد الزنا على رجل
بشهادة السهم وهو محسن او غير محسن فكما اقيم عليه بقضه هرب فطلبه الشرط فاخذه وفي قوله
اقم عليه بقتية الحد كذا في المبسوط وان كان بعد ايام سقط كذا في الغياثية والذمي والعقدي في
الاقرار بالزنا كالمسلم مادونا كان او محسنا كذا في المبسوط ولا يشترط حصة المولي في الاقرار
ويشترط في الشهادة لانه لطمع السهم كذا في خزانة المفتين وان اقر الخفي بالزنا او شهد عليه
السهم خد وكذا العتيق كذا في فتاوى قاضي خان لا يجزى اقرار الزنا خد ولو اقره زنا بمجموعة او
مجموعة يجامع مثلها فعليه الحد ولو اقره الخافض لم يجزى او جبه فلاحد عليها كذا في الايضاح وذا
اقره زنا بامرأة لا يبرئها خد وكذا اذا اقره زنا بفلانة وهي غايبة يجزى استحقاقا كذا في فتح
القدير قال بعد رجوع الله في الجامع الصغير رجل اقر اربع مرات انه زنا بفلانة وفلانة فتقول
تزوجتني واقرت الاله بالزنا بفلان اربع مرات وفلان يقول تزوجتها فلا حد علي واجد منها وعليها المahr
كذا في الحديث وعلم القاضي ليس بجح في الحد وباجماع العقابة وان كان الغياثي يقتضي اعتبار كذا في الطحاوي
فصل في كيفية الحد واقامته اذا وجب الحد وكان الزاني محسنا رجلا بالزنا حقيقة
بجودة ويجزى الى ارض قضا كذا في الهداية والقصاص الرجحان يكون خراغا فلا بالعاما مسئلة فترج
امرأة حرة نكاحا صحيحا ودخل بها وهو اعلى منقذ الاحسان كذا في الكافي فلا يكون محسنا بالخلق المنة
للزنا والعدة ولا يكون محسنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح المصحح اذا كان قد اقر
انه تزوجت فانتهى طالعها فاطلق بغير تقاضي الجماعة اياها فاجتهد كذا في الاله لا يجب به الحد
لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسئلة بغير شهدة فدخل بها هكة في المبسوط والمعتبر
في التخليل الايلاج في القبل على وجه يعجب الغسل وشهادة الاحسان فيها عند الدخول اعتبار
المالكين اذا كانا بكنههما وطبق بجماع صحيح في حالة الزنا فترقها المالكين كذا في الكافي وان كان
احد امة او مسخرة او مسخرة او مسخرة او مسخرة وكذا المسلم اذا تزوج كفاية ووطئها وكذا كان
الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهو غافلة بالغة مسئلة بان اسلمت قبل ان يراها الزوج
فدخولها الزوج الكافي قبل ان يعرف بكنهها فافلا تكون محسنة بعد التخليل كذا في الكافي ولو
دخل بها بعد الاستلام والعقد والافاقه بغير محسنا فلا يشترط الحقة عن الزنا في هذا الاحكام
كذا في المبسوط للامام السرخسي ولو كانت تحت حرة مسئلة وهما محسنان فزناهما ولا عيبا
بالله تعالى احكامهما فاذا اسلمت لا يبعد احكامهما ما حقه يدخل بها بكنهها لا اسلمت كذا في فتح القدير
واذا ارادت حرة وتزوجت حرة ثم اسلمت بعد ذلك ولا يبرئها كذا في الجملد اذا كان الواجب هو الحد
كذا في الغياثية ولو كان الاحسان بعد بختة بالمحسنة والعقبة بعد محسنا اذا افاق وسدادي
يوسف رحمه الله لا يبعد حقة يدخل بامرأته بعد الافاقه كذا في البراءة بجنبت الاحسان
بالافاقه وبشهادة رجلين او رجل واحد في حرة المفتين وان انكر الدخول بعد وخوف
سائر الشرايط فاذا اقرت امرأة بعد في حرة بتصوره ان يكون منه حمل والطحاوي هكذا في
المنيين الشهادة على الاحسان كالشهادة على المالك ببيت بالشهادة كذا في الايضاح
المزاني لو كان عبدا مسئلة لزمه شهادتان ببيان انه اعتقه قبل الزنا وقد استجوع سائر شرائط الحد

الاحسان لا يقتل شهادتهما كذا في الكافي اما الرجل اذا اقرت بها امة هذا الرجل فزني الرجل بجم وان اقره
بالزنا قبل ان يدخل بها فزني الرجل بها لا يبرأ من حد الزنا وان اقرت امة بزوج امة لا يبرأ من حد الزنا
يوسف رحمه الله لا يبرأ من حد الزنا لان هذه النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاختلاف فيه
كذا في الحديث السرخسي وينبغي للمتاخير ان يسأل السهم عن الاحسان ما هو فان قالوا فيما وصفتوا تزوج امرأ
نحن ودخل بها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لا يكتفي بدخولها خافا فالحديث رحمه الله
والجمهور اعلى انه لا يكتفي بدخولها وسما او لمسا والجمهور اعلى انه لا يكتفي بدخولها معهما وانما هو في
البنائي انه لا يكتفي بدخولها غنسل منها كذا في الحديث ولو قالوا اقامها او فزنا لا يكتفي بذلك كذا في
المبسوط وفي المتن ابراهيم عن محمد رحمه الله ولو دخل بامرأة فزنا فافلا يبرأ من حد الزنا ولو دخل بها
وقال الاله لم يطأني فان الزوج يكره محسنا باقراره والماله لا تكون محسنة لانها زنا وكذا لو دخل بها
وطئها وقال هي حرة مسئلة وقال الاله كانت فزنا كذا في الحديث وان اقرت امرأة في ذبحها لا يكون
محسنا كذا في المعراج وليثبت للمأمران يا سحابة للشهدين ان يحسنا لاقامة الرجحان كذا في النبيين وينبغي
للماهر ان يسموا عند الرجحان كمنع العقلة ولما رجح من زنا خد وتقدم من غيرهم فزنا هكة في البراءة
والشراج الوهاج ولا بأس لكل من يريد ان يثبت بقتله الا اذا كان ذا رحم محرمة فانه لا يثبت له ان ينفذ بقتله
كذا في فتاوى قاضي خان اذا وجب الرجحان بالشهادة يجب العدة من السهم من الامام ومن الناس من لا يسمع
السهم عن الابتداء بسقط الحد عن السهم وعليه ولا يجدون لان امتناعهم ليس بمرجح في رجوعهم كذا في فتح القدير
وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في النبيين وموت السهم واحد هو مستقط وكذا اذا غابوا او غاب احد منهم
في ظاهر الرواية وكذا التمسك بالحد باعتبار ما يجزى عن اهلية الشهادة كما لو اقرت احداهما وبغير خبر
او سبق او قد في حقة ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضا وتقدمه قبل اقامة الحد ولو كان تقصير منقطع
الايدي او مرقيا لا يستلزم الرجعي وحسنا بمرمي لقاضي ولو قطعت بعد الشهادة امتسقت الاقامة
كذا في فتح القدير قال ابو يوسف اخر من يتم وتعينهم لا يبطل الحد به فاحذر كذا في الحاوي للفتاوى
اذا كان السهم عليه غير محسن فقد قال الحاكم السهم في الكافي اقيم عليه الحد في المودة والعينية ويبطل
فيما سواهما هكة في غاية البيان واجمل اعلى ان في سائر الحدود وسواها الرجحان لا يجب العدة لان السهم
ولان الامام كذا في المعراج القاصي اذا امر الناس برجم الزاني وسقطت اية برجمه وان لم يتيانوا اداء
الشهادة وروي ان سماعه عن محمد رحمه الله انه قال هذا اذا كان القاصي فقيما بعد لا اما اذا كان
فقيما غير عدل او كان عدلا غير فقيه لا يستعمل ان يبرجوه حية يتيانوا اداء الشهادة كذا في المعراج
وان كان مقورا ابتداء الامام من الناس ولا يقتل ويكف ويكف عليه وان كان غير محسن حدة فمائة
حددة ان كان حرة وان كان عبدا اجلده خمسين باموالا مبريرة بسوط لا عقدة عليه ضربا مؤسسا
بين الجرح المبرح وغير المؤلم ولا يجوز التعدي عن حد فدية الشئ كذا في الكافي وينبغي ان يقيم الحد
من يقتل ويبطل كذا في الايضاح الرجل والماله في ذلك متساوان كان كل منهما محسنا حرة ولا في حد الحد
او لهما محسنا فعلى العدة الرجحان وعلى الحد الماله وكذا في خطب الزنا عند القاضي بالبينة او افراد
كذا في فتح القدير ويجزى الرجل في الحد والتعزير ولا يبرأ من الزنا ولا يبرأ من حد الشرب في ظاهر
الرواية ولا يجزى في حد العقد فوكل من ينفق عنه الحشو والعز وكذا في فتاوى قاضي خان ولا يجد المرأة
العين الزنا والحشو كذا في الاختيار وشرح المختار فان لم يكن عليه ما غيره كذا لا يبرأ كذا في الغياثية
وتشترط بالهنة وان حذر لها في الرجحان وان تركه لا يبرأ كذا في الاختيار وشرح المختار وكذا احسن
ويجوز في السهم لا يجوز للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان ويضرب الرجل قارعا
في جميع الحد وكذا في الاختيار وشرح المختار ولا يبرأ من الحد ولا يبرأ من حد الشرب ولا يبرأ من حد
قارعا الا ان يبرأ من حد الشرب كذا في الحديث السرخسي قد قيل المد ان يبرأ من حد الشرب ولا يبرأ من حد الشرب
وانما قيل ان يبرأ من حد الشرب فترفع الضار فوق رأسه وقيل ان يبرأ من حد الشرب وكذا كذا
لا يفعل لانه زيادة على المسفق كذا في الهداية ويضرب مستعد فليج جميع احكامها ما خلا الدخ والوجه
والراس كذا في الغياثية ولا يجمع بين حد ورجحان المحسن ولا بين حد ورجحان البكر وان زاني الامام
في ذلك مصلحة عزيمت فقد سارت في ذلك فترفع في سياسة لاحد ولا ينجف بالزنا لا يبرأ من كل
جناية والراي فيه الى الامام كذا في الكافي وتستر التعزير في الزنا بالحد وهو احسن وكن
للفتنه من نفيه الى اقليم آخر كذا في البراءة وهكذا في النبيين والذين اذا وجب عليه الحد كان

د

مستورة دكانهم اعز الموقوف حتى لا يبيعوا بالمشقة كذا في الحبيب وهو المختار عند البعض كذا في غير المختارين
ولا يقطع بتقديمه الواحد ولا من اختلاف الموقوفين كذا في الحبيب ويثبت الغنة بقوله رجلين عدل
معرفة بالقيمة كذا في التبيين والما يغير كذا في النصاب في حق السارق وذلك اذا سرق عشرة دراهم
من عشرة الفس من كل قسم درهم من بيت واحد يقطع كذا في الحبيب ويشترط ان يكون الحد واحدا
ولو سرق نقدا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوع من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من
عشرة الفس من كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهم قطع بخلاف ما اذا كانت الدارين
وقتها كذا في البحر الرائق ولا بد ان يخرج منه مرة واحدة ولو اخرج نفسه لم يقطع لخرج باقية لا يقطع
كذا في البحر الرائق ولا بد ان يخرج منه مرة واحدة ولو اخرج نفسه لم يقطع لخرج باقية لا يقطع
بنتقطة كل يمين مثله كذا في البحر الرائق في السرقة يقطع الردء والمباشر في ظاهر الرواية كذا في الغيبة
ولو اخرج جميعا والسارق نفسه يقطع ان اصاب لكل منهم نصاب وهذا المستحسن سواء اخرجوا
معهم من السرقة او بعده في قوره او خرج هو بعدهم في قوره وهو جرمهم ولو كان فيهم متغيبا وجب له ان يقتص
او ذبحهم من السرقة منه لم يقطع احد كذا في البحر الرائق ولو سرق رجل من رجلين عشرة دراهم
فما من السرقة منه قومه عشرة دراهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان غاب بقصده
لم يقطع السارق حتى يحضر واجبا ولو وكل رجلا بقطع نفسه فاحد سارقا قد اقر بسرقة سارق
دراهم من موكله ان يبط لبها اقر به من المال ولا قطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للكيل
عليه العشرة لهما قطعه كذا في الحبيب المستحسن المعتبر والى سوا في القطع كذا في الهداية السرقة
انما تظهر باخذ الامر من اصاب باليمنة او بالقرار فان كان ظاهرا بالقرار فالقاضي يسأله عن
ماهية السرقة فان كان يمين ذلك فالقاضي يسأله عن السرقة فان السرقة اذا لم يكن مالا اخرج
القطع بسرقة فان يمين جنى المال يسأله عن مقدار المال وهذا اذا كان السرقة غائبا عن
محلي القضاء فان كان حاضرا في محلي القضاء ويدينه الموقوف منه فاقطع السارق والقاضي لا يحتاج
الى السؤال عن السرقة وعن مقدارها وكذا ينظر الى السرقة فان امكن ايجاب القطع بسرقة
واجبة وما لا فلا فبمسأله كيف سرق فبمسأله عن المكان ولا يسأله عن الوقت وان اختلف تقادم
العقد فبمسأله عن السرقة منه فاذا ثبت ذلك الان يفتي القاضي عليه بالقطع ويكتفي
بالاقرار مرة واحدة عند ابي حنيفة وحده حكمة الله كذا في الحبيب ويستحب للائحة ان يلقن
حق لا يفتي بسرقة كذا في الظهيرية ويكتفي ان يلقن المقر الرجوع احتياالا للقرعة واذا اخرج
عن الاقرار صح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار وشرح المختار ولو اقر فقال سرقت
من هذا امارة درهم فقال وهبتهما سرقة من الآخر لا يقطع لواحد منهما وتزدد المال الى
الاول ويضمن مثله للثاني كذا في الحبيب السخي ولو اقر بسرقة فخرج ثم اقر ببيع المال
فلا يقطع كذا في الغيبة في الغد وري اذا اقر بسرقة فقال سرقت هذه الدراهم ولا
ادري لمن هي او قال اعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
رجلان اقر بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو مالي لا يقطع واحدهما ويسفي ان قال
احدهما هذه المثلثة قبل القضا بالقطع او بعد القضا قبل الاستيفاء فمحمدا رحمه الله في
الامثل وهذا لان الاستيفاء في باب الحد وسمي بالقضاء ولو اقر احدهما فقال سرقت
انا وفلان من فلانة هذا النوب الذي في ايديهما ذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الامثل فجعلها
علم وجهين اما ان صدقة الآخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع وان كذبه الآخر في قومه
الاول ان يقول لم اسرق انا والبواب ثوبا وفي هذا الوجه لا قطع على واحد منهما بالاجماع
واما ان يقول لم اسرق ولا اعرف النوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال ابو حنيفة ومحمد
وحدهما ان يقطع المقر والمقر لا يقطع اجماعا كذا في الحبيب ولو صدقة فلان فخرج سرقه
بالانفاق القطع عن المقر كذا في الغيبة ولو قال احدهما سرقنا هذا النوب من فلان
فقال الآخر كذبت لم يسرق لكنه لفلان قطع المقر ولم يقطع المقر عند ابي حنيفة ومحمد
ولو ادعى رجل على رجل سرقة فانكره فبمسأله فان ادعى ان يقطع لم يقطع ويضمن المال ولو اقر
بذلك اقرارا لم يخرج من اقراره وانكره لم يقطع ويضمن المال كذا في السيراج الدهاج ولو اقر
بالسرقة فقال الآخر بل سرقتنا انا فمحمدا رحمه الله يقطع مائة درهم من السرقة منه قال صدق الاول

الثاني فلا قطع ولا ضمان لان مقتضى الثاني هذا ان يدين له كذا في الغيبة فاذا قال الموقوف منه بعد
ما صدق الاول لم يدين له الاول وسرقنا الثاني لا يقطع واحدهما ولا يفتي بالمال على الاول ولا يفتي به
على الثاني كذا في الحبيب السخي ولو صدق الاول ثم اقر الثاني فصدقة منه الثاني ولو اقر بالسرقة
فادعى المالك الغيبة وعلى العكس فلا قطع ومن كذا في الغيبة ولو قال لا وسكت ثم قال بل عصبته
مبي لا يفتي بالمال فاذا اقراره سرق مع هذا الصبي او مع اخر لا يقطع كذا في الحبيب السخي ولو اقر
اربعة بسرقة فخرج اثنان ولا قطع وكذا اذا اقر اثنان فخرج احدهما كذا في الغيبة من اقراره
سرق هذا الموقوف فلان فاقطع الموقوف منه بنفسه الموجب للسارق فقال بعضه الموكلة وانكر السارق
ذلك لم يقطع كذا في الحبيب واذا قال السارق سرقة من فلان واودعه الى هذا الذي في يديه
او وهبته منه او قصه مني وكذا في ذوي اليد قطع ولم يفتي عليه كذا في الغيبة ولو اقراره
سرق هو وفلان من فلان الغد سرق المقر عند ابي حنيفة رحمه الله في الآخر وهو قولها
ولا يقطع جرمه عليه كذا في الظهيرية في نادر يجوز ان يدينه رحمه الله اذا قال سرقت عشرة
دراهم لا بل عشرة لا قطع عليه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في الحبيب في المتفرقات
المتفرقة تجل قال سرقت من مال فلان مائة درهم لا بل عشرة الدراهم يقطع في العشرة المائة
ويضمن مائة درهم من يدينه اذا ادعى المقر له المالك في حنيفة رحمه الله وان قال
سرقة مائة لا بل مائتين قطع ولم يدين يدينه اذا ادعى المقر له المائتين كذا في الحبيب السخي
ولو قال سرقت مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه اقر بسرقة مائتين وخرج عنها
نوجب الثمان ولم يوجب لقطع ولم يبع الاقرار بالمائة اذا لا يدعيها الموقوف منه ولو اقراره صدقة في
الرجوع الى الماقر لا ضمان كذا في فتح القدير اذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم لا بل سرقت من
هذا عشرة قال ابو حنيفة رحمه الله ائمة الاصل عشرة واقطعه للثاني وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يقطع حتى اقر للثاني مرة اخرى فخرج الى قوله ابو حنيفة رحمه الله كذا في الحبيب السخي في
المتفرقات لو قال سرقت من هذا عشرة دراهم لا بل سرقت من هذا قال ائمة لكل واحد منهما عشرة
ولا يقطع كذا في الظهيرية ولو قال سرقة هذا النوب منه وهو يسأله ويدينه مائة مرقا لا ولكن
سرقة هذا الآخر لم يقطع في قوله ابو حنيفة رحمه الله في الاول ولا يقطع في الثاني كذا في الحبيب السخي
لا يقطع اقرار العقب والصبي بالسرقة فاذا اخطم او جلد او كانت امرأة تحملت او كانت مراهقة
مع الاقرار كذا في الحبيب اذا اقر بالسرقة طائعا مرقا للمناع ساعى وقال اسود عنة او قال
اخذته رهنا دين لي عليه دري عنة القطع كما لو ثبت السرقة عليه باليمين واذا اقر لقاضي
على السارق بالقطع ببينة او باقراره قال الموقوف منه هذا امارة لم يسرق مني انما كنت
اسود عنة او قال سمد سمد يري بر وادى هو بالباطل او ما اسبة ذلك سقط عنة القطع كذا
في الحبيب اذا اقر بالسرقة مكرها فاقطع بالباطل او ما اسبة ذلك سقط عنة القطع كذا
المدي عليه بسرقة اذا انكر السرقة حكمة عن الغيبة ان يكره لا يشر له الا ما يجره فيه بكرهه
فان كان اكبر رايه انه سارق وان المال عنده عتقة ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم
الله على ان للامان يجرى كما لو اراه الا ما يجرى مع السارق كذا في الذخيرة ادعى على آخر
سرقة كان على المدي البينة وعلى المدي عليه اليقين والعرب خلاف الشرع ولا يفتي به لان فتوى
المفتي يجب ان يطابق الشرع ادعى على آخر سرقة فقد ردت الى السلطان وطلب من السلطان ان
يصر به حتى يقرب السرقة فصر مرة او مرتين ثم ردت الى السجين من غير ان يجرى في المحبوس
فبعد خوف من التعذيب فسقطت وقد حقه من هذا الحبس عرامة والسرقة ظهرت على يد غيره
كان لومته ان يلحقه ما يلحق لسرقة بدية ايهم وبالغرامة التي ادي الى السلطان لان الكل
حمل بالتبعية وهو معتقد في هذا الغيب كذا في الفتاوى الكبرى اذا اقر بالسرقة لم يجر
لا يبيع وان كان في قوره خلاف ما اذا سمد عليه السوء بالسرقة لم يجر في قومه ولا يقطع
كذا في الحبيب اذا قال الرجل انا سارق هذا النوب فتوى الفتاوى ونصب الباء لا يقطع ولو قال
ان سارق هذا النوب لا اضافة بقطع كذا في الظهيرية قال محمد رحمه الله عند الرجل في يديه
عشرة دراهم اقراره سرقة من هذا الرجل فان كان ما ذقناه في النجاة او كائنا او اقر بسرقة
مستحكمة او بسرقة قايمة يبع اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد الموقوف على

للسرقعة ان كان السرقة قاتما وان كان العبد يجره عليه فان السرقة مستمكة متى اذنت في حق
القطع وان اقر بسرقة مال قاتم يجره في يد كاذب فاذن سرقة المولى يقطع ويرد المال على السرقة منه وان
كذب المولى في المال وقال المالك مالي فليقل في حق القطع والمال جميعا
فيقطع العبد ويرد المال على السرقة منه هكذا في الذخيرة واذا كان ظرورا السرقة بالمشاهدة فانه
يستأنس شهادة رجلين عدلين ولا يكفي بشهادة النساء باقرادهن لا في حق القطع ولا في حق المال
واما شهادة النساء مع الرجال في حق المال فليقل في حق المال عندنا ما غير مقبولة في حق القطع وكذا
الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بدك فالتقاضي
يعتدل الشهادة على المال والقطع جميعا ونسأل الله عن ما شهد من عن ما شهدته السرقة نردنا على السرقة
عن جسد وعن مقداره اذ المولى يجره في المجلس فاما اذا كان خارجا في المجلس لا يمسك لهما عن السرقة
جسدا وقدره ولكن ينظر الى السرقة على ما قلنا في فضل الاقرار في الشهادة كيف يسرق ونسأل الله
عن المكان والوقت والسرقة منه ايضا فاذ بينا جملته ذكرنا عرف القاضي الشهادة بالعدالة فليقل
عليه بالقطع وان لم يعرف الشهادة بالعدالة فانه لا يقضي بالقطع ما لم يعرفه عن حال الشهود والمال
عن المالك ويجوز التساوي الى ان يظهر عدالة الشهود فان عدل الشهود بدك فالتقاضي المستوفى
عليه ان كان السرقة من غير كاذب في حق المال بالقطع وان كان غايبا لا يقضي بالقطع فانه كاذب
فليقل عليه بالقطع ثم قال في حق القطع لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وقد
اختلف المشايخ رحمه الله فيه فلهذا جعلنا في حق القطع ان يكون لا يثبت سرقة الله فيه بالقطع فلو
على قوله الاول لا يثبت القطع وعلى قوله الاخر يثبت من منعه من السرقة منه فنعى الاستيفاء
على قوله الاول لا يثبت السرقة واذا شهد شاهدان على سرقة لم يجره فانه ما قلنا او ما قلنا في حق
او تعدد القضاة فبذل الامتياز في حق جميع القضاة لا يقضي ولا يثبت في حق ابي حنيفة رحمه الله الاول
وفي قوله الاخر يقضي ويعفي واما اذا فسقا او كذبا او نكرا او هب عتله فان كان ذلك قبل القضاة مع القضاة
وان حدث هذه القضاة بعد القضاة قبل الامتياز فانه مع الامتياز واذا شهد شاهدان على سرقة لم يجره
من فلان وبيننا السرقة واحدا للشهود وعلمنا غايب لم يجره ولم يجره عليه فليقل في حق ابي حنيفة رحمه الله
الاخر وهو قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله يقطع الحاضر فاذن الغائب وقدمه رتب المال الى القاضي
فالتقاضي يجره باعادة البينة هكذا في الجيب والامر لا يقطع بقطع سارق فليقل السرقة منه كان سرقة
باطلا كذا في الايضاح واذا شهد شاهدان عدلان على سرقة لم يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذا شهد
شاهدان على سرقة لم يقطع واختلغا في لوفا فقال احمد ما يمسأه وقال الاخر سرقا فبطلت الشهادة
عندنا في حنيفة رحمه الله خلافا لهما قال الكوفي في الاختلاف في لوفا يمسأه كالمرة والقصور
اما ما لا يثبتان كالشهادتين لا تقبل الشهادة لاجتماعهما والصحيح ان الكل على الخلاف ولو شهد احد
الله سرقة لولا وشهد الاخر سرقة بينة لا تقبل الشهادة لاجتماعهما ولو شهدا سرقة نوباقا لولا
الله سرقة وقال الاثنان سرقة في ذكر في نسخ ابي سليمان انه على خلاف وقد كوفي في نسخ ابي حنيفة رحمه الله
الشهادة لهما واذا قال الشهود عليه بالسرقة هذا امتناعي كنت اسفقه عنه في حق ابي حنيفة رحمه الله او
اذا شهد احد وجه الحد عندنا في جميع ذلك كذا في الجيب واذا شهد اثنان انه سرقة هذا المال هذا الرجل
وسمعه اقرا سرقة هذا هذا السرقة منه يدعي السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا
في الجيب المرجح واذا شهد الشهود على سرقة ما دون له بسرقة عشرة ستمائة واكثر والعبد يجره
فانه كان مولا لم يجره قطع عندهم جميعا وهل يجره ان كان استمكنا لا يجره وان كانت قاتمة ردها
على السرقة منه وان كان المولى غايبا لا يقطع العبد عندنا في حنيفة ومحمد رحمه الله وبينت
السنة وان كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة فلهذا قيل القاضي في المال لا يقضي بالقطع
سواء كان المولى حاضرا او غايبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المالك بسرقة عشرة دراهم
فالتقاضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولو شهدوا على سرقة
عليه بسرقة عشرة واكثر فان كان غايبا فالتقاضي لا يقضي عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد الموقوف بالسرقة فالتقاضي لا يقبل هذه
البينة املا سواء كان المولى حاضرا او غايبا حتى لا يقطع العبد ولا يقر المولى ببنيته لاجل المال
ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات القضاة اذا دخل دار رجل

واخذ المتاع ونحوه فلهذا لا يقبله وفي نوادر ابن سماعه قال محمد رحمه الله العتق اذا كان بغير البيت فلو كان له بيت
منه فانه ذهب والا فلا قتله وقال محمد رحمه الله في نوادر ابن سماعه اذا رآه يذبح بينه فقتله بغير مديته
وقال ابو حنيفة رحمه الله بسترته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
اذا دخل دار رجل فقتله بغير مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
عابرة وهو يجره ان يسرق ماله فقتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
سارقا فقتله بغير مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
القتل كذا في الذخيرة في قناوي ابي الليث مرسل اطلع على عاقل رجل وعلى الحادي ملاء وتخان صاحب الحادي
انه ان سلك به ياخذ الملاء ويقتله بغير مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
وسمعه قال ابو حنيفة رحمه الله في القدر بغير مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
الجامع المتعبد بغير مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
قالوا اذا شهدوا اذا كان لا يجره مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
على القاتل وفي المعتق اذا كان مع رجل بغير مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
تخان على نفسه بغير مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
غير مستغفل بالسرقة لا يجره مديته قتله ولا يجره مديته كذا في الجرد وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في القدر
في الظهيرة التساوي اذا صلح به رتب المال فليقل لاجل صاحب المال ان يكتفه ويكرهه الا اذا هب بئله
لحينئذ يجره ان يذبحه ويكرهه بالسرقة يجره ماله كذا في الجيب ليسحب المدي ان يدعي بالقطع الاخذ
دون السرقة فكذا البينة للشهود ان يشهدوا بالقطع دون السرقة او يقولوا هذا المال للطلاب دوني احمد
اذا في انه سرقة منه كذا في القضاة كوفته امره من المال ولا يقطع ولو اقر بغيره كذا في السرقة ايضا كذا في السجينة قال
ابو حنيفة رحمه الله فيمن ادعى على آخر سرقة وانكره المدي عليه يستغفل وان نكل يثبت عليه بالمال دون القطع
كذا في الظهيرة وكذا الوجه عن الاقرار وكذا في الشهادة فدهم لا يقطع ومنه كذا في العتابة شهدا
تقطع ثم قال بل لا يقطع ومنه الدية لا يقطع ولو شهد اثنان على رجل فليقطع شهما على اقرار
وهو ساكن او متكر لا يقطع شهدا اربعة فزجج اثنان وشهدا على احد لا يقطعان ولا يثبت بالمال على الاول كذا في
التاثيرات الثانية **الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول**
في القطع لا يقطع فيما يجره تافها متاعا في دار اسلام كالحشيش والخبز والسكا والزرنيخ والفر
والذرة ويكسر في السكا المالح والطي كذا في الهبة اية وهكذا في الكافي والاختيار يقطع بالساج والعتا
والابوسر والعتد والباغوسر والحفوف والياقوت والزرنيخ كذا في الكافي ويقطع في الجواهر كلها كذا في
الغياض فاما الذهب والفضة واللؤلؤ والغير وزجج فدهم ويهنا من محد رحمه الله انه اذا
سرق على السرقة التي توجب مباحة وهو المختلط بالجر والقراب لا يقطع وفي ظاهر الرواية
يجب القطع على كل حال وان جعل من حشيش الذي لا قطع فيه بائنا او كسبا او سربا لا يقطع بسرقة
وفي الحشيش والعتب والجوري كما لم يوجب القطع فبذل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اخذ
منهما حصب وسرق لا يقطع كذا في الجيب واذا غلبت السرقة على الاثر في الحصب كما في الحصب والعتب
والرجانية قال ابو حنيفة ايضا كذا في الكافي واما يقطع في الابواب اذا كانت في الجرد وكان السرقة لا يقطع
حلفا على الواحد لانه لا يجره في سرقة المفتاح من الابواب وان كانت سرقة على الباب لا يقطع فيها كذا
في النسيب ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن والحمر والنواكر الرطبة كذا في الهبة اية اما الفاكهة
اليابسة التي تبقى في ايدي الناس كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت سرقة ولا يقطع في الفاكهة على
الجر والزرنيخ الذي لم يجره واذا قطع الفاكهة بعد استحكامها وصعدت الحنطة وجعلت في حنطيرة
وعلمنا بانها مغلقة قطع فيها كذا في السراج والواحد لا يقطع بالقطع بالقطع من كونه مملوفا فاذن
او غيره كذا في فتح القدر اذا سرق من اقراصا والسنة ستة خط لا يجره لقطع بسرقة سواها
ظنا ما يتسارع اليه الفساد ولا يتسارع وسواها كالحنطة والواحد لا يقطع بالقطع بالقطع من كونه مملوفا فاذن
كان ظنا ما يتسارع اليه الفساد فكذا كذا في الجواب وان كان ظنا ما لا يتسارع اليه الفساد وهو من قطع
قال المشايخ رحمه الله في الجواب في النار على هذا المعنى ان يثبت اذا كانت السنة ستة خط لا يجره لقطع
في سرقة النار سواء كان ظنا ما يتسارع اليه الفساد او لا يتسارع وسواها كالحنطة والواحد لا يقطع بالقطع
وان كان السنة ستة خط كان ظنا ما يتسارع اليه الفساد لا يجره لقطع سواها كالحنطة والواحد لا يقطع بالقطع

قالوا واليهود والنصارى اليوم يرون في المسلمين اذا قالوا لا اله الا الله واليهود والنصارى
لا يحكمون بالسلامة حتى يتبينوا انهم ان كانوا يهودا يهودا وان كانوا نصارى نصارى وان كانوا
ومع ذلك يقولون دخلت في دين الاسلام ولو قالوا اليهودي والنصراني اناس مسلمون او قالوا اسلمت لا يحكمون بالسلامة لانهم
يقولون المسلم من كان متقدا الله مستمسكا على الحق فاذا قالوا اناس مسلمون يسألون عنه ان قالوا ان كان يهوديا
دين النصرانية او اليهودية او النصارى في دين الاسلام يكون مسلم الحق لو رجع فعد ذلك يقتل فان قالوا يهوديه
اي مستمسك وانما على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى يسأل بحجة مع المسلمين كان مسلما وانما قتله
يسأل وقبل ان يسأل بحجة فليس بمسلم ولو قالوا اليهودي والنصراني لا اله الا الله محمد رسول الله ثم ان
اليهودية ولم يزل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكمون بالسلامة حتى لو مات لا يفتي عليه فان قالوا مع ذلك دخلت
في الاسلام حتى يثبت بحكم بالسلامة هكذا في فتاوى قاضي خان قالوا اليهودي يهودا ان كان شهادة الكفار
محمد عليه السلام حجة اياها كاذبا في الاسلام ومن تعمد مسامحة من جحد الله اذا قيل للمسلم ان يعد رسول الله
بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهذا هو الصحيح وكذلك اذا قيل له الحمد لله الذي جعل في العرب والعجم فقال
نعم لا يصير مسلما وتعتني في زمانه ان يثبت للمسلمين ادين الاسلام حق فقال نعم فيقول له ادين النصرانية بالحق
نعم فافق يفتي المغنبي بانه لا يصير مسلما وافق يفتي بجهنم انه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني ادين في
انما يدين الحنفية لا يصير مسلما هكذا في الحديث عن بعض المساجح رحمه الله اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام
يحكم بالسلامة وان لم يقل نعم ان النصرانية وانما الحق سياد قال اسلمت او قال اناس مسلمون يحكم بالسلامة لانهم
لا يعودون لانفسهم ومن الاسلام بعد هذه شيعة كذا في فتاوى قاضي خان اذا سأل الكفاي او واحد من اهل
المزك في جماعة حكم بالسلامة عندنا وان سأل في غيره فقل اي عينة رجع الله لا يحكم بالسلامة وعلى قول
يوسف ومحمد رجع الله يحكم بالسلامة فمن سأل عن رجع الله من قال لا خلا في الحقيقة بانه كاذب ان
حقيقة رجع الله قائله اذ اسلمت وحده بغير اذ ان واقامة وعند ذلك لا يحكم بالسلامة وقابل ما لا اذا
سأل في غيره اذ ان واقامة وعند ذلك لا يحكم بالسلامة ولا خلاف في الاجناس اذا شهدوا بانا يفتي بانه
ولم يفتي في جماعة فقال مملكت مملكت لا يكون اسلاما حتى يقولوا اسلمت لا تتنا واستقبل قبلتنا كذا في الحديث
وان شهدوا انه كان يهوديا ويدينهم كان مسلما كان الا اذا انى السمر او في البحر فان قالوا اسلمنا في البحر وليس
بشيء حتى يتبينوا انه يهودي فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لا يهودي اذا قالوا انه يهودي كان ذلك يهودا فيكون مسلما كذا
في الفتاوى فان قلنا ان الزانية وان صار امسح او ادى الكفاي لا يحكم بالسلامة في ظاهر الرواية وروي اود بن رشيد
عن محمد بن ابي عمير ان جميع النبي على الصحيح الذي فيه المسلمون بانواؤه فقياد للامم ولبي وشمس المساك
مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهد المساك او شمه المساك ولم يحج لم يكن مسلما وان شهد وقال لم يشهد
يشهد في المسجد الاطير في جماعة وشهد له رايته في سبيل في مسجد كذا بغير شهادة لها ولا يحج على الاسلام كذا في فتاوى
قاضي خان ولم يفتل كذا في الحديث عن الحسن بن زياد اذا قال اليهودي اسلم فقال اسلمت كان اسلاما كذا في فتاوى
قاضي خان فان شهد في الشير الكبير اذا سأل مسلم غير كذا بغير شهادة لها ولا يحج على الاسلام كذا في فتاوى
الكافرين فقل لا يقولون هذا على المسلم ان يفتي عنه وان اخذ وقايله الى الامم فهو حرمه ان كان تكلم بكلمة
التوحيد قبل ان يقره المسلم وان قال تكلم ما قره المسلم فحقه وكان لا يقتل فان قالوا ان الاسلام باطلت
انما اوردت النحول في اليهودية او اوردت النحول في اليهودية لم تليققت الي قوله ولو كان حين قال لا اله الا الله
كن عنه فاقولت ولحق المسلم من طرعا يفتي على عليه الرجل فاما رجعته قال لا اله الا الله فانه كان له قيمة بالها
اليها فلا بأس بان يقتله وان لم تقتل الغنية فليس له ان يقتله ولا يفتي بانه يهودي ولا يفتي بانه نصراني ولا يفتي
بمن يقول لا اله الا الله ولكن لا يفتي بانه يهودي ولا يفتي بانه نصراني ولا يفتي بانه يهودي ولا يفتي بانه نصراني ولا يفتي
تلك هذه الكلمة وان قال اسلمت ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله فليفتي بانه يهودي ولا يفتي بانه نصراني ولا يفتي
على الاسلام فاسلم مع الاسلام استمسكنا في فتاوى قاضي خان ومن اسلم السكون اسلاما كذا في الحديث واذا
قال الوثني اسلمت انما هو رسول الله يكون مسلما وكذا في فتاوى قاضي خان ومن اسلم السكون اسلاما كذا في الحديث
او على الاسلام يحكم بالسلامة ولو مات يفتي عليه كافر لقتل كافر الاسلام لم يكن مسلما وكذا في فتاوى قاضي خان
كذا في فتاوى قاضي خان

الباب الثالث في الواحدة

ادخل في الاسلام فاسلم مع الاسلام استمسكنا في فتاوى قاضي خان ومن اسلم السكون اسلاما كذا في الحديث واذا
قال الوثني اسلمت انما هو رسول الله يكون مسلما وكذا في فتاوى قاضي خان ومن اسلم السكون اسلاما كذا في الحديث
او على الاسلام يحكم بالسلامة ولو مات يفتي عليه كافر لقتل كافر الاسلام لم يكن مسلما وكذا في فتاوى قاضي خان
كذا في فتاوى قاضي خان

من غنمة يحسنوا بينهم الباقى فيمنعهم في الهداية ولو ناداهم فيهم من المسلمين يعني اذ الامم والمؤامدة في
على جماعة المسلمين لانما انما وامان الزعم لانما الجماعة كذا في السراج الرجاء ولان المسلمين اهل الحرب
سنة على اليهود والنصارى فلو ادعته فان لم يقاتل الامم كذا في حجة معتق مؤامدة احد المال وحجته في بيت المال
وان علم يؤامد عنه فلا يفتي السنة فانه ينظر ان كانت الصلحة في اممها انما لها واخذ المال فان كان الصلحة
في اممها كذا في المال اليهم من يهد اليهم وقايله فان بقيت السنة يهد اليهم استمسكنا كذا في الحديث والسر في
قال المسلم واقتلهم بالدين في يهد اليهم لانما اليهم فانه يهد اليهم السنة يهد اليهم في البيت كذا في الحديث
بحسب ما مقتضى السنة مرة بحسب ما بقي هكذا في الحديث فان كان وادهم ثلاث سنين لا سنة بالدمهم وقتلوا
له امر اذ الامم فقتلوا مؤامدة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
جلا لا لان هناك العقد واحد في السنة والمال كذا في حجة معتق مؤامدة احد المال وحجته في بيت المال
ويجوز الادعاء اكثر من عشر سنين على الامم من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار ولو عاصر العدو
المسلمين وطلبوا مؤامدة على ما لا يدفعه المسلمون اليهم لا يفتل الامم الا اذا كان الهلاك كذا في الهداية
واذا اطلبوا احد الامم مؤامدة سنين معلومة على ان يؤامدوا الى المسلمين لا سنة شيئا مملكتها على ان لا يحرم
عليهم الحكم الاسلام في بلادهم فليفتل كذا لان يؤامدوا الى المسلمين ووقع الصلح على ان يؤامدوا اليهم سنة
بما ليس بعد اعلى فحينئذ اما ان سألوا على ما يهد اليهم او باعيا لهم فان الصلح على ما يهد اليهم ولا يغير
ليها ففان كانت المائة المارة بين الامم واليهود او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين
وان كان الصلح على ما يهد اليهم او باعيا لهم في القسم واليهود او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين
لثلاث سنين مستغيلة على ان تعطيك ما يهد اليهم او باعيا لهم في القسم واليهود او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين
على ما يهد اليهم او باعيا لهم في القسم واليهود او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين
بهد اليهم او باعيا لهم في القسم واليهود او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين او الامم والمسلمين
غير مقتضى ان منهم واحد من المسلمين سألوا بيمينه كذا في الهداية فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
وان لم يكن فيهم من المسلمين سألوا بيمينه كذا في الهداية فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
المسلمين او غيرهم منهم سألوا بيمينه كذا في الهداية فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
الهداية فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
كذا في السراج الرجاء وافقه وابعاده قالوا فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
خرج من دار المؤامدة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام وليس هذا الفتوى العبد وان خرج
فولم يفتل من غيرهم بل حكمهم ولا امر اهل مملكتهم فاما كذا واهل مملكتهم على مؤامدة منهم وهؤلاء الذين فلقوا
الكثير لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانا حوزة اباؤهم فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
واذا كانت المؤامدة قايمة بيمينه فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
ذلك البعد فاخذوا كذا في الحديث فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
واذا عاصرهم فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
من المؤامدين كذا في الحديث فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
الهداية فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
ويصلح الردين الذين يلقون وماتوا دارهم واد الحرب عند العدو لوجوبه بالاهدان منهم وان اخذ المال
منهم لم يرد لان ما لهم في المسلمين اذا عاصرهم لوجوبه بالاهدان منهم وان اخذ المال منهم لم يرد لان ما لهم
او ارضاهم ليقين في الاصله لانه اعانة لهم كذا في الهداية فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
من العرب كذا في الحديث في المؤامدة لانه لا يقتل منهم الا الاسلام واليهود واليهود واليهود واليهود واليهود واليهود
المسلمين ان يقتل كذا في الحديث فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
اهل الحرب ويحجهم اليهم فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
ادخل كذا في الحديث فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
او يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
لم يملك منهم الذي يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة
واذا ارضاهم فليهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة فانه يهد اليهم السنة

ل

فليس للمجاورين ان يسكنوها واذا سقيت في حرمها وانفق فلها في حرمها وما فضل عن ذلك وفي غلب
المساكين كذا في الظاهرية في قناري اي الذي حسمه الله جل جلاله للمساكين على ان يكون في يده ما اذا
فليس لاحد ان يبيع حقه ما لم يظفر منه امر يستوجب اخراجه من يده كشره الخ جبه او ما استبه ذلك من الفسوق
الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الحقيقة ارض لا هل فذبح جملتها متعبرة واقتروا فيها ارضان واخران
اهل القرية يبيع فيها ما شاء من اللين واللاته القبر واحلى فيها حتى يحيط المتاع بغير رضا اهل القرية
او من يضمنهم ذلك قاله الطائفة كان في الحقيقة بسعة حيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس به وتعد ما يولي
اختلوا الى ذلك المكان ومع التباين يبيع فيه كذا في قناري قاضي خان وتدل اوجه بان يخرج من ذلك ماله
ويعطي ربع الثلث لفلان وثلثه اربعة لا قبايمه وللغنى مرقا لا تتركوا خط الدالين ومن قوا السكك
في رباط يبيع فيه فله اعلى وصحة اما ان كانت القرية يبعون ولا يبعون في الرية الا لاجل عدد واحد
منهم حيا والقرية جلا في الرابطين جلا حتى لو كانت القرية عشرين جعل لثلاثة ارباع الثلث على باقي حيا
عشرة للقرية وواحد للرباطين وفي الدعة الثاني جعل لثلاثة ارباع الثلث لثلاثة لثلاثة لثلاثة لثلاثة لثلاثة
الواقعة المسماة واد استروى الرجل موقعا وحيلة طريقتا للسلب واستند عليه فانه يبيع ويشترطه
مؤورا احدهم المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظاهرية قال هلال رحمة الله وكذا
القطعة يملكها الرجل للمسلمين ويبيع فقد فيها لا يكون فيها ميراثا للورثة وقد عارضوا قضاة قد خضعنا
القطعة بالطلال الميراث فيها كذا في الحقيقة ويخرجون احكامهم في موهوبه انه قال وجد في النوادر ان
حينئذ وصحة الله انه اخذ وقعة القرية والطريق كذا ان السجدة وكذا القطعة يملكها الرجل للمسلمين
ويبيع فقد فيها ولا يكون فيها ميراثا لورثة ختم بقاء القطعة في بطلان الميراث قالوا تاويل ذلك ان الميراث يورث
وكذا الباقي وهذا المعتاد والظاهر ان الانسان يملك القطعة على النحو الفاروق وهذا المسئلة دليل على جواز
البناء به هذا الاصل مع ان وقعة البناء به من اكل الدار لا يجوز كذا في قناري قاضي خان متعبرة كانت للمسلمين
اذا كانوا يملكوها متعبرة للمسلمين فان كانت اثارهم قد ادمرت فلا بأس بذلك وان بقيت اثارهم بان
يقيم من عظامهم شيئا يندش ويقيم من عظامهم شيئا يندش لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانت متعبرة للمسلمين فندشوا تحتها مسجدا كذا في الحقيقة ويخرجون احكامهم في موهوبه انه قال وجد في النوادر ان
الى الله تعالى ابي رباطا او اعتق العبيد او اذ ان يشترط الى الله بداره فقال ابيعها واقتد في بنتها
واشترى بغيرها عبيدا فاعتقهم اطاعها فاد المسلمين ايجد كذا يكون افضل قالوا فيك له ان يبيت رباطا
وتجعل لها وقفا وتستغلا لها رباطا فاد رباطا افضل لها ادمر رابع فاعلموا ان لم يجعل للرباط وقفا مستغلا
للعبادة لا افضل ان يبيعه وتصدق بثمنه على المساكين كذا في قناري قاضي خان وقد ذكر في القطر ان يشترط
بثمنها عبيدا فيعتقهم كذا في الظاهرية وفي البرازية وقف الغنيبة اولى من بيعها والفقير في بطنها كذا في البر
الرافية الميت كذا ما وقف مائة طويلة او قليلة لا يسهل اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدو والعذر
ان يظهر ان الارض موصوفة اما حدة ها الشيع بالشفعة كذا في الحقيقة المتسامية رباطا كقوة وكوابد
وعظمت مؤلفا هكذا للقيم ان يبيع شيئا منها ويضعه منها في علفها او رمة الرباط يندش وجهين ان يبيع
البتق على حد لا يصلح لما ربطت فله ذلك وما لا فلا ولكن يصح في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها من بطنها
غلبة كذا في ادية الرباط الى هذه الرباط كذا في الحقيقة شغل القام الا انما مشر لا سلام عود الا من جندري
عن مسجد لم يبق له قعر وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هكذا يجره متعبرة قال لا وسيلها ايتها
عن المتعبرة في القناري اذا اندرست ولم يبق فيها اثر الميراث لا القطر ولا غيره هل يجوز رباطا مستغلا
قال لا ولا حكم الحقيقة كذا في الحقيقة فلو كان فيها لحشيش يحسب ويسل الى القناري ولا قناري الدواب
فيها كذا في القناري رباطا مستغلا رضة متعبرة او رباطا مستغلا او مسكنا مستغلا الى ارجعه وان كانت خارجة
وهو المبيع امره جعلت قطعها رضة متعبرة واخرتها من يدها وقد فتت فيها انها وتلك القطعة
لا تملك للقرية لغلبة الماء عند ما فيصيرها فسادا فاذن بيعها ان كانت الارض بحال لا يوجب الناس
دفع الميراث لثمة الفساد ليس لها البيع وان كان يوجب لنا من دفع الميراث فيها كذا في الفساد فلها
المبيع فاذا باعها فللمشترى ان يامر ببيعها عنها كذا في الحقيقة فلو كان الكبرير يبيعها لنفسه قبل
متعبرة هل يكون لغيره ان يبيع فيه مائة قالوا ان كان في القرية سعة فالمسحط له ان لا يوجر الذي
حتم وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره ان يبد من مائة وهو كجلا بسط المسحط في المسحط واد تزل في
الرباط فجاء اشركان في المكان سعة لا يوجر الا اوله ولان الثاني دفن مائة في هذا القناري ان يكون

ذلك ان الظاهرية مائة دفن في ارض امتار مائة دفن ما كذا كاه المالكه باليوان شامريه كذا في ارض امتار
الميراث ان شاء سقيه الارض ورشح فله ان يبيعها في الحقيقة التي يبيعها له القناري في يده غيره ميتا لا يبيع
البر ولكن يبيع فيه مائة دفن كذا في الحقيقة التي يبيعها له القناري في يده غيره ميتا لا يبيع
على جملتها وكذا السلطان ان يخذ العشرة من رباط قناريه رباطا الى السلطان فاطل السلطان
له ذلك العشرة هل يكون للمولى ان يبيع ذلك العشرة في مؤنة في هذا الرباط ليشترط في هذا الرباط مائة وكسوته
لهذا يكون المؤنة ان يخذ ذلك العشرة الذي يبيع السلطان قال القنينة ان يبيع رضة رضة الله لو كان المؤنة
مخا لا يملك له ولا يبيع له ان يخذ ذلك العشرة الذي يبيع السلطان الرباط وانما يبيع في القناري لا غير ولو يبيع في
الحاوية فله ان يبيعها على رباطا سوا ويكون ذلك حتما كذا في قناري قاضي خان وكذا ما من غلة الزكاة
لوا ان يخذها الى بناء المسجد او القطعة لا يجوز فان اذا الحيلة فالحيلة ان يبيع ذلك العشرة في مؤنة في هذا الرباط
من القناري يذفعه الى المولى من المولى يبيع في ذلك كذا في الحقيقة رباطا في يدها ولا يبيع في ذلك في يدها
ان يخذها لغيرها فله ان يبيعها على رباطا سوا ويكون ذلك حتما كذا في قناري قاضي خان وكذا ما من غلة الزكاة
العشرة الا لا بأس في المؤنة الثاني الاخر من مؤنة في هذا الرباط ليشترط في هذا الرباط مائة وكسوته
ذو النازلي وهذا اذا لم يعلم اما اذا علم الفواق على القناري لا يبيع لغير القناري ان يبيعها لغيرها كذا في
الواقعة المسماة وفي قناري اي الذي حسمه الله جل جلاله للمساكين على ان يكون في يده ما اذا
قاضي خان يشترط يملكها ولما اولى يبيع على المتعبر فيها فلم يوجب الحاد كذا في القناري في الحيز والتم وقد كان
استري قبل ذلك الحيز والتم على البنية فقيده كذا الذي بعده القناري من كذا في الحقيقة المسائل التي
تعد الى الاشجار التي في القرية واذا في الوقف وكثرة كذا متعبرة عليها اشجار عظيمة فقد اعطى صاحب
امان كانت الاشجار رابطة قبل اتحاد الارض متعبرة او قبلت بعد اتحاد الارض متعبرة في المؤنة الاولى
والمسئلة على تعيين امان ان الارض مملوكة لهما كذا او كانت مؤنة لهما كذا وانما هما اهل القرية
متعبرة في القسم الاول الاشجار مملوكة على يديك ربة الارض يبيع بالاشجار واسلمها ما شاء في القسم الثاني
الاشجار مملوكة على خالها القناري في المؤنة الثاني المسئلة على تعيين امان ان علم لها عذر في القناري وفي
القسم الاول كانت الغار في القسم الثاني الحكم في ذلك الى القامون ان يبيعها وصرف منها الى مكان الميراث
فله ذلك كذا في الواقعات المسماة واذا عارض شجر في المسجد والاشجار في ارضه وقوة
على الرباط ينظر ان كان الغار في يده فله ان يبيعها في ارضه المرفوعة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول
ذلك فالشجرة له وله فله ان يبيعها في ارضه المرفوعة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول
حصة القرية في القناري كذا في الحقيقة رباطا في يدها فله ان يبيعها في ارضه المرفوعة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول
القناري في الشارح قالوا ان كان موضع الشجرة مملوكة للشربة فما ثبت في ملكهم ولم يجر غار ربه يكون له وان
لم يكن ارض الاشجار مملوكة للشربة بل هي العامة وللشربة في تسييل الماء ان علم ملكه للاحرج استقر
الاركانة هذه الاشجار في هذه الموضع فان الاشجار لا تكون لاصحاب الغار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له
كذا في قناري قاضي خان قال القنينة الشربة في واقعة فله ان يبيعها في ارضه المرفوعة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول
وقد شجرة يبتاع باو واقعا او ياشترها او يملكها فالوقف جائز سواء ايجاز لا يقطع اصلها الا اذا كان لا يبتاع
الاصحاب بان فسد لغسلها او كان في الاصل لا يبتاع الا باصلها فيقطعها اليها ويقتل قناري كذا في الحقيقة
بنارها او باو واقعا لا يقطع كذا في الحقيقة في يدها فله ان يبيعها في ارضه المرفوعة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول
يبيع الياس ويترك الباقي كذا في الحقيقة المتعبر في واقعة على القناري استاجر حيا من المتعبر في يدها
لغير السقين وكذا الاشجار رضة متعبرة الاشجار ميراث للورثة وتليخا وبن يملكها فلو اذ
الورثة ان يبيعوا في الواقعة ميراثا في الارض التي لم يزل لهم ذلك كذا في الحقيقة في يدها فله ان يبيعها في ارضه المرفوعة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول
في الشارح فمات الغار وتترك ابنه يملكها حقه للمشهد لا يكون للمشهد كذا في الواقعات المسماة
ولم يزل اشجارا له في مائة وقال الامانة في مائة اذا امت في يدها الاشجار واسلمها في يدها كذا في الحقيقة
وسقى الحيز للفقراء وتمول لدهن ليشترط المسحط الذي في كذا امره ان يترك هذه وقعة كذا
فاستقر الورقة الكف من الميراث وبعثه بباغ الاشجار ويجعل من ثمن الاشجار مقدار الكف وتنفق
الا الباقي في الحيز وهذا السراج كذا في الحقيقة سجد وقف مائة على جملتها مائة او على قناريه
لما ان الواقف عرس فيها شجرة قالوا ان عرس من حكمة الوقف ومن ماله نفسه كذا في الواقف

المشتري وتيقنا ان ولا وهما بينهما كما في البر الدائمة ولو كان الخيار للبائع والمسئلة كما قلنا بل هو المشتري
انما يوجب كفاه وليس للمشتري خيار التزك لان البيع من جانبه بات وله ان يفسخ البيع لان له في البيع منه الخيار
وليس له ان يفسخه من جانبه لان البيع من جانبه بات وله ان يفسخ البيع لان له في البيع منه الخيار
ان شاء الزم الباقي وان شاء فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
ولو فسخا قبل القبض ان هلك لغيره قبل القبض فليس له ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
وان هلكا من قبل القبض فليس له ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
تجده غنيا او فانيا على كماله ولا ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
كانت قبضة القبض فليس له ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
الحبس ولو يفسخ فليس له ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
كذا في شرح الطحاوي ولا يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
فيمر الا في حكمه لا يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
فيه والفسخ ولو فسخ من قبل القبض فليس له ان يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
فيمر الا في حكمه لا يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
اقتضا ان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
ورد الا في قتال البائع اختير الذي يشتره عشرة فالقول في التزك المشتري ولو كان المشتري قطع الغيب فليس له ان يفسخه من جانبه
يظهر من اختلافنا في التزك ان شاء الما فسخا من اقره المشتري من الما وان شاء احد الغيب فليس له ان يفسخه من جانبه
الفسخ قد زاد فيه من قبل الفسخ فلا يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
من رجل لو يفسخ فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
فيمر الا في حكمه لا يفسخه من جانبه وان كان له خيار فسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه
ثمة الذي ساع فان المشتري ضامن بنفسه من الذي ساع ونصف فيه الذي قطع ونصف منه كذا في الجليل
ويجوز خيار التعيين في البيع العام ايضا الا ان هكنا ما يفسخ البيع يكون متمما بالقيمة والباقي
كما قلنا في الجليل فان ما ساعه بنفسه فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
اغتنق احدهما بعينه او باعده جاز وعليه فتمت ولا يجوز اعتناق المجهول من البايع والامر للمشتري ولو اعتنق
البايع احدهما بعينه فاعتنق المشتري ذلك او بعينه للبايع وماتت صفقة البايع باطلا ولو رد ذلك على البايع
معتقه ولو كان اعتنقا ما ورد عليه عتق احدهما والعقير ايم كذا في الطهوية **الفصل**
السادس في شرط الخيار في القبض والخيار لغير العاقد ولو اشترى ثوبين او عبدين او اثنين على الله
بالخيار فاحدهما ثلاثة ايام او على ان البايع بالخيار فاحدهما ثلاثة ايام ففسخه المسئلة على اربعة اوجه
في ثلاثة منها يفسد البيع فيها جميعا وفي الواحد جاز فيها جميعا اما الزوجي الثلاثة فاحدها امر
يفسخ الذي فيه الخيار ولو يفسخ من كل واحد منها فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
حقتة كل واحد منهما من الما والثالث اذا بين جفتا من الما ولو يفسخ الذي فيه الخيار فليس له ان يفسخه من جانبه
غيره في الخيار فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
من له الخيار ومات او مضت مدة الخيار من غير منحه ففسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
فسخ البيع في احدهما ولا في كليهما حتى يفسد منهما كذا في النابيع ولو اشترى كلبين او قوسين او
عبدا واحدا على انه بالخيار فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
فان كان الخيار للمشتري فله ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
لانه وفيه بعد التصديق كذا في الطحاوي واذا اشترى الرجل مناهر بغيره من كل واحد منهما بالاجرة وشرط
الخيار في احدهما بعينه للبايع حتى جاز العقد ففان المشتري انما احدهما بالخيار وفيه وانقد منه
لم يكن له ذلك ولو اراد البايع من المشتري ان يفسخه جميع الما واي المشتري لا يجبر عليه ولو اراد
البايع ان يفسخه من جانبه فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
المشتري لا قبل منعه ولا اعطيه شيئا من الما حتى يفسخ البيع في الاخر فاحدهما او يفسخ العقد فيه
فانقد العقد الذي فسخ البيع فيه بحقه فذلك المشتري كذا في الجليل ولو اراد البايع ان يفسخ
العقد من المشتري فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
وانقد فمعهما ليس له ذلك الا من شاء البايع ولو كان الخيار للمشتري في هذه الصلوة فليس له ان يفسخه من جانبه

ياخذ العقد الذي وجب البيع فيه وياخذ منه واي البايع لا يجبر البايع عليه وكذلك لو اراد البايع ان يفسخ
الى المشتري العقد الذي وجب فيه البيع وياخذ منه واي المشتري ذلك فذلك على المشتري ولو قال
المشتري انما اخذ العقد من وانا قد منعه من واني البايع ذلك لا يجبر البايع عليه ولو قال البايع للمشتري
اعطيك العقد من واخذ الثمن وانا قد منعه من واني البايع ذلك لا يجبر البايع عليه ولو قال البايع للمشتري
لغيره ثلاثة ايام فاحدهما جاز البيع جاز والقبض ففسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
الثلاثة اشترطنا كذا في الجليل وان جاز البيع جاز والقبض ففسخ البيع فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
كذا في الجليل وان فسخ احدهما جاز الا من شاء ففسخ البيع او في كذا في الجليل وهذا لا يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
رجل امر احدهما ببيع عبده بشرط الخيار للامر فباعه باق ابعين خيارا وبشرط الخيار لنفسه فوقف ولو
اشترى من بشرط الخيار للامر فباعه باق ابعين خيارا وبشرط الخيار لنفسه فوقف ولو
وبقي الامر على خياره فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
او بشرط الخيار لنفسه وبشرط الخيار للامر ولا يجبر البايع عليه فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
اشترى لنفسه كذا في الطحاوي واذا امر رجلا بان يشتري له عبدا بعينه او بغيره فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
حتى مع الامر فامر ان يشتري لنفسه فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
على الامر ولو امر ان يشتري الخيار للامر فباعه باق ابعين خيارا وبشرط الخيار لنفسه فوقف ولو
الامر وكذا لو امر ان يشتري الخيار لنفسه فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
بشرط الخيار للامر فباعه باق ابعين خيارا وبشرط الخيار لنفسه فوقف ولو
والامر على خياره فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
هكنا من ماله الوكيل ولو ان الوكيل لم يجز البيع من الابتداء حتى قال الامر له رد العقد فلا حاجة في فيه
فذلك بعد القول في رد الوكيل هكنا من ماله الوكيل فذلك بعد القول في رد الوكيل هكنا من ماله الوكيل فذلك بعد القول في رد الوكيل
هكنا العقد فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
توقف على حاجة الامر فلو جاز البيع الثاني ففسخ البيع الثاني والاول ويثبت المكسرة وطيب له الذبح
ان كان في الله ربح وان تقضى البيع الثاني ففسخ البيع الثاني والاول ويثبت المكسرة وطيب له الذبح
البيع الثاني لزم العقد المأمور وكان لا يفسد عليه بيبعه الذي كان قبل ذلك فان خدع المأمور فليس له ان يفسخه من جانبه
فذلك وطاب له الذبح ان كان في الله ربح وان تقضى البيع الثاني ففسخ البيع الثاني والاول ويثبت المكسرة وطيب له الذبح
كما امر به حتى يثبت الخيار للامر وللوكيل ففسخ البيع الثاني والاول ويثبت المكسرة وطيب له الذبح
فدريجي والامر غايته وانكر الوكيل ذلك فالفقود للوكيل بلا يمين وذكره في البيعة الجمل في ان فاحلان
الوكيل بهذه المسئلة والبايعين وعلى مع الراي يمين استعمله الوكيل كذا في الخيرة هذه اذا لم يفسخ البايع
بيعة على ما ادعى فاما اذا اقر البايع البيعة ان الامر ففسخ البايع لان البيع لا يفسخ لان كان الامر غايته
وان لم يفسخه البيعة فليس له ان يفسخه من جانبه وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره وان شاء احد هكنا بغيره
وانكر الما وادى انه تقضى البيع ففسخ البايع لان البيع لا يفسخ لان كان الامر غايته
للكوكيل ان يرجع على الامر بالعبث اذا لم يكن مده مؤثرا بالبيع هذا اذا كان الامر هذه المعاملة في مدة اختياره
واما اذا فسخ الما ففسخ الما فان البيع ففسخه ولا يكون مفسدا فاحكي لانه حكم امر لا يفسخه استنبينا منه
الحال كذا في الجليل ولو باع الاب او الزوج او المصارع او السبك او الوكيل وشرط الخيار لنفسه او للذي
عاقده جاز ولو بطل العقد في مدة الخيار ففسخ البايع عند ان يفسخ كذا في الجليل والرجعي
وقال محمد في ظاهر المروا بطل الخيار الى العتق فاذا جاز البيع في مدة الخيار جاز وان بطل كذا في العتق
وانتفى وقت الخيار ففسخ البيع كذا في الطحاوي ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه ففسخ في الثلاثة ففسخ البايع
في قوله وكذا في الما ففسخ الما اذا جاز عليه العتق في الثلاثة ففسخ البايع ولو اشترى الاب او الزوج
شيا للعتق يدين في الما ففسخ الما وشرط الخيار ففسخ البايع في الثلاثة ففسخ البايع ولو اشترى الاب او الزوج
ان شاء جاز وان شاء ففسخ الما ففسخ البايع في الثلاثة ففسخ البايع ولو اشترى الاب او الزوج
الاب او الزوج ففسخ الما ففسخ البايع في الثلاثة ففسخ البايع ولو اشترى الاب او الزوج
على خياره فان لم يفسخ الما ففسخ البايع في الثلاثة ففسخ البايع ولو اشترى الاب او الزوج
الخيار ففسخ الما ففسخ البايع في الثلاثة ففسخ البايع ولو اشترى الاب او الزوج

السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي جناية البيع بشرط الخيار وباتسار

وليس للمول اذا اراد ان يقره كذا في العيب شرح المداية واجمع على ان الرسول بالشر لا يملك ان يمار
الجار ولا تكون مؤيته روية المرسول ويثبت اختيار المرسول اذا لم يرد هكذا في البيع واذا وكل انسانا او احد
قبل الشراء حتى رآه فمراشاة المول والمسل بنفسه يثبت له خيار الروية كذا في المحيط وعليه الفتوى
كذا في المختار الوكيل بالشر اذا اشترى شيئا كان له العول ولم يعلم بالوكيل كذا في المحيط وخيار الروية كذا
في قناوي فاني خان وهذا اذا كان وكيل بشاره شيء بغير عيشه فلو كان وكيل بشاره شيء بغيره قدره المول
ولم يرد الوكيل فليس للوكيل خيار الروية اذا اشترى كذا في المختار كذا في العول بالروية مقصودا
لا يمتنع ولا يمتنع روية مؤمله حقيقة لو اشترى شيئا لم يرد بغيره فلو كان وكيل بشاره شيء بغيره قدره المول
يختار كذا في المختار فاقلا من جامع الفتوى ولو وكل بشاره بالشر الى ما اشترى ولزم ان يرد بغيره
العتة وان لم يرد بغيره يمتنع بيع الوكيل فيقود فله من شرط المول لا يرد بغيره الا في المختار البتة فيقود
كما لو قود من العيب والاختار اليه في البيع بشرط اختياره كذا في محيط السرخسي **الباب الثامن**
في خيار العيب وفيه سبعة فصول **الفصل الاول** في ثبوت خيار العيب بشرطه وكذا
ومعرفة العيب وتعيينه له خيار العيب يثبت من غير شرط كذا في السراج الوقاح واذا اشترى شيئا
لم يعلم بالعيب وقت الشراء لعله ضل به والعيب يبيح فاحش فله الخيار ان شاء وفي جميع النون والفتا
رقة كذا في شرح المحامد وهذا اذا لم يتمكن من ان لا يمتنع فانه مستحق فانه مستحق فلا كراهة في كراهية فانه يميل
من تخليصها كذا في فتح القدير وليس له ان يمسكه ولا يخذل المشتري كذا في شرح القدير لا قطع من شرط
اذا كان الاطلاع على العيب قبل التمسك فله الخيار ان يرد به عليه وينسخ العقد بكوله ردة ولا يحتاج
اليه من التمسك ولا الى قضاة القاضي وان كان له ثمة القبض لا يمتنع الا برضاء او بقضاء ثم اذ ارد به
التمسك كان قضاة في حقه ما يثبت في حق غيره وان رد بغيره كان قضاة في حقه ما يثبت في حق غيره هكذا
السراج الوقاح وفي كل عقد يمتنع بالرد ويكون مقصودا بما يثبت به يرد بالعيب اليسير والفاحش
واما في كل عقد لا يمتنع بالرد ويكون مقصودا بنفسه لا بما يقابل كالمير ويذكر الخلع والتمسك فانه
لا يرد بالعيب اليسير واما يرد بالعيب الفاحش هكذا في شرح المحامد والى اورد المير بالعيب اليسير
اذا لم يكن مكيلا او مؤثرا فاما اذا كان مكيلا او مؤثرا فانه يرد بالعيب اليسير كذا في المختار كذا في
والفاحش من المير كاي حجة من اجتهاد في الوسط ومن الوسط الى الردي كذا في المختار كذا في المختار
فيه كل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بان يقوده مقوم صحيحا بالتمسك والعيب باقل وقوده مقوم
مك هذا العيب بالتمسك يقويم وما لا يدخل تحت تقويم المقومين بان التقوا المقومين في تقويم صحيحا
بالتمسك التقوا في تقويم مع هذا باقل فاحش هذا هو المختار للمفتي كذا في مختار القدير
واما حله فهو بثبوت الملك للشعري في المبيع للمالك بغير لزم هكذا في المختار كذا في المختار
كذا في شرح المحامد ولا يمتنع كذا في السراج الوقاح فاما شرط ثبوت خيار الروية فانه العيب
عند البيع او بعده قبل التسليم حجة لعدده كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
المسايح ومنها العقل في الاياق والسرقة والبول على الارض ومنها اتحاد الحالة في العيوب الثلاثة
فان اختلفت لم يثبت حق الرد ومنها جمل المشتري لو جرد العيب عند العقد والفتن فان
كان غلاما به عند احد هما فلا خيار له ومنها عول المير كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
اشترى فلا خيار له ولا يمتنع كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
القار فهو عيب وذكر شيخ الاسلام خواص ردة ان ما يوجب نقصانا في العين من حيث الشاهدة
والبيان كالمسك في اطراف الحيوان والحشم في الاواني او يوجب نقصانا في منافع العين فهو عيب
وما لا يوجب نقصانا فيها بغير عيب من عيب النارس من عيبه عيبا كان عيبا او لا هكذا في المحيط
والجميع في كونه عيبا او لا اهل اخبره بذلك وهو المختار وارباب المختار ان كان المبيع من المختار
كذا في فتح القدير المير والمير والمير والامسح الزاوية والناقصة عيب كذا في المحيط وكذا
القبول مقصودا لا قبل وهو الذي كانه ينظر الى طرفه الفه والبري وهو من وجع الصدر هكذا في المختار
وكذا الصم والموس وسائر العيوب التي تكون في الخلقة كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
الامة وليست بعيب في الغلام الا ان يكون فاحشا لان اذا ولد على ارضه في البطن والدا في نفسه عيب
كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار

هكذا في المختار كذا في المختار وهو عيب عيب في المير يمتنع الردي والتمسك عيب وهو لم يثبت في المختار
يتمسك الوكيل كذا في السراج الوقاح وقيل ان يكون المير متماشيما لكس لا يمتنع الوكيل بطلها كذا في المختار
ولم اشترى جارية قد كانت ولدت عند المير او عند غيره ولم يعلم به المشتري فمير علم ان له ان يرد بها
في احد في الرقابة وعليه الفتوى وفي رواية اخبرني لا يمتنع لولادة عيبا فلا ردة اذا لم يرد جارية
نقصانا فاما فيما كذا في قناوي فاني خان نقصان لولادة في المير ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وكذا
يقول كذا في المختار ولا يمتنع في الجارية كذا في السراج الوقاح وكذا اشترى خبيث فلو كان عند المشتري
لخصومة له من المير فان كانت في نكاحها صحيح فبمقتضى هذا ان لم يعلم به المشتري كذا في المختار كذا في المختار
وفي المختار كذا في المختار لا يمتنع لولادة في المير ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا بغيره بغيره كذا في المختار كذا في المختار
عيبا وامة رتقاء اذا لم يكن لها خرق الا المير والتمسك عيب وهو من في المختار كذا في المختار كذا في المختار
ولا يكون كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
القبول كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
حجة ما يوجب ردة في عيب عند في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
عيبا عند التماسين كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
بعيب وامامه كبرية ان تكملها في عيب عليه التوبة والاستغفار وان كان من مد من المختار كذا في المختار
الموخي فهو عيب كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
وله المختار فهو عيب وليس بعيب في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
حتى يرد الا ان في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
عند المير كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
حارة فابقت عنده ثم وجدها واستغفرت مستغفرت بغيره فبغيره لا يرد بها الا اذا كان عيبا
الا ان لا يمتنع بالتمسك معا وهذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
وكذا من اشترى منه يرد بها عليه بغيره من غير معاودة عنده والاول هو المختار كذا في المختار كذا في المختار
اشترى عيبا يمتنع من المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
فانه يكون عيبا كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
وهو عيب والثاني الرطوبة واللين في القوت والتكسر في المير فان قد لا يرد وان كثره كذا في المختار
الردي والعنة عيب وكذا المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
فاما المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
والثول عيب اذا كان يمتنع من المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
رنية لا يمتنع من المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
من المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
مستعيرين وان كانا مولدين كبرين فهو عيب كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
فلا رية لا تحت فعد المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
المير كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
الرجعي في حكم الرخصة بطلان الزوج ان يزوجها بغيره وان كان الطلاق باينا سقط الرد
قال في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
من الرضا او امة من الرضا او امة من المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
عيب الا ان يمتنع المير او يري المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
لا يمتنع بطله نقصانا كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
الرجعي اذا كان في رتبة جارية فهو عيب وبمقتضى هذا ان يمتنع المختار كذا في المختار
اما اذا كانت قبل العقد فبالمير يمتنع المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
الا ان يكون ارد وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذا في المختار
الجارية هكذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار كذا في المختار
عيبا والبوس عيب والخبر عيب وهو قبح تحت اهل يوجب ردة من بغيره فبغيره لا يقطع

بالبحر من جهة شاة حبة يتوزع ارجاعا ولواشترى شاتين بشاة مذبوحة غير مشلولة جاز كذا في
الرجح والفرح ولواشترى شاتين مذبوحتين غير مشلولة بشاة مذبوحة غير مشلولة جاز كذا في
الحريم ونزاحة اللحم مع السمك بالذاة سخطا لاخر ولواشترى شاتين مذبوحتين مشلولة
بشاة مذبوحة غير مشلولة جاز لانه لم يلمح ونزاحة اللحم في الشاتين المشلولة بالذاة سخطا لاخر
ولواشترى شاتين مذبوحتين غير مشلولة بشاة مذبوحة مشلولة لمرجزة لانه زيادة اللحم مع
السمك والذاة شاتين مشلولة بشاة مشلولة لمرجزة لانه زيادة اللحم والذاة لانه اذا
كانا مشلولين في الذرة لم يتجزأ جيتس كذا في شرح الحياوي والحمد لله معونة بامتنان البقر والحي
جنس واحد لا يتجزأ معهما بل بالذاة متمازلا والابل جنس واحد عن اهلها ونحوها وكذا كان الغنم
جنس واحد متمازلا معهما كذا في المتناهي والعتابية والحمد لله بالمطبخ يتجزأ سواء عند امتحانها
وحسبها الله ويجوز المتمازلا لان يكون في المطبخ سمي حشيت من التوابل كذا في التاثيرات في علم
الابل والبقر والغنم والذاة اجناس مختلفة يتجزأ مع بعضها البعض متمازلا لا يبريد ولا يغير فيه
نسبة وكذا الالية والحمد لله البتل اجناس مختلفة يتجزأ مع بعضها البعض متمازلا لا يبريد
ولا يغير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان ولا ما شحم اللحم ونحوه فتاوى التجر وهو مع شحم المطبخ
والالية جنسان ولا ذلك لا يتجزأ نسبة واما الدوس والاكارع والجلود فيجوز ذبا يبريد كيف
ما كان الا نسبة كذا في فتاوى القدير وكذا في فتاوى شيخنا محمد بن محمد السكوني متمازلا كذا في الحياوي
ومتج ايضا مع خلد المدخل بحكم العنب متمازلا كذا في النهر العايف ولو باع الخلد بالعنب متمازلا
لا يجوز لان العنب يصير خلا في الشاة كذا في الطهيري وفي نوادر من سحابة عن ابي يوسف رحمه
الله في لبن الحنظل مع لبن الحليب اذا كان الحنظل اشبين والحليب واحلا لا بأس به وان كان الحنظل وحلا
والحليب اشبين فلا يغير فيه من قبل ان الحليب فيه زيادة مريد وقيل ايضا انما اذا كان الحليب اشبين
ان كان الحليب بحيث لو اخرج مريده فقص من رطل منقح جاز وان كان لا ينفصل فلا يغير فيه كذا في المحيط
ولا بأس ببيع لحم الطير واحدا بالاشين يدا يبريد ولا يغير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان
ومروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه جاز ببيع الطير بلحم الطير متمازلا وان كان من نوع واحد
كذا في الحياوي ولا بأس بان يبيع دجاجة بدجاجة مذبوحة كذا في نوادر من سحابة عن ابي محمد القاسمي
ولا بأس بالسك واحدا بالاشين لانه لا يؤمن فان كان حش منه يؤمن فلا يبريد فيا يؤمن بالاملا
بش كذا في الطهيري ولا يصح لا يؤمن فيه اللحم لا بأس بان يباع طائر قتل في ذنبيه ويشط في ذكالي
حال اهل البلدة كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع كوز ماء بكوز ماء يما جاز في قول ابي حنيفة
واي يوصف بغيره فاما الله لان الماء عندهما القيت بكلي ولا يبريد في يجوز اخذها بالآخر متمازلا
والجدان كان يباع ومنه فابيع بالجد يتجزأ مشط المشاوي كذا في الطهيري والحمد لله والوصا
والشبه اجناس كذا في النهر العايف واذا باع ثوبا مشط بالذاة حش الخالص لا يذبح لغيره من
الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل اكثر كذا في المحيط والعتابية تتجلى بامتنان البقر والحي
وان جمعها الاسم كالحمري مع المروي والمروي الذي يبيع بغيره غير الذي يبيع بخراسان كذا في
الحياوي وكذا المتخذ من القطان مع المتخذ من القطن وكذا كذا في نوادر من سحابة عن ابي حنيفة
كذا في الحلاصة واللبد الارمني والعلاتان جنسان هكذا في النهر العايف ولا بأس ببيع جزل
القطن بالكتان او القشوف بالسعر واحدا بالاشين فان كان احدهما نسبة لا يجوز لشاة الذرة نكاحا بالظهير
وكذا كذا في نوادر من سحابة عن ابي حنيفة ولا يبيع جزل قطن لين بجزل قطن حش الا
بلا يبيع كذا في الذخيرة ولا يجوز ببيع العر المعلق الذي يستخرج منه النوى بغير المغلة الاملا
بش كذا في الطهيري ولو باع لك المصوف ان كان اللبد بحال لا ينفصل يوصف سوا فابيعها المشاواة
في الذرة وان كان لا يعود لا يغير كذا في فتاوى قاضي خان ويجوز ببيع العصابون بالعتابون مثلك
بش كذا في القنية ولا بأس ببيع الموي وعنده هذا اذا لم يكن عليه من دبشغ فرقته فان كان
عليه من لا يجوز وفي المحيط في كتاب المرف لا يابك بها وان كان عليه من كذا في النهر العايف والحمد
وامر الوالد العبد بخلاف الكائن كذا في البحر الداني والمتمازلا لا يابك بها وان كان عليه من كذا في النهر العايف
اذا تباين قال الشركة وان كان من غيره لم يتجزأ كذا في النهر العايف ولا يابك بها وان كان عليه من كذا في النهر العايف
هذا قولنا وقال ابو يوسف رحمه الله يثبت بينهما الربا في ذار الحطب وكذا اذا دخل اليهم سلم بلان

بالبحر من جهة شاة حبة يتوزع ارجاعا ولواشترى شاتين بشاة مذبوحة غير مشلولة جاز كذا في
الرجح والفرح ولواشترى شاتين مذبوحتين غير مشلولة بشاة مذبوحة غير مشلولة جاز كذا في
الحريم ونزاحة اللحم مع السمك بالذاة سخطا لاخر ولواشترى شاتين مذبوحتين مشلولة
بشاة مذبوحة غير مشلولة جاز لانه لم يلمح ونزاحة اللحم في الشاتين المشلولة بالذاة سخطا لاخر
ولواشترى شاتين مذبوحتين غير مشلولة بشاة مذبوحة مشلولة لمرجزة لانه زيادة اللحم مع
السمك والذاة شاتين مشلولة بشاة مشلولة لمرجزة لانه زيادة اللحم والذاة لانه اذا
كانا مشلولين في الذرة لم يتجزأ جيتس كذا في شرح الحياوي والحمد لله معونة بامتنان البقر والحي
جنس واحد لا يتجزأ معهما بل بالذاة متمازلا والابل جنس واحد عن اهلها ونحوها وكذا كان الغنم
جنس واحد متمازلا معهما كذا في المتناهي والعتابية والحمد لله بالمطبخ يتجزأ سواء عند امتحانها
وحسبها الله ويجوز المتمازلا لان يكون في المطبخ سمي حشيت من التوابل كذا في التاثيرات في علم
الابل والبقر والغنم والذاة اجناس مختلفة يتجزأ مع بعضها البعض متمازلا لا يبريد ولا يغير فيه
نسبة وكذا الالية والحمد لله البتل اجناس مختلفة يتجزأ مع بعضها البعض متمازلا لا يبريد
ولا يغير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان ولا ما شحم اللحم ونحوه فتاوى التجر وهو مع شحم المطبخ
والالية جنسان ولا ذلك لا يتجزأ نسبة واما الدوس والاكارع والجلود فيجوز ذبا يبريد كيف
ما كان الا نسبة كذا في فتاوى القدير وكذا في فتاوى شيخنا محمد بن محمد السكوني متمازلا كذا في الحياوي
ومتج ايضا مع خلد المدخل بحكم العنب متمازلا كذا في النهر العايف ولو باع الخلد بالعنب متمازلا
لا يجوز لان العنب يصير خلا في الشاة كذا في الطهيري وفي نوادر من سحابة عن ابي يوسف رحمه
الله في لبن الحنظل مع لبن الحليب اذا كان الحنظل اشبين والحليب واحلا لا بأس به وان كان الحنظل وحلا
والحليب اشبين فلا يغير فيه من قبل ان الحليب فيه زيادة مريد وقيل ايضا انما اذا كان الحليب اشبين
ان كان الحليب بحيث لو اخرج مريده فقص من رطل منقح جاز وان كان لا ينفصل فلا يغير فيه كذا في المحيط
ولا بأس ببيع لحم الطير واحدا بالاشين يدا يبريد ولا يغير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان
ومروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه جاز ببيع الطير بلحم الطير متمازلا وان كان من نوع واحد
كذا في الحياوي ولا بأس بان يبيع دجاجة بدجاجة مذبوحة كذا في نوادر من سحابة عن ابي محمد القاسمي
ولا بأس بالسك واحدا بالاشين لانه لا يؤمن فان كان حش منه يؤمن فلا يبريد فيا يؤمن بالاملا
بش كذا في الطهيري ولا يصح لا يؤمن فيه اللحم لا بأس بان يباع طائر قتل في ذنبيه ويشط في ذكالي
حال اهل البلدة كذا في فتاوى قاضي خان ولو باع كوز ماء بكوز ماء يما جاز في قول ابي حنيفة
واي يوصف بغيره فاما الله لان الماء عندهما القيت بكلي ولا يبريد في يجوز اخذها بالآخر متمازلا
والجدان كان يباع ومنه فابيع بالجد يتجزأ مشط المشاوي كذا في الطهيري والحمد لله والوصا
والشبه اجناس كذا في النهر العايف واذا باع ثوبا مشط بالذاة حش الخالص لا يذبح لغيره من
الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل اكثر كذا في المحيط والعتابية تتجلى بامتنان البقر والحي
وان جمعها الاسم كالحمري مع المروي والمروي الذي يبيع بغيره غير الذي يبيع بخراسان كذا في
الحياوي وكذا المتخذ من القطان مع المتخذ من القطن وكذا كذا في نوادر من سحابة عن ابي حنيفة
كذا في الحلاصة واللبد الارمني والعلاتان جنسان هكذا في النهر العايف ولا بأس ببيع جزل
القطن بالكتان او القشوف بالسعر واحدا بالاشين فان كان احدهما نسبة لا يجوز لشاة الذرة نكاحا بالظهير
وكذا كذا في نوادر من سحابة عن ابي حنيفة ولا يبيع جزل قطن لين بجزل قطن حش الا
بلا يبيع كذا في الذخيرة ولا يجوز ببيع العر المعلق الذي يستخرج منه النوى بغير المغلة الاملا
بش كذا في الطهيري ولو باع لك المصوف ان كان اللبد بحال لا ينفصل يوصف سوا فابيعها المشاواة
في الذرة وان كان لا يعود لا يغير كذا في فتاوى قاضي خان ويجوز ببيع العصابون بالعتابون مثلك
بش كذا في القنية ولا بأس ببيع الموي وعنده هذا اذا لم يكن عليه من دبشغ فرقته فان كان
عليه من لا يجوز وفي المحيط في كتاب المرف لا يابك بها وان كان عليه من كذا في النهر العايف والحمد
وامر الوالد العبد بخلاف الكائن كذا في البحر الداني والمتمازلا لا يابك بها وان كان عليه من كذا في النهر العايف
اذا تباين قال الشركة وان كان من غيره لم يتجزأ كذا في النهر العايف ولا يابك بها وان كان عليه من كذا في النهر العايف
هذا قولنا وقال ابو يوسف رحمه الله يثبت بينهما الربا في ذار الحطب وكذا اذا دخل اليهم سلم بلان

ميس

نما

میں نے

يرجع على الله في كل ما سئل من غير حجة ولا برهان على العباد ويرجع على الناس في كل ما سئل من غير حجة ولا برهان
بالنفس الثالثة كذا في النجاسة وفي قواعد اجتماع شاة عن أبي يوسف رحمه الله رجل باع لرجل سلعة متلفعة في
الطينة وقبة التمدن وخليتين للشترى وبين الساجية والبرج كذا الشترى من موضعها عقد ما ذكرنا من أمانها فانها
فهي من مال المشتري فانه جاء مستحق استحقاقها ببيعته فانه بالمال وانما هو من الحق وانما هو من البيع ان كان البيع
هو الذي القاه في ذلك الموضع ولا سيبل المشتق على الشترى وان لم يكن الشترى حره من ذلك الموضع كذا في
الجيب استحقه حاد من يد رجل يجرى وفيه المشتق عليه التمدن وباعه بغيره فقدمه الى القاضي سرقه
واذا الرجوع عليه بالتمن وانما رجل قام بخاري فافاد بالبيع بالبيع وكنه انكر الاستحقاق وكونه التمدن
سجل قام بخاري فاقام المشتق عليه البينة ان هذا التمدن سجل قام بخاري لا يجوز لنا ان نعدل
به ويقع المشتق عليه بالبيع بالتمن ما لم يثبت السوء ان قام بخاري ففني على المشتق عليه بالمال
الذي استخاف من هذا البيع واخره من يد المشتق عليه كذا في النجاسة فلو قال البايع في الدعوى ان الممار
نتج في ملكه بالبيع وليس كان الرجوع غير واقام البينة فقبل ان كانت حصة المشتق ويشترط حصة الممار
وقال الا ما ظهره من لا يشترط حصة الممار كذا في الدعوى لعبد الحية اذا رجع الشترى على البايع
بالتمن لا يشترط حصة ولا يشترط حصة المشتق عليه في الممار كذا في الخلاصة في كتاب **البيع** الدعوى

الباب السادس عشر في الزيادة في التمّن والممن والحط والابراء من التمّن
الزيادة المتعلقة من المبيع بالولد والعق والارض والتمن واللبن والتمن والحط والابراء من التمّن
التمن فان حدث قبل العقد انما حصة من التمّن وان حدثت بعد التمّن كانت متبعة بتمن ولا حصة لها
من التمّن اصلا ولو اتمت البايع الماء المولد من المبيع قبل التمّن سقط حصة من التمّن وبقيتم التمّن ببقية
الاصل يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الاستهلاك والاختيار للشترى عند ابي حنيفة وحاشا له وقاله
النيار ولو اشتمك الماء اجنبين قيمته وكانت مع الاصل متبعة هكذا في الجيب الزيادة في التمّن والممن
عابره فقال قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس التمّن او من غير جنسه وبلغت باصل العقد ولو لم يكن الشترى
بعد ما زاد يجبر اذا امتنع وفي الرد بالقي وبغيره بتمن الزيادة لانه باعته مع هذه الزيادة واذا زاد
في التمّن لابد ان يثبت الاخرى الجارية لولم يثبت وتفرقا بطل كذا في الخلاصة وانما تقع الزيادة اذا كان
المبيع محل العقد ولو لم يكن الشترى او من اودج او حط او اتخذ شيئا او قطعت يد واحدة الشترى رتبها
حصة الزيادة الا انه لو باع من الممن والمتمن والمتمن وباع بتمن التمّن وبغيره لا يبيع ولو اعتق
او ابتاع او تبرأ او استولد او مات او قتل او وهب وباع او هبط او سبج او تخلف او سلم شترى اخر لا يبيع
الزيادة كذا في الكافي وان لانه قيمتها تحته او اتخذ التمّن قليلة او سكبها او شاة فحماها او اثارها او زاد
في التمّن لا تقع هكذا في الخلاصة ولو زاد ثمنه ما ساء والممن خلاصة الزيادة بلا خلاف كذا في النجاسة ولو
اشترى قبله بالتمن فباعه من آخر بامية دينار فزاد الاخرين دينارا او ربيع بتمن بتمن بالتمن والزيادة
ولو زاد الشترى الثاني عرضا فاشترى جرين دينارا ونصف التمّن فذلك العرض قبله من التمّن لا قبله بتمن
البيع في ثلث التمّن ولو رد ثلث التمّن بتمن بتمن لا التمّن على البايع الا قوله ولتقتلوا في الثلث لمرد
نفسه بتمن لا بتمن كذا في الكافي فزاد كل موضع تقع الزيادة من التمّن بتمن من الاجنباء ايضا كذا في الجيب
ولو زاد الاجنب ان زاد بام الشترى يجب على الشترى ولا يجب على الاجنب وان زاد بغيره من بتمن بتمن
ان اجاز الشترى لزمه وان لم يجز بطل ولو كان حين زاد منه عن الشترى او اشاءها الى مال نفسه
لزمته الزيادة بعد ذلك فانه كان بام الشترى يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة الزيادة المتعلقة
لا تضر المبيع في الزيادة الشراء وطه ما دام المبيع قائما حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع
دونه والولد والممن يقعن او لا على المبيع وعلى الزيادة المشروطة بتمن المبيع بتمن عليه وعلى
الولد وبتمن قيمة الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة بتمن الزيادة وقيمة الولد يوم فتمن رجل
اشترى جارية بتمن التمّن الذي درهم بالتمن فزادته البارية قبل القبض ولما قيمته الذي درهم فزاد
البايع زاد الشترى غلاما ثانيا والذي درهم بتمن زاد في قيمة الولد فزاد الذي درهم بتمن فتمن
الشترى ونفذ الالف لمرد بالولد شيئا فزاد الالف وان وجد بالام شيئا فزادها سبعا لالف
وان وجد بالزيادة شيئا فزادها بتمن الالف وكذا الولد في الجارية لكنه فيها بتمن وقت العقد
فذهب اليك من عينها ما زاد عتقا فقامت قيمتها عند البايع ففقد قوله بالجارية الى البايع ثم
زاد البايع الشترى عتقا يساوي الفاهذا الاول سواء اذا قضى الشترى بتمن بتمن بتمن

فانما يتبع من قوله فيكون يتبع الوكيل على ما اراد المدين مع الحاجة فيكون يتبع المدين وانما اراد المدين
ووضع الحاجة فيجب ان يتبع الوكيل على ما اراد المدين فيكون يتبع المدين وانما اراد المدين
الوكيل بالقرض والبيع من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
يجوز بيعه على المدين ولا مانع في قوله ان حقيقة وجه الله فلا نه وكيل بالبيع من وجه وبالحق من وجه
فمن حيث ان وكيل بالبيع ان كان يقرضه مع الحاجة على المدين من حيث ان وكيل بالبيع ان كان يقرضه
مع الحاجة على المدين فوقع الشك في عوارضه على المدين ولا يجوز بالشك هكذا في الجيب واذا اشتري من
المدين ان يقرضه من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
يجوز ولا يبيح المدين ان يقرضه من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
قالوا هذه اية الرواية التي يقول فيها ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
الرواية التي يقول فيها ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
الان المدين في قوله ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
مع المدين في قوله ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
والدوب فان شاء ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
المائة سنة وثلاث الالف بطريق الوصية اذا كان الدنيا والالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
ما بقي ان كانا ككيت كذا في الجيب واذا كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
دينا ولا فباعه بمائة درهم ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
ان شاء من البيع وان شاء اخذ ثلثي الالف من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق

الفصل في العرف
ليس بين المولى وعقده ربا فان كان على العبد دين فليس بينه وبين المولى ربا وان كان على المولى دين
على العبد وسواء كان اشتري منه درهمين او درهمين بدرهم كذا في الميسر وكذا في المولى
والمدر كذا في الحاي وكذا في المولى من مكانه درهمين او درهمين بدرهم لا يجوز وان كانا ففعل ما يشاء
عنه اي حقيقة من المولى وعندنا بقرينة قوله عليه دين كذا في الجيب والوردان والوردان والوردان
وشركا العنان فيما ليس من بخار في الدنيا بمنزلة الانساب والمال في الدنيا بمنزلة الاحرار فاما
المتقاضي اذا اشتري احد هاد درهمين او درهمين من صاحبه فليس ذلك بينهما بيعا وهو ما كانا
فبذل هذا البيع كذا في الميسر قال القدر في ولا يجوز فعل القاطي وامنه للبيتم وفعل الاب
لابنه الصغير والوصي الا لا يجوز بين الاجنبيين وكذا اذا اشتري الاب من مال ابنه لنفسه او
المضارب باع من ربه المال لغيره الا لا يجوز بين الاجنبيين كذا في الجيب واذا كان للبيتم درهمين
الوصي بدنا من نفسه بغير الشوق لغيره وكذا لو كان انا ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة
كان في حرمه بغيره لا احد هاد درهمين او درهمين بغيره ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة
اشتري من مال البيتم شي لنفسه نظرا فيه ان لا خير للبيتم من البيتم فيه والاشهاد بالقرينة
قوله اي حقيقة من المولى وفي قوله الا في قوله الاول وهو قوله لا يجوز املا لال
الذي روي عن ابن مسعود رحمه الله كذا في الميسر قال وحكم القاطي في العرف وحكم وكيله وابنه
حكم سائر الناس يريد به انه يشترط التقاضي في المجلس ويكون التقاضي اليه اذا فعل ذلك في مال
الغايب والبيتم ولو باع مال البيتم من نفسه او صرفه ذراعه بدرهم نفسه او بغيره نفسه لا يجوز
كذا في الحاي **الفصل الثالث في الوكالة في العرف** اذا تصارف الوكيلان لم يربحهما
ان ينفق قاطي يتقاضي ولا يربحهما عبيته المولى عنده كذا في الحاي وتصارفا ولا يربحهما عبيته
الوكيلان قبل افتراق الوكيلين جاز وكذا افتراقهما لا يجوز كذا في الجيب المتروكي واذا وكل الرجل
رجلا بدين درهمين فافعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
القيمة بطل حقيقة المذهب وهو المفسد وبقيت حقيقة الباقي وهو المفسد كذا في الدخيلة وان لا
جيبا ربه المال بالقبض والاداء وذهب بطل العرف كذا في الحاي وان وكله باذ صرف له درهمين
بدنا بغيره ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
وافراده من درهمين ووجد المولى وهو لا يربحهما كذا في الميسر وكذا في المولى ان هذا
من تلك الدرهم فافعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق

على الوكيل فيلزم من قوله انما يتبع من قوله فيكون يتبع الوكيل على ما اراد المدين مع الحاجة فيكون يتبع المدين وانما اراد المدين
لنفسه من قوله انما يتبع من قوله فيكون يتبع الوكيل على ما اراد المدين مع الحاجة فيكون يتبع المدين وانما اراد المدين
انما من قوله انما يتبع من قوله فيكون يتبع الوكيل على ما اراد المدين مع الحاجة فيكون يتبع المدين وانما اراد المدين
المتروكي في قوله انما يتبع من قوله فيكون يتبع الوكيل على ما اراد المدين مع الحاجة فيكون يتبع المدين وانما اراد المدين
اشتريه فافعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
القول على الرد والهلاك وكان الشيخ الامام الزاهد ابو عبد الله بن الحسين بن احمد رحمه الله يقول في كتاب
ان المتروكي الدرهم بطلان القيمة البينة وانما فيه ان لا اقامها فبطلت ولعلنا اقامها ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة
قالوا وكذا اذا اشتري الوكيل على ذلك ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
قالوا هذه اية الرواية التي يقول فيها ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
القول ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
وكذا اذا اشتري الوكيل على ذلك ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
حجة في حق الامر في قوله ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
الاشتريه وانما كذا في قوله ان المدين من وجه وبالحق من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه وباليدين من وجه
الدين كذا في الجيب واذا وكله باذ صرف له درهمين او درهمين بدرهم كذا في الميسر وكذا في المولى
في الميسر واذا وكله باذ صرف له درهمين او درهمين بدرهم كذا في الميسر وكذا في المولى
ويكون ان يكون المتروكي لنفسه كان المتروكي لا يشتري له درهمين او درهمين بدرهم كذا في الميسر وكذا في المولى
ولما كان عليه ان يشتري ابريق ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
ولما اشتراه بغيره وبقي من الكيل والموت ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
ولم يربحهما ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
بها بغيره ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
نفسه الله ان المولى احتج بالقيمة التي في نفسه الوكيل ان المولى اذا كان يحال لا يقدم على اخذ ففعل ما يشاء
بان غاب قابضها وان كان حاضرا وقد استهلكها ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
نفسه ومن فافعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
رجلا ببيع ثواب ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
فرضي جاز ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
فاشرك كذا في الحاي وان باعه بغيره ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
عنه اي حقيقة من المولى وعندنا بقرينة قوله عليه دين كذا في الجيب والوردان والوردان والوردان
كان عند الله كذا في الجيب ولولا بان يبيع له شيئا ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة
الوكيل وكذا ان اشتري فيه الحياي وباعه باذ صرف له درهمين او درهمين بدرهم كذا في الميسر وكذا في المولى
وكذا يحل في ذهب في لولا وبالف ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
والا ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
بغيره ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
فبذل ان يملأ الى الامر في لولا ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
وان شاء احد هاد فان اخذها فهي لازمة له وفيه الا ان يشاء الا ان يشاء الا ان يشاء الا ان يشاء الا ان يشاء
الرجل رجلا ان يشتري له لولا ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
درهم وثلاثون ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق
شاه امني العقد وبيع الحاي بقيمة اللوق مضاعف من خلاص الحاي وان شاء ففعل ما يشاء
ودفع اليه البايع ان شاء عين تلك الدرهم وان شاء مثلها فان امني الوكيل العقد واخذ من
الحاي قيمة اللوق ليس للمولى ان يأخذ تلك القيمة من الوكيل وانما يأخذ منه مثل تلك الدرهم
التي دفعها اليه كذا في الجيب فاذا اخذ العكيل الثمان من الحاي ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة
الميسر واذا وكله باذ صرف له درهمين او درهمين بدرهم كذا في الميسر وكذا في المولى
بعد ذلك وقال وحده في اللوق مضاعف من خلاص الحاي وان شاء ففعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة
ان يحدد الوكيل كذا فافعل ما يشاء وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقبة الدنيا والعرش بطريق

فانه لا يتعد ما انتم قد اتفقتم عليه في البيع وبينهما في جميع التماثيل والمواضع وان كانا لم يتفقا في جميع كل واحد
منهما على ما يجب بطل ما استحق من ثمنه والبيع قائم كذا في الجيب الحسن من زياد عن ابي حنيفة ومالك والشافعي
يبين ان ما فيه فتن خاصتين فيهما فستان وكذلك السيف الحياتي بسيفين كذا في الذخيرة ابن ساقية عن ابي
يوسف اذا باع عشرة دواجر ومخ وعشرة مكيحة لم يبيع لان هذه تنقص وما فيها من الكحل ليس له فخذ
فيكون بزيادة من ثمنه البيوع كذا في الجيب قال ابو حنيفة رحمه الله لا باع يبيع المغشوش اذا بينت
او كان ظاهرا يبيعه وهو قول ابي يوسف وقال في رجل حمل الفضة على النحاس لا يبيعه لاحق في بيعه قال ولا باع
بان يشتري بدينار فله اذ يدين واربعه للسلطان ان يكسها فله على ما يقع في يده من لا يبين كذا في الذخيرة بس
في الاملاء عن ابي يوسف رحمه الله ان كره للرجل ان يبيع النخيل في النخيل والبنجر في النخيل والسترة والكملة
والنخلة وان بين ذلك ونحوه لم يبيعه الا من قبل ان يتفقا على ما يرضى به العوام وما كان ضررا عما فهو
مكروه ولا يبيعه بصلح من يرضى من الناس فان يبيعه ان يقطع وليا بصلح ادا الفضة وهو يبيع
الذي لا يبيع قال وكل شيء لا يبيع من الناس فانه يبيعه ان يقطع وليا بصلح ادا الفضة وهو يبيع
كذا في الجيب **كتاب الكفالة** وفيه اربع اقسام **الفصل الاول** في كفالة الكفالة وكفالتها
وترايتها انما هي كفالة في الدقة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح كذا في الهداية اما
وكفالتها لا يوجب والفقهاء عن ابي حنيفة ومحمد رحمتهما الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا يوجب ان
الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال او بالنفس ما لم يوجد قبول الكفول له او قبول اجنبي عنه
في مجلس العقد او خلافا للكفول له او خطاب اجنبي عنه بان قال الطالب لآخر اكفل بنفسك فلا يفتل
كفلت او قال لغير اجنبي لغيره اكفل بنفسك فلا او سأل من فلا وفلان فيمنك ذلك العيب فكفلت ببيع الكفالة
وقولك على ما وراء المجلس على ما جاز في الكفول له وللكفيل ان يبيع نفسه عن الكفالة قبل ان يجيب العايب
كفالة اما اذا لم يوجد شيء من ذلك وكان الكفيل كفلت بنفسك فلا وفلان او سأل فلان على فلان فلا يدين
فانها لا تنقضي على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الطالب فقبل لم نخرج من مرجع ابي يوسف وقال الكفالة تتم
بالكفيل وحده وجد القول والخطاب من غيره او لم يوجب كذا في الجيب واختلفوا على قول ابي يوسف وقيل
عند يوجب بوصف التوفيق لو يوجب الطالب بغيره ولا يبطل وقيل بما يرضى به من يرضى النقاد ورضا الطالب
ليس بشرا عنده وهذا لا يصح كذا في الكافي وهو الاظهر كذا في فتح القدير وفي التزوية وعليه الفتوى كذا في
الهداية العايب وهكذا في البصر والراي وان وجد الخطاب والقبول من الكفول عنه بان قال الطالب لرجل اكفل
عليه فلان بغيره وبما له علي او كفل رجل بماله عن مطلق او بنفسه وتبدل عنه المطلب ان وجد الخطاب
او القبول من المطلب في محته فانه لا يبيح الكفالة عنه ابي حنيفة ومحمد رحمتهما الله وهو قول ابي
يوسف والاولا ويوجب خطاب الكفول عنه او قبوله بغيره العدم وان كان الخطاب من المطلب في محته ان
خطاب واراه به ذلك بان تكفل عنه بالماله الذي لفان عليه فمركاة من موصه فالتاثر ان لا يبيح الكفالة
عنه عما وفي الاستحسان تصح حتى اذا ما اخذ من الدرة به ذلك حكم الكفالة وان كان الكفول له غايضا
هكذا في الجيب ولومات لا عن تركه لا في الدرة باءه كذا في الجيب السجى وان قال ذلك لاجنبي
فمن الاجنبي اختلعت المشايخ فيه فقال بعضهم لا يبيح هذا الغمان لان الاجنبي غير مطلق بقبضه عليه
بدون التزاور كان المبيع والمبيع في محته سواء وقال بعضهم يبيح هذا الغمان لان الرعي فضديه
المطلب بنفسه والاجنبي اذا قبض الدين بامر يبيع في تركه فيفتح هذا امر الرعي على ان يبيع كذا في التمام
الطالب بقبض الماله عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيكون حذيره بالقبض
كذا في الكافي والشيخ والكفاية والنهاية والعيني وهو الوجه كذا في فتح القدير ولوقالت الدرة
لرعي منها للناس كل دين لهم عليك ولهم عليك لم يبيح ذلك من غيرهم والعامة يبيحون لفتح ولو قال كذا
ذلك بعد موته صححت الكفالة استحضار كذا في فتاوى قاضي خان واما اشتراطها فانما شرط ثمانية
الفصل الاول ما يرجع الى الكفيل فمعه العقد والمبايع وانما من شرائيا الاتقاد فلا تصح
كفالة العليل والفقير الا اذا استدان الوكيل بدين فمعه البيوع والماله فانه صحيح ولو
امر بكفالة نفسه عنه لم يصح كذا في البصير والراي واذا كفل العليل بغيره وماله لم يخلع واذا بكفالة
لا يوجد لها لامة او بكفالة باطلة فان وقع الاستحسان بين العتيق بعد البلوغ فبين الطالب فقال الطالب
كفلت وانت رجل وقال العتيق كفلت وانت صحيح ان كان ذلك عتوقا من المرق قاله في قول الر
او يرضى وانكر الطالب ذلك وقال كفلت وانت صحيح

وان لم يكن ذلك عتوقا قاله في قول الطالب كذا في الجيب **ومنه** الحرة وهي لا تصاد هذه النسخة ولا تخير
كفالة العليل المجور او المذون له في التجارة وكفالة العتوق عن بيعه بغيره الخناق واما حصة بركة الكفيل
فليس بشرا الخناق الكفالة فتصح كفاية الرعي من الثلث كذا في الهداية **الفصل الثاني** ما يرجع الى الكفيل
فمنه ان يكون قادرا على تسليم الكفول له اما بنفسه واما بغيره عند ابي حنيفة رحمه الله فلا تصح الكفالة
بالدين عن مبيع مخلص عنده وعند ابي يوسف ومحمد فتصح كذا في البصير والراي والعتيق في ابي حنيفة كذا في
الراي ولو ترك ما لا يحل بمقداره كذا في الجيب السجى **ومنه** ان يكون معلقا اذا كانت الكفالة مضافة
عن ان من قال لغيره كفلت لك شيئا بغيره احد من الناس كانت الكفالة باطلة ولو قال كفلت لك شيئا لغيري
فلان او سأل علي فلان لغيري فان كفلت للكفيل الحياض وان كان الكفول عنه محمولا لغيره ركوزها مضافة فلا
يصح من الذخيرة والجيب في قتل الكفالة مع الكفالة ومن النهاية ولا يثبت ان يكون خيرا عما فلا باع كذا في
البصير والراي فاذا ادى رجل على غيره او يخطو شيئا وكل رجل بنفسه او بغيره عليه بغير اذ ولية فانه يبيع الكفالة
سواء كان العتيق ماذ وفاله في التجارة او غيره ماذون وسواء كان غائبا او غير غا فلا فان اخذ الكفيل باخسان
فاذا الكفيل ان يبيع العتيق فان حصل الكفالة باذن من يبيع عليه يبيعه وان حصل من غير اذن من يبيع عليه
ومن غير اذن من العتيق لا يبيع العتيق على الكفول وان كان العتيق هو الذي طلبه ذلك من الكفيل هل يبيعه
بالمخوف فان كان ماذون في التجارة يؤمر واذا كفل عنه بغير اذن في هذه العتوة لانه ان يبيع على العتيق
وان كان محمولا لا يبيح العتيق على الكفول فاذا ادى الكفيل ما كفل عنه لا يبيع على العتيق كذا في الجيب **الفصل**
الثالث ما يرجع الى الكفول له فمعه ان يكون معلقا كذا في الهداية ابي حنيفة قال الرجل لغيره كفلت
لهذا بماله علي فلان وهو العدم وهو ما وفاله عليه فهو باطل لجهالة الكفول له هكذا في الذخيرة
ولو قال لغيره ما يبيعه انتم وغيركم فمعه في حق الماطين دون غيره كذا في الجيب السجى ولو قال
من ان يبعك من هؤلاء فاشاء في قوله بعد ودين فانما كفل عنك بماله لان الكفول له معلوم كذا في
خزائفة المغنين ومنه وهو قد يبيع علي فوليها ان يكون غائبا فلا يبيح قبول الجور والعتيق الذي لا يبعد
لا يجوز قبوله وليها عنه واما حرة الكفول له فليس يشترط كذا في البصير والراي **الفصل الرابع**
ما يرجع الى الكفول به فمعه ان يكون متمولا على الاصيل بحيث يفي بالدين على تسليمه كذا في الذخيرة فتصح
الكفالة بتسليم المبيع وبالدين والاعيان المضمونة كالغصن والموتى والادراج وبدل الخلع في يد
الراة وبدل الصلح عن دمر الميراث والجميع بيما فاسد هكذا في الشيخين ونحوه الكفالة بالمغنين على سر
الشر ان كان الدين مسمي والراة امانة هكذا في الهداية ولا يجوز كفاية بالامانة كالودياع
وتقوان المشاوير والاشراك لان هذه الاشياء غير متمونة لا يكتفوا ولا تسليمها كذا في الذخيرة وكذا
بمين الرهن والمستشار والمستاجر هكذا في الكافي واما الكفالة بمكين الموضع من الاخذ فصححت
كذا في الذخيرة وكذا ان تسليم الرهن فخذ العتيق وتسليم المستشار الى المستشار هكذا في الكافي
اما الكفالة بتسليم العارية فقد نص محمد في الجامع ان الكفالة صحيحة كذا في الذخيرة والكفالة
بتسليم الميراث لم يصر على القام في تسليمه لا يجوز كذا في الكفول العادية وفيه ان يكون متمولا
التسليم من الكفيل ومن هذا اقلنا ان من يفتل من رجل ينادي بقبضه او كتاب او من معلق ممة
واكله كفيلا به ذلك فان كان شرط العمل بقبضه اختلفت الكفالة وان شرط غير هذا العمل بقبضه فان كفل
بغيره العمل لا يجوز وان كفل بتسليم نفسه فهو جائز وكذا اذا تارك اربا الى بلد من البلدان واخذ
من الماردي كفيلا فان كانت الاصل بغيره اعيانها صححت الكفالة كفل بالحرى له وهو الحلال او بتسليم الام
وان كانت الاصل باعيانها صححت الكفالة بالتسليم ولا تقع بالحرى عليها كذا في الذخيرة وكذا امر استاجر
من لا يجد ممة فكفل له رجل حده منه فهو باطل كذا في الهداية وكذا لا تصح الكفالة بالتسليم
والحرة وكذا الكفالة بغيره من رجل غايي لا يبر من مكانه لا تصح كذا في الذخيرة ومنه ان يكون الدين
مطلوبا فلا يجوز كفاية الكفالة هكذا في الهداية وفيه ان يكون التسليم كبدل الكتابة فلا تصح كفاية
اعده لانه كالماتة عنه وعندنا ما هو عليه من فتوى كذا في الكافي ولا يثبت ان يكون
مطلوبا القدر هكذا في البصير والراي **الفصل الثاني** في الغاظ الكفالة وافتسامها وطاها
وما يتعلق بها وفيه فصول **الفصل الاول** في الغاظ الذي يقع بها الكفالة
ولا تقع والكفالة الغاظ مائة وكفالة وخمالة وثمانية وعشرون او ثلث على او ثلثا على
شرح الطحاوي في الغاظ الكفالة كل ما يبيح من العتوق في العرف والعادة كذا في البصير والراي

الكفول له ان يجاهه كبري برئ الكفيل من الكفالة كذا في الحاروي وسوا ذلك الطالب اول كذا في فتح القدير
وان سلمه في بر او سواه لم يبرأ كذا في الكافي ولو كفل به في بر وسلم في سواه برأ عنه كذا في حنيفة وكذا في
وعنده لا يبرأ كذا في الهداية وقوله كذا في فتح القدير وهذا اذا لم يشترط التسليم في جهر كل فيه
وان شرط فلا يبرأ عنه كذا في قوله احملت المسامحة فيه كذا في الكفاية ولو كفل على ان يسلم في جهر القاصر
وسلم في السوق برئ كذا في الكافي قال الامام الحسين المتأخر ومن منعتنا قوا هذا بناء على ما تقدم وقد
الوقت اتي في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غيره كذا في غايه البيان
شرح الهداية وفي الكافي كذا في التاثيرات في كذا شرط على الكفيل ان يدفع فدية اليه عند الامير ففدية
اليه عند القاضي او شرط ان يدفع فدية اليه عند القاضي ففدية اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا الامر
فاستعمل قاض اخر ففدية اليه عند القاضي كذا في فتاوى قاضي خان سالت ابا حامد عن رجل كفل بنفس
رجل وكان الكفول له جالس ليعلم فوجهه في خافقاه فجاء الكفيل بالكفول عنه وسلم الكفول عنه على الجماعة
وقال له الكفيل هذا هو الكفول عنه ولو كفل الكفول عنه بل هو وخرج الى باب احد هلكه هذا الله
لتسليم قال نعم كذا في التاثيرات في كذا شرط على الكفيل ان يدفع فدية اليه عند الامير ففدية
للتاثيرات على الكفول به وشرط الكفيل في الكفالة انه يبرئ من الكفالة اذا فاه المسجد الاظهر فوافاه به
في ذلك المكان برئ منه وسلم على كذا وكذا وكفل الكفيل من الكفالة بالنفس ولا يبرأ ولا يبرأ ولا يبرأ
كان ذلك في الكفالة بالنفس وسد هذا ولو كفل بنفس رجل من الغد على انه ان لم يبرأ به فدا في المسجد عليه
المال الذي يملكه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يبرأ فدا في المسجد الاظهر ففدية اليه عند الامير
فدا في التاثيرات عند الكفيل الكفيل قد تعبدت وقال الطالب قد وافقت لا يفيد احد على الاخذ
والكفالة على الكفيل على حالها والمال لا يبرأ على الكفيل وان اقام كل واحد منهما اليك على الموافقة في
التجدي ولم يبرأ وان الكفيل دفع الكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يبرأ المال على الكفيل ولو
اقام الكفيل البينة على الخافق في المسجد ولم يبرأ الطالب بينه برئ الكفيل من المال والنفس والخصم
الطالب على الموافقة من رجل كفل بنفس رجل والكفول به محسوس عند القاضي فدفع الكفيل الى الطالب في
التجدي برئ الكفيل وان كفل بنفس رجل وهو محسوس من المطلق مراعيه الى المجلس ففدية اليه قالوا
كاد لئلا يبرأ الثاني لشي من التاثيرات او غيرهما مع الدفع وبراء الكفيل وان كان المجلس الثاني لشي من امور
التسليم لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان اذا خلاص الكفول بنفسه بدين او غيره بواحد من الكفيل
هكذا الملق في الاصل قالوا وهذا اذا كان محسوسا في سائر احواله اذا كان محسوسا في المراء الذي وقعت فيه
الكفالة في سجن القاضي الذي يخاف الله لا يطالب بالتسليم ولكن القاضي يخرج من السجن حتى يجيب حقه
فرضيه الى السجن فاما اذا كان محسوسا في السجن الذي وقعت فيه الكفالة وكان في سجن قاضي خان
كان في السجن قاضيان او محسوس في سجن القاضي فالتاثيرات ان يطالب الكفيل بالتسليم فلو استعملت في الاوجه
به ويكون الحكم فيه كحكمه فيها اذا كان في سجن هذا القاضي كذا في الهداية وفي المتن اذا كان الكفول بالنفس
محسوسا في سجن قاضي خان في هذا المسار القاضي باصر الطالب ان يدفع اليه القاضي الذي حبسه ويكون
خصومه عنده كذا في الحاروي اذا خلاص الكفول بالنفس فدية الكفالة وسلم الكفيل الكفول بنفسه في
السجن لا يبرأ قال مشايخنا هذا اذا كان محسوسا في سجن قاضي خان اذا كان محسوسا في سجن القاضي الذي وقعت
لخصومة اليه فقد خلاصه فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ عما سجد على ان يبرأ وهو الصحيح والظاهر
المسئلة المتقدمة في كذا ان يبرأ اذا كان محسوسا في المراء الذي وقعت الكفالة فيه استخفا وان كان محسوسا
في سجن قاضي خان او في سجن القاضي وقالوا ايضا وهذا اذا كان محسوسا من جهة غير الطالب واما اذا كان محسوسا
من جهة الطالب باصر بالتسليم في المراء لا محالة وفي الفتاوى اذا سلمه في السجن بتاثيرات الطالب
يبرأ هكذا في الهداية ولو كفل بنفس رجل وهو غير محسوس من خاتم الطالب الكفيل الى القاضي
الذي حبسه فقال الكفيل كفلت بمرأته حبسته بدين فلان اخره عليه عن محمد ان القاضي يبرأ
بالحصول المطلوب حتى يسلم الكفيل الى الكفول له مرفعا الى المجلس كذا في فتاوى قاضي خان الكفول
بدين محسوس بدين عليه فخرج القاضي فخصم من الطالب فقال الكفيل قد دفعته اليك فان قال
لو كان قد مرا القاضي برئ من الكفالة وان قال في غير مجلس القاضي وهو متزوج منه مع رسول القاضي
لا يبرأ من الكفالة فان تخذ اذا كفل بنفس رجل وسلم اليه في المجلس مع من اخره من المجلس في
محسوس القاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة فلو كان الكفول به محسوسا في الدرع فلا يسلم على الكفيل

بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة فلو علم ان الكفول به غايه بغير الامتياز او بالتاثيرات للمال لا يبرأ منه
كفلا بنفسه وتخرجه من السجن حتى يبرأ بالكفول به وكذا لو حبسه بدين عليه ففدية اليه عند الامير ففدية
المراء وكذا حاله عزاسوان فانه يبرأ به وباسر ان يبرأ منه كفلا بنفسه على قدر المسافة فيبيع ماله او يبيع فيه
كذا في حاروي المحسوس من كفل بنفسه اخره ليريد اذا وقعت اليك فانا بوي قد دفعته اليه فهو برئ كذا في الهداية
لا يبرأ ان يسلم قبل طلب الطالب لايبرأ ما لم يبرأ سالت اليك بحجة الكفالة كذا في حاروي المحسوس من كفل
الكفالة وان سلمه من غير طلب الطالب لايبرأ ما لم يبرأ سالت اليك بحجة الكفالة كذا في حاروي المحسوس من كفل
سلم الكفيل الكفول عنه الى الطالب فاني ان يقبله بجهر على التبرؤ كذا في التبيين ولو كفل بنفسه الشهر
مرفوعا اليه قبل الشهر بوي وان ابي الكفول له ان يقبله كذا في خلاصة بوي بتسليم المطلب نفسه
من كفاية وبتسليم وكفل الكفيل وتسلمه كذا في الكفر وشرط برأته ان يقبل كل واحد من هؤلاء اليك
حكم الكفالة كذا في التبيين مرفوعا على شرط في هذه المسئلة التسليم من كفاية فلان قال الشيخ الامام في
مرفوعا زيادة قال مشايخنا شرط التسليم من الكفالة شرط لازم فاما شرط التسليم من كفاية فلا فاما تخاف اليه
اذا كان بنفسه كفاية كل واحد منهما بقدره على كفاية فاما اذا كان بنفسه كفاية واحد فلا حاجة اليه كفاية
كذا في الحاروي لو ان الخصم لا يقبله بوي وسلم الكفول به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب
برئ الكفيل وان تسلم الطالب ولم يقبل قبل لا يبرأ الكفيل ولو اخذ القاضي الذي عليه او امين القاضي
كفلا بالنفس بطلب المدي او بغير طلبه وسلم الكفيل الى القاضي بوي وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا
اذا لم يقض القاضي او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضي او امينه ان الذي يطلب منك كفاية
بالنفس فاعطه كفاية بنفسك فسلم الكفيل الى القاضي او امينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب بوي كذا في الفتاوى
قاضي خان اذا وكل الطالب رجلا بان ياحد كفاية من المطلب بنفسه فدا على وجهين اما ان اضاف الكفيل الكفالة
الى نفسه ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل واما ان اضاف الكفالة الى الموكل وفي هذا الوجه حق مطالبة
الكفيل للموكل فان دفع الكفيل المطلب الى الموكل بوي في الوجهين جميعا استخفا فاكذا في الهداية اما اذا سلمه
الى الموكل فان اضاف الى نفسه بوي وان اضاف الى الموكل لا كذا في التاثيرات في كذا لو كفل جماعة بنفسه رجل
كفالة واحدة فاحسبهم احمدا بوي جميعا وان كانت الكفالة متفرقة ليربرأ الباقي كذا في التاثيرات واما
ملك الكفول بوي الكفيل بالنفس من الكفالة كذا في الهداية ولا فرق في ذلك بين كذا الكفول به خرا او بيدا
كذا في فتح القدير وكذا اذا مات الكفيل كذا في الهداية الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفاية بنفسه فمات
الاصيل بوي الكفيلان وكذا المرات الكفيل الا بوي الكفيل الثاني كذا في فتاوى قاضي خان رجل كفل بنفسه
رجل فمات الطالب فالكفالة بالنفس على حالها فدية كذا ان دفع الكفيل الكفول به الى وبي التي بوي من
الكفالة سواء كان في التاثيرات او لم يكن وان دفع الى وارث الميت ان كان في التاثيرات لا يبرأ سواء كان الدين
مستعرقا او لم يكن وان لم يكن في التاثيرات بوي عن حقة المدفع اليه خاتمة ولو كان في المال ففدية على الدين
وقد كان الميت او ماله ما دفعه الكفيل الكفول به الى وارثه او الى الوصي له او الى الغير لا يبرأ ولو
دفع الى هؤلاء الثلاثة هل يبرأ قالوا لا يبرأ الا في التاثيرات لا يبرأ الا في التاثيرات فان ادعى
الوارث الدين والوصية جاز ذلك الدفع الى الورثة ويبرأ الكفيل كذا في الحاروي رجل كفل بالودع مرفوعا
مات الطالب والكفيل وارثه بوي الكفيل عن الكفالة ويبرأ المالك الكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة
لغيره بوي المطلوب ايضا لانه لما مات الطالب سار كذا المال بوي او الدفعة ولو ملك الكفيل المالك في حال
التيار بالفتاوى او بالجهة يرجع على الكفول عنه ان كانت الكفالة بامر وان كانت بغير امر لا يرجع على الكفول
عنه وكذا اذا ملك الكفيل المالك بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه وان مات الطالب والكفول عنه
وارثه بوي الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وببرأ الاصيل فوجب براءة الكفيل
فان لا للطالب ابن آخر مع المطلوب بوي الكفيل عن حقة المطلوب وبي عليه حقة الابن الكفول عنه فتاوى
قاضي خان بوي الكفيل باصر الاصيل وببرأ الطالب الاصيل كذا في الكافي بشرط قول الاصيل وكونه قبل
القبول والرد بغير مقام القبول كذا في التاثيرات ولورثة اذ دفعه من الطالب على حاله واختلف مشايخنا حرم
اذا ان الدين هل يقف على الكفيل ام لا قال بعضهم يقف وقال بعضهم لا يقف كذا في شرح القاضى ولو ذهب
المالك من المطلوب فمات قبل الرد فهو بوي وان لم يمت فرد الهبة فرد صحيح والمال على المطلوب وعلى
الكفيل على حاله كذا في الحاروي ولو كان الامراء الهبة بعد موته فقبل ورثته صح ولورثة ورثته فمات
وقبل الابراء في قول ابي يوسف لان ابراءه دفع الموت ابراءه لورثة وقال محمد رحمه الله لا يبرأ بوي كفاية

في البراءة في حال كونه مرفوعاً قبل الفعل والذات في شرح الحواشي ولما ابراه الكفيل فتح الاجراء قبل او لم يقبل
 يرجع على الاصل ولوقوع الدين في الوضوء عليه يحتاج الى التعليل واذا قيل كانه لا ينبغي كذا في غاية البيان شرح
 الحق في الكفيل حكم ابراه في الحقيقة له متعلق في البراءة لا يحتاج الى التعليل وفي الحقيقة والصدق في يحتاج الى التعليل وفي
 العبارة والصدق في التعليل وفي الاصل المتعلق بالبراءة والعبارة والصدق في يحتاج الى التعليل في الكل كذا في شرح
 الحواشي ولما ابراه المرفوع في الكفالة بالانفس جاز لا لا المدين من المصلحة فيحتاج فيما لا يتصل به حق
 الثراء والفقرة وحققه لا يتصل بالكفالة بالانفس لانها ليست في مال ولهذا كان الكفيل بالانفس اجنبياً
 فابراه المرفوع في التعليل وكذلك لان الكفيل بالانفس غير وارث وعلى المرفوعين يحيط فابراه الكفيل في
 حال من مرفوعه كذا في حاشية الكفيل بالانفس الكفيل بغيره ولا الاصل في الكفيل في حال من مرفوعه كذا في حاشية
 استوفيت الكفالة لا يبرأ الاصيل كذا في الكافي لوصالح الكفيل والاصيل الطالب على حسانية عن الالف في التعليل
 فاما ان يذكر في الصالح براءه تمام فيبرأ ان جسيماً وبراءة الاصيل فكذا في الحكم او لو شرط شيء فكذا في او شرط شيئاً
 الكفيل لا غير في حال من مرفوعه عن حسانية ولا في الاصيل كذا في التعليل في الطالب بالمبالغة في حال من مرفوعه كذا في حاشية
 جميع في حال من مرفوعه الاصيل لان كذا في الكفيل حسانية ويرجع الكفيل على الاصيل بما ادى الى
 كانه امسكها بابر وان كان يغير من فلا كذا في شرح الحواشي ولان الكفيل احياناً الكفيل له على رجل فقبل الكفيل
 له والتمس عليه بري الكفيل والكفول عنه كذا في الصالح المرفوع واذا كذا من رجل بغيره رجل مرفوع الطالب بالبراءة
 لا حق له قبل الكفول به لان يابخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأه ولا في حال من مرفوعه قبل الكفول به لان جسيماً ولا من
 جسيماً غيره ولا يبرأه ولا يبرأه في حال من مرفوعه كذا في الكفيل حسانية ويرجع الكفيل على الاصيل بما ادى الى
 يبرأ الكفيل وصالح المرفوع في هذا الاقرار الحقوق الناجبة كلها للطلاب قبل الكفيل كذا في النسخة من الكفيل
 فلا بد من فلان انه كان قسماً اياها قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل ولا الكفيل ولو بوجهه فانه بعدا
 يبرأ كذا في البراءة لوقوع الاصل الكفيل الاصيل قبل الاداء الى الطالب من الدين او وصية منه يجوز في حال من مرفوعه كذا في حاشية
 الى الطالب قبل كذا في المرفوع على الاصيل كذا في كذا الامام فاحي خان والامام المحمودي كذا في النهاية فلا بد في
 الاصل الكفيل بالانفس اذا فقي الدين المرفوع في الكفول بنفسه على ان يبرأ عن الكفالة بالانفس فقبل كذا في حاشية
 ويحتاج البراءة هكذا في الحاشية لوقوع المرفوع في الطالب لا يبرأ الكفيل بالانفس اذا كان يبرأ عليه حاشية
 كذا في التنازع في الكفيل بالانفس الاصل في حال من مرفوعه كذا في حاشية الكفالة لا يتصل به المال وهذا في الكفالة
 بالانفس فيه روايتان في رواية منسقط كذا في الفصول الاستروضية وفيه في كذا في النسخة ولان
 كذا في الكفيل بالانفس في حال من مرفوعه كذا في الكفالة بالانفس برئ كذا في الفصول الاستروضية ولوقوع
 الكفول له للكفيل برئ الى من المال فانه اقرار منه بالانفس حقيقة ويرجع الكفيل على الاصيل اذا كذا في حال من مرفوعه كذا في حاشية
 للكفيل ابراه في اقرار منه بالكفول حق لا يبرأ الكفيل ان يرجع في حال من مرفوعه كذا في حاشية
 قال الطالب للكفيل برئ ولم يقبل الى ثوابه عند محمد وعنه في يوش هو اقرار بالتبرع كذا في الحاشية وقيل
 ابوحنيفة رحمه الله مع اي يوش في هذه المسئلة وهو محتاج الى البراءة وهو اقرب الاحتمالين فالجواب
 اليه اولي كذا في العناية هذه المسئلة اذا غاب الطالب اما اذا كان يرجع اليه في البيان لانه هو الجدل كذا في حاشية
 شرح المختار والاختلاف بينهما انه لو كتب في الصلح بري الكفيل من الدراهم التي كذا بها كان اقراراً بالانفس كذا في حاشية
 المختار في حال من مرفوعه كذا في حاشية الكفيل ان في حال من مرفوعه كذا في حاشية الكفالة لا يتصل به المال
 الحديث في البراءة بالبراءة في التعليل كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 المبيع بري الكفيل وكذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 الباب في حاشية المبيع بري الكفيل وكذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 بالبر برئ من الزوج مرفوعاً كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 التعليل في حال من مرفوعه كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 ان امارة فوجت نفسها من رجل على الزهر وامرت وصحاحه في نفسها لغيرها والحالة فيها عليه وكذا في حاشية
 عنه مرفوعاً في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 واذا بقيت الكفالة حتى ادى الزوج رجع مما ادى على المارة وكذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 وهذا هو الحاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية كذا في حاشية
 وجه الاختلاف الروايتين ان عدم البراءة انما هو اذا كان الزهر مرفوعاً لا منفعة للطلاب منه امسكها كذا في حاشية

[illegible]

في الجليل والواحد في الكلاية فلا يجادل اشركوا في الامور كما في العبادات والعبادات في الدنيا وبعد
اشان وهما من اهل الفتنة ولكن اجماعهم افتتوا والآخر اوسع في اذني من الافتقار في التنازع والاعتناء
ولم يقدروا على التسلط من لا يصلح للفتنة في تلك البلدة من يطلع لذلك كاد الاخر على السلطان كذا
في شرح ادب القاصي للفتنة في التنازع في الفتنة بالرواية الصحيحة انه لا يصح في الفتنة ولو فني
لا يفتد فتنازع ومن تغلب الفتنة بالرواية او بالسفهاء اذا فني في غلبة فيه فمر من الى قاض آخر فان
وافق رايه امضا وان خالف رايه انكسر بمن له حكم الحكم والامع اذا الذي طلب الفتنة بالسفهاء
لوقال الذي قلده مسوا في حق لفتنة الفتنة في المجتمعات والفتنة اذا اوتيت وحكم لا يفتد فتنازع فيها
او لم يفتد فيها لم يفتد وهو اختيار السرخسي والفتنة وان امكن في ولد التامني او كانته او يفتد
امواؤه فان كان باس ورضا فهو وما لو اوتيت الفتنة بسوا يكون فتنازع مرة وكذا وان كان غير علم الثاني
فقد فتنازع في كذا في الماشي رد ما فني منه كذا في فتنة المتين **فصل في ترتيب**
الدلائل للمحك بها قال ينبغي للقاضي ان يفتي بما في كتاب الله تعالى ويدين بما يعرف في كتاب الله تعالى
من النسخ والمنسوخ وينبغي ان يعرف من النسخ ما هو محكم وما هو منسوخ في قايده الاختلاف كالقرا
فان لم يجد في كتاب الله تعالى يفتي بما جاز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يعرف النسخ
والمنسوخ من الاجتهاد فاختلاف الاجتهاد ياخذ بما هو الاصح والاسبق ويجوز اجتهاد بعض الفقهاء
والمشهور وان كان من اجتهاد لا خلاف ويجوز ان يعلم من كتب الفتنة فان منهم من عرف بالفتنة والعدالة
كالقاضي الراشد والعبادة وغيرهم ومنهم من عرف بطول العبادة وحسن الضبط والاحتياط بولاية
من عرف بالفتنة او لم يعرف من الاجتهاد من لم يعرف بالفتنة وكذلك الاحتياط بولاية من عرف بطول العبادة
او لم يعرف من الاجتهاد من لم يعرف بطول العبادة وان كانت فتنة لم يرد فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يفتي فيها بما اجتمع عليه العبادة وفي الفتنة لغيره لان العمل باجماع الصحابة واجب فان
كانت العبادة فيها مختلفين يجتهد في ذلك ويرجع قول بعضهم على بعض باجتهاده اذا كان مخالفا للاجتهاد
وليس له ان يجادلهم جميعا باختلاف قول ثالث لانهم مع اختلاف قولهم اتفقوا على ان ما عدا القولين
باطل وان اختلفا في حجة الله بقوله ذلك لان اختلافهم يدل على ان الاجتهاد فيه محال والعلم
ما ذكرنا وان اختلفت العبادة على حكمها والفتنة وليد من التابعين ان كان مخالف من لم يرد ركعتان
العبادة لا يفتد خلافة حجة لوقتي القاصي بنحوه بخلاف اجماع الصحابة كان باطلا وان كان من ادرك
فتنة العبادة وفتنة الفتنة في الفتنة وسبقوا له الاجتهاد كسرخي والسرخسي لا يفتد الاجماع لخالفة الله
وان جاء من بعض التابعين ولم يفتد عن غيرهم فيه شي ففتن في حجة فتنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية
قال لا افلدهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النوادر قال من كان منه ما فني في زمن العبادة وسوا
له الاجتهاد مثل سريخ ومسروق بن الاعمش فاذا قلدهم كذا في الحبيب فان كان سريخ لم يفتد فيه من
العبادة قول وان فيه اجماع التابعين ففني به وان كان فيه اختلاف بينهم مرجح قول بعضهم وقيل
وان لم يفتد في ذلك فان كان من اهل الاجتهاد قاسمه على ما يشهد به من الاحكام واجتهاد رايه فيه وعرف
الفتنة لم يفتد به بولاية وان لم يكن من اهل الاجتهاد ليستفي في ذلك فاختار في الفتنة والمفتي لا يفتد
بغير علم ولا يستفي عن السؤال لم لا يفتد من معرفة فتنة لخالفة الله اذا اتفق اصحابنا في فتنة ابراهيم
وابو يوسف ومحمد رحمته الله لا ينبغي للقاضي ان يجادلهم بولاية قال الثاني اذا اختلفوا فيما بينهم
قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله لانه كان من التابعين ولحمه في الفتنة
كذا في حجة السرخسي ولزم بوجوب الرواية عن ابي حنيفة واصحابه رحمه الله ووجد عن
المتأخرين يفتد به ولو اختلف المتأخرون فيه يجتاز واحد من ذلك ولو لم يفتد عنه المتأخرين يجتهد
فيه بولاية اذا كان يعرف وحجة الفتنة وشيئا من اهل الفتنة وفي شرح الطحاوي في فتنة الاجتهاد
فان خالف الفتنة لا يجتاز فتنازع وان لم يخالف الفتنة لكنه راي يفتد كذا راي آخر لا يفتد في فتنة
ويفتد في الفتنة مائة واهل الفتنة في حجة فتنة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
ان فتني في اول المرة باجتهاد لغير راي غيره من اهل الفتنة كذا قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله
فان اختلف المتقدمون على قولين فراجع من بعدهم على اجماع هذين القولين فهذا اجماع
هل يعرف لاختلاف المتقدم فقد قيل على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لا يرفع
ويجوز قول محمد رحمه الله يرفع ولا يرفع الاستسلام من اهل الفتنة السرخسي رحمه الله يرفع

اختلاف المتقدم للاختلاف بين اصحابنا رحمته الله وانما يفتد الفتنة في ذلك لفتن العلماء واهل الفتنة على قول
والترجيح في هذا الثاني من قولهم وفتن بخلاف قولهم لما راي الفتنة بخلافه فان كان قد سبق هذا الاتفاق
اختلاف العلماء فقد اختلفت المسألة فيه بعضهم قال لا يفتد للفتنة وبعضهم قال لا يفتد للفتنة وان لم يفتد
هذا الاتفاق اختلا فلا يفتد الخلاف في الاتفاق وفي الفتنة والفتنة في الفتنة في فتنة ولا يفتد
اختلاف راي المفتي وانه يعمل بولاية نفسه ان كان من اهل الفتنة فان ترك رايه وفتني بولاية المفتي لغير رايه
كما في الفتنة وعنده ابي حنيفة رحمه الله يفتد لفتنة فتنة فتنازع فتنة فتنازع فتنة فتنازع فتنة فتنازع فتنة
براي المفتي لم يفتد لاي خلافه قال محمد رحمه الله يفتد فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
فتني بولاية مفتي لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه لاي خلافه
من اهل الاجتهاد وانما ان لم يكن من اهل الاجتهاد فان كان من اهل الاجتهاد وفتني بولاية المفتي بغير علمه
برايه وان خالف راي غيره من اهل الاجتهاد والراي لا يجوز ان يفتد بولاية غيره لان ما راي اليه اجتهاده
هو الحق عند الله تعالى ظاهره لولا فتني رايه اليه في فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
يعمل بولاية من غير علمه فيه ويرجع رايه لفتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
رحمة الله يستعد كذا في حجة ابي يوسف رحمه الله لا يفتد الا ان يعمل بولاية نفسه ولا يفتد
الروايات هذا الاختلاف في العكس وان اسلك عليه حكم الحادثة استعمل رايه في ذلك وعلمه ولا يفتد في بيان
اهل الفتنة في ذلك فان اختلفوا في حكم الحادثة ففتن في ذلك فاختار بولاية اليه الحق ظاهره وان اتفقوا على ذلك
فخالف رايه عمل بولاية نفسه ايضا كذا لا يفتد بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية
الفتنة فاد الطرلة الفتنة باجتهاده فتني بولاية اليه اجتهاده ولا يكون خافيا في اجتهاده لغيره ما يفتد بولاية لاسباب
للقاضي لوقتي مجاز فالمرجع فتنازع فيما بينه وبين الله تعالى وان كان من اهل الاجتهاد الا انه اذا كان
لا يدرى حاله يعمل على رايه ويحكم بالفتنة خلا لاسلم على الفتنة والفتنة ما كان هذا اذا كان
القاصي من اهل الاجتهاد لما اذا لم يكن من اهل الاجتهاد فان عرف اقاويل اصحابنا وحفظوا على الاحكام
والاتقان عمل بقوله من يفتد قوله فتنازع على التمسك وان لم يفتد اقاويل اصحابنا وحفظوا على الاحكام
في كل من اصحابنا وان لم يكن في البلدة الافتقار واحدا من اصحابنا يستعد ان يفتد بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية
كلاني التبايع والاجتهاد بولاية المفتي لنبيل المتفق وشرط صحة الفتنة ان يفتد اذ يفتد من الفتنة لفتنة
منه او ما يفتد به الاحكام دون الخلف وقيل اذا كان من اهل الفتنة خطا في حجة الاجتهاد والاول
اصح كذا في الفتنة في الفتنة واصح ما قيل في حجة المفتي ان يكون قد عرف علم الكتاب وقوة معانيه
وعلم الفتنة بغير فتنة وفتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
قالوا اذا كان في الفتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
وان وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين ساءوا وفتن خطا في اقبلا لا يفتد بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية
اذا كان من اهل الاجتهاد ولا يفتد في ذلك كذا في الفتنة وكذا لا يفتد بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية بولاية
فلا يفتد في الفتنة وينبغي ان يكون هذا القول في حجة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
العدد وان لم يفتد اجتهاده على غير ما يفتد في حجة المفتي ان يكون قد عرف علم الكتاب وقوة معانيه
هو فيه فالمستأنف بالكتاب سنة فتنة في الفتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
ولاي الفتنة في الفتنة وهو من اهل الفتنة والفتنة امني ذلك بولاية وان اختلفوا في فتنة فتنة
يفتد بولاية اقبلا لا يفتد من الفتنة اذا كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن القاصي من اهل الاجتهاد
في هذه الفتنة وقد وقع الاختلاف بين اهل الفتنة اذ يفتد من هو اقله واورع منه وان كان الفتنة
سواء فتنازع من اهل الفتنة فافتد على غير راي القاصي بخلاف رايهم لا ينبغي للقاصي ان يترك رايه
ويقتد بولاية وان ساءوا والقاصي بولاية واما كذا في الفتنة اذ يفتد من هو اقله واورع منه وان كان الفتنة
اليه ولا يفتد القاصي بخلاف رايه فالقاصي لا يترك رايه نفسه فان اهتم القاصي بولاية ان ذلك الرجل
افضل وافقه عنده لم يترك هذه المسئلة هنا وذكر في كتاب الحدود وقال لفتني بولاية ذلك الرجل اذ
ان يكون في فتنة من ذلك وان لم يفتد القاصي بولاية لا يفتد لاي فتنة بولاية نفسه ويقتد بولاية بولاية بولاية
فصل في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل من يجوز للفتنة في الفتنة في حجة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة فتنة
وقال ان العلماء يجوزون لانه لا يفتد منه ولا يجوز ان كان يفتد منه وهو الامع كذا في حجة السرخسي رحمه الله

الى ان يبين في الطريق هذه البينة كذا في النسخة المطبوعة اذا اذاع في المدي عليه كيف يصح
القاضي اختلف المسامح منه ومن قال ياشر المدي باقامة البينة على ملاقة دعواه ولا يكون هذه البينة
لاجل القضاء وانما يكون لاجل الاحضار والمستور في هذا ايكي فاذا اقام امراسا فانما يحضره فاما الحق
امر المدي باعادة البينة فاذا اعدا فطرحته على له الشهادة فبقي بها عليه ومن قال بخلفه القاضي فان
كل اقامة من مجلسه وان خلف امراسا فانما يحضره والاقل امح وعليه اكثر القضاة كذا في شرح اعياب
القاضي للخصم وان ارسل القاضي الى المدي عليه من يحضر فلم يجد فقال المدي للقاضي انه قد اذاع في المدي
والحكم بغيره على باب دارة القاضي بكلفة اقامة البينة على انه في منزله فان جاءه شاهد من يهدد ان لا يتردد في
تسليمه من اين على ما فان قال لا يتردد فيه اليوم او امس او غدا فانه لا يتردد في ايامه من القاضي كذا في
المجمل ويجعل بينة عليه من اجله واستفله حتى يفيض عليه الامر فيخرج كذا في الظهيرية وان كانت
الرؤية قد تقادم لا يقبل ذلك منها من اجل ما اذا علم على ملاقة ايامه متفاد ما قال استحق الاية الحلو في الصحيح
ان ذلك متعود الى راي القاضي وان تقادمت رواية الشاهد من الاية كان لا يمكن للمدي الدعوى للاحترار
من روي قد عتبه بان كان القاضي اذاع بين الخصم لم يعلم واحد فبني دعواه بغير ذلك منه فان قال
الخصم للقاضي بعد ما ختم الباب ومعه يامره قد جلس في الدار ولا يحضر فادع في غيابه وكذا اقيم
عليه البينة فان ابا يوسف رحمه الله كان يقول القاضي يبعث رسولا ينادي على يابه وبعد شاهد ان
قيدادي الرسول على باب الخصم فلا يجرى ايامه بل يجرى ثلاث مرات فان كان بن فلان ان القاضي يقول احضر مع
خصمك فلان بن فلان جلس لحكم والاضمت عنك وكذا وقبلت البينة عليك بحضرة وكذا فاذ اقبل ذلك
ولم يحضره فبقي القاضي غيابه وكذا وسمع البينة عليه وامر بالمحضر عليه بحضرة وكذا قال القاضي في
ادب القاضي وقال غيري يوسف لا اري ان اقبض عنه وكذا فقد بين هنا على ان لا يوسع رحمة الله
ولم يرد كالمخالفة فغيره الخالف ابو حنيفة رحمه الله لا يحضره الله فقد روي ابن سنان عن محمد
رحمة الله مثل قول ابي يوسف رحمه الله وكان القاضي اماما يروي في نفسه رحمه الله يقول راي
في بعض روايات النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله في الكبري وكان هذا فعلا متوقفا عليه ان القاضي
يغيب له وكذا في بعض النسخ من وكيله وفي الثانية قال ابي يوسف رحمه الله وكذا الوكبة القاضي الى الدار
كتابا في حاوثة فلم يفر من القاضي ككتبة المدي على الخصم فان القاضي يول عنه على حقه ما قلنا كذا في الثاني
في نوادر هشام سالت محمد رحمه الله ما تقول في سلطان لا ساد قبله حقة ولا يبيده الى القاضي فاجاب
ان ابا يوسف رحمه الله لا يعمل بالاعداء وهو قول اهل البصرة قال ومن قوله ذلك ان يبعث القاضي
رسولا اليه من قبله ينادي على يابه ان القاضي يقول اجب ينادي بذلك ايا غافا اجاب ولا اجل الله
لذلك السلطان الذي ابي ان يجيب وكذا في حاشيتهم هذا المدي فعلت له فقل انت تجمل له وكذا قال
نعم فقلت ولا تكون قعتت على الغائب فقال لا وان ابو حنيفة رحمه الله لا يعمل بالاعداء وكذا في النسخة
واما الجهد على الخصم وهو قوله ان يكون له رجل على رجل من قضاة المدي في منزله وتبين ذلك للقاضي
فيبعث اثنين من امثاله ومعهما اجابة من اعوان القاضي ومن النساء الى منزله بغصة حتى يجعوا على
منزله ويقف الاعوان بالباب ويحول المنزل وعلى السطح حتى لا يسكنه المهرب ثم يدخل النساء المنزل من غير
استئذان وحشة فيأمرن حرم المطلب حتى يدخلن فيناويعه ثم يدخلن القاضي ويقتسطن
الدار من قضاة السور حتى اذا وجدوه اخرجوه واذا لم يجدوه يامرون النساء حتى يفتتن النساء
فيما توارى في النساء فهذا هو صورة الجهد فاذا طلب المدي ذلك من القاضي هل يعمل القاضي قال
صاحب الاقضية وسع فيه بعض احكامنا رحمه الله قالوا اراد به ابا يوسف رحمه الله فقدم عليه
انه كان يعمل ذلك في من قضاة وقدم روي هشام عن محمد رحمه الله مثل هذا ايضا واصل ذلك ما روي
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى فانه هجم على بيت رجلين احدهما قاضي وكذا في اخر فتفي بكلمة ان في بيته نسرا
فوجد في بيته احدهما دون الآخر ومن هذا قال صاحبنا رحمه الله تعالى لاس بالجمهور على بيت
الخصم من والدخول فيه من غير استئذان اذا سمع منه صوت فساد للارباب المعروف والنهي عن المنكر
قال شمس الاية الى ان في ظاهر المذهب عندنا انه لا يجوز للجمهور للقاضي كذا في المجمل وان راي القاضي
ان يعمل المدي طينا او خائفا او قطعة فطراس لاحضار الخصم جاز وكذا في النسخة وهذه هي خارج المعر
وفي الامر ببعث الاشخاص وقال الخصم رحمه الله على قلب هذا كذا في الحاشية والقضاة في هذا
تخلعون بعضهم اختاروا وقع طينة وبعضهم اختاروا قطعة فطراس وبعضهم اختاروا دفع الخاتم

ولو اعطاه القاضي طينة او خائفا وذهب به الى الخصم واذا لم يبين له ان يفعل الخصم هذه الخاتمة القاضي فلان يدعوك
الفرق فان قال كتم اعرفه ولكن لا احضره المدي على ذلك شاهد من يهدد ان لا يتردد في ايامه من القاضي فانه اذا سئل
بذلك دفع القاضي من يحضره او يستعين في ذلك بالوالي واختلف العلماء في اجرة السخيم بعضهم قالوا هي بيت
المال وبعضهم قالوا على المزدك في النسخة هو الصحيح كذا في فتاوى القاضي خان اقامتة الموكل وهو الصحيح
الذي امره القاضي بسلامة المدي عليه لاحضار الخصم كذا في الامام صمد الاسلام القاضي المدي عليه وعليه
فبعض القضاة وبعض مسان على انه على المدي وهو الاصح فاذ احضر المدي عليه مجلس القضاة فالقاضي يامره
المدي باعادة البينة على نفسه فاذا اعدا البينة فبقي على ما صنع من التردد وساءة الادب وكذا لو كان
المدي عليه في الابتداء قال احضر من لا يحضر لانه يعاقب في هذه القصة دون ما يعاقب في القصة الاولى
ثم لا يشترط التعقيب في هذه السنادة في بعض في السنادة على المزدك والمستور وكذا في القول المختار ومن
ابي حنيفة رحمه الله انه يشترط التعقيب وهكذا روي عن محمد رحمه الله كذا في النسخة وفي الحاشية وكذا
اذ استكت المدي عليه بعد ما راي الخصم ولا يجب ولم يرد لا تفسد قضيته وفي الفتاوى العنانية واذ احضر
عزيره فبقي على حسب حاله على ما يري ولو كان القاضي من الابتداء المدي انه يأخذ طينة من عند
الامير لاحضار المدي عليه فذلك جائز وفي الفتاوى من اراد ان يستوفى حقه في باب السلطان ولا يجب
الي يامره القاضي فهو مطلق فيه بشرط ولكن لا يفتي به وبعض مسان على انه انما يطلق له في ذلك اذا ذهب
الى القاضي ولا يخرج من استيفاء حقه من حقه ما لو اراد الذهاب الى باب السلطان او لا يطلق له في ذلك
وبه يفتي فاذا ذهب الى باب السلطان والنسخة جوب دال احضره فبقي جوب داره من حقه زيادة على اسم
هذا الخصم ان يرجع بالزاد على المدي ينظر اذ ذهب المدي الى القاضي ولا يخرج من استيفاء حقه من حقه القاضي
لا يرجع الخصم بالزاد على المدي واذ لم يرد له في القاضي ولا يرجع واذ كان المديون يسكنون دارا جوار طاب
الغير بالخروج الى باب الحاكم فاستغنى القاضي هذا يسر الباب خلف المسامح فيه والمصحيح انه يسر ويحضر
النوار اذا كان المديون يسكن في داره وحشة واني للزوج الى الحاكم القاضي يسر الباب عليه لان العتبة في هذا
الباب للشك كتحية لو ثبت من القاضي انه نقل الامتعة غنما والرفيف ساكنها لا يسر الباب وفيما على تغيير
ويستل عن دار الشك بغير حجة ولا حجة دعوى على احد الشكا فاستغنى الطالب بالسلطان حتى يسر الباب
لسائر الشكا ان يرفعوا الى الحاكم ليرفع المسامح وان ابر القاسم القضاة يرجع لان الشكر على باب داره
لاجل واحد منهم مع من عن العدل وفي الثانية ولو ادعى على خصم محققا فان لم يكن له بينة فطما اذ يحج
لا يحضر القاضي كذا في الثاني والحاشية **فصل فيما يفتي القاضي بعلمه ولا يفتي**
فيه بعلمه وفي الفتاوى باق من شهادة الاشياء القاضي اذا علم كذا في البلدة التي هو فيها قاض في حال القضاء
لمرفع اليه تلك الحادثة وهو في قضاة بعد يفتي بعلمه ويحقق العباد وباشا واستحسانا في الاموال
وعبرها بالناس والطلافة وغيره كذا في التسلط من صاحب الاقضية كذا في هذه المسئلة اذ اعلم بحادثة
في حال قضاة وفي مجلس قضاة وذكر الخصم في هذه المسئلة اذ اعلم في البلدة التي هو فيها قاض في حال قضاة
في مجلس قضاة او في غير مجلس قضاة كذا في الجبل اما في المزدك والامانة لله تعالى وفي القول الجلية نحو قوله القاضي
والشرقة وسرر ابي يفتي بعلمه فيناويعه ولا يفتي بعلمه استغنى القاضي في شرح الفتاوى في الاية الشرقية فانه يفتي بالملا
دقة القطع كذا في الفتاوى الثانية وفي الفتاوى وحده الفتى يفتي بعلمه كذا في الحاشية الا انه اذا كان بالكراد
فالقاضي بعد من اجل الهمم لما فيه من امانات السكر لا يكره ذلك خلافا لما اذا اعلم بحادثة فتدل ان تفتي في استغنى
ورفعت اليه تلك الحادثة وهو قاض في قضاة يفتي بعلمه رحمه الله لا يفتي به كذا اعلم وعلى قول ابي يوسف رحمه
الله في حاشية الله يفتي وعن محمد رحمه الله انه يفتي في قضاة يفتي بعلمه رحمه الله ولو علم بحادثة فهو حقا ولكن
في مصر هو يفتي بغير حجة من حقه مع المدي هو قاض فيه بغير حجة اليه تلك الحادثة واذا كان يفتي بذلك
العلم فهو على خلاف الذي مر ولو علم بحادثة وهو قاض في راسين المص الذي هو فيه قاض فانه يدخل المص
ورقة اليه تلك الحادثة لا شك ان على قولنا يفتي بذلك العلم فانما على قول ابي حنيفة رحمه الله اختلف
المسامح فيه بعضهم قالوا اذ لم يكن مثله على التعريفة كان له ان يفتي في المص وليس له ان يفتي في الغري
لا يفتي بغيره ما لو علم بحادثة في مصر هو ليس بقاض فيه فخرج الى مصر الذي هو قاض فيه واما اذا كان
مثلا على الغري بان كان في مشنوع فقليل البلد ولو لم يكن له ان يفتي وهذا القول يرجع الى ان العلوس
بشرط القضاة القضاة وهو عبارة عن ابي يوسف رحمه الله وقال يفتي مسان حجة الله وان كان مثله ليل
الغري ليس له ان يفتي بذلك العلم على قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا القول يرجع الى ان المص من القضاة القضاة

كثير من يحملها من ادبيات الامم واما على ما شاهدني زور وقصصها بالكتاب بيننا
كل للرجل وطبها ويحل للمرأة التمكن من منه عند اي حبيبة واي يوسف رحمة الله الاول وعنده اي يوسف
رحمة الله الاول لا يجد له من من مشايخنا رحمة الله معه قال انما يشهد فكل من يتصدق القاصي
اذ كان القضاة يحضرون الشهود ويستمعون من قال حصة الشهود وقت القضاء وهذه المتونة ليست بشيء كذا في
الذخيرة واجعلنا على ان قضاء القاصي بالنكاح بشهادة القوم في معتدة الغيب وسكوتهم انه لا ينبغي كذا في
النهاية وسعد المسئلة في الفسخ كثيرة من بطلانها المرأة ادعت على زوجها انها طلقها ثلاثا واقامت على ذلك
شهادة زور وقصص القاصي بالعرفق بيننا ونفقت بر زوج آخر فجدد انفسها العدة فعلى هذا اي حبيبة
ويقال انه تعالى عنه وهو قول اي يوسف رحمة الله الاول لا يجد للزوج الاول وطبها ظاهر وباطنا ويجل
للزوج الثاني وطبها ظاهر وباطنا علم حقيقة الحال ان الزوج الاول لم يطل بها بان كان الزوج الثاني احده
الشاهدين او لم يعلم حقيقة الحال بان كان الزوج الثاني اجنبيا واما على قول اي يوسف رحمة الله الاول
قول محمد رحمة الله لا يجد للثاني وطبها اذا كان عالما بحقيقة الحال وان لم يعلم حقيقة الحال لا يجد له
هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتابه للرجوع وهل يجد الاول وطبها على قول اي يوسف رحمة الله الاول لا يجد
انما ترفع العدة منه باطنا وذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع عن الشهادة ان علي بن محمد اي يوسف رحمة الله
الامر على الاول وطبها سيرا وعلى قول محمد رحمة الله لا يجد الاول وطبها ما لم يعلم بها الثاني فاذا دخل
في الثاني الا ان لا يجد الاول وطبها سواء كان الثاني يعلم بحقيقة الحال او لم يعلم وهذه الاجابة على قول محمد
رحمة الله ظاهر فيها اذا لم يعلم الثاني بحقيقة الحال ان الثاني تزوجها وهي في الباطن مسكوتة الاول
عنه محمد رحمة الله الا ان الثاني لم يعلم به فكان نكاح الزوج الثاني فاسدا عنه فاذا دخل بها الثاني
وجب عليها العدة من الثاني فلا يجد الاول وطبها وان كانت امرأة الاول حية يتفق عندنا على ان الثاني لا
فيما اذا كان الثاني عالما بحقيقة الحال لانه اذا كان عالما بحقيقة الحال لا يجب العدة من الثاني فيها
لانه تزوجها وهو يعلم انها مسكوتة الاول فوقع نكاحه باطلا وان هذا الذي ذكره فيكون الانسان اذا تزوج
لا يجب عليه العدة ولا يجرى على الزوج وطبها ومن جملة مؤلفي الفسخ صبيح وصبيحة شيبا وهما صبيحان فكلوا
واغتصبا ثم تزوج احدهما الآخر فحجبا خري شيبا ولا فارق بينهما انما اولادهما القاصي بينهما ويتفق
يتفق فان رجعت الشاهدة ان عن شهادتهما حقيقتين فبينهما شهادتان لا يسع للزوج وطبها عندنا
حقيقة رحمة الله لانه ينبغي عليه بالحرمة وقد فقد القضاء طاهر وباطنا وكذا كان على قول محمد
رحمة الله لا يسع للزوج وطبها لانه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود ومن جملة مؤلفي العقد اذ اتفق القاصي
بالبيع بشهادة الزوجين فحجبا احدهما ان يكون الدعوى من جانب المتزويج بان ادعى رجل على غيره
انك لعنت مني هذه الجارية بكذا وقام على ذلك شهود زور وقصص القاصي بالجارية للثوري فنقد
فقد اذ باطنا عند اي حبيبة رحمة الله حقيقتين على رجل للثوري وطبها خلافا لمحمد رحمة الله وقصص شايخنا
قالوا يجب ان يكفرت مسيلة البيع على التفصيل عند اي حبيبة رحمة الله ان كان المنة المذكورة مثل فدية
الجارية او قل منة او ما يتخاين الناس فيه ينبغي فسخاوه باطنا وهكذا اذ في المتين فسخا اي حبيبة
رحمة الله وان كان اقل من ذلك ما لا يتخاين الناس فيه لا ينبغي فسخاوه باطنا لان طريق فسخ البيع القضاء
باطنا عند اي حبيبة رحمة الله في العقود والفسخ ان الناس في فسخاوه بغير منبها لذكرهم العقود واما
بغير القاصي منبها فيمالة ولاية البيع والاشهاد بغير العدة او اقل من العدة او ما يتخاين
الناس فيه واما القاصي له ولاية البيع باقل من القيمة فذكر ما لا يتخاين الناس فيه لانه نكح بمقتضى العدة
فليكن للقاصي ولاية اشياء النكاح ويقصدهم من الاول لا بل ينبغي الفسخ على الجارية لان البيع وان لا يجب
فقد ثبت له كذا في الجليل الوجه الثاني ان يكون الدعوى من جانب البائع وهو قوله رجل ادعى على آخر انك
استزيت مني هذه الجارية وقام على ذلك شهود زور وقصص القاصي كذا خلا للثوري ولا يجازيه
عن اي حبيبة رحمة الله واما على قول محمد رحمة الله ان عزم الشوري على ترك الخصومة فكله
وطبها بعد اذ اقام المدعي شهود زور ولو لم يعلم المدعي شهودا وكلف المشتري ورعا وكذا في البائع
ان عزمه لا يقع على ترك الخصومة على له وطبها من مختلف المصالح في تفسير العزم على ترك الخصومة
قال بعضهم من العزم بالقلب وقال بعضهم تفسيره ان يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتفي بمجرد
النية بالقلب ومن جملة مؤلفي العقد جلد اي على رجل هبة مقبوضة وقام على ذلك شهود زور
وقصص القاصي الذي فعلى فقد محمد رحمة الله ينبغي القضاء طاهر وباطنا لا يطاق حقا لاجل القضاء

لاستماع به وعن اي حبيبة رحمة الله فيمنع من اشهاد في رواية لا ينبغي اذ ليس للقاضي ولاية اشهاد النكاح وفي
رواية اخرى ينبغي باطنا لان القاصي ولاية اشهاد النكاح في الجلالة كذا في الذخيرة وفي القصة من رواية ابن
حبيبة رحمة الله كذا في الكافي واما الاملاك المسئلة فالقضاء فيها بشهادة القوم لا ينبغي باطنا لا اجتماع
كذا في الذخيرة واجعلنا ان الشهود لو ظفروا وعييدا او بعد ودين في قد واوكنا ينبغي طاهر وباطنا لا يجوز
انه لو اقر بالمقتضى الثلاث مرة انك وحلف فحينئذ لا يجد له وطبها الكل في شرح اجماع التغيير للمغايير الا ما
في الدين فانه يمان رحمة الله كذا في الخلاصة واما قضاء القاصي بالنسب بشهادة القوم فقد قيل انه على
الطلاق وقيل انه لا ينبغي باطنا لا خلاف في مسئلة امته ادعت على مولاهما انها ابنته مولاهم اخذ بك
واقام على ذلك شهود زور وقصص القاصي بذلك حذره على اللوي وطبها عند اي حبيبة رحمة الله انما خلافا
لمحمد رحمة الله عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجزى لاجماع فان مات الابن وترك ميراثا هل كل
لها الميراث ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة انه عجل لها اكله من غيره كرجلا في فاختلف المشايخ رحمة الله
فيه بعضهم قالوا هذا اعلى الخلاف وبعضهم قالوا لا يجد لها اكله بالطلاق وبعضهم قالوا لا يجد لها اكل
ميراثه بالطلاق وان ماتت الامه ذكر محمد رحمة الله هذه المسئلة في كتاب الرجوع وذكر انه يجد له اكل
ميراثها قال شيخ الاسلام رحمة الله وهذا الجواب على قول الاول لان الحال لا يجوز ان كانت امته وابنته
فان كانت امته فقد اكتسب امته فيجوز له بالاجماع وان كانت ابنته كان ميراثها خلا لانه بالاجماع قال محمد
رحمة الله في الجامع اذا شهد شاهدان على رجل في سوال انه اعتق عبده في رمضان وفيه التعبد يوم
الشهادة القادر مبرر وان كانت قيمته في رمضان الف الف لم يرد لاحق ما كانت قيمته ثلاثة الاف درهم فزاد
فقصي بشهادة قضاة من رجعتا قيمته العبد يوم ما عتقه القاصي وقد كان ثلاثة الاف كذا في الذخيرة
وفي الفتاوى الصائبة اذ اقصي بعتق امته ثم رجعت الشهود فالعتق ثابت ولا يجد الشاهدان ان يتزوجا
وفي المتين شرط على فسخها ان يكون ذلك بعد القضاء بالقيمة غير الشاهدان كذا في التناظرانية واذ
اقتبنا الاية على انها انما لها ثلاث اوجه واحدة هي في الزوج فحلفه القاصي فحلفه فان عتقت ان الامر كما
قالت لا يسعها الاقامة معه ولا ان يلزمها بها كذا في النهاية

فصل في القضاء

يخلاف ما يعتقده الحكماء والحكماء عليهم وفيه بعض مسائل المتزويج قال الامام في
قالق المنة وهو بواحد او عدة رجعية فزوجه او ما عتقته الي قاضين بطلانها ثلاثا ووقع
بينهما او كان الزوج يراها فاحدة باينة فزوجه او ما عتقته الي قاضين بطلانها ثلاثا وفرد بينهما
فقد هذا القضاء طاهر وباطنا حقا لا يجد له القاصي وطبها ولا يسعها ان تسكنه من نفسها وان كان الزوج
يراهن ثلاثا فزوجه الي قاضين بواحد او عدة باينة او واحدة رجعية فحلفها او اينة او واحدة رجعية
فقد هذا القضاء باطنا عند اي حبيبة رحمة الله ومحمد رحمة الله حقيقتين ان يكونا وان يتزوجا
وعند اي يوسف رحمة الله لا ينبغي هذا القضاء باطنا كذا خلافا على هذه الترجمة في آخر بحثنا في الفصل
والجواب ان البتة بالخادنة ان كان غلبا لا راي له فعليه ان يبيع حكم القاصي فيما يتفق في ذلك الى اذ
سواء حصل الحكم له بان حصل الحكم بالجلد او حصل الحكم عليه بان حصل الحكم بالحرمة وانه كان المتزويج بالحرمة
ففيما له راي وحكم القاصي بخلاف رايه ان حصل الحكم عليه بان كان هو يعتق الجلد وفيما القاصي بالحرمة
فعليه ان يبيع حكم الحاكم ويترك راي نفسه وباطنا وان حصل الحكم له بان كان هو يعتق الحرمة
وقصص القاصي بالجلد ذكر في بعض الاماكن انه ينبغي حكم القاصي ويترك راي نفسه من غير كرجلا في
وذكر في الاستقصاد ان علي بن ابي يوسف رحمة الله لا يترك راي نفسه ولا يفتت الي اباة القاصي
فيما يعتقده حكما وشاوخه فكلنا انا اجمع على ان المتزويج بالحرمة اذا كان غائبا وقصص القاصي له
ينفذ فقتاوه فكذا اذا كان عالما لان قضاء القاصي ملزم في حق النكاح فانه قد مضى ان القاصي ينبغي
بالشرع وما يصير منشا الى الشئ فهو بمنزلة النكاح فلا يترك ذلك بالري كما لا يترك النكاح لاجبا
وابو يوسف رحمة الله يقول ان الامام في جانب القضي عليه فاما في حق القضي له فلا اذ امر ولهذا ينبغي
القاصي دون طلبه وفي ربه ان القاصي مخلف في هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في الجليل في
نواوهم من محمد رحمة الله ولا يجد للزوج امرأة يتزوجها الا ان قال نصب لنفسه والدة فقامت الزاوة
انه كان خلف قبل الترجيع ولا خلاف في امارة يتزوجها الا ان قال نصب لنفسه والدة فقامت الزاوة
وراي ان هذا القول ليس بشيء فاطلة وامضي النكاح ثم يري الزوج وهو يري وقصص الخلاف
فهذا القول لا يسع القاصي فاما نعم وعليه وليس قول اي يوسف رحمة الله لا يسع القاصي

ولا يبيد قضاء بالمرأى الثاني بالمرأى الثاني الاول كما لا يبيد قضاء الاول بالمرأى الثاني الاول كما لا يبيد قضاء الثاني الاول بالمرأى الثاني الاول
 صابح الاقضية واذا روي رجل بامرأة ولم يدخل بها فجاءه القاسم وزاين لا يجزئها عليه فافترقا معه
 وفتي بذلك ففقدوا وذكروا القدر في حجة الله في شجره فيمن تزوج امرأة في الجاهلية او ابنته وفتي
 القاسم بهذا في النكاح في فساد هذا القضاء خلاف ما في يوسف ومحمد رحمتهما الله فقال علي بن ابي
 حمزة الله لا ينفذ قضاءه وعلي بن ابي حمزة رحمه الله لا ينفذ قضاءه كذا في الحديث القاسم اذا فتى بجواز نكاح
 التي روي بامرأة او بامرأة فقد جحدت حكمه الله فلا يبيد قضاءه كذا في الفصول العارضة
 واذا فتى قاضي بجواز بيع اتعاق الاول لا ينفذ قضاءه واعلم بان جواز بيع امرأتين الاول لا ينفذ فيه
 في الصديق الاول فمروا على روي الله تعالى عنهما كما لا يجوز ان يبيعا وهكذا روي عن عائشة رضي الله
 عنهما وقال علي بن ابي حمزة رحمه الله لا يجوز بيعها فراجع المتأخرين على انه لا يجوز بيعها وتركوا قول علي
 رضي الله تعالى عنه آخر هذا اقال الشيخ الامام شمس الاية الحلبي في ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاء
 قول محمد رحمه الله ولا ينفذ قضاءه في حجة الله في يوسف ومحمد رحمتهما الله ينبغي ان ينفذ ما ذكره الى قول
 من قال ان المتقدم اذا اختلف في شيء على قولين فراجع من بعدهم على احد القولين فهذا الاجماع هل يرفع
 الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله يرفع خلافا لا يبيد حجة الله في يوسف ومحمد رحمتهما الله واذا اختلف الخلاف
 المتقدم عند محمد رحمه الله لم يكن قضاء هذا القاسم في محل مجتهد فيه وعند ابي حنيفة وابي يوسف
 انه اذا لم يرفع الخلاف المتقدم كان هذا افتيا في فعل مجتهد فيه فينفذ وكان الشيخ الامام شمس الاية
 الشريفي رحمه الله يقول لا خلاف بين اصحابنا ان الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم فكان القاسم في
 محل الاجتهاد عند الكل فلا ينفذ عند الكل فكان ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاءه قول الكل وذكره
 في ادب القاسم انه لا ينفذ من غيره كوخلاف في الباب الاول من اقصية اجماع الكبار قضاء القاسم
 يجوز بيع امر الولد يتوقف على امضاء قاض آخر وهو لا يصح فان امضاء قاض آخر بعده لا يكون لاحد
 بغير ذلك ابطاله وان ابطال قاض آخر بطل ولا يصح لاحد تعدد ذلك امضاء وكذا هذا الحكم في كل
 حادثة اختلف الناس فيها اختلفت المذاهب والبيوت مختلفة ان قضاء القاسم فيها يتوقف على امضاء قاض
 ان امضاء قاض آخر يتوقف على لا تعدد ذلك ابطاله وان ابطال قاض آخر بطل ولا يصح لاحد تعدد ذلك
 امضاء وفي الزيادة ان المولى المولى اسارى من اهل الحرب واخرى وهو يرد الاسلام فظهر عليه
 المروكون ولم يردوه وظهر له الحرب حتى ظهر عليهم فمروا من المسلمين واحده وهم من ايدهم في دار الاسلام
 فانهم يردونه وفي الزيادة الاول اقتصم العزق الثاني او لم يقتصموا قال في الكتاب الا ان يكون الذي قسم بين
 العزق الثاني اما في حصة ما صنعته المروكون ملكا واخرى لا ينفذ كان العزق الثاني او في كذا في الحديث
 ذكر في السير الكبير اذا استولى المروكون على ممتلك المسلمين واخرى وهو بمسكوه في دار الاسلام فظهر
 منهم جيش من المسلمين قبل الاخذ بدار الحرب فذكره مدد علي صاحبنا وكذا في قوله يعلم الامام في
 حتى قسم السام بين من اصابه فالقسمة بالجلد والسام مدد علي صاحبنا فان علم الامام الى ان يرد
 بالعسكر اعدا قاتما فحسمه وقسمه مع غنائم المروكين بين من اصابه من المسلمين فمروا في قاضي يري
 ذلك غير اعدا قاتما ما صنع الاول ولم يبيد قضاءه وقطير هذا اما قلنا في فتى بشهادة العتاق على
 الغائب او بشهادة رجل وامرأتين بالنكاح على الغائب ينفذ قضاءه وان كان من يجوز القضاء على
 الغائب يقول للبيوت للفساد شهادة في باب النكاح وليس للقاضي شهادة املا وكذا في قوله القليل
 مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاسم باجتهاده فيها وما ذكر في السير الكبير من علم ان قضاء القاسم بالله
 للكافر يخرج الاستنبلاء قبل الاحراز في الحرب فذكره في شرح اجماع الكبار انه لا ينفذ
 كذا في الحديث قوله قال ولو فتى قاض بشاهد وكمين لا ينفذ قضاءه وذكر في كتاب الاستنباء ان علي بن ابي
 ابي حنيفة وشعيبان المروي رحمتهما الله ينفذ قضاءه وعلي بن ابي يوسف رحمه الله لا ينفذ
 وفي اقصية الجاهل من فعله في ان القضاء بشاهد وكمين يتوقف على امضاء قاض آخر ولو فتى على
 متروك التنبيه عند كوفي النوازل ان علي بن ابي حنيفة ومحمد رحمتهما الله ينفذ قضاءه وعلي بن ابي
 ابي يوسف رحمه الله لا ينفذ ولو فتى في حله او قضا بشهادة رجل وامرأتين فمروا في قاضي
 آخر يبيد خلافه فانه ينفذ قضاءه ولا يبيد قضاءه وفي السير الكبير اسرى رجل دابة وعزى عليها
 فوجد بها عينا في دار الحرب فان كان البائع معه في العسكر خاتمه وان لم يكن يبيد له ان لا يبيد
 ولكن ليسوقها معه حتى يخرجها الى دار الاسلام ولوربها الحاجة فحسمه او جحدت امته عليه

سقط حقه في الدار فجدد دابة اخرى او لم يجد فانما في الامار واجبه فاسرى بالركوب فبسط حقه في الدار ولورب
 اكرهه على الركوب لانه كان يخاف عليها الهلاك فركب ولم ينفذها وكوبه فله الدار وان لم يركبها الامار على
 الركوب وكذا قال اركبها وانت على ركوب فركبها سقط حقه في الدار فانما ينفذ في قاضي تعدد ذلك وروى
 بالعبير على طريق الاجتهاد لما قال له الامير من ذلك فمروا في قاضي آخر يري ما صنع الاول خطأ فانه
 يبيد قضاء الاول ولو فتى باطلا فلا ينفذ قضاءه واذا فتى القاسم في فعل مجتهد فيه وهو
 لا يبيد قضاءه لانه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ينفذ قضاءه واليه اشار محمد رحمه الله في كتاب
 الاكرام وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وعامة من علم انه لا يجوز واليه اشار في السير
 الكبير فقد ذكر في السير الكبير في ابواب القضاء اذا مات الرجل وترك تركت مقيما وعليه في فساد القاسم
 رقيقة وفتي بغيره فمروا في القاسم البينة لبعضهم ان سقلا كان دبره كان يبيع القاسم بغيره باطلا ولذا كان القاسم
 غالما بقدره ناجته وابطل تدبيره فمروا في قاضي آخر يري ذلك خطأ ينفذ قضاءه الاول وهكذا في كتاب
 الرجوع عن الشهادة والذكر حجة واذا شهد به في قاضي فمروا في القاسم بغيره بغيره بغيره بغيره
 فمروا في قاضي آخر يري ذلك خطأ ينفذ قضاءه وان لم يكن من رايه
 ذلك ففقد قضاءه ولو علم القاسم بكون الشاهد بغيره في حال ابدا الشهادة ان كان من رايه
 انه حجة يفتي بها ولا فلا فمروا في القاسم بغيره في حال ابدا الشهادة ان كان من رايه
 والي هذا القول اساء في الجامع ايضا وهكذا ذكر الخلاف في كتابه كذا في الحديث اذا فتى القاسم في فصل
 مجتهد فيه وهو لا يبيد قضاءه الا في حال ابدا الشهادة ان كان من رايه بغيره بغيره بغيره
 الاية وهذه اصولها في المذهب كذا في حاشية الفتن وفي حاشية ان هذا الشرط يعني كونه عالما وان كان
 ظاهرا المذهب كذا في حاشية كذا في البحر فرائده وهذا شرط آخر لنفاذ القضاء في المجتهد ان يصير حكم
 حادثة فيجوز فيها حكمة محكمة بين يدي القاسم من حسم الى حسم كذا في الحديث اذا فتى القاسم بغيره
 المجتهد في القدر بقية التوبة وهو يري ان شهادة حجة اما ينفذ قضاءه لان هذا الفصل مجتهد فيه وفي
 اقصية الجامع من تعليل عن الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخازمي اذا فتى القاسم بشهادة المجتهد
 في القدر بقية التوبة ورفعه قضاءه الى قاضي آخر اما لا يبيد الثاني قضاء الاول اذا كان الاول يراخفا وعلم
 الثاني ان الاول يراخفا بان اظهر الاول ذلك للثاني او لم يري من الثاني ان الاول قد يراخفا اما
 اذا علم الثاني ان الاول لم يري ذلك فحاشا بان قال الاول الصحيح قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان
 شهادة لا تقبل وان تاب كان للثاني ان يبيد قضاءه كذا في الحديث المجتهد في القدر بقية التوبة
 فالقاضي الثاني يبيد قضاءه لا لحالة حقة لو تعدد قاض مع الي قاض ثالث فله ان ينفذ قضاءه لانه لا يصح
 قاضيا بالاجماع فكان القضاء من الثاني محال للاجتماع فكان باطلا وما اذا كان بعد التوبة فلا ينفذ
 قضاءه عندنا لانه لا ينفذ قضاءه كذا في حاشية الفتن وفي حاشية ان هذا الشرط يعني كونه عالما وان كان
 كذا في ادب القاسم في حاشية القاسم اذا فتى في قاضي آخر فمروا في قاضي ثالث فله ان ينفذ قضاءه لانه لا يصح
 كذا في الحديث المجتهد في القدر بقية التوبة وهو يري ان شهادة حجة اما ينفذ قضاءه لان هذا الفصل مجتهد فيه وفي
 آخر لمصاحبه او بشهادة الزايد لولده او الولد لوالده فنفذ حقه لا يجوز للثاني ابطاله وان راي
 بطلانه كذا في التاتارخانية ولو فتى القاسم بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة فمروا في
 قضاءه كذا في الفصول العارضة والقاسم المطلق اذا فتى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود
 والقصاص وهو يري جوارده فنفذ لان الاختلاف في حجة القضاة ومن الناس من يجوز ذلك وهو
 سريح كذا في التاتارخانية في فتاوى القاسم طهيرا لدين رحمته الله واخفى في شهادة النساء وحده
 او قضاير فنفذ قضاءه وليس لغيره ان يبيد قضاءه اذا طوب منه ذلك فانه روي عن شريح وحاشية
 من التابعين بعضهم انه المخرج في ذلك كذا في الفصول العارضة ولذا قاضيا فتى بشهادة
 شاهد من مذهبهم افضلا فان يرد قضاءه وقع بخلاف الاجماع وان علم القضاة ان ذلك
 الحجاب ولو علم القضاة ايمان فقد ذكر شمس الاية الشريفي في شرح كتاب المتعجب ان الحجاب فيها
 كالحجاب في الحدود وفي القدر وكذا في شرح الاسلام رحمه الله ان الحجاب فيها كالحجاب في العبد
 وظهر ما ذكر في المختصر يدل عليه عندنا او مبني على استتقي وفتي بفتية مرفوعة فنفذ
 الى قاضي آخر فامضاء فانه لا يجوز امضاء وهذا الجواب ظاهر في حق القبي والقدر في شكل

ختمه بطلبه ولا ينبغي له ان يقبل البيعة على انه قد ابى القاضى الا ومعه ختمه ثم اذبح بينهما فالمدى يدعى ختمه عليه
فليقال القاضى المدعى عليه فلو كان قد ابى القاضى ذلك باقراره ووقع الاستفاد من الكتاب وان
جحد موافقته حتى اخذ المدعى الى اقامة الحجج وعرض الكتاب على القاضى فادعوا القاضى يقول له ما هذا
فيقول كتاب القاضى فلان فيقول له القاضى هات البيعة على ان هذا كتاب د كذا القاضى كذا في الجمل فلو قيل ان
من غير ختمه ختمه بكذا ولو سمع البيعة على ان هذا كتاب القاضى من غير ختمه ختمه لا يجوز ختمه انهم شرطوا قول
البيعة على الكتاب لا شرط قول الكتاب وقول محمد رحمه الله في الشرط وان قيل ذلك وليس معه ختمه بكذا
او اذ به يقول الكتاب لا يقول البيعة على الكتاب كذا في الملقط فاذا شهد الشهود ان كتاب القاضى فلان بن فلان
المكيد وهو محتور عنده فليقبل الكتاب ويقول هذا قراء عليكم وهل ختم ختمكم فان قالوا لا او قراء
علينا ولم يختم ختمنا او على العكس لا ياخذ الكتاب وان قالوا نعم قراء علينا فختم ختمنا وامدنا فابح
الكتاب ولا يكتفي بقولهم ختمنا ونشهدنا كذا في النهاية لو شهدوا ان كتاب القاضى قضاة ولم يشهدوا
بما فيه لم يقبل لهذا الشهادة عندنا وعند اي يوسف رحمه الله يقبل كذا في الجمل الترخي واذا فتح
الكتاب فظهر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة ان كان القاضى الكاتب كتب
في كتابه فذلك الشهود او عرفوا القاضى المكتوب فيه بالعدالة فيقتضى على الختم بالحق وان لم يكن كذلك سلا
القاضى عن عدالة الشهود فان عدلوا فقبلي بشهادتهم كذا في النهاية والاولي ان يكتب الدعوى ختمه الختم
وان فتح لم يختم منه بخلاف كذا في الجمل ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتحة ختمه قال فاذا شهدوا
انه كتاب فلان القاضى سلمه اليك على حله الى ان قال فتحة القاضى ولم يقبل فاذا شهدوا وقد ادوا
فعلهم بهذا انه لم يشترط العدالة للفتحة والصحيح انه بقول الكتاب بعد ثبوت العدالة لم يكن هذا الذي
اقتضاه بانه يقبل كتاب بعد ثبوت العدالة متحققا لرواية شرح ادب القاضى للمصنف السهمي ومحمد
لما اختار في المعنى حيث قال فيمنه وكذا الختمان رحمه الله في ادب القاضى ان القاضى لا يفتح الكتاب قبل
ظهور عدالة الشهود ثم قال ما قاله محمد رحمه الله امح اي تجوز من الفتحة عند شهادة الشهود مطلقا
بان هذا كتاب القاضى وختمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية ذكر ابن ساعدة عن حماد بن عيسى
ان في قياس قول اي حنيفة روي انه تعالى عنه اذا جازك كتاب في حق يميني للقاضين بختمه المدعى عليه فاذا
ختم سأل الذي جاء بالكتاب هو الذي ندمي عليه فان قال نعم سأل بعد ذلك او قيل انت في الكتاب
او صاحب كتاب فان قال صاحب الكتاب سلمه البيعة على ان كتاب القاضى وان قال انا وكيل القاضى وانا
فلان بن فلان فانه يسأل البيعة انه فلان بن فلان وان فلانا وكذا فان اقام بيعة على الكتاب قبل ان
يقضي بيعة وكالنه القاضى ان لا يقبله وهو قول اي حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان يقبل ويتر
قوله محمد رحمه الله وعن اي يوسف رحمه الله روي ان ابن ساعدة عن محمد رحمه الله انه سمع
القاضى البيعة على العدالة ولا كتاب فقبل ان يظهر عدالة الشهود عن الكاتب ثم ظهرت عدالتهم فقبلي
القاضى بالامر من حيث ان عدلته بيعة العدالة ولم يعدل بيعة الكتاب حتى عزل القاضى الكاتب
فاذا امكن ان يقضي بيعة اخرى على الكتاب والحتم لا يقبل كذا منه وان عدلته بيعة الكتاب ولم يعدل
بيعة العدالة حتى عزل الكاتب فاذا امكن الوكيل ان يقضي بيعة على ان فلانا قد كان وكذا يومئذ عدلته
الشهود قبلت البيعة وفتحي بالعدالة وهذا التفرع انما ياتي على قول محمد رحمه الله لا على قول اي حنيفة
رحمة الله هذان قول القاضى الكتاب وفتحه واي حنيفة الشرايط على نحو ما بينا هل يقضي بكتاب القاضى
ان علم القاضى ان الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان الفلاقي او قره الختم وشهد الشهود انه صاحب
الكتاب يقضي وان لم يكن شح من هذا سأل البيعة انه فلان بن فلان وان سأل البيعة قبل ذلك
فقد احسن فقبل للسافة كذا في الجمل في الحاشية فاذا جاء المدعى بكتاب القاضى الى القاضى المكتوب
المكيد واخضعه وشهد الشهود على كتاب القاضى وختمه ختمه الختم وفتح الكتاب وقراء على
الختم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب لانه لم يحكم حتى غاب الختم الى بلدة اخرى وطلبنا الذي
من هذا القاضى ان يكتب الى القاضى الذي الختم في بلدة لا يكتب في قول اي يوسف رحمه الله
ويكتب في قول اي حنيفة ومحمد رحمه الله ويسمع القاضى المكتوب اليه دفع الختم اذا قال في
دفعه ولا يجوز الدلالة سكا الكتاب وان وجد جميع الشرايط ويجوز استعانة القاضى من اهل
البلد ولا من غير شرط الكتاب بكتابة او رسالة يبعث معه امينا وان كان الامير في مملكتهم
السرايط ختم الكتاب والشهادة على انه كتاب القاضى كذا في الساتر رخصة ذلك للقاضي في ادب

القاضي فاذا امكن ختم القاضى الذي على الكتاب او كان الكتاب مشهورا وفي استنباط القاضى فان القاضى المكتوب
اليه يقبل الكتاب اذا شهد الشهود ان هذا كتاب قاضي فلان وانه اقوالهم قال الختمان عقيب هاتين البيعتين
هذا قول اي يوسف رحمه الله فاما على قول اي حنيفة ومحمد رحمه الله القاضى المكتوب اليه لا يقبل
الكتاب اذا لم يكن ختمه غير انما يرد به من حجة الله يقول ان كان الكتاب في يمينه ولا يفتح الشهادة على الكتاب لم
يشهدا الشهود بكتاب القاضى ذكره العقبة ابو بكر الرازي والشيخ الامام فخر راجع لا قيمة الختم الى ان يقول الكتاب معكم
الحاشية فلو لم يكتفي ان هذا اجابا بيننا به الناس كذا في الحاشية والصحيح انه قول الكل في الكبرى امارة وكانت
على انما واسمها من شهود ان ذلك فشهدوا بين يدي قاضي بلدة فلان ان يكتب الى قاضي بلدة الوكيل ليحكم بالعدالة
يقبل هذه الشهادة كذا في الساتر رخصة وان كان المدعى يدعي ان الكتاب لا يرد والقاضى الكاتب يكتب في كتابه وذكروا ان
فلان بن فلان بن فلان مات فتركته وترك دارا بالقرية في بين فلان الى اخر ما ذكرنا وكانت هذه في الدار مملوكة
وقد اقلع فلان بن فلان وفي يده ففتح ختمه فيه ان توفي وخلع فلانا لا يرد له غيره وترك هذه الدار لفلان
ميراثا له ولا ينبغي ان يكتب بعد كماله الى اهل له وامينا عري بذكر كرونا في فلان الذي بفلان وفلان فشهد
ان فلان بن فلان قد توفي في اخر ما ذكرنا واذا وقع الدعوى في العقار وطلب المدعى من القاضى ان يكتب اليه
بذلك كتابا فله اخطر وختمين اما ان يكون العقار في بلدة المدعى ويكون المدعى عليه في بلدة اخرى واما ان يكون
العقار في بلدة اخرى غير البلدة التي فيها المدعى وانه على وجهين اما ان يكون في البلدة التي فيها المدعى عليه او
يكون في بلدة اخرى غير البلدة التي فيها المدعى عليه وفي الوجهين كتاب القاضى يكتب له بذلك كتابا لان العبرة
في هذه العينة المدعى عليه فبعد ذلك كان العقار في البلدة التي فيها المدعى عليه وصل الكتاب الى الكاتب
اليه فالتفت اليه بعد ما اخطر على ما بينا ويحكمه المدعى وامر الحكمه عليه بنسليمه الى المدعى وان استخ
المدعى عليه عن التسليم فالقاضي يسلم بنفسه لان العقار في ولايته فيقدمه عليه تسليمه وان كان العقار في بلدة
التي فيها المدعى فالقاضي المكتوب اليه بالياد ان شاء يقضي المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى القاضى الكاتب
حتى يقضي له عليه ويسلم العقار وان شاكله به لوجود الحجج وسجل له وكتبه فقبلي العقار ليكون في يده
واسم عليه كذا ولكن لا يسلم العقار لان العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم مراد او رد المدعى
قبلي القاضى المكتوب اليه الى القاضى الكاتب انما يكتب على قضاة في القاضى الكاتب لا يقبل هذه البيعة
لانه يخرج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بتولية القضاء فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي
المكتوب اليه اذا قضى المدعى وسجله بالمدعى عليه ان يضمن مع المدعى امين له ليسلم الدار الى المدعى
فان اتي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكمه كذا في كتيبة كتابه الذي وصل اليه ويحكمه بجميع ما جرى بين
المدعى وبين المدعى عليه بحضور المدعى ويحكم عليه بالعقار ولا يرد له ان يضمنه احد ليسلم العقار اليه
واقتضاه عن ذلك فتركته وذكروا في كتابه وسألني المدعى الكتاب ليحكمه كذا في كتيبة كتابه الذي وصل اليه
اليه هذا العقار فاعمل في ذلك فربحت الله واياها بما يحق الله عليك وسلم العقار للمدعى وفي الكتاب الى المدعى
فلان بن فلان موجد كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضى الكاتب تسلم العقار الى المدعى واخرجه
من يد المدعى عليه وان كان العقار في بلدة اخرى غير البلدة التي فيها المدعى عليه فالقاضي المكتوب اليه يخطب
ان شاء كتب المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى قاضي بلدة الذي فيها العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضي
المدعى بالعقار بختمه المدعى عليه وان شاكله به المدعى وسجل له ولكن لا يسلم العقار للمدعى اذا
القاضي ان يكتب في القضاة لا بت عن اي يوسف رحمه الله كيف يكتب ختمه اذا كان له رجل بخاري ختمه
او الى سرقه فاحذر رجل سرقه في ختمه المدعى وليس للمدعى شهود يسرقه انما شهود بخاري يطلب
الدوي من قاضي بخاري ان يكتب بما شهد شهوده منده فالقاضي يجيبه الى ذلك ولا يكتب له كتابا في قاضي سرقه
عليه ما بيننا في الدعوى غير ذلك يكتب شهوده عند فلان وفلان ان القضاة السعدى الذي يقال له فلان ختمه
كذا وفاقته كذا كذا في الجمل وستة كذا او ففته كذا كذا في النهاية ولكن فلان الذي هذه او قد اقر الى
سرقه واليه في يد فلان يسرقه بغير حق ويشهد على قاضي سرقه ان يسرقه الى سرقه بغير حق
ما في الكتاب حينئذ يشهد عند قاضي سرقه بالكتاب ويحلف فيه فاذا اتى هذا الكتاب الى قاضي سرقه
يخبر القاضى مع الذي في يده حتى يشهد عند قاضي سرقه بالكتاب ويحلف فيه حتى يقبل شهادتهما
بالاجماع فاذا قبل القاضى شهادتهما وثبت عنهما عند قاضي سرقه ففتح الكتاب فان وجد حلية العبد اذ كان
لما لهما شهد به الشهود عند القاضى الكاتب وذكروا الكتاب اذا اظهر ان هذا القاضى غير القاضى
في الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعى غير ان يقضي له بالعبد قبل

كثيرا من المدي بنصر المعتبر ويجعل في غنى المتبحر كما تراه من صاحب حق لا يغيره احد في الطريقة انه سرقة ويكتب
تحتها الى قاضي بطران بن كز و يشهد شاهدين على كتابه وقته وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى القاضي بخارا
وشهد الشهود انه هذا كتاب قاضي سمرقند وخاتمة اسر المدي ان يحضر شهوده الذين شهدوا عنده اولا ثم فيشهدون
بشهادة القضاة مكرهة المدي فاذا شهدوا ذلك ما يصنع قاضي بخارا في اختلاف الروايات عن اي يوسف خزانة
ذكر في بعض الروايات ان قاضي بخارا لا يقبل المدي على العبد وكذا يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى له
ويشهد شاهدين على كتابه وخاتمة وما فيه ويكتب بالعهد معه سمرقند حتى يقضي قاضي سمرقند بالصحة
المدي عليه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والحق ويأتي في الكتاب وظهور ذلك
الشاهدين فقي القاضي بالكتاب بخبرة المدي عليه وايرد كقول المدي وقال في رواية اخرى ان قاضي بخارا يقضي
بالعبد للمدي ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كقول المدي وعلى الرواية التي جرت ابا يوسف خزانة كتاب
القاضي في الاما وصحة ما ذكر في القضاة غير ان المدي اذا لم يكن ثقة ما مؤثرا فالقاضي المكتوب اليه لا يدفعها
اليه ولكن يامر المدي بحبس رجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعثها معه لان الاحتياط في باب الفروج
واجب كذا في المحيط اذا مات القاضي الكاتب فبذلك ان يمسك الكتاب الى المكتوب اليه فالمكتوب اليه فالكاتب
اليه لا يعمل بهذا الكتاب عنده نا وقال ابو يوسف رحمه الله في الاما لا يعمل وهو قول القاضي رحمه الله
وكذلك مع هذا فقي به مرفوع الى قاضي آخر امتناه لان قضاة هاذن الاختلاف وكذا كان صاحب فيما اذا مات بعد
وصول الكتاب اليه قبل القضاة فاذا مات امانة بعد وصول الكتاب والفترة فان المكتوب اليه يعمل به هكذا ذكر في
ظاهر الروايات والمصنف ما ذكر في ظاهر الروايات وان عزل القاضي الكاتب فكتب فيه للحجاب فيما اذا مات كذا في
الدرجعة لو لم يقض القاضي الكاتب اهلا للقتل فبذلك وصول الكتاب اليه لا يقبله كذا في الكافي واما اذا مات
المكتوب اليه او عزل واستعمل مكانه قاض آخر فوصل الكتاب الى الذي استعمله هل يعمل به ينظر ان كان في الكتاب
والحال من يمسك اليه الكتاب من قضاة المسلمين يعمل به وان لم يكن في الكتاب والى كذا في القضاة من قضاة الشاه
لا يعمل به عندها قال في كتاب الحلة واذا جاء الرجل بكتابا لقاضي الى قاضي آخر فلم يجد فيه شيئا فقال القاض
القاضي المكتوب اليه ان يكتب له الى قاضي آخر بما اتاه من القاضي الاول بعد ان ثبت ذلك عنده وشرايط الشهود
ما ذكرنا وهذا لان شهادة الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب صار موقولا الى المكتوب اليه حكما فيغير
عالمه وادعاه حقيقة ولو شهد واعينده حقيقة وطالب المدي من القاضي ان يكتب له كتابا الى قاضي البلد
الذي خصه هنا كذا اليسر له يكتب له كتابا كذا هنا لان القاضي المكتوب اليه انما يكتب بعد ما ثبت عنده وثبات
عنده كتاب القاضي الاول بالحق على الغائب لا يتحقق فيكتب وينسخ كتاب القاضي الاول لانه هو اصل الحق
وان شاء حكاة ذلك في كتابه وكذا كان المدي قال للقاضي الاول اني لا احضر الشهود من يصحبني الى بلد
الحكم فاكتم الى قاضي بلده كذا يكتب ذلك القاضي الى قاضي بلده فالحكم اجابة القاضي الى ذلك ولو كان المدي قال
للقاضي الاول اكتب الى قاضي سمرقند والقاضي نيسابور حتى اذهب الى مرو فان وجدت خصمي ثمة والاذية
الى قاضي نيسابور فعلي قول اي يوسف رحمه الله القاضي يجيبه الى ذلك وعندها في حقيقة وحكمة
رحمهما الله لا يكتب على هذا الوجه فانه جمع الطالب الى القاضي الكاتب الاول وقال اكتب الى قاضي بلدة
اخرى لاني لم اجد خصمي في تلك البلدة فانه لا يكتب له في ذلك حتى يرد عليه ذلك الكتاب فاذا اراد ان يكتب
ولقاء القاضي الكاتب اراد ان يكتب له ما فاقبل مرة ذلك الكتاب اليه مع انه ليس له ذلك ينبغي ان يبين
في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا لعله في المنفعة ليرد به الا لئلا يمس كذا في الدرجعة واذا كتب
القاضي لرجل يدعي دينا على غائب كتابا ونسخ الكتاب لرجلا المدي وقال فقد ذلك الكتاب والتمس كتابا
آخر فان القاضي يتهمه لا يكتب كتابا آخر وان لم يثبت له كتابا آخر في كتاب الثاني الى قاضي بلده
الحادثة كتابا في تاريخ كذا مكرها في فقال فقد ذلك الكتاب فطلب مدي وكتب هذا الكتاب ويذكر
التاريخ كذا ياخذ الحق من بين مكنايين ولوقال المدي بعد ما كتب له كتابا ان المدي عليه انتقل من تلك
البلدة الى بلدة اخرى فكتب له كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كذا كتبت له الى قاضي بلدة كذا
في هذه الحادثة كتابا آخر مرقا ان الذي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة كذا فطلب هذا الكتاب
احتياطا كذا في قناوي قاضي خان واذا كتب كتابا بحق لرجل على رجل فخرج الكتاب من يده حتى حضر المحضر
الذي اخذ الكتاب عليه فقد تم اليه فانه لا ينبغي للقاضي ان يقضي عليه بذلك حتى يثبت المدي البينة
عليه ذلك كخبرته وان كتب القاضي الى الامير الذي استعمله وهو موقوف في المصلح الله الامير يفتق القضاة
والشهادة ولعبت بالكتاب مع ثقة يعرفه الامير فان امضاء الامير فهو جائز وان لم يكن معنوا ولا يفتق

ولم يشهد عليه الشهادة ان هذا كتاب القاضي وقته وهذه الشهادة والامير ان لا يجوز ان لا يكون عليه عنوان باسم
القاضي وباسم الامير واسما ابائهما واخذاهما ولا يكون بخبرته ولا يشهد عليه شاهدان قال في الاصل ولا
يقبل كتاب قاضي مستأق او قرية ولا يقبل كتاب عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة فيها منبر وجهاة في هذا
على ظاهر الرواية لانه على ظاهر الرواية لا يشرط لكتاب القاضي حكم القضاة اما على الرواية التي
لم يشرط المصنف القضاة فيقبل فيها بكتاب عاملها ولا يقبل كتاب قاضي الرضاة وقاضي القرية ولو ان
رجلا في يديه امانة وقام آخر البيعة الهالة فقي هذا القاضي له فقال الذي في يديه اني اشترى منها فلان
وهو في بلد كذا وقد دفع البيعة الهالة فاسمع شهودي واكتب لي فانه يكتب له ذلك بما يصح عنده ولو ان جارية
في يدي رجل ادعت الهاتمة الاصل بعد ما افترق بالرق وقامت البيعة فقي القاضي بحديثها فان اقام
الذي في يده البيعة على انه اشترىها من فلان الغائب بكذا ونقده الله وطلب من القاضي الكتاب بحسبه
الي ذلك لانه يريد الرجوع بالثمن وانه دين ولو اقام المثل نعم البيعة على حديثها وكذا ادعت الحرة والكرتاروا
بالرق ولربك ان الذي اليد بيعة على اقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها في يمين عندها في حثينة
رحمة الله خلافا لقضاة الجبلان عليها البيعة وان قال ذواليد اني اشترى منها فلان وفقدت الثمن
فاسمع من شهودي لارجع عليه بالثمن لا يجيبه الى ذلك خلاف المسئلة الا في ذلك ان ادعت حثينة الاصل
لنعم ما افترق بالرق وسد قضاة صاحب اليد لا يرجع المشتري بالثمن على البايع وكذلك اذا انكره الدق ابن ذواليد
وادعت حثينة الاصل كان القول قولها لا تكون المشتري ان يرجع بالثمن على البايع فان اراد المشتري ان يخل
البايع في هذه الفصلين ما يعلم لظاهرة الاصل يريد به الرجوع بالثمن على البايع فله ذلك لانه يدعي
عليه معقولا اقر به بغيره فاذا انكر يستلزم فان حلت لاشي عليه وان نكح فقد اقر بما اذماه المشتري
فيلزمه الرجوع بالثمن ولو ان المشتري في هذه الفصلين لم يطلب تخليفا للبايع وكذا ان ادعت البيعة
على حثينة يريد به الرجوع بالثمن على البايع سمعت بيته كذا في المحيط ولو ان رجلا اورد على قاضي كتابا
من قاضي على رجل بحق قوا في البلد وقد مات المطلوب فاحضر الطالب ورثة المطلوب او وصيه وبعاء
بالكتاب الى قاضي واحدة شهوة على الكتاب بمحض من الوارث او الوصي فالقاضي يقبل الكتاب وسيع من
شهوة على الكتاب بمحض من الوارث او الوصي وينفذ ذلك سواء كان تاريخ الكتاب بعد حثينة المطلوب
او قبله واذا اورد على قاضي كتاب قاض آخر بغير ليرة هذا القاضي وهو مما اختلف فيه القضاة فانه لا ينفذ
موق بين الكتاب وبين التسجل فانه اذا ورد التسجل من قاضي على قاضي آخر وهو لا يري ذلك وهو مما اختلف
فيه القضاة فانه ينفذ ويغيبه كذا في المحيط ولو ان رجلا اورد على قاضي كتابا من قاضي آخر على رجل وكان
الكتاب اسم المدي عليه ونسبه ومساكنه وفي ذلك تلك القضاة او في ذلك القضاة ان كان الاسم
والنسب لم يقبل القاضي الكتاب حتى يبين البيعة على المطلوب انه هو الذي كتب فيه الكتاب وان لم يكن في ذلك
القبيلة او القضاة ان كان في ذلك الاسم القضاة عليه الحكم فان قال المطلوب في هذا القضاة او في هذه
القبيلة رجل آخر على هذا الاسم والنسب لم يقبل منه ولم يدفع عنه الحسومة من غير بيعة وان قال المطلب
انا اقيم البيعة ان في هذا القضاة او في هذه القبيلة رجل على هذا الاسم والنسب فله الحق وجب ان اقام
البيعة ان في هذا القضاة او في هذه القبيلة رجل على هذا الاسم والنسب يقبل هذه الشهادة وينفذ الحسومة
عنه وان قال انا اقيم البيعة ان كان في هذا القضاة او في هذه القبيلة رجل على هذا الاسم والنسب وانه
مات لم يقبل ذلك منه الا ان يكون موثقا فلان بعد تاريخ الكتاب وشهادة الشهود بالحق في كتاب القاضي
الآن يقبل وينفذ الحسومة وان كان الكتاب على بيت احقر القاضي بغيره ومنه وسيع من الشهود وقبل
الكتاب في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله انه رجل له على رجل غائب مال مؤجل ساد من القاضي ان يكتب له
به ذلك كتابا فانه يجيبه الى ذلك ويكتب له ويذكر فيه الاجل على ما شهد به الشهود فان اراه المدي المطلوب
ان الطالب قد اقراني عن كل قليل وكثير اوقال فيثبت الدين الذي له على قاضي فانه يكتب له وقال القاضي
اي اريد ان اقدم البلدة التي فيها الطالب واخاف ان ياخذني بالمال ويحجزني لابرأ او لا يستيفه او يبيع
ها هنا فاسمع من شهودي واكتب لي الى ذلك القاضي فانه لا يسع من شهوده ولا يكتب له في ذلك فيقول اي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يكتب واجهوا على انه لو قال محمد في الاستيفاء مرة وخاتمة
سرة فانما اخاف ان يحضر من قاضي اخر فاسمع من شهودي فاكتب الى قاضي ذلك البلد انه يكتب ومن بعض
سبله دعوى البراء على الغائب مسيلتان اربابا احديهما مسيلة الشفعة وصورة فخرجت قال القاضي
ان استريت دارا ولان الغائب سفيها وقد سلم الشفعة واخاف اني اذا ذهبت لهما ياخذني بالشفعة

ويترك التسليم وطلب منه ان يسبح البينة على التسليم ويكتب بذلك في سجل الخلافة الذي في قلاية التامة مسجلة القدر
وهو منها امرأة قاتلة للقاضي طلقته ووجي فلان وهو في بلدة كذا اليوم واما اريد ان اذهب الي تلك البلدة
واخاف ان ووجي يكون في قاسم من شوقي واكتب لي في قاضي تلك البلدة فاقا في هذا يجيبها في علي الحلافة
ذكرنا فان كان هذا الذي يحسن القاضي اخبره عن اخوجه والخصومة سنة سبع مئته وكتبته بذلك بالخلان ولو
كان الطالب ابراء الطالع عند القاضي وكان السجين سلم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منه وهذا
اصل محمد رحمه الله ظاهر قالا وعلى قياس قول ابي يوسف رحمه الله ينبغي ان لا يكتب واذا اراد القاضي
ان يكتب بعلمه فاعلم بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه فبلا موضع جازله ان يعطيه بعلمه جازله ان يكتب
بعلمه الا ان في فضل الكتابة اختلاف المشايخ رحمه الله في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عنه في موقوعه
ما اذا علم بالحاجة قبل ان استفتي ثم استفتي بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كما لا يقضي بذلك العلم
ويعتبرهم قالا لا يكتب وقال محمد رحمه الله في كتاب الدلالة وتجلد بالخلان الحنفية في دار في غير مصره وبقيتها
او باحدا لها واذا كتاب القاضي فاقا في يكتب له في ذلك فبعد ذلك ان كان القاضي يعرف الموكل ان ثبت معرفته
وان لم يعرف يكتب وقد سألته البينة على انه فلان بن فلان على نحو ما بينا امر يكتب وقد سأل فلان بن فلان في كرام
الوكيل ونسبه على ما قد سأل من رسم الكتابة فانه وكله بقبضه لا يكتب وكله بقبضه الا في الكوفة في بني فلان
واذا كان وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفة فالحاصل انه ينبغي للقاضي ان يذكر في
الكتاب ما ذكره به من ان كان الوكيل حاضر احلاه وزيادة في التعريف وان تركه لم يعرفه وان كان غائبا بالكوفة
يكتب وكله بخلاف كونه فلان بن فلان الفلاي فلهذا المسألة ان لا يوكيل الغائب صحيح وهو المذهب لعلنا يتأخر
الله الا انه لا يلزم الوكيل قبل قوله فاما للمعروف عنه كما في توكيد الحاضر بغيره او وصل الكتاب الى المكتوب
اليه فاقا في يحضر الذي في يد الدار ويسال البينة على الكتاب والحاضر يحضره ويفسخ الكتاب بعد ما قامت
البينة عليه وينداه على الشهادة حتى يشهد عليه ما فيه وبعد ما ذكر كمال الوكيل البينة على انه فلان بن فلان
فان اقامها سال الذي في يده الدار عن الدار فانه اقربها للموكل امر به فيها البينة وان سال الوكيل البينة
على انه فلان بن فلان الفلاي قبل ان يسال البينة على الكتاب فلهذا حسن وهذا في قول محمد رحمه الله اما في قول
ابي حنيفة رحمه الله فينبغي ان يسال الوكيل او البينة على انه فلان بن فلان فلهذا في البينة على الكتاب
وكذا المحو في الدلالة في الدواير والرقبة والعروض والودعة والدين قال في التوكيد بالخصومة في
الدواير يحاط من نازعة غلا باطلاق التوكيد ولو كان الموكل حيا لم يجز له ان يجامع غيره
وليس للتوكيد بالاجابة الا ان يوافق الدار ويكون حيا من آخره فانه قال واذا وكلت الالة لغيرها
وتفقد الوكيل وطلبت من القاضي كتابا في ذلك فينبغي للقاضي ان يذكر في كتابه وذكره ان لغيره وجها
فلان بن فلان من الموكل وقد وكلت فلان بن فلان بقبضه ذلك من زوجه او بالخصومة فيه ان اكرهها
يكتب وبالخصومة منه بخلافه عن قول ابي يوسف رحمه الله لان عند الوكيل بقبض الدين
لا يسلك بالخصومة ويكتب ايضا وكله بطلبه ففقهنا من زوجه او بالخصومة فيها فاه او وصل الكتاب
الى القاضي يحضر لرؤيته ويسال عن المرفوع اقربه امره بالدين الى الوكيل ولو كانت وكلته لغيرها
وبالخصومة في ففقهنا حتى يزعمها كل شهر ففقهنا سنة ولا سنة كسنة سنة فاذا وصل الكتاب الى
المكتوب اليه لا يقبل البينة الا بحضرة الزوج لانه هو الحكم فاه اثبت ذلك عند سألته عن المرفوع
اقربه اخذ منه ويمنع من النقطة والكتوبة ما يصلحها كذا في الجليل ولان رجلها كتابا القاضي
قبل ان يسبح القاضي شهادة الشهود على الكتاب فوازي الحكم في البلدة فيل على قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله بيبعت مناديا ينادي عليه بانه ثلاثة ايام اخرج فان لم يخرج فبعت
عليك وكلا قضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمه الله لم يمتحن هذا القول كذا في قوله
قاضي كان قال في كتاب لا قضية واذا وكل الرجل رجلا بالخصومة في غيبه فادراشاه واخذ بذلك كتاب
القاضي لم يجز لانه لا يرد حتى يحضر الموكل وهو المشتري فيجوز ان يكتب ما رآه من العيب وذلك لانه
لو لم يرد يمين الموكل ورج باليمين بلحق بالبايع ضرر لا يمكن تداركه لان النسخ ينفذ طاهر وابطال
فلا يقع التدارك بالكون بخلاف فضل الدين فذكرها هنا ان الوكيل لا يمكن ان يرد حتى يحضر المشتري
ويجلب بائنه تاديب بالعيب وان لم يردع البايع من المشتري وهكذا ذكر الحنفية والحنابلة
رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وذكر محمد رحمه الله في المبسوط ان الوكيل يمكن ان يرد بالعيب
الا اذا ادعى البايع من المشتري وفيه ما ذكره هنا ان علي القاضي ميانة قضائه عن النقص وتبجح

انواع البينة وميانة حق العباد وذلك بان يتطهر ويحسين الشري واعتبر بما اذا اراد المشتري الدرك بالعيب
تعد عتق البايع فان القاضي يستعمل المشتري باليمين بالعيب وان لم يردع البايع من المشتري فلهذا ما ذكر
في المبسوط ان القاضي نصب ليعمل الخصومات لا لا نساها وفي الاستحلاف بدون طلب المدعي انشا الحق
وهذا لا يجوز الا بدعي انة لا يستعمل الوالي في باب القصاص بائنه ماعنه بدون طلب القاتل والقصاص
ما يندري بالبنية فلان لا يستعمل هاهنا اولى لان الاستحلاف للمطالب والبايع قاصر وعالي النظر
لنفسه بان يدعي الرضا على المشتري فاذا نكز الدعوى لم ينظر لنفسه فلا ينظر لغيره لان المسئلة اليه
استشهد بها لان المينة عاجز عن النظر بنفسه في القاضي نصب فاطرا لكل من عجز عن النظر بنفسه
لهذا يستعمل له كذا في الذخيرة والوالي على بلدة من بلاد المسلمين او على ناحية من بلاد المسلمين اذا
اراد ان يكتب الكتاب الحكي فان كان الخليفة قد ولاه القضاة جاز وان لم يزل لم يجز ولو كان هذا
الوالي قد انشا فاجاز له ان يعطيه هل يقبل كتاب هذا القاضي ينظر ان كان الخليفة اذن له هذا الوالي
بالقبول قبل كتابه وما لا فلا ذكر في كتابه الا قضية ان كتب الخليفة الى قضائه اذا كان الكتاب في الحكم
لشهادة من شهد عنده بمنزلة كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الا بالشرط الذي ذكرناها واما
كتابا انة في فلان او عز فلان لا يقبل عنه بدون تلك الشرايط ويعمل به المكتوب اليه اذ وقع في قلمه
انه حق ويصير عليه وهو غير كتاب سائر الرعايا يسمى من المعاملة فانه يقبل بدون تلك الشرايط
ويعمل به المكتوب اليه اذ وقع في قلمه انة حق كذا هنا قال في الامل ولا يقبل شهادة اهل الذمة في كتاب
قاضي المسلمين الذي يولي في في فوازي من سماعه عن ابي يوسف رحمه الله من خطباء بكتاب قاضي في
قاص وقيل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قد رتبته صاحب الحق على اصل الحق من المكتوب
اليه فان المكتوب اليه لا يعمل الكتاب ويأمر لطلبا ان يحضر البينة على اصل الحق ابراهيم عن محمد رحمه الله
اذا غلب الخراج على بلدة واستعصموا عليها قاضيا من اهل البلدة فكتب هذا القاضي كتابا الى قاضي اهل
العدل فان كان المكتوب اليه يعلم ان الشهود الذين شهدوا عند الكاتب من اهل البني لا يقبل الكتاب وان كان
يعلم ان الشهود من اهل العدل قبل الكتاب فان لم يعلم ان الشهود من اهل العدل او من اهل الخراج
لا يقبل الكتاب كذا في الجليل **فصل في التكميم** التغيير وتغيير غيره وكما فيكون
الحكم فيما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيره مما يستعمله الصالح كذا في محيط السرخسي
انه يعلم بان التكميم جائز في كل جوار ان يكون الحكم من اهل الشهادة وقت التكميم وما ذللا للشهادة
وقت الحكم بان كان الحكم عمدا فاعتق او ميا فاسلم وحكم لا ينفذ حكمه وحكم هذا احكامه بغير حكم
القاضي الوالي من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين ومن رجع حكمه ولا ينفذ في حق من لم
يرجع حكمه بخلاف القاضي الموكل كذا في المختلط ولا يجوز تخليم الحاكم والعبد والدمي والمجود في القدر
والقاسق والقبلي والثاسق اذ احكم يجب ان يجز وعنده فاول كل واحد من المحكمين ان يسرع بالرجوع
عليهما واذا حكم له فلهذا كذا في الهداية من الادب من عدم موافق تخليم الذي ان لو كان الذي يحكم بين
المحكين اما العاقل الذي حكمهما فيما بين الذين فانه يجوز وذكر في المبسوط وان حكم الذي بين اهل
الذمة جاز لانه اهل الشهادة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكونوا ضامنا عليه في حقهما كتقليد
السلطان اياه وتقليد حكمة الذي يحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين المسلمين
باطل وكذلك التكميم كذا في النهاية ويصح التكميم فيما يمكن ان ينفذ كذا في نفسهما وهو حق
العباد ولا يصح فيما لا يمكن ان ينفذ كذا في نفسهما وهو حق في الله تعالى حتى يجوز التكميم في الاموال
والطلاق والعناق والتكاح والقصاص وتعمير لمرقة ولا يجوز في حد النكاح والمرتقة والعنف
وذكر الحنفية ولا يجوز حكم الحاكم في حد او قصاص وذلك في الامل انه يجوز التكميم في القصاص وتعمير
حكم الحاكم في سائر الحدود لان على الكتابات والطلاق والعناق وهو الصحيح لكن ساجنا امتنعوا
عن هذه الفتوى كذا لا يتجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في الدمل الخطا لان العاقلة لم تزد به وحكم
الحكم انما ينفذ على من يرضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز الا ان يكون القاتل اقر بالقتل
خطا فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه حكم الدميان ذميا اسلم احد الخصمين خرج من الحكومة
فيما بينهما اذ ادعى في الحكم على المسلم لا على الذي حقه لو حكم للذي لا يجوز وان حكم للمسلم على
على الذي يجوز فقط عليه في مواضع اخر من المبسوط فانه قال اسلم وذميا حكما ذميا جازا فلهذا على الذي
دون السلم وكذلك سلم وذميا حكما مستلما وذميا فان حكما المسلم على الذي جاز فلا حكم الله على المسلم

لا يجوز لنا لو حكمنا بغير ما وجدنا من حكم الله لان حكم الله لا يجوز ان يتغير بل هو ثابت لا يتغير
فلا يغير احد من حكمه في شيء من شئ بل هو ثابت لا يتغير فاجازاه لم يجر كالحكماء في الابداء في ميان حكمنا فاسلم
الحكم قبل الحكم فهو على حكمهم فاسلم وقررت حكمنا بغير ما وجدنا من حكم الله فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم
لم يجر حكمه عليه ولو اسلم جاز عند الله في حقيقته رحمة الله وعندهما جاز بكل حال كذا في حقيقته
الشرعي ويجوز ان يجعل بينهما امره في حقيقته رحمة الله وعندهما جاز بكل حال كذا في حقيقته
والقصاص لما ذكرنا ان التكبير يثبت على المشقة والمرة فصلح شاهدة فيما سوى الحدود والقصاص
فصلح حكمنا ولا تصح شاهدة في الحدود والقصاص فلا تصح حكمنا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
التكبير مع القصاص ولا مع القصاص في وقتي المستقبل والقصاص رحمة الله بيمين وفي القصاص لا يثبت
لا يثبت عليه التعقيب كذا في التلخيص الثانية من وقتي التعقيب اذا قال للعبد اذا اعتقت فاحكم بيننا
او قال لا يدخل اذا اهل العلال فاحكم بيننا من وقتي الاضافة اذا قال لا يدخل جملنا حكمنا عدا او قال لا
السهر واذا اسلم على حكمي بيننا على ان يسأل فلانا العتية ثم يحكم بينهما جاز وكذا اذا اسلم على
على حكمي بيننا على ان يسأل القصاص ثم يحكم بينهما جاز على جاز فان سأل في الغيبة في الفصل
الاول وحكم بينهما جاز وهذه احوالها واذا اسأل فقيما واحدا في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز ايضا
واذا اسلم على حكمي بيننا في يومه هذا او مجلسه هذا او جاز وان معنى ذلك اليوم او المجلس
ذلك لا يثبت حكمنا واذا رفع حكم الحاكم الى القاضي لم يثبت في حكمه فان كان ثوبا او ابيه
نقلا وان كان ثوبا او ابيه ابطلا وان كان ثوبا او ابيه ابطلا وان كان ثوبا او ابيه ابطلا
بينهما ولم يقلها وكنتهما قد اختصما اليه وحكم بينهما جاز واذا اسلم على غايي حكمي بيننا
فقد مر وحكم بينهما جاز كذا في الجليل واذا اسلم على غايي حكمي بيننا فلا ادان ولا فاهما حكمي بيننا
جاز واذا تقدم ما في احدهما فقد عتية للخصومة ولا يثبت الاخر حكمنا كذا في المتن واذا اسلم على
على ان يحكم بينهما اولا من يدعي المستحق فذلك باطل ولو سأل الحكم او مرضا او غي عليه فمرد من
سفره او براء وحكم جاز ولو لم يثبت الحكم مرد هب العمي وحكم لهم جاز ولو اردت من الاسلام والعبادة بالقتل
اسلم وحكم لا يجوز ولو وجه الحكم القضاء على احدهما يريد به ان احكم قال لاحد الخصمين قائم عند
الحجة بما ادى عليك من الخصومة ان الذي فوجعه عليه الحكم عدله ثم حكم عليه بعد ذلك لا يثبت حكمه
عليه واذا وكل احد الخصمين الحكم بالخصومة وقيل الحكم لك لا يخرج عن الحكومة فكذا في الاصل
لعمري سألنا بغير ما وجدنا من حكم الله قالوا هذا الجواب انما يستقيم على قولنا في حقيقته ونجد رحمة الله
ومنه من قال لا بد من قولنا واذا استقر على الحكم العبد الذي اختصما اليه فيه واستقر
ابنه واذا جاز لا يجوز شهادة له فقد خرج عن الحكومة كذا في الجليل ولما جاز الحكم باقرار الخصم
الخصمين بان يقول احدهما اعترف بيمينتي لهذا ابكذا وبعد الله الشهود مثل ان يقول قائم عند
عليك بينة لهذا ابكذا بعد لوان عندى وقد اذنتك ذلك فحكمت به لهذا عليك فانكر المقتضي عليه
ان يكون اذنتك بينة او قامت عليه بينة بشي لم يثبت على قوله ومما انفقد وقد وان
اخر الحكم مثل ان يقول كنت حكمت عليك لهذا ابكذا الرقيقة كذا في العناية والحكماء وجعلنا لاند
من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما دون الاخر فاذ كان لا يجوز ولا يثبت قائم على ذلك الحكم بعد القيام
من مجلس الحكومة فلا يقبل شهادة من كان على فعل بالشهادة كذا في المتن كذا في التلخيص كذا في المتن
القاضي حكومتهم قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف ذلك في القاضي لم يجر حكمنا ولا يثبت احدهما من حكمنا
اخر يثبت حكم الاول ان كان جازا عنده وان كان جازا انطلق حكمنا ولا يثبت احدهما من حكمنا
مبني ذلك ولا يعلم بالاول ثم رفعنا الى القاضي فانه يثبت حكمه الموافق لوجه حكمنا ولا يثبت احدهما
في مجلسه فقال لا يجر حكمنا بيننا فقال حكمت فالحكم مقتدق مادام في مجلسه ولا يثبت قعدة اقام
احدهما البينة على الحكم انه حكم له فانه يجوز ان يقبل بينته ولو شهد الحكم انه قضى بالبينة
لفلان على فلان جاز كما يجوز من القاضي شهد شاهد ان الحكم فقي فلان على فلان بالدين
وسهلا آخر ان احكم ابراه من الالف المدعاة والحكم غايي او حاكمي يثبت او يثبت فقيما بالدين
ولو كانت الخصومة في دار شهد شاهد ان الحكم قد قضى لها هذه او شبهة آخر ان لا يثبت
ان كانت الدار في ايديهما يثبت يمينه وان كانت الدار في ايدي احدهما يثبت له وان كانت
في ايدي احدهما لم يثبت حكمه بيمينتي يده كذا في الجليل الشرعي ولو كانت الخصومة بينتهما

في العدم وهو واقام الذي بينة ان الحكم فقي على الذي عليه بالالف المدعاة او عاها بغير السيرة واقام
الذي عليه بينة ان الذي عليه اخرجة عن الحكومة قبل ذلك حكمنا باطل ولو كان الذي اقام البينة ان
الحكم فقي له بالملاذير والحقبة واقام الذي عليه بينة ان الحكم ابراه من المال بغير السيرة او كان الذي
عليه اقام بينة ان الحكم ابراه من المال بغير السيرة واقام الذي عليه بينة ان الحكم فقي له بالملاذير والحقبة
فان القصاص الاول فاقدا والقصاص الثاني باطل ولا يجوز كتاب الحكم الى القاضي وكذلك لا يجوز كتاب
القاضي الى حكم حكته وتجلد بشهادة شهود شهد واعنده كذا في الجليل ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي
الى قاضي لانه لم يكتب اليه الا اذ اذني حجتان ان يثبت الحكم القصاص بينهما فيثبت بغيره لا يثبت
حكمه كذا في حقيقته الشرعي واذا اذنا الحكم شهادة شهود شهد واعنده به حجة نفسه او لغيره
الشهود عند قاضي احدهما وعند حاكم اخر فانه يسأل عنهم فان عدلوا جازا وهو وان لم يجر امره
بخلاف ما اذنا القاضي المؤتي شاهد فهو واذا اسلم على حكمي بيننا جاز الحكم بينهما جازا جازا جازا
قبل ان يحكم بينهما فانه لا يجوز ان يثبت الحكم القصاص على حكم الحاكم بخلاف ذلك في القاضي فللغاية ان
يسلمه قال شمس ائمة الشرعي رحمه الله وهذا الجواب صحيح فيما اذا لم يكن القاضي مادنا في الاصل
واما اذا كان مادنا في الاستحالة فيجب ان يجوز اجازة ويجعل اجازة القاضي بغيره لا يستحالة
اية في الحكم بينهما فلا يكون له ان يبطل حكمه بعد ذلك كذا في الجليل وليس للحاكم ان يغير الحكم
الى غيره لان الخصمين لم يربطوا بحكمه غيره فان فوجعه وحكم الثاني بغيره جازا جازا جازا الاول
لم يجر الا ان يجزى الخصمان من مشايخنا من قال بان قوله الاول لا يجوز جازا لا يبعث كذا في المتن الاول
اذا جاز يثبت الذي كذا في الثاني جازا والقاضي اذا لم يثبت له في الاستحالة اذا احكم خليفته جازا
وذكر في السيرة ان ترد قومه على حكم رجل فحكم غيره بغيره جازا جازا جازا الاول وحكم جازا
قوا ويل قوله ان اجازة باطلة اي اجازة تخيبه وفوجعه الى الثاني باطلة لان الاذن منه بالحكم
في الابتداء لا يبعث كذا في الاستحالة فاما اجازة حكم الثاني يجوز كانه باشره بنفسه وبغيره من قريته
والغرض ان احكم لا يبعث الا بالعبارة فلا يبعث منه تنعبد احكم عليه ما بعث به غيره بخلاف اجازة الذي
الاول ببعث الثاني لان البعث ينفذ به ومن العبارة بالتعالي فكان المنعقد بالتوكيد حضور راي
الوكيل عند البعث لا عبارة فاذا جاز تبع الثاني فقد حضر رايه ذلك المنعقد فصح وبخلاف اجازة
القاضي حكم خليفته لان القاضي يسكن القضاء بيننا فليثبت من غير راي الخصمين فلا يثبت
اجازة قضاء الغير علىهما من غير رضاهما كذا في الجليل الشرعي واذا حكم رجل بين رجلين ولم
يكن ناعما فاقلا بعد حكمه رخصنا حكمه واجازة عليه هو جازا واذا اسلم على رجلان في ائمة
كل واحد منهما حكمنا من اهلهم فهو جازا واذا فقيما احدهما على احد الخصمين وقفا اخر على خصم
لا يجوز واذا خلف احد الخصمين وفلان عن اليقين وقفي عليه فقال المقتضي عليه لا يجوز حكمه على
واحد حكمه عليه بما فيه ولو كان الذي من الابداء اقام البينة على غواه وعده لوان حكم الحاكم
نما على الذي عليه جازا فان انكر المقتضي عليه الحكم فانكر التلخيص واذا كان الذي من التلخيص والحكم
ان يثبته فان ذلك لونه دعوى صاحبه وان كان الذي اقام بينة على ما ادى من التلخيص والحكم
ينظر ان كان الشهود الذين شهدوا على التلخيص غير الذين جري احكم بشهادتهم قبلت شهادتهم
وان كانوا هم الذين جري احكم بشهادتهم فمرد لا يقبل شهادتهم وفي الزيادة اذا رفع حكم الحكم
في المجتهد الى قاضي وهو يرى خلاف ما حكم ففقد مع ذلك لم يرفع الى قاضي اخر يرد
حكم الحكم ايضا فالقاضي الثاني لا يرد كذا في الجليل لوان رجلا ادى على رجل بالدين وهو فاقدا في ذلك
نادي ان فلانا الغايب ختمنا له عن هذا الرجل فلما بينتهما رجلا والكفيل غايي فاقام الذي شاهد
على المال وعلى الكفيلة بامر او بغير امر فحكم الحكم بالمال على الذي عليه وبالكفيلة عنه فله جاز
على المال الذي به لانه رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصح التلخيص في حقه اذ ان الكفيل وكذا ان حصر
الكفيل والكفيل عنه غايي فتراضيا الطالب والكفيل والكفيلة بدين كذا في المتن وكذا في المتن
حكم الحاكم كذا كان حكمه جازا على الكفيل والكفيلة عنه كذا في المتن وكذا في المتن
فقي لا يجر على صاحبه باجتهاده ثم رجع عن قضائه وقفا لا يخفى ان القصاص الاول ما بين
والقصاص الثاني باطل واذا اسلم على رجلان في حكمي بيننا فاقام احدهما البينة عند
قاضي احكم فقي لم يثبت صاحبه هذا والذي عليه بغيره او يثبت فانه يقبل بينته واذا اسلم على

فانه يؤمن بدينه الذي لا يقبل بدين غيره كذا في الحديث من اجل قد مر خلايا في القاموس وقال
ان فلان بن فلان الغلابي علي هذا الغنم وهو قد ولي بالخصومة فيها وفي كل حق له ولقبته وقام
البينة علي ذلك بجملة قال ابو حنيفة رحمه الله لا قبل البينة علي المال حتى يقيم البينة علي الولاية
وان اقام البينة علي الولاية والدين بجملة يقيم بالولاية ويحب البينة علي الدين وقال محمد رحمه الله
اقام البينة علي الولاية يقيم بالكل ولا يحتاج الي اعادة البينة علي المال ولا علي الغنم ولا علي
العتاة لا في البينة وهذا استحسنه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اخذ بالقباس للمعسر وجه
القباس فحصد رحمه الله اخذ بالاحتسان لحاجة الناس والفقير علي قوله وعلي هذا الخلاف الذي
اذا اقام البينة علي الدين والموت به بجملة والوارث اذا اقام البينة علي النسب وحذف المورث والدين
عند ابي حنيفة رحمه الله لا يخطأ اثباتا لمحضة او لا لم يثبت البينة علي الحق كذا في فتاوى يحيى
خاف اذا وكله لقبض الدين ولم يتعرض للمحضة وحذف المورث والولاية والمال قبلت بينة الوكيل
علي الولاية والمال جميعا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عنه وعندهما يقبل ببينة علي الولاية
ولا يقبل ببينة علي المال وقال محمد رحمه الله في الولاية رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له
الناس فاحضر الوكيل رجلا يدي فقبلت حق الموكل وهو صاحب الولاية من غير الحق او بجملة اقام
عليه البينة بالولاية فقبلت ان يظهر عدالة الموقوف غاب الرجل بغير عدلة الموقوف فالتابع لا يقبل
بالولاية ما لم يحضر فان احضر رجلا يدي فقبلت حق الموكل وهو صاحب الولاية فقبلت في القاموس عليه
بالبينة الا وفي كان المدي عليه الاول ختمت عن جميع الناس في حق سماع البينة عليه لان مدي الولاية
يحتاج الي اثبات الولاية علي جميع الناس كقول الولاية واجبة وانتصت الذي احضر ختمت عن الناس كافة
وماذا قامة البينة عليه لا قامة البينة علي الكل ولو اقام علي الكل وغاب واحد منها ليس انه يقبل
بها علي الحاضر كذا ما هنا واعتبره في الكتاب ببينة قامت علي الوكيل فغاب الموكل وقامت علي
الموكل فغاب الموكل وخبر الوكيل او قامت علي الموت كالحياة فمات وخبر الوارث او قامت علي الولاية
فغاب هذه الولاية فحضر وارث اخر فان في هذه العصور يقضي بتلك البينة علي الذي ختمت انثا
ولو ان رجلا قد مر رجلا الي القامي وقال ان ابي فلان مات ولم يترك وارثا غيري وله علي هذا كذا
من المال فاعلم بان هذه المسئلة علي وجهين احدهما ان يدي ديني او يدي عياني يده انه كان لايه نسبة
هذا ابن ابيهم او وده اياه اياه ولا يتغير بشي فبذلك انه لايه ما مات ابوه ونزك ميراثه لاولاد
له غيره فانا القامي بيبان المدي عليه عن ذلك فان اقر جميع ما ادعاه المدي مع اقراره وامر بتسليم
الدين والعين اليه هذا اذا اقر بذلك واما اذا انكر ذلك كله فان اقام المدي ببينة علي ما ادي قبلت ببينة
وامر المدي عليه بتسليم الدين والعين جميعا وبينه ان يقيم البينة او لا علي الموت والنسب حتى يصير
ختمت اقر في مال البينة علي المال وان لم يكن للمدي بينة وارثا ان جعلنا المدي عليه علي ما ادي ذكر الحضانة
انه روي عن بعض اصحابنا رحمه الله انه لم يجز ان الحضانة فيها قول اخر انه يجز ان يدين التايل
لعموم مساجد رحمه الله قالوا الاول قول ابي حنيفة رحمه الله والظاهر ان قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
الله قال الشيخ علي الذي والشيخ الامام شمس لامية الحواشي رحمه الله القول الثاني انه يجز قول
الكل ايضا قال وهو الصحيح وذكر في موضع آخر ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى عنه كان يقول اولاد يستحقون
ميراثهم وقال يستحقون ميراثهم اذا استخلف علي حاشي الدعي باسم ما اقام عليه هذا المال الذي يدي من
الوجه الذي يدي وانه حجاب ظاهر الرواية وان اقام المدي ببينة علي النسب والموت دون المال استخلف
علي المال بخلاف وان اقام البينة علي المال دون الموت والنسب لا يقبل ببينة وان اقام علي المال دون
الموت البينة علي النسب دون الموت والمال لا يقبل ببينة ميراثا اقر دعي المدي كله وامر بتسليم
الدين والعين الي المدي لا يكون هذه اقسام علي الاب حقي لو ظهر الا بحتا كان له ان يبيع المدي عليه عند
والمدي عليه يبيع الابن ولو اقر بالولاية والموت وانكر المال جاز علي المال وهذا هو الجواب قول ابي
حنيفة رحمه الله علي ما ذكره شمس لامية الترسيم رحمه الله وعلي قول ابي حنيفة رحمه الله الاول
علي ما ذكر في بعض المواضع اما علي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله علي ما ذكره شمس لامية الترسيم
رحمة الله او قول ابي حنيفة رحمه الله اخر علي ما ذكره في بعض المواضع ينبغي ان يحلف علي العلم كذا ان
المجمل ولو ان رجلا قد مر رجلا الي القامي وقال ان ابا هذه اقدمت ولي عليه الف درهم فانه
يقضي للقامي ان يسأل المدي عليه هل مات اجوه ولا يارس بحق احد عوي المدي او لا بجملة ذلك

المسئلة علي وجهين اما ما اقر الابن فقال نعم فانه ابي او انكره وقال لا فان اقر وقال نعم فانه ابي مسالة
القامي عن دعي الرجل علي ابيه فان اقر له بالدين علي ابيه يستوفي الدين من نصيبه ولو انكره فاقام المدي
ببينة علي ذلك قبلت ببينة وفتي بالدين ولا يستوفي الدين من نصيب التركة لانه نصيب هذه الولاية خاصة
بما اقامت عليه الغنم بالدين في تركة الميت بعد هذه البينة فبذلك ما يستخلف المدي علي الغنم والاموال ولا
لغيرها من المورثين ذلك بخلاف ما اذا وقعنا الدعي علي ابي لان ابي قادر علي الدعي ولا يستخلف بدون
دعواه له بخلاف الميت هكذا اذكر الحضانة في ادب القامي وذكر في ادب القامي من اجناس الناطقي في الجرس
الرابع ان من ادعي ديني في تركة الميت ولا اقام البينة علي ذلك فالقامي لا يحلف علي الاستيفاء عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى عنه ما لم يدعي ذلك احد الورثة وعلي قول محمد واي يوقف رحمه الله
لما في قتاد كذا الحضانة في ادب القامي فولهما وهو اختيار الحضانة في ما اذا اذلا الاستخلاف يستخلفه
ما في نفسه ولا في شانه ولا في حضانته به منه وهذا لا يشي منه ولا اخذت به علي احد ولا يفي منه ولا يعلم
رسولا او كبله فبذلك هذه الالة ولا في شانه وان ذكره ذلك ما وصل اليك بوجه من الحق كذا
احول وان لم يكن للمدي بينة وارثا استخلف هذه الولاية يستخلف علي العلم عند علمنا ان حضانة الله
ما تعلم ان لهذا علي ابيك هذا المال الذي ادي وهو الف درهم ولا يشي منه فان حلف انبي الامر وان نكل
يستوفي الدين من نصيبه وفي الحضانة في ظاهر الرواية فان كان هذه الولاية المدي عليه اقر بالدين علي
الاب وانكره فاقام المدي علي ما وصفت بالدين الا انه قال لم يمس الي شي من تركة الاب فان صدقة
المدي في ذلك فلا يشي له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه الف درهم واكره وارثا ان يحلف بجملة علي
الشيء بالله ما وصل اليك من مالي ابيك هذه الالة ولا يشي منه فان نكل لزمه القنن وان حلف لاشي
عليه هذا اذا حلف المدي علي الدين اولا فخر حلفه علي الوضول فلوان المدي من الابتداء حث ارك
ان يحلف هذه الولاية علي الدين قال له الوارث ليس لك علي شي فان لم يمس الي شي من تركة الابني
المدي وقال لا بل وصل اليك من تركة الاب كذا وكذا او صدقة في ذلك الا انه مع هذه الولاية
علي الدين فالقامي لا يلتفت الي قول الوارث ولا بجملة علي الدين وفي الكبري وكان الفقيه ابو جعفر
رحمة الله قال في مثل هذه الابيع البينة علي المدي ولا يستخلف الوارث قبل ظهور المال وهي اختيار
الفقيه ابي الليث رحمه الله وجهه يفي وان انكر الابن الدين وموت شي من التركة الي يد مو كذبه
المدي في ذلك كله وارثا استخلفه علي الدين والوضول جميعا لم يرك الحضانة رحمه الله هذه الفقد
في الكتاب وقد اختلفت المسألة رحمتهما الله فيه بعضهم قالوا يحلف يمين واحدة بالله ما وصل
اليك الف درهم ولا شي من تركة ابيك ولا تعلم ان لهذا الرجل علي ابيك دين من الوجه الذي ادي
فقد جمع بين اليمين علي البات وبين اليمين علي العلم وانه جاز كما في حديث التسمية وعامة علم
انه يحلف بوجنتين هذه الذي ذكرنا ان اقر بجملة الاب واما اذا انكر حلف الاب ووضول التركة اليه
وارثا الغنم استخلفه فقد وقعت هذه المسئلة في بعض نسخ هذا الكتاب واجاز فيها انه يحلف
علي الوضول والوقت يميناً واحدة لكن علي المدة علي العلم وعلي الوضول علي البات ما تعلم ان
ابا كتمان ولا يمس اليك شي من ميراثه وجه واحد نعمت المسألة علي انه يحلف مرتين مرة علي الموت
علي العلم ومرة علي الوضول علي البات فان نكل حثي ثبت الموت وثبت وضول الميراث اليه يحلف
علي الدين وعليه ولو انه اقر بالدين والموت وان هذه الالة تركة الالة احضر جماعة وقال هؤلاء
اخوتي هذه المسئلة علي وجهين اما ان يلاء وقال هذه الالة تركة لم قال هؤلاء اخوتي وفي
هذا الوجه يؤمر بالقبول الي مرت الدين وان يلاء بالافترار بالاخوة لم بالتركة والدين فقد
اقر لهم بالتركة معة في التركة فصاروا التركة مقتسومة بينهم ما لم يحضر واذا اقر بالدين والتركة
نعمت ذلك فاما يحلف اذ ان في حقه يستوفي الدين من نصيبه خاصة كذا في التا تادخانية قال
ولو ان رجلا مات فادعي وارثه علي رجلا انه كان لايه عليه الف درهم ومن وما وصيرت الالة
اقر المدي عليه بالموت وانكره اقر بالدين فان اقر بالولاية ان يحلفه خلفه بالله ما كان لا يمس اليك
الف درهم ولا شي من ميراثه الذي ادي وكذلك اذا اقام ببينة علي الدين لا يحلف الابن علي
فقد الاب عندنا وان اقر المدي بالدين وادعي ان الاب قبض منه الدين او عرض للمدعيون
فقال قد يكون علي الانسان دين لم لا يبي باعنا ان صاحب الدين يضمن ذلك كمينه وانما الاجب
ان اقر شي بخلافه بلزمي وارثا استخلفه يحلف الابن حينئذ علي العلم بالتمتع ان ابا

قد نفض هذا المال قال في الزيادة رجل مات في رجل واحد في امرأة الميت لا وارث له غيره وان
قاضي بلد كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء بشاهدين شهدا ان قاضي بلد كذا احمد نافع فقضايا ان
هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهود لا تدري باي سبب قضى فان القاضي الثاني
يحكمه وانما ينبغي للقاضي الثاني ان يسأل المدي ما نسبته عن الميت وهذا السؤال ليس بشرط للتقدير
العلمي حتى لو لم يتبين المدي سببا بعد القاضي الثاني فضاء الاول وكذا هذا السؤال من القاضي
على سبيل التحقيق ليعلم انه باي سبب سبقه حتى لو ظهر وارث اخر يعرف القاضي الثاني ان الحكم
اولي بالميراث فان اخبر المدي بسبب يكون به وارثا على وجه من الوجهة امعني قضاء الاول بالميراث
ودفع المال اليه وكان لا ينبغي بالسبب الذي ادعى فان جار رجل بعد ذلك وادعى انه اب الميت لا وارث
له غيره واقام على حكمه بكنة بطلان الاول بين سببا لا يثبت مع الاب بذكر السبب جعل القاضي الميراث
كله للثاني وان كان الاول بين سببا يثبت مع الاب بدلك بان يبين انه ابن الميت جعل القاضي الثاني للاب
شخص الميراث وان ذكر الاول انه اب الميت واقام الثاني بينة انه ابن الميت يعني الثاني خمسة الاسداس
وان ذكر الاول انه اب الميت وادعى الثاني انه اب الميت واقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني في احو
جعل الميراث له لان ابوة الثاني ثبتت بالقضاء بالبينة وابوة الاول لم تثبت لان اقراره لو جاء رجل
واقام بينة انه اب الميت وقضى بالحق وجعل الميراث له واقام بينة انه اب الميت فالتقاضي لا
يثبت بينة ولا يخل مع الاول قال في كتاب ولان القاضي الثاني حين قضى بالميراث الثاني قال الاول
انا فهم البينة عند ذلك اني اب الميت لا يثبت اليه وان اقام الاول بينة على ان القاضي الاول قضى بانه
جعل القاضي الميراث الاول ولان القاضي لم يقض بابوة الثاني حقا اقام الاول بينة على احوته
قضى القاضي بالميراث بينهما لاستواءهما في الدعوى والحق والحق في لاء العتاقة كالجواب في ابوة
بان ادعى الاول انه مؤثر في الميت اعتقه وان القاضي الاول انما قضى به بالميراث لذلك وادعى الثاني انه مؤثر في الميت
اعتقه لانه لا يتصور ان يكون الشخص معتق من الاثنين من لا واحد منهما على المال كما لا يتصور ان
يكون ابنا للاثنين لكل واحد منهما على المال فصا والاولا كالنفس من هذا الوجه وان سبق الحكم
لاحدهما بالميراث بسبب لولا فهو اولي وان اجتمعا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا وان مع الاول انه ابن
الميت وان القاضي الاول قضى بالميراث لذلك واقام آخر بينة جعله مشترك في الميراث وان سبق الحكم
لاحدهما وان مع الاخر انه ابن الميت واقامت امرأة بينة انها بنت الميت فالميراث بينهما بالتساوي وان
تقدرا الحكم للابوة ولوادعي الاول انه ابن الميت وابوة واقام آخر بينة انه اخ الميت لانه الثاني
ولو كان المقتول امرأة زعمت انها زوجة الميت فمخا رجل واقام بينة انه اخ الميت اخذ منها ما زاد
على الزوج ولوا قاربينة انه ابن الميت اخذ منها ما زاد على الزوج وصا والحاصل ان القاضي الاول اذا قضى
بوارثه الاول ولم يتبين سبب الوارث واقام آخر بينة عند القاضي الثاني على سببه عن الميت يسأل
القاضي الثاني الاول عن نسبته ان ذكر نسبته مع الثاني بالميراث كله للثاني وان ذكر نسبته لا يثبت
الثاني معه فلا شيء للثاني وان ذكر نسبته بكونه الثاني معه يصح بينهما في الميراث قال فانه كان المقتول
الاول معنوها او صغيرا لا يعبر عن نفسه فاقام رجعة ما ذكرنا بينة انه وارثه وبين نسبته للميت
فان كان الثاني من جسد المقتول بخلافه والجمع جعله القاضي ساقطا لاوله وان كان الثاني لا يثبت
المقتول فان القاضي يجعل الاول افضل الاشياء ويقضي للثاني باقل ما يكون بينا فيما اذا كان الاول
ذكر بجعل ابن الميت حتى لو كان الثاني ابا يصطوله السدس لكونه اقل ولو كان الثاني من جهة الميت يعطى
لها المهر لكونه اخا قال ولو ان امرأة اقامت بينة ان قاضي بلد كذا قضى بالها وارثه هذا الميت
وجعل لا الميراث لها بعد القاضي الثاني ذلك كما ينبغي للرجل فان اقام رجعة كان رجل بينة انه
ابن الميت وابوه واقامت امرأة بينة انها زوجة المقتول الثاني المالة الاولى عن سبب لقنا
لها فان زعمت انها بنت الميت عامل معها وان كان الثانية الاولى معنوها لا يعبر عن نفسها او
كانت معنوها جعل القاضي لها اكثر ما يكون لها وجعل له لولا اقل ما يكون له مع المالة الاولى
حتى لا يستقر القضا الاول الا في الغدس المتيقن كذا في المحيط اذا ادعى رجل ميراثه رجل فنيا
على الميت وقال ان اباه قد مات ولي عليه كذا وقد اقر به كذا في حياته طاعة ما مات قبل ان يوفي
بشأنه ذلك وخلف من التركة في يدها ولا ما يعطى بالدين المدي به وزيادة ولم يتبين اعيان التركة
فالتحقيق ان لا يخرط بيان اعيان التركة لاثبات الدين ولكن انما يثبت القاضي الوارث بقضاء الدين

الثاني

ثبت وصول التركة اليه لا يمكن للمدي اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في ايديهم بما يجعله الاعلام رجل ادعى
ان اباي يدر رجل وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لي واخوتي فلانة لا وارث له غيري وان
مع هذه الدار لابي ثاود واجت فقتلنا الميراث ووقعت هذه الدار في يدي بالقبض والبور جميع هذه الدار ملكي
لهذا السبب وفي يده هذا الذي عليه يغير حتى قد غواه بحجة وكذا فلانة وان يقول اخذت اخي نصيبا من تلك
الامر الحق يجمع منه مطالبة المدي عليه بالتسليم كل الدار اليه ولو قال في دعواه فمات ابي وتركها ميراثا
لي واخوتي من اخوتي يجمعها لي عند قناني ذلك فالقاضي ان القاضي لا يسمع دعواه في الثالث لانه هذا
دعوى الكفر بسبب لا قرار غير محجة وعليه فتعي غلطة للشيخ كذا في المنتظر ومثله الذي الرجل اذا ادعى
اثباته فلانة ذلك وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذا فلانة اذا ادعت اثبات بقية مهرها على
الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة به في الحال نسيل القاضي الامام سمسلا لا ورثته عن
ادعى على امر عينا في يده وقال كانه هذا املاك ابي مات وتركها ميراثا لي وفلان وفلان سمي عدد الورثة
ولم يتبين حقيقة نفسه قال مع من هذه الدعوى واذا اقام على غناه البينة فالتقاضي يسمع ولكن اذا قال
الامر الى المطالبة بالتسليم لانه ان يبين حقيقته ولو كان بين حقيقته ولم يتبين عدد الورثة بان قال مات ابي
وتركها هذا العير ميراثا لي ولجاعة ميراثي وحقيقته من كذا وكذا البينة بالتسليم ذلك قال لا يسمع منه هذه الدعوى
ولانه من بيان عدد الورثة لجواز انه لو بين كان نصيبه اقل من رجل ادعى على رجل انه علي فلان الغدس
دين وانه ما قبل ان يوفي بها اليه وان في يدك ذلك وهو من ماله وكل البينة بقتل الدين من ذلك المالا فالتقاضي
لا يسمع دعواه واذا لا يسمع دعواه لا يحلف المدي عليه ولو اقام بينة لا يسمع بدينته كذا في المحيط مات
نصراني ثمانية امرأة مسلمة فقالت اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت ورثته اسلمت فبدمونه ولا ميراث
لك فالقول للموتة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية لم يأت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت فبدمونه
وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول للموتة انما اذ في القاضي ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصح حجة
للاستحقاق وهي بحاجة اما الورثة فمهر المدا فموتة وبشهادة لظاهر الحدوث ايضا ومن مات وله ثياب
رجل اربعة الان درهم وديعة فقال المستوفى هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه
بخلاف ما اذا اقر رجل انه وكيل المودع بالعين او بانه اشتراه منه حيث لا يؤثر بالدين مع اليه لانه امر
بنيان حق المودع اذ هو حي فيكون اقراره على مال الغير ولا ذلك بعد موته بخلاف الذي يكون اذا اقر
بتوكيل غيره بالتقاضي ان الذي يوثق تقضي بامثاله فيكون اقرارا على نفسه فيبطل بالدين واليه ولو قال
المودع لاحد هذه ابن الميت ايقن وقال الاول ليس للغير ان غيري فقي بالمال الاول كذا في الهداية في
الغوايد الظهيرية فقي فصل الوديعة اذا لم يوثق بها بالتسليم وضع هذا اسلم ميراثا الاستداد هذه
ذلك ذكر شيخ الاسلام علاء الدين رحمه الله انه لا يملك الاستداد وكان والذي يحكي عن استاذهم
الدين الرافضاني انه كان يتردد في جواب هذه المسئلة وفي فصل الوديعة اذ الميراث يوثق بالتسليم ولم يسلم
حتى ضاعت في يد رجل يفتن قيل لا يفتن وكان ينبغي ان يثبت واذا قسم الميراث بين الغدس او بين الورثة
قال لا يثبت من الغدس ولا من الورثة كغلا وهذا اسمي احتاط به بعض الفقهاء كذا في الهداية وهو ظم
وهذا اعترافا بحقيقة حصة الله كذا في الهداية وقال لا يخذ الكفيل اي لا يدفع للمال اليهم حتى يأخذ
الكفيل وهذا الذي ذكره وهو الذي دفع الي المدي انما يسمع ان لو كان وارثا من لا يجب بغيره واقام
كان يجب فالحكم بخلافه كوهذه المسئلة في ادعى القاضي للمقتول الشهيد حصة الله فقال واذا اقر
واذ ادعى ان ابي يدر رجل فلان كانت لابي مائة وثلاثون مائة واقام على ذلك بينة ولم يشهدوا على عدد
الورثة ولم يعرفوا من كان قالوا من كان ميراثا لورثته فانه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيئا
حتى يقرب بينة على عدد الورثة لا فمروا لم يشهدوا لا يصير نصيب هذا الواحد ثلثه والآخر ثلثه
بغير الملاءمة من عدد هؤلاء فلانة فصل الاول هذا والثاني وهو انما اذا شهد الشهود اربعة بنو ابيه
لا يعرفه وارثا غيره فان القاضي يجمع جميع التركة من غير تلوام الفصل الثالث اذا شهدوا ان
فلان كذا هذه الدار لم يشهدوا على عدد الورثة ولم يثبتوا في شهادتهم لا يعرف الميراثا غيره فان القاضي يلو
واذا اقر على ميراثه فان حقه وارث غيره قسم المال بينهم وان لم يشهدوا على عدد الورثة فالحكم بخلافه
اليه قال الوحي في هذا لانه تعالى عنه لا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ياخذ ميراثا من غير اربعة
الدين جميع المال بعد التلوام اذا كان هذا الغدس من لا يجب بغيره لكن ينفق نصيبه كزوج والرجعة
يدفع اليه اقل النصيبين او اوفر النصيبين قال محمد رحمه الله او من النصيبين وهو المفضل للزوج

على الترتيب يبيع الله ما يري ولا يبيع العروص ثم ودفن ودفن في بيته كذا في التناظر خافية ذكر في كتاب العين والبر
ان صاحب الدنيا اذا لم يدر من علمه الدين او على العكس كان له ان ياتى هذه اياتا من هذا في حقيقة
حكمة الله وما على قوله اي يوسف ومحمد رحمهما الله التام يبيع ما لا يدون بدينه ولكن يبد
بدنا يبعه اذا كان الدين دواهم فان فعل الدين من ذلك يبيع العروص ولا دون العقارب فان لم يرب
نفسه بدينه وفعل الدين عند حقيقته يبيع العقارب ما دون ذلك لا يبيع العقارب ولا هذا على
احدي الرقاب يبيعه الله ما لا يدون بدينه على قوله ما يبدل يبيع ما يبيعه عليه التلف والتورق من موصفه
فرب يبيع ما لا يبيعه عليه التلف فرب يبيع العقارب واذا كان لا يدون شيئا يبيعه ما يمكنه ان يجرى بدو
ذلك فانه يبيع ثيابه فيقتنيها ليدن ببعض ثمنها وليستري بها بقى ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس اذا
كان له مسكن ويمكنه ان يجرى بمكادون ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى العراء
ويستري بالباقي مسكنا لنفسه وعن هذا قاله مشايخنا انه يبيع ما لا يخلج اليه لئلا يخلج اليه يبيع اللب
في الصقيع والقطيع في الشتاء واذا كان كافوا من خديدا وصفر يبيعه ويتخذ كافوا من طين ثم اي
قد يترك للديون من ماله ولبايع ما يسلو له ليريد كرمه رحمه الله هذه المسئلة في شيء من الكثرة وقد
روى عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومركبه لانه يتجمل
الى ذلك كله وفي رواية اخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وهذه الرواية اخذ بعض الفقهاء وفي
رواية قال يبايع جميع ماله ويؤجر ويصرف ثمنه الى عزما ينفق في ظاهره رواية اخرى انما يبيع ماله
لا يواجر الا في رواية روى عن ابي يوسف رحمه الله وكذا ان اجره هو نفسه واخذ الاجابة بتركه
قوة يقوم وعياله ويصرف ما سوي ذلك الى رتب الدين ومن الفقهاء من قال ان كان في موضع الربايع
ما فوق الا زار وانه كان في موضع البرد يترك له ما يدفع به من البر حتى لا يباع جنته وعما منه
ويباع ما سوي ذلك ومن المشايخ من قال يترك له ما سوي الثياب ويباع ما سوي ذلك وفي رواية
مشيوا لائمة الملو في رحمة الله ومنهم من قال يترك له دستين من الثياب حتى اذا غسل احدهما
لعمل لآخر وهو اخيرا يسمى لا يقيمة المرحي رحمة الله الحسن عن ابي يوسف رحمه الله اذا باع
امين القامى عروضة الديون في دينه وقبض الدين وهكذا فاستحق المبيع ربيع المتي على الخرج
ويبيع الخرج على المطلب ولا يبيع المتي على المطلب ويكفي ان يفرار المحبس بالدين لغونه
ان يتجمل بالله ما اقر به على فحبه التلجئة وهذا قول ابي يوسف رحمه الله واذا اخذ المحبس على البيع
يجل المتي بالله انه اشتري منه محبسا ودفع الثمن اليه وما كان ذلك تلجئة كذا في المحبس ولا يبيع
المقبوضه ليقضي دينه من ماله في المكنت وفي رواية ابن سماعه عن محمد رحمه الله رسول عليه دين
وهو مقبوض فله دين على رجل مالي فان الى اكر يجبر العسرة حتى يتقاضا ماله على غيره الموصوف فان فعل
وحبس غيره الموصوف فان الى اكر يجلس العسرة بما عليه وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للعسر
دين على غيره اخذ القامى عروضة بدينه وقبض دين عزما به ان سماعه عن محمد رحمه الله في المحبس
بالدين اذا علم انه لا سال له في هذه البلاء وله مال ببلدة اخرى يؤسر رتب الدين ان يخرج من السجن
ويأخذ منه كفيلا بنفسه على قدر المسافة ويأمره ان يخرج ويبيع ماله ولفقه دينه فان اخذه فلم
يخرج الى ذلك الموضع حبسه كذا في النخبة والمال غير مقدس في حق العسر حتى انه يجلس في الدرهم
وفي اقل منه لان مانع الدرهم وما دونه فلا يركد في الكفالة والحللة من القبول كذا في النخبة
تساخر لخصمان بعين القامى عند القامى ان شاء حبسهما او عزمهما حتى لا يبعوا الى مثله عند
القامى فان عني محسوس وان فعل ذلكا اخذها عنده لا يجرى ولا طلب حبه لكن يمتنع عن ذلك ثم
يسم الناس ان كان مرة يؤخذ وان كان شئ من ماله وخيس حتى يترك كذا في النخبة **فصل**
فيما يقضي به القامى ويرد قضاء وما لا يرد ما يجب اعتباره في هذا الفصل شيان احدهما
انه قضاء القامى متى اعتد سبعا يحكم على من يطل التي من تعد لا يسطل القضاة اذا اثبت عدم السب
من الاصل بتمت وجوده من حيث الظاهر فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف رحمه الله
وعند ابي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله يبطل القضاء والثاني انما يملك
المبيع على المتي يجب لوقف البيع السابق على ازالة المشتق ولا يوجب نقضه ونقصه في
ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله في الزكوات من رجل اشتري من آخر حيازة ولم يقضها حتى
استحقها رجلا بالبيعة والبايع والمشتري خامسا وقبض القامى لها المشتق فلا يبيد البايع والمشتري

ان المشتق باجازه هذا البايع وسلمها اليه بغير اجماع البايع من المشتري واقام البيعة قبل بيئته فله ان يبيع
رحمة الله في الكتاب للمتن في البيعة للمشتق المشتق البايع والمشتري وان لم يزل له من حقه لوجها البايع وقب
المشتري او قبض المشتري دون البايع فالقاضي لا يقضي لها المشتق وان لم يكن لها البيعة على ما اجمعوا والمشتري
من القامى ان يبيع العقد بينه وبين البايع من التسليم باجماع القامى الى حركه فانه يبيع القامى العقد
بكله ما امر وجها البايع ببيعه واقامه على المشتق انه كان اشتراها وقبضها من المشتق قبل ان يبيعها
هذا المتي قبض القامى على حيازة البايع وليس له ان يلزمه المشتري وقول محمد رحمه الله في الكتاب بغير
وجها البايع ببيعه واقامه على المشتق فيقول ان شرط قبول هذه البيعة اقامتها على المشتق ولو كان المشتري
قبض الحيازة من البايع فمشتقها مستحقا البيعة فقبضها المشتق ولا يشرط حيازة المشتري لانه لا يبيع
القامى البيع بكنه على ظاهر الرواية اذا طلب المشتري ويبيع المشتري بالثمن على البايع فان اقام
البايع تجده ذلك ببيعه على المشتق انه كان اشتراها وقبضها قبل ان يبيعها فقبض القامى بالحيارة
للبايع وتبطل ثمنه القامى حتى كان للبايع ان يلزم الحيازة المشتري وهذا قول ابي يوسف رحمه الله
الاول وهو قول محمد رحمه الله المطلق قول ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله المطلق قول ابي يوسف رحمه الله
بالبيع ولا يكون للبايع ان يلزم المشتري من عند محمد رحمه الله لما كان للبايع ان يلزم المشتري الحيازة
وان اي هل للمشتري ان يأخذ ثمن البايع اذا باي البايع ذلك ولم يذكر هذا الفصل هنا قال مشايخنا
رحمة الله ويبيح ان لا يكون له ذلك واليه اشار كعبه ابي هذه الباب هذا اذا فسخ القامى العقد
بكنهما فلو ان القامى لم يبيع العقد بينه وبين البايع من الثمن على حيازة المشتق حين استحق البايع
من يدا المشتري ثم اقام البايع ببيته على المشتق وقبض القامى له الحيازة لا يكون له ان يلزم المشتري بلا
خلان وان اراد المشتري ان يفتحا ببيع بحد الاستحقاق فلا فسخ ولا رضاء ليس له ذلك فالذهب له
لا بد لحيمة النقص هاهنا من قضاء او تر من منهما وان كان المشتري لم يطلب من القامى فسخ العقد
تبعنا الاستحقاق ولكن طلب من البايع ان يرد الدين عليه فوجه عليه ثم اقام البايع ببيته على المشتق
على ما ذكرنا واخذ الحيازة من المشتق ليس له ان يلزم المشتري اياها ولو كان البايع لم يرد الثمن حتى
خامته المشتري الى القامى ففسخ العقد بينه وبين البايع الثمن للمشتري فاخذه منه او لم يأخذه حتى
اقام ببيته على المشتق على ما قلنا واخذ الحيازة كان له ان يلزم المشتري عند محمد واي يوسف رحمه الله
الاخذ رجلا اشتري من آخر عقدا بامانة دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني فمشتق
رجل على المشتري الثاني فاقام المشتري ببيته على المشتق انه كان باعه من البايع الاول فكذلك اسلمه
اليه والبايع الاول باعه من بايهم وسلمه اليه قبلت ببيته في ظاهر الرواية فان لم يرد المشتري الآخر
بيته على ذلك ولكن خامس بايهم وهو المشتري الاول في الثمن وقبض عليه بعد ذلك ثمن المشتري الاول
اقام ببيته على المشتق باعه من البايع الاول فسلمه اليه قبل ان يبيعه منه واخذ الغلام منه هل لكان
يلزم المشتري الثاني على قول محمد واي يوسف رحمه الله الاقله ذلك وعلى قول ابي حنيفة واي يوسف
رحمة الله الآخر ليس له ذلك فانه لا رجلا المشتري الاول ببيته على ذلك ورجع على البايع الاول بالثمن وقبض
له به عليه فاقام البايع الاول ببيته على ذلك المشتق على ما ذكرنا واخذ العبد من المشتق ان له ان
يلزم المشتري عند محمد واي يوسف رحمه الله الاول وهو للمشتري لا قد ان يلزم المشتري الثاني
عند محمد واي يوسف رحمه الله الاول ذكرا له ليس له ذلك من رجل اشتري من آخر غلاما وقبضه
ولقد الهنتا ومشتق واستحقه من يدا المشتري بالبيعة وقبض القامى بالبيعة فقام المشتري
بيته على المشتق انه كان اشتريه ببيعه وباعه بايهم قبلت ببيته فان لم يقبل المشتري البيعة على ذلك
ورجع على بايهم بالثمن وقبض له به ثمن البايع اقام ببيته على المشتق انه كان اشتريه هذا العقد
قبل ان يبيعه فيطردان كان مادفع الى المشتري عين ما قبضه منه او امسك القبول ورجله او
استهلك القبول وقبضه من له لا يقبل ببيته وان كان له ذلك فله حكمه عند الوكيل وعند الوكيل
للمشتري من ماله قبلت ببيته فان قبلت ببيته يسترد من المشتري ما دفع اليه فيكون الغلام
من المشتق وقد وقع الى المشتري عند محمد واي يوسف رحمه الله الاول وان كان المشتري يبيع
الغلام من آخر واستحقه من يدا المشتري الاخر ورجع المشتري لاخير على المشتري الاول وقبض له بايهم فقام
المشتري الاول ببيته على المشتق البايع بالبيع قبلت ببيته ولا يخلو العبد من كل المشتق ويلزم
المشتري الاخير عند محمد واي يوسف رحمه الله الاخير فلو ان المشتري الاول لم يرد البيعة على ذلك

[illegible]

بالمال وان شأ طالب الاستئصال متى ادى الكفيل بوجع على الاستئصال ما ادى ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولا يكون الاستئصال ان يجتمع على الكفيل باقرا والكفالة والامر بالاستئصال مجوده بحرية الحكم عليه بخلاف ذلك ولو كان الذي ادى الكفالة بالغ وهو ولو تدين الامر واقام بيته على دفعه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا يعقد ذلك العقد الى الغايه حتى لو ضرر لا يكون لاحد عليه مسيل الا بعد اعادة البيعة هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد عاذه الطالب كفالة مقترنة فاما اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد اذاع كفالة بيمينه بان قال قلت لي عن فلان بكل ما في فيه ولم يبين الماد ولم يبين مقتضى بل البيعة والطلقة ويحسد الكفيل ذلك فاقام المدي بيته على دفعه وان له غير فلان الف درهم كانت قبل الكفالة فبالت بيمينه وقضى بالمال على الكفيل ولقد في العقد الى الكفيل عنه الغايه حتى لو ضرر كان للطالب اذ فيها اية سواء ادى الطالب الكفالة بامر او بغير امر غير انه ان ادى الكفالة بامر فالكفيل يرجع بها ادى على الكفول عنه وان ادى الكفالة بغير امر فالكفيل يرجع عليه بما ادى ايا في حق وجوب المال للطالب فده على الامر وعدمه على المساء ولا يجوز دفعه في الكفالة فهو الجواب في الحواله هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول عنه غايه واما اذا كانت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه والكفيل غايه بان ادى رجل وقال ابي كملت عنك فلان بكلامك وقضى بك عنك فالان ارجع عليك بذلك فجد المدي عليه دعواه ذلك كله او قرا كفالة بالامر ولكن انكر المقضاء واقام المدي بيته على دفعه والقاضي يدين بالمال للكفيل على المكفول عنه لانيته ذلك بالجمه ويكون ذلك قضاء على الطالب لغايه حتى لو حضر فانك القضاء لا يلتفت الى انك راجع والجواب في الحواله نظير الجواب في الكفالة قال **واذا قرا الرجل بغير امر** فلان عنى تحت ما يدين به او ما اذا نزل وما اقر فصل ذلك وغاب المكفول عنه **فما قرا** المكفول بيمينه على ما يدينه او ما يدينه او قرا منه اياه وبعد كفالة هذا الكفيل والكفيل يحسد ذلك كله وقضى القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضاء على الكفيل عنه الغايه حتى لو حضر ويحسد ما اذاع المكفول عنه لا يلتفت الى مجوده ويدين عنه المالك غير ان يحتاج المكفول له الى اعادة البيعة وان غاب المكفول له ويحسد المكفول عنه فادى الكفيل على المكفول عنه ان المكفول له قد ادينك الف درهم وان قضيت عنك عن الكفالة اية امرتي فبا وحسد المسد ذلك كله او اقر بالمداينه ولو حسد القضاء واقام القضاء الكفيل البيه بذلك فقضى القاضي بالمال للكفيل على المكفول عنه لمجرد الاداء به الكفيل بعد المداينه بالبيعه العادله ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيره ذكر في فتاوى رشيد الدين لوليك رجب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدين اداءه والمدين غايه فاقام الكفيل بيته على اداء المدين فقبض والكفيل خصما عن المدين لانه لا يمكن دفعه المال الا بعد ان يقبض خصما كذا في الفتاوى العباديه هناك عن محمد رحمه الله قال سالت هراير عن قناه في قدر كبير فيها الساهد والغايه والصغير والكبير فاقام رجل البيعه على بعضهم اخر احتضروا هذه القناه في ارضه غصبا وهم قدر كبير لا يقدر على ان يجمعهم قال حبست لهم وكذا وقضيت على وكيلهم كذا في المحيط رجل باع من رجل نصفا لعمد بعباده ودينار وادعاه نصفه فغاب البايع فجاء رجل واقام البيعه ان له نصف الصبر فلا خصومه بيته وبين الشري اذا اقام الشري البيعه على ما كان من البايع لان كلا تابع في دار الدنيا اذا باع ينفذ ببعه الى سكه نفسه دون سكه شريكه ولما ان المستحق شريك البايع ولا ايلع حصل في النصف القليله والاستحقاق وزد على البيعه والمودع لا ينتقب خصما كذا في الفتاوى العباديه **فصل في المنقذات** واذا كان غلو لخل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل ان يدينه ونذا ولا ينتقب فيه كره بغيره صاحب السفل وليس لصاحب الغلو ان يدين على غلوه ولا يبيع عليه حذرا لم يكن ولا يحدت كنيها لآخر ما صاحب السفل عند ابي حنيفه رحمه الله وقال لا جناح لكل واحد منهما ان يبيع مالا يبريه وقيل هذا انفسه ليعمل في حنيفه رحمه الله يعني ان ابا حنيفه رحمه الله انما منع مما منع اذا كان مغلوا وما اذا لم يكن فلم يمنع كما هو قولهما فكان جواز التمرد لكل واحد منهما فيما لا يتعد به الاخر فلا يجمع على ان لان المقترن حصل في ملكه فيملكه والمكفول يقتضي الاطلاق فلا يمنع عنه بتفسيره واما الاصل عندهما الا باحة لانه تصرف في ملكه والمكفول يقتضي الاطلاق فلا يمنع عنه الا بامراض الضرر فاذا لم يكن ضرر لم يمنع بالاقفاق وانما يظهر حقه الاختلاف اذا اشكل فندها لم يخرج المنع لان الاطلاق يبين واليقين لا ينفذ بالشك فالاصل عنده الحظر لانه تصرف في ملك

بنيته الدار بغيره الذي جعله الله في الدنيا والآخره...
الحق لا يخلو من ثبوت كذا في الحجة وان كان كذا في كذا...
وكل ما لا يخلو من ثبوت كذا في الحجة وان كان كذا في كذا...
عند هذا فلا بد ان يكون كذا في كذا...
عليه بالثبوت ولو ان كذا في كذا...
وقد انفق على قول كذا في كذا...
من فلا فانه يثبت في كذا...
يعتد بيمينه للثبوت في كذا...
فان كان كذا في كذا...
الا ان في كذا...
العقد لنفسه...
انما هو في كذا...
المعنى في كذا...
اهل العسكر...
يعتد من اهل العسكر...
المعنى في كذا...
قوله من يري كذا...
في كذا...
لغيره...
الا ان كذا في كذا...
الحق في كذا...
فقال اخذها...
اي القاصي...
في مكان...
او اودعه...
عنده...
وكذا...
ذلك...
دعوه...
المراد...
الحظ...
وهو...
معه...
وكان...
الشهود...
يدي...
وبه...
لاستاد...
حين...
بالقول...
ومن...
العشرة...
ما...

بالتقطة...
يسكن...
الناس...
الى...
من...
الاول...
عني...
اد...
ولم...
لغير...
مال...
اد...
وقد...
اما...
فلما...
فوت...
الشرا...
العقد...
بما...
ولا...
فاس...
البر...
لا...
فان...
في...
الظاهر...
والتر...
الزمان...
ان...
خطاه...
الحق...
وكذا...
من...
القائمة...
الرجال...
التقادم...
الا...
حنوا...
بما...
به...
شهاد...
الشهادة...
تقبل...

كتاب الشكوك

والكارة وعلية الناس فيما لا يطلع عليه الجبال وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة مشقة عدله والفتنة
أخذه هكذا في فتح القدير وهذا شرط لقطعة الشهادة قال مسايح بلح وشايخ عاوي قنطرة وقال مسايح
المراق لا يشرط كذا في الحديث والقدير يعتمد على الأدلة وعليه الفتوى كذا في الخلاصة ولو شهد بذكر رجل
بان قال فلما لها فافتتحت فطر في ليها فالحاجة لا يمتنع قبل شهادة إذا كان عدلا في مثل هذا الموضع هكذا
في المقبوط والسراج أنه لا يشرط العدد لأن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة فلما ثبت المشهود به
هنا شهادة امرأة واحدة في شهادة رجل واحد أولى كذا في النهاية ومنها الشهادة بغير الحد ودلالة
وما يطلع عليه الرجال وشرط فيه شهادة رجلين أو رجل واحد متوكل في ذلك ما لا يبرر ما لا يبرر
والطلاق والعتاق والوكالة والوصاية ونحو ذلك مما لا بد من كذا في التبيين وما يوقف عليه كماله
المعقوبة وهذا اعتماد من هذا القسم حتى يثبت الاحتسان لشهادة رجل واحد كذا في الحديث
باب الثاني في بيان كمال الشهادة فقول الله تعالى والافتقار عن ذلك لا يبرر إلا إذا
أن يجوز عن قبول الشهادة وتحتها وفي باب لعين من كراهية الحقائق في الجليل من أن يكتب
شهادته أو يشهد على عقد فالحديث كذا في كذا الطالب يجد غيره جازله لا امتناع عنه والأصلية
الامتناع كذا في الذخيرة وعلى هذا الأمر بعد بل إذا سئل من إنسان فإن كان هناك سؤالا من بعده
ليسته أن لا يجيبوا إلا بغيره إلا أن يقول فيه الحق حتى لا يكون مثبلا للحق كذا في الحديث ولو مراد
المشاهدة وكما ذكرتها إذا طلب المدي والنايا إذا علم أن القاضي يفتل شهادة ثم يفتل عليه الأدلة
وأن علم أن القاضي لا يفتل شهادة أو كذا فواجبة فادي غيره مثل فتيل شهادة ففيلة قالوا لا يفتل
وأن أدي غيره ولا يفتل شهادة فادي غيره إذا كان من قبل شهادة كذا في التبيين وإن كان من
أسرع قبول من غيره ليقول له الامتناع عن الأدلة كذا في الحديث للمكرري وإذا كان مؤمن بالشاهد
بصيا من مؤمن القاضي بحيث لا يمكنه أن يفتل في القاضي لأداء الشهادة ويرجع إلى أهله في يوم
ذلك قالوا لا يفتل كذا في التبيين مثل خلف ربه الله عن له شهادة ووقفة للمستمع عند قاضي
غيره هل يستعنه أن يكتف الشهادة حتى يشهد عند قاضي عدل قال له ذلك كذا في التلخيص
والشهادة في الحجة وقد يجزئ فيها الشاهد بين المستحق والامتناع والاسترافض إلا أنه يجب أن يشهد
بالمال في السرقة فيقول أحد لا يقول سرق هكذا في الحديث ما يفتل الشاهد على من يفتل
حكمه بغيره لا يشهد كالبيع والافتقار وحكم الحاكم والعتب والقتل فاداسح شاهد البيع والأمر
وحكم الحاكم والعتب والقتل وسعة أن يشهد وإن لم يشهد عليه ويقول أسهدة بفتح ولا
يقول أسهدة في ليلا يكون كذا في الفروع لا يفتل حكمه بنفسه كاشهادة في الشهادة فاداسح شاهد
بشهادة يشهد لم يجز أن يشهد على شهادة إلا أن يشهد كذا في القاضي ولو سمع من وراء الحجاب لاسيما
أن يشهد لا يجز أن يكون غيره إذا التفتة تشبه النعمة إلا إذا كان في الداخل وحده وهذا وحكم الشاهد
أدلة ليس فيه غيره وهو على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقترار الدخول لا يراه لأنه يحل
به العلم ويتبع القاضي فاداسح له أن لا يفتل كذا في التبيين اختلاف الشايخ في جواز تحمل الشهادة
على المرأة إذا كانت متتقبة تحقق مسايحا أو لا يفتل الخلل عليها بدون مؤنة وجهها وبعد
مسايحا أو تستعفي في هذا أو لا يفتل عند التعرض والتعرض الواحد يكفي والمثنى أحوط وهذا
قال الشيخ الإمام المعروف بخوارزمية وإلى القول الأول قال الشيخ الإمام وشيخ الأعلام
الأول جندري والشيخ الإمام طهر الدين وصريح من المعقول يدل على هذه أمانا بفتح على أنه
يجوز النظر إلى وجهها التحمل الشهادة كمر على قاضي يوقف ويحكم إذا أخبره عدل أن لها
فلانة فذلك يكفي وعلى قولنا في حقيقة رخصة الله لا يفتل له الشهادة على الذنب ما لم يسمع من
جماعة لا يفتل وقولنا طهر الدين كذا في الظهيرية والفتنة أبو بكر الأسكاف كان يفتل
بغيرهما في هذه المسئلة وهو أختنا في جندري التبيين وعليها الفتوى فإن عرفها باسمها
ونسبها عدل أن يفتل للعدلين أن يشهدا وعليها شهادة تمامها ولا الشهود كذا هو طريق الشهادة
على الشهادة حتى يشهدوا عند القاضي على شهادة تمامها بالاسم والنسب ويشهدوا بإصل الحق
فكر في الامتالة فيجوز ذلك بالاختلاف كذا في الحديث وكان الفتوى أن الخليل يقول إذا أقر
الما بين وراء الحجاب وشهد عند اثنا عشر امرأة فلا يفتل في شهادته من أقر مرهات يشهد على المرأة
الأدلة أي شخصها يعني حال ما أقر في حديثه فيجوز له أن يشهد على أقرها شرط في شخصها

لا رؤية وجهها كذا في الذخيرة لو كسنت وجهها وقالت أنا فلانة فثبت فلان لا يفتل في شهود الموقعة فإن
ماتت يفتل في شهادتي يشهدا لها كاتبة فلانة ثبت فلان والأصل يفتل وجهها وشهد شاهدان ألفا فلانة
ثبت فلان لم يجز له أن يشهد بذكر يعنى عليا فاداسح فلانة أما يجوز أن يشهد أن امرأة افتتحت بذكر أسهدة
عند شاهدان ألفا فلانة فثبت فلان كذا في المختار إذا شهد رجل امرأة ستيها ونسبها أو كاشفها ففتنة
فقال القاضي للشيخ جندري هل يفتل في المدعى عليها فقل لا لا فالقاضي لا يفتل شهادة ففتن ولو قال لا يفتل الشاهد
على امرأة نسبها وأسرها كذا أو كذا لا بدري أنه هذه المرأة هل يفتل بغيرها أم لا يفتل بغيرها على المرأة وكانت
على الذي أقامه البينة أفهذه هو الذي سترها وسترها كذا في الحديث ويصح بغيره من لا يفتل شاهد لها
متوكل أن الشهادة لها أو عليها ومن المسايخ من قال أن كذا الشاهد لا يفتل في التفتل في شهادتها لها
واختار جندري الدين التفتل في القول الأول كذا في الفتاوى العمدية مثل علي بن أحمد عن امرأة أقرت عند
رجلين لها اعتقت هذه الحادية ولم يبرر يا وجه المعنفة هل لها أن يشهد بذكر كذا قال الإمام أبو جندري
فإن لم يبرر قاضيا من اعتقها أو سترها أن يشهدا عليها بالاعتقاد كذا في التا وتجانبة نافي البينة
إذا كان للرجل على رجل حق فيفتل في التفتل في الغلانية ويجز صاحب الحق عن الدخول إلى حقه
فأخذه ذلك وأخفى قوما من العدد ولدي بينة ثم استخفوه وطلبته الحق وأقرت كذا يفتل في شهادته
الشهود كل لهم أن يشهدوا وعند علماء لا أن العلم قد حصل وقيل لا يفتل لأن فيه تفتل في شهادته ولكن
أما يجوز إذا كان الشهود يرون وجهه وأن كذا لا يرون وجهه ولكن يستعفون ملامة لا يفتل لهم أن
يشهدوا وإن شهدوا وأقرت القاضي لم يفتل شهادتهم إلا إذا خاطبوا به عليا كذا في الحديث السرخسي
وإذا غاب المالك دون المالك بان غاب عن مكانه وده ينسب إلى فلان بن فلان ولم يفتل في شهادته
ولا يفتل بغيره فملي الامتناع أن يشهد وتقبل كذا في خزنة القتيب وإن لم يفتل من الملك والمالك وكذا يفتل
من الناس قالوا فلان بن فلان في فتنة كذا أصيعة حدودها كذا وهو لم يفتل في ذلك البينة ولا يفتل عليها
لا يفتل له أن يشهد بالمك وإن غاب المالك دون المالك بان عرف الرجل معرفة تامة وسع أنه في فتنة
كذا أصيعة وهو لا يفتل في ذلك البينة فبينا لا يستعنه أن يشهد كذا في القاضي وإن غاب الشاهد للمالك
والمالك بان عرف المالك بغيره وأسسه ونسبه وعرفه المالك بغيره وخفوه وراه في يده يفتل في شهادته
ويدي أنه له ويقع في قلبه أنه كذا أن يشهد له بالمك هكذا في الحديث كذا في المتن إذا لم يفتل في يد
رجل مسلم أو ذرا وقع في قلبك أنه له لم يفتل بغيره وسعك أن تشهد أنه لا عدل
وإذا أقر أن تشهد أنه لا عدل فشهد عندك شاهد عدل أنه الذي في يده البينة كان هو أو دعه الأقل
تخففه فاعلم بسمعك أن تشهد أنه لا عدل بل لا عدل إذا شهد به عدل واحد إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد
صادق ولم يفتل في الجامع الصغير وقع في قلبه أنه له ولم يفتل في المتن مع اليد والصحيح ما ذكره المتن
وكذا كذا لا يفتل في جواز فيه الشهادة بالسماح كالموت والكاح والنسب إذا وقع في قلبك أنه حقه
تأملت من أخبر فشهد عندك عدل لا يفتل في قلبك لم يفتل أن تشهد بغيره بغيره في قلبك
الآن فتفتل أنما كذا بان وأن شهد به عندك عدل واحد وسعك أن تشهد بغيره في قلبك فلا
الأول إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فيما يشهد كذا في فتاوى قاضي خان ويكتفي إذا
يكتفي في استفتاء العلم به من معانية اليد حتى لو بين ذلك كذا في القاضي والقاضي لا يفتل
إذا تلى شيئا في يد رجل يفتل فيه والناس يفتل أن أنه ملكة إلا أنه وقع في قلبه أنه ملك
غيره لا ملكه وأنه يفتل في بامر ذلك الغير لا يفتل له أن يشهد بالمك وعليه فتوى كثير من مسايحا كذا في
الحديث وإذا غاب العبد والامة في يد السيد يجزم أنه كان يعرفه أنما رقيقا كان له أن يشهد
الغلام بغيره سواء كان له من مريم أو كبريت وإن لم يعرفه رقيقا كانا متعبرين لا يفتل عن أنفسهما
وكذا كذا وإن كانا كبريتا يعبران عن أنفسهما سواء كانا مسيبيين غافلين أو بالغين لا يفتل في الشهادة
هكذا في فتح القدير وفي الواقعات إذا علم الشاهد أن الذي أتى به في شهادته فاعلم أن عدل
أن الذي أتى به الماد من الذي في يده قال محمد رخصة الله يشهد أن ما علم ولا يفتل في شهادته إلى شهادتي
كذا في الحديث ذكر المناطع غايات كذا أو يفتل أو قتل فلما إذا أن يشهد أسهدة عند عدل أن
بأنه طلق فلانة أو كان البايع اعتقت العتقة قبل بيعه أو الولي عني بغيره بغيره القتل لا يفتل لعدان
يشهد بالكاح وغيره وإن كان واحدا عدلا لا يفتل ترك الشهادة كذا في الحديث للمكرري إذا
أقر الرجل بغيره يفتل في يد رجل لرجل آخر عدل فاداسح طلب المقتلة شهادة وأخبر شاهدان عدلان

الحال في انقلبت الروايات عن اي حقيقة في هذا او اشرف لي من قول الحسن وكان القاضى الامام
ابو علي النعماني يقول فقلنا وانا اليوم على ما قال محمد رحمه الله بانه لا تقبل وقال القاضى الامام في
الفتوى على انه لا تقبل كذا في الغيبة رجلا قال لا لا شهادة له لان عهده فانه شهد له في المتن انه
يؤيد شهادة نعمنا وعن محمد بن النعمان اذا قال لا شهادة له فلان عنده في امر او قال لا علم لي بهذا امر
تعد ذلك حازن شهادة وكونه الوان وجلب قال لا لا شهادة له فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
حازن او قال لا لم تعد كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
في عهده في كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
هذا العبد ليس هو العبد الذي لعن في الدعوى فانه الذي في ذلك العبد بعينه ليعينه
وسمه له ذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدي القاضى فقد قيل يجب ان لا يقبل شهادة
وقيل يجب ان يقبل كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
الذي في كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
العبد وكذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
ان اسمه زيد قال لا بين البيع هذه الشهادة ويجلب البايع فانه خلفه في المتن وان كل البايع عن
التيك لزمه البيع بنكوله وان شهد الشاهد ان البايع افراه باعه عمدة زيد المولى ففسد
الشيء يعرف من على او ساعه او حيلة او عيب فوافق ذلك هذه العبد قال هذا او الاول في القاضى
الا اني استحسن اذا نسبوا الى امره وفان اجبره وكذا الامه كذا في فتاوى قاضي خان وفي المتن شهد
شاهدا ان له هذه الدار الفذول فاذا الدار حسنة ذراع او شهد ان له في هذه الدار عشرة
اجرة فله شهادة باطلة ولو كان القرض كذا اخذ المقر له كذا او شهد ان داره في دار هذه وكذا
يجوز ان يمتنع الى اي موضع هي فله شهادة باله كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
يد كذا العدة الحقة وانه يتخذ كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
فسد الشهود كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
فذلك حازن كذا في المتن **الباب الرابع في قبول شهادة**
الفصل الاول فيمن لا يقبل شهادة
وعنه لا تقبل وهو يشتمل على بعض
لعنه اهلية لها لا يجوز شهادة الاخرى عند علماءنا سيما ان الله كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
الا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
يؤيد كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
اذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
الاداء اما اذا كان شيئا يحتاج الى الاشارة لا تقبل شهادة اجرائها كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
قبل القضاة وتسمع القضاة عن اي حقيقة ومحمد رحمه الله كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
شهادته بمرصاد كصير ففسد في تلك الحادثة تقبل كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
والجانب والمحقق بغيره المجنون اذا كان المجنون ساقا ويعيق ساعه فكذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
تقبل شهادة وفقدت شئ الاية للحوالي بيومين وقال اذا كان في يومين او اقل من ذلك
يتم كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
الشهادة التي بعد عن الولادة في حق النسب دون الميراث كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
التيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحامات لا تقبل وكذا في
الحاجة كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
لا تقبل اما شهادة النساء بانفسهن على استئصال العقب وهو ما يحتاج الى عقد الانفصال عن
الارواح على ترك بعض من اعضائه بعد الانفصال عن الارض مقبولة في حق الصلاة عليه بالايجاب
واما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا تقبل واشترط شهادة رجلين
او رجلين وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل ان شهادة امرأة واحدة اذا كانت مدونة
كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
وشهادة الرجل وامرأتين او رجلين على ترك الميراث لا تقبل او على تركه حاله الانفصال

الحال في انقلبت الروايات عن اي حقيقة في هذا او اشرف لي من قول الحسن وكان القاضى الامام
ابو علي النعماني يقول فقلنا وانا اليوم على ما قال محمد رحمه الله بانه لا تقبل وقال القاضى الامام في
الفتوى على انه لا تقبل كذا في الغيبة رجلا قال لا لا شهادة له لان عهده فانه شهد له في المتن انه
يؤيد شهادة نعمنا وعن محمد بن النعمان اذا قال لا شهادة له فلان عنده في امر او قال لا علم لي بهذا امر
تعد ذلك حازن شهادة وكونه الوان وجلب قال لا لا شهادة له فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
حازن او قال لا لم تعد كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
في عهده في كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
هذا العبد ليس هو العبد الذي لعن في الدعوى فانه الذي في ذلك العبد بعينه ليعينه
وسمه له ذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدي القاضى فقد قيل يجب ان لا يقبل شهادة
وقيل يجب ان يقبل كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
الذي في كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
العبد وكذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
ان اسمه زيد قال لا بين البيع هذه الشهادة ويجلب البايع فانه خلفه في المتن وان كل البايع عن
التيك لزمه البيع بنكوله وان شهد الشاهد ان البايع افراه باعه عمدة زيد المولى ففسد
الشيء يعرف من على او ساعه او حيلة او عيب فوافق ذلك هذه العبد قال هذا او الاول في القاضى
الا اني استحسن اذا نسبوا الى امره وفان اجبره وكذا الامه كذا في فتاوى قاضي خان وفي المتن شهد
شاهدا ان له هذه الدار الفذول فاذا الدار حسنة ذراع او شهد ان له في هذه الدار عشرة
اجرة فله شهادة باطلة ولو كان القرض كذا اخذ المقر له كذا او شهد ان داره في دار هذه وكذا
يجوز ان يمتنع الى اي موضع هي فله شهادة باله كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
يد كذا العدة الحقة وانه يتخذ كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
فسد الشهود كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
فذلك حازن كذا في المتن **الباب الرابع في قبول شهادة**
الفصل الاول فيمن لا يقبل شهادة
وعنه لا تقبل وهو يشتمل على بعض
لعنه اهلية لها لا يجوز شهادة الاخرى عند علماءنا سيما ان الله كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
الا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
يؤيد كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
اذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
الاداء اما اذا كان شيئا يحتاج الى الاشارة لا تقبل شهادة اجرائها كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
قبل القضاة وتسمع القضاة عن اي حقيقة ومحمد رحمه الله كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
شهادته بمرصاد كصير ففسد في تلك الحادثة تقبل كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
والجانب والمحقق بغيره المجنون اذا كان المجنون ساقا ويعيق ساعه فكذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
تقبل شهادة وفقدت شئ الاية للحوالي بيومين وقال اذا كان في يومين او اقل من ذلك
يتم كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
الشهادة التي بعد عن الولادة في حق النسب دون الميراث كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه
التيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحامات لا تقبل وكذا في
الحاجة كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
لا تقبل اما شهادة النساء بانفسهن على استئصال العقب وهو ما يحتاج الى عقد الانفصال عن
الارواح على ترك بعض من اعضائه بعد الانفصال عن الارض مقبولة في حق الصلاة عليه بالايجاب
واما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا تقبل واشترط شهادة رجلين
او رجلين وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل ان شهادة امرأة واحدة اذا كانت مدونة
كذا في كذا فلان عهده فانه شهد له في المتن انه شهد له في المتن انه
وشهادة الرجل وامرأتين او رجلين على ترك الميراث لا تقبل او على تركه حاله الانفصال

نكر

شهادة من دخل الى الميراث او لا يرثه لم يعرف رجوعه عن ذلك في قناوي قاضي خان حكيم من اهل الحس ان
ليست الامور في الاحداث في الجماع لم تقبل شهادة كذا في غاية البيان شرح الهداية برهانه شيخ معروف
بالصلاح بنحاسة ابنه في الثقة في طريق مكة كذا في الزاهد لا تقبل شهادة الطفيحي والجار في التامه
والثقة بلا خلاف فيكون في الميراث في شهادة تايح الاكفان لا تقبل قاله شمس لا يثبت انما لا تقبل اذا افكر
لذلك العمل وقرضه انما اذا كان يدعي الشيا وبشترى الاكفان يجوز الشهادة كذا في الذخيرة اذا كان الرجل
يبيع الشيا الموقوف او يبيعها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الاقضية هكذا في الحبيب اذا قدر الامير بدة
لخروج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون الله قال خلف بكنته قد التفتوا الا ان يدعوا للاعتبار في شدة الاستقلال
قد التفتوا والقوى على الله اخبروا لا لتعليم من يستحق التعليم ولا للاعتبار بقل عد التفتوا كذا في الهداية
وفي قناوي قاضي خان تقبل شهادة الاقل الا اذا تركه استحقاقا كذا في الهداية وشهادة الخصمي مقبولة
كذا في الحبيب تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره هكذا في فتح القدير شهادة الشبهة المشكوك فيها في حكم
المراة كذا في الشراج الوقاح وينبغي ان لا تقبل شهادة الخبيث المشكوك في الخدود والقصاص كذا في
غاية البيان شرح الهداية القناوي اذا كان عدولا ولا يحد وبما من الناس بعينه تقبل شهادته وان اخذ
بغيره من الناس ولم يكن عدولا فلا يصح من اجل ان لا تقبل شهادتهم كذا في الحبيب اما شهادة الشك
فالتصحيح المقتضى اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الذخيرة والفتاوى وقصص القدير وذكر القدر الشهيد
حسام الدين في واقعة شهادة الرئيس والحامي في السكة او البدة الذي ياتى الداهم في الجاني
والمراف الذين يجتمعون الداهم اليه ويأخذونها طوعا لا تقبل كذا في الحبيب اما شهادة اهل الصناعات
الذنية كالكنس والذبال والحائك والحجام فالاصح ان لا تقبل لاهلها قولا لا قولا فاما المولود فاما لم يعلم
القادر لا يدين على ظاهر الساعة وكذا القاسوس والذوال لولا هكذا في فتح القدير **الفصل**
الثالث فيما لا تقبل شهادة للنزعة اولها التناقض ولزوم التناقض ولزوم التناقض لا يجوز شهادة
الوالدين لو دعيهما وولد لهما وان سفلوا ولا شهادة الوالد والديم ولزوم التناقض من قبله لا خلاف
ولا شهادة الزوج لامرأته وان كانت مملوكة ايضا ولا شهادة المرأة لذاتها وان كانت مملوكة ايضا كذا في المحامي
ولا تقبل شهادة الرجل لمعتدته عن خلاف ما بين كذا في الخلاصة اذا شهد رجل لامرأة تحت ذم زوجها اطلت
شهادته كذا في قناوي قاضي خان ويجوز شهادة الرجل لولده ولوالديه من الرضا كذا في المحامي وتقبل
شهادة الربيب كذا في القنية ويجوز شهادة الاخ لاخته كذا في محيط الترجيح شهادة الاخ لاخته واولاده
كأخيرة وكذا الاغفار واولادهم والاخوان والخالان والعمات كذا في قناوي قاضي خان وتقبل شهادة الرجل
لامرأته وامرأته واولادهم وامرأته ابنة وامرأته ابنة ولاخت امراة كذا في الخلاصة اذا شهد الرجل لامرأته على
انه جازت شهادته كذا في قناوي قاضي خان شهادة ولد الملاحين وولد الملاحين وولد الملاحين وولد الملاحين
فقال لا تقبل للباقي لانه نسب هذه الاولاد كان ثابتا من الذم والحق في قبل الملاحين والذين من قبلهم
وبالملاحين والذين من قبلهم في حق بعض الاحكام وهو الميراث والنفقة لم ينقطع في حق بعض الاحكام
وهو قبول الشهادة وعشرة المناكحة وقصص الدزكاة فيه وقصد عقبة الغير حتى لو ادعى انسان
بغير هذا الولد لم ينعق دعواه وان صدق الولد الملاحين وفادعاه الملاحين يثبت النسب منه وانما
بقينا النسب في حق هذه الاحكام احتياطا لاسر الخرمه لان هذه الاحكام تليحط فيها ولها اعتبار بالشهادة
كذا في محيط الترجيح لا تقبل شهادة اولاد ولد الملاحين له هكذا في قناوي قاضي خان ولا تقبل شهادة
الملاحين لولده الذي قناه هكذا في فتح القدير برباع احد المؤمنين وقرره مشغرية فشهد بما يجهل تقبل
لا شهادة معتق الانسان له بما يجهل فشهدته معتق غيره اولى فلو ادعى نسبا لولد الذي عنده يثبت
نسبا وتقبل النسخ والعنف والفتنة كذا في القناوي ولا يجوز شهادة الرجل لمملوكة ومذمومة وكاتبه
وامرأته كذا في المحامي ولا يجوز شهادة الابن لاسناده الزاد به التلبية الى من وهو في كمال معه وفي
عنايه ولا يثبت له اجرة معلومة اما الابن المشترك اذا شهد بالمتاجر تقبل اما الابن الواحد وهو الذي
استأجره فبأجرة او شأفه او شأفه باجرة معلومة لا تقبل استسنا كذا في الخلاصة وشهادة
الاستاذ مقبولة وكذا المتاجر كذا في فتح القدير ولا تقبل شهادة المتاجر للغير بالمتاجر والشعير
للغير بالمتاجر كذا في الميراث الدايه ذكر في المتن لو استأجره الامير فمكّن الشريك فمذموم فاما
فشهد به المتاجر وتقبل آخر معه فالقاضي يسأل المدعي عن الاحكام المانة باسمه او بغيره فانه قال
كانت بامرني لم تقبل شهادة المتاجر لانه متاجر شهادته بالمتاجر لا جرح وان قال كانت بغيري لم تقبل

شهادة لانه ليس بمتاجر في حقه ولو لم يكن المتجر له لجز شهادته وان لم يدع المديان الاحكام كانت بامر
ولو شهد المتاجر ان المديان لانه لانه لا يجره الاحكام او انسان آخر على الميراث لفتح الاحكام قال
ابو حنيفة رحمه الله جازت شهادته بما سوا ما تنزه الاية لخصه او غلبه وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يجوز شهادة بما في فسخها لانه لا يجره عن انفسهما الاية وان كانا ساكنين في الدار بغير جرح كانت شهادتهما
كذا في محيط الترجيح اذا شهد الابن لاسناده وهو جرح من علم بره شهادته ولم يعدل حتى يفي بالشهر فعدل
لم تقبل شهادته كذا في الامانة لم يجره عن انفسهما الاية لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن له جرح لم يجره
تقبل القضا فطلت شهادته ولو ان القاضي لم يجره عن انفسهما الاية وهو جرح من علم بره شهادته ولم يعدل حتى يفي بالشهر فعدل
لا يقبل بكون الشهادة وان لم يكن اجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء فلان القاضي لم يجره عن انفسهما الاية ولم
يقبل فاما شهادة بعد التفتتمة الاحكام جازت شهادته كذا في قناوي قاضي خان وتروى شهادة الشريك لغيره
فيما هو من شركته لانه لا يجره عن انفسهما الاية وهو جرح من علم بره شهادته ولم يعدل حتى يفي بالشهر فعدل
وكذا اجيرا لغيره الشريك الشريك الاخر كذا في البسوط قال عهدي في الاصل اذا شهد رجلان ان لهما فدان
على هذا الرجل الفدر وهو رجل ابلج ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على هذا الرجل الفدر
شركته بغيره وفي هذه الوجوه لا تقبل شهادتهما اصلا الثاني انهما على قطع الشركة بان قالوا لهما فدان
على هذا الحصة وجب بسبب على حدة ولنا عليه حسانية وجب بسبب على حدة وفي هذه الوجوه لا تقبل شهادتهما
فلان الثالث اذا اطلت الشهادة اطلت في هذه الوجوه لا تقبل الشهادة اصلا وانما لان الرجل على ثلاثة نفر
الفدر شهد ان لهما فدان ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على هذا الرجل الفدر
كفلا عن المبيع لا تقبل شهادتهما اصلا وان لم يكن المبيع كذا في البسوط فان شهد الله ان لهما فدان فلهما
واحدة لا تقبل شهادتهما اصلا وان شهد الله ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
ونظر هذا اما كذا في محيط الترجيح اذا شهد رجلان ان لهما فدان ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما
ولو شهد الله فدان ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
زجل الفدر انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية
فشهد الله ان لهما فدان ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
لم يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية
تجتمعت تقبل وهو قول ابو حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة ولولا ذلك بلغة قبله قبله
حسنة القاضي ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
لولا ذلك وانما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية انما يجره عن انفسهما الاية
الا اذا شهد بحادث جرح حادث تاريخ الدلالة فشهد تقبل كذا في القناوي قاضي خان على ما قبله ان
فلان وكذا في الخصومة في لا حيلة قبله هذه المدي خليفة وتقبل فلان وفلان وقام البينة على الدلالة بالحققة
التي ادعى وحقها القاضي ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
الاخر لا تقبل لشهادته الا ان يشهد حتى حادث بعد التوكيد وعلى غير النور الدلالة فقبل شهادته
كذا في سواد القضاء ومحل ولا رجلا بالخصومة في لا حيلة وقصصه من الناس ملحقا وفي بعض قد
الوكيل رجلان وقام البينة وحيلة القاضي ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
ولا على غيره من ما هو على عليه حق يجره ولا ولا حيلة ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
كذا في الخلاصة وقصصه ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
شهادته بالدين كذا في الوجيع للكردي رجلان ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
شهادة انسان من غير واحد لم يكن هذا الواحد حجة ما شهدته ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
والقبض جازت شهادة الاثنين لما جرحهما باقالة في الخصومة والمفتنة ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
قال لهما ولم يجره عن انفسهما الاية ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
بجرح ذلك لم يجره عن انفسهما الاية ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
قبل الفدر من اني الدلالة ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
في قناوي قاضي خان الدلالة بالبيع والادلان اذا شهدوا ولا يجره عن انفسهما الاية ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
كذا في الخلاصة ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
ان يكون لولا الاسر القدر او يفتن بالاسر القدر او يفتن بها ولا يجره عن انفسهما الاية ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية
مع الوكيل او يفتن فان كان الوكيل يفتن في الفتنة ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية ففقد الاقل ان يمسك على السكة بان شهد ان لهما فدان فلهما على حدة ولا يجره عن انفسهما الاية

انما المتيقن للثاني خمسة اشخاص اوله والاول التسلسل ولورثته الثاني انه البوالميت ايضا فالاول الثاني
والثاني في المعتق كالحجاب في الاب ومرتبة بينة الا ولعلي البوالميت بعد المعتق للثاني الا اذ ههنا لا ولعلي
القاضي فقيمي بانه ابو الميت فكان اولى وقبله الثاني ولورثته الا ولعلي البوالميت قبل المعتق للثاني اشتراك في
الارث حقيقة لو كانت احدهما تعين الاخر با والحق في العلم على هذه الوجوه وان كان الاول معنوها وصغيرا
لا يقدر على البناء بحقه القاضي ابنا لو كان ذكرا فان جاء الثاني ورثه انه ابو المتيقن للثاني من سلاله ولا
يرثه انه اخو الميت بحقه محجبا بالاول وان كان الاول امرأة حمله بنتا للميت وجعل لها جميع المال بالارث
والارث فان جاء اخو الميت في الميراث يعطيه النصف وان ذكر الثاني انه ابنه يعطيه الثلثين كذا في الكافي
ويجوز انما البينة انه عم الميت ورثه لا تعلم له وارثا غيره مطلقا من الارث البينة انه اخو الميت ولورثته تعلم
له وارثا غيره مطلقا البينة انه ابن الميت لا تعلم له وارثا غيره وقاسوا البينة جميعا معا فانه يعطيه الميراث
لانه كذا في محيط السرخسي اذ امانة الرجل فاقا من رجل بينة انه فلان فلان الغلاني وان الميت فلان بن فلان الغلاني
حق التقيي الى ابيه واحده من قبيلة واحدة وهو عقبة الميت ولورثته لا تعلم له وارثا غيره فقيمي بالارث
فان جاء اخر بعد ذلك واقام بينة انه عصبة الميت فان ثبت للثاني مثل ما ثبت له الاول بان اثبت انه فلان
ابن فلان الغلاني والميت فلان بن فلان الغلاني حق التقيي الى ابيه وسعد قبلت بينة الثاني اذا التقيي الى ابيه
واحده من قبيلة واحدة وان كانا من قبيلتين بان ادعى الاول انه من العرج وادعى الثاني انه من العمى لا يقبل
بينة الثاني وان اثبت الثاني شيئا بعد من الاول بان اثبت الثاني انه ابن ابن عمه فالتعني لا يلتفت الى بيته
وان التقيي الى ابيه واحده من قبيلة واحدة او من قبيلتين وان اثبت الثاني شيئا فوق الاول بان ادعى
الثاني ان الميت ابنه وولد على فراشه وانه ابوه لا وارث له غيره فهذا اعلى وجهين ان ادعى الاب نسبته من الميتة
ادعاهما ابن التهم تقبل بينة الاب وينقض لفقهاء الاول في حق الميراث دون النسب حتى يبيح الاول ابن عم له
حق لعماته هذا الاب بينة الاول منه اذ لم يكن له وارث اقرب منه وان ادعى نسبته من قبيلة اخرى قبلت
بينة الاب ونقض لفقهاء الاول في حق النسب والميراث جميعا كذا في المحيط اذ ادعى ذاك في يد انسان لها
له ورثا من ابيه وجاء بشهود شهدوا بها كانت لابيه الى ان مات وتركها ميراثا لا تعلم له وارثا غيره او
شهدوا بها كانت لابيه في الميراث فالتعني يعطيه هذه الشهادة ويعطيه بالدار للميت وان لم تشهدوا انه
تركها ميراثا له وكذا اذا شهدوا بها كانت في يد ابيه الى ان مات او شهدوا بها كانت في يد ابيه يوم الموت
فالتعني يعطيه هذه الشهادة ويعطيه بالدار للميت وهو ظاهر الرواية واضح هكذا في الذخيرة ولو شهدوا
ابا فمات وهو ساكن في هذه الدار تقبل كذا في المحيط ولو شهدوا ان اباها مات في هذه الدار ولو شهدوا ان اباها
كان في هذه الدار حتى ماتا وحقق مائة فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا ان اباها دخل هذه الدار ومات لا
تقبل كذا في فتاوى قاضي خان اذ شهدوا ان اباها مات وهو لا يبره هذه الغيبة ولا يبره هذه الحاتم
تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط اطلق محمد رحمه الله في اجواب في احكام وشكا القاض ابو الهيثم عن
القضاة الثلاثة الغفر كانوا يعصمون ويتولون ان شهدوا ان احكام كان في خصره او يصره يوم الحق
تقبل الشهادة وان شهدوا انه كان في التتابة او في الوشيط في الابهام لا تقبل الشهادة وكذا الصحيح
الذي يجري على اطلاقه كما ذكره محمد رحمه الله كذا في الذخيرة ولو شهدوا مائة وهو حامل لهذا الميراث
تقبل كذا في المحيط ولو شهدوا ان اباها مات وهو ذكرب عليه هذه الدار فقيمي للميراث ولو شهدوا ان اباهم مات
وهو قاصر في هذه الدار او على هذه النبط او اياهم عليه لا تقبل هذه الشهادة ولو شهدوا ان اباهم مات
وهو بالغ في هذه الدار او على هذه النبط او اياهم عليه لا تقبل هذه الشهادة ولا تقبل للميراث كذا في
الذخيرة ولو شهدوا انه كان هو الواضع على راسه يوم الموت تقبل هكذا في محيط السرخسي والاصل في جنس
هذه المسائل ان الشهود اذا شهدوا على فعل من المورث في العين عند موته فقد ثبتت اتمامه يشهد
بفعل مائة لئلا ينفذ او ينفذ هو لئلا ينفذ لئلا ينفذ في اليد فاذي هو ذلك في اليد في التقلبات ففعل لا ينفذ
ببؤنه بدون النقل كاللبس والحمل او فعل يحسد عادة للنقل كالدواب في الدواب وفي غير التقلبات في اليد
اليد ففعل لا ينفذ من الملاك في الحال كالتسكين في الدور ففعل الموضع من الفعل اذ اقامت البينة على وجود
من المورث في العين ففعل ينفذ بالمعنى الذي في اليد الذي لئلا ينفذ في اليد في التقلبات ففعل لا ينفذ
بدون النقل ولا يحسد في الغالب للنقل كالحمل في اليد في غير التقلبات الذي لئلا ينفذ
اليد ففعل لا ينفذ من غير الملاك في الغالب كالحمل في اليد في غير الموضع من الفعل اذ اقامت
قامت الشهادة على وجوده من المورث في العين عند موته لا يقضي بالعين للميت كذا في المحيط اذا

شهدوا انها كانت ملك ابيه وان اباها كاذب يسكن هذه الدار ويملكها فالتعني الميراث فقالوا ماتوا وتركها ميراثا لله فقلت
شهادة لا تقبل ويقضي له في قولهم وان لم يجرى الا تقبل في قول ابي حنيفة ومحمد لله وتقبل في قول ابي يوسف لا تقبل
وان شهدوا على ابي ابي الذي عليه لبي من ذلك يكون اقرب منه بالدار للميت ويؤثر بالتسليم اليه كذا في فتاوى قاضي
خان ولو شهدوا بها كانت لابيه ولم يجرى الميراث الى الذي قالوا لا يقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف او لا كذا في المحيط ولو شهدوا بها كانت لابيه مات فيها فقيمي هذا الخلاف
كذا في الفصول العمدية ولو شهدوا بها لابيه ولم يجرى الميراث فالتعني يعطيه هذه الشهادة وان شهدوا بها كانت لابيه
ومحمد رحمه الله فالتعني يعطيه هذه الشهادة وهو اختيار القاضي يعطيه هذه الشهادة وهو الاصح كذا في الخلاصة في كتابي الذي
في الفصل العاشر وهكذا في الفصول العادية اذ اقامت فمات فاقا من رجل بينة علي ذاك لها كانت لابيه اغارها
او اجرها او ودمها الذي في يده فانه ينفذها ولا ينفذ البينة عليا فمات وتركها ميراثا له كذا في الكافي اذا
شهدوا بها ان فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا فلان ابنه هذا او لا يعلمون له وارثا غيره ولم يبرك
فلان الميت فشهدوا بهم باطلة كذا في المسئلة هذا اذا كان نسب للميت وهو فاس الميت وان لم يكن نسبته من فلان
منه فشهدوا ان فلان بن فلان بن فلان الميت وان فلانا الميت ترك هذه الدار ميراثا له وان لم يبرك الميت
لم يبرك هذه الفصل ههنا وذكر في المتن ايجز شهدوا في النسب والجد في الميراث كذا في المحيط ولو شهدوا
على قاضي يبرك لها كانت فلان بن فلان بن فلان الميت وحظبه وقد ادركها الجد والميت يدي لها كانت لابيه
فان جازوا الميراث بان شهدوا بها كانت لابيه هذا الذي فلان مات وتركها ميراثا لا يعلم له وارثا غيره
ميراثا لله الذي تقبل الشهادة ويعطيه بالدار للميت وان لم يجرى الميراث فان لم تعلم فقد مروى في الحديث علي
موت الاب لا ينفذ بالدار للميت بالاحكام وان علم كذا في الجواب عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله واي يبرك
نصفه الله اوله ولا يقبل من شائخنا قالوا في هذه المسئلة لا تقبل الشهادة بالاحكام ولو شهدوا على قاضي في
اليدين هذه الدار كانت لابيه هذا الذي ولم يجرى الميراث فان التقيي يعطيه بالدار للميت لا يعلم له وارثا غيره
هكذا في الذخيرة اذا شهدوا ان هذه الدار لجد هذا الذي ولم يجرى الميراث كانت لابيه فالتعني يعطيه
بالدار للميت وان لم يجرى الميراث فقيمي تقول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا تقبل ولا تقبل ولا يبرك
رحمة الله الاخر فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تقبل وبعضهم قال لا يقضي بالدار للميت
ايضا كذا في المحيط قال في كتاب لا تقضي كذا في يدي رجل اقامت البينة ان اباها مات فماتت فالتعني يعطيه
مات ابي والباقي يحج ذلك فاني لا اطعم البينة ان اباها مات وتركها ميراثا له ولكن اشاعة البينة الغرابة
له وارثا غيره فان اقامت امانة بفتح الدار لجد كذا في الذخيرة ولو كانت الدار في يد غير البايع كان عليه كذا
في محيط السرخسي قال في الاصل ان في يدي رجل جاء ابن اخي صاحب ليد فقام بينة انه هذه الدار كانت لابيه
مات وتركها ميراثا لابن اخي يبرك مع هذه الدار الذي فلان يبرك بضم فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لها
تقبل هذه البينة ويعطيه بالدار للميت ويبرك مع بضم فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لابن اخي فقام
بينة ان اشاه وهو بغير هذا الذي مات فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لابن اخي فقام بينة ان اشاه
الدار ميراثا في هذه المسئلة علي وجهين الاول ان لا يكون في يد ابن اخي من تركه ابيه وفي هذا الوجه
بينة ابن الاخ اولى والوجه الثاني ان يكون في يد ابن اخي من ميراث ابيه وثاني للمسئلة على هذا الوجه
ميراث لجد كله للميت وميراث الاخ كله لابن الاخ ويجعل ما ههنا مائة مائة كذا في المحيط اذ اقامت الدار في يدي رجل
وابن اخيه فادى كل واحد اباها مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره فقيمي بها بيمينهما فماتت فالتعني يعطيه
كانت بيمين ابي وابي بيمين ومدة ابن الاخ الا ان العلم قال مائة اخي فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لابي الذي
لا يبرك بيمين لجد ويملك استدا مائة مائة لجد فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لابن الاخ مائة لجد او مائة
الذي لجد يملك ويبرك ابي بيمين مائة مائة فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد
لا واحد علي دعوي صاحبه فان خلفا ميراثا ومات الحال بعد الحال فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد
بيمينهما بيمين وان خلفا ميراثا ولا الاخر بيمين لجد فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد
فقيمي بها بيمينهما فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد
بيمينهما بيمين علي ذاك في يدي رجل لها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له لا يعلم له وارثا غيره واحد
هذين الرجلين ابن اخي في اليد وارثه لا وارث له غيره فلم ترك البينتان حقه مات الذي عليه فمات
الآن في يد ابن اخيه ولم يبرك في احد فالتعني يعطيه البينتان جميعا بيمينهما بيمينهما بيمينهما وان مات
ابن الاخ ذاك اليد فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد فماتت فالتعني يعطيه ميراثا لجد او مائة لجد او مائة لجد

وقد قال اردن بن النعمان القتيبي من ذلك الوقت الذي شهد به الشهود فقبله وقبله فقبله هذا امر غير
مؤيد كذا في القصة العبادية اذ على انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا
انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا
وكذا الوشيد اعلى اقواله بالقبض فقبله هكذا في خزانة القتيبي اذ على انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا
بغير حجة وشهد شهوده انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا
فقبله واملي الصخر حجة الدعا لا تقبل اذ على انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا اقتضاها من قبله وشهد انه قد ثبت من مالي كذا
وشهد الشهود ان هذا الذي هو في اليد قبض جلاله فلا من غير الذي قبله هذه الشهادة حجة حجة
على الحصار كذا في خزانة القتيبي لو شهد ان فلانا هذا الغصب عبدة وكان قهره عليه فقبله كذا
فمات عند مولاه وقال الغصب منه لم يرد عليه وانما مات عند الغاصب وقال الشهود عليه
ما غصبته ولا ردة عنه عليه وما كان من هذا شي اياها القاضي قال غصبته اليقينة هكذا في الظاهرية
وكذا الوشيد انه غصب عبدا له واد مولاه قتله بعد الغاصب وقال الغصب منه ما قتله وكذا
قله غصبه ومات غصبه وقال الشهود عليه ما غصبته من قبله ولا قتل له الذي عبد له في يديه كان
عليه فقبله كذا في قضاوي قاضي شاذ لو اذ على الاستحالة وشهد شهوده على القبض فقبله اذ على انه
استهلك من مالي اقصيته كذا وعليه فقبله وشهد الشهود انه باع وسلم فلانا لقتل ولو شهدوا
انه باع ولم يذكروا التسليم لا يكون شهدا على الاستحالة كذا في القصة العبادية اذ على انه غصب
حرمان وشهد شهوده ان هذا الحارم كذا الذي وفي يده هذا بغير حجة لا تقبل هذه الشهادة كذا في
خزانة القتيبي اذ على عسرة امانه من الدقيق مع الحالة فشهد الشهود على القتيبي من عسرة امانه لا تقبل
وكذا لو اذ على دقيقتا متحفظا فشهدوا على القتيبي ولو اذ على النقطة البينة وتبين الوجه فشهدوا
على النقطة والوجه ولم يذكروا الصفة الحاصلة اوردية او قسطا تقبل هذه الشهادة وقتيبي
بالدعي هكذا في الخلاصة ذكر في قضي القتيبي كذا في يدي رجل اذ على الحارم بينة ويبيد الذي يديه
نصفان ميزان عن ابيه وشهد ذلك الذي في يديه واذي ان كل ناله في يده الذي بشهود شهدوا هذه
الدلائل لا في هذه الذي ما حوز كذا من ناله خاصة لا واحدة له غيره قال ان لم يدع الذي ان
الصف خرج الى الذي في يده بسبب من قبله فشهدا شهوده باطله وان قال قد كنت تحت نصفها بال
درهم لم يمتدقه القاضي على البيع ولم يحمله مكذبا بالشهود فقبله بصف الدار ميراثا عن ابيه وان
احضر بينة على انه باع الصف من الذي عليه بالدرهم واحدة متاحة من الدار على ان يسلم له الصف
منها فقبلت بينته وقتيبي بالدار كلها ميراثا للذي من الوالد وقتيبي بصف الدار ميراثا للذي عليه
ان اذ على البيع وكان الذي على الذي عليه البينة وان كان اقام البينة على السالم اطلت السالم ووردت
الدار كلها الى الذي كذا في الحجة في القتيبي اذ على انه نصف هذه الدار ميراثا والدار في يد رجل فقبلت
وحاجب احد من الخصال في يده بصفها المتسومة فشهدا ان له هذه المصنف المتسومة في يد
الحاضر لا تقبل كذا في الوجيز للكردي اذ على عسرة في يد انسان انه له واما على فقبلت بينة
ان الذي قال هذه العسرة لم يكن في فقبلت بينة ولم يقبل وبطلت القصة ان كان قد قتل
به وكذا كذا اذا لم يقبل فقبل كذا في الحجة رجل اذ على عسرة في يد رجل واما البينة فشهدا على اقران
انه ملك الذي قبله ولو شهد على اقران انه اشترى من الذي وقال الذي انما غصبه الكرامة
منه باخذة الذي وكذا الاستيلاء وكذا الوشيد انه اشترى من الذي وكذا الوشيد انه اشترى من الذي
قال غصبه وكذا الوشيد انه اشترى من الذي ولو شهد على اقران ان الذي مع اليه لا تقبل وكذا
انه غصبه او شهدا انه اقرانه وهدنة فقبل وقتيبي بالعبدة الذي كذا في الخلاصة اذ على حلاله
في يدي رجل وقال كانت هذه الحارم في وشهد الشهود انها له فقبل هذه الشهادة لا ذكر
لهذه المسئلة في الكتب وقد اختلف السامع فيه بقبضه وقالوا لا تقبل ومنه من قال لا تقبل
الاصح كذا في الحجة والخيرية لو اذ على انها كانت له وشهدوا انها كانت له لا تقبل كذا في خزانة القتيبي
اذا اذ على الذي كذا في الحجة وشهد الشهود انها كانت له فقبل اذ على رجل اذ على يد رجل وشهدوا
شهادة اذ على الذي كذا في الحجة الذي لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضي الذي في ظاهر
الدعوى كذا في الحجة اذ على الذي كذا في الحجة وشهدوا انها كانت له وشهدوا انها كانت له
بالدار ولم يثبتوا الحق والمراقة وما ذكره الذي لا تقبل الا اذا وفقوا قال كذا في الا

ابن جعنة البينة والدخل منها فقبل كذا في الوجيز للكردي اذ على الشهود بدار رجل فقال الشهود له
هذا البيت من هذه الدار فلان لرجل القتيبي الذي عليه ليس هو في فقبل كذا في حجة ان قال هذا القتيبي
لا يقضي له ولا فلان يعني وان كان بينة القتيبي فقال هذا البيت لم يكن لي وانما هو فلان قال ابو يوسف حجة
اجرت اقواله فلان وحملت له البينة وادع ما بقي من الدار على القتيبي عليه وبينت بينة الشهود عليه كذا
في قضاوي قاضي شاذ اذ على اذ وترون وحكم بالبناء بينة اقر القتيبي له او شهد القتيبي عليه بكذا والبناء
للقتيبي عليه ولا يبطل القضاة في حق الارض ولو ثبت الشهود في شهادة على البناء ايضا وانفسا بينة القضاة
او الذي بالبناء له فقبل فان برهن القتيبي عليه ان البناء له لم يقبل بينة اذ كذا في الوجيز
للكردي في كتاب الدعوى ذكر في المتن اذ شهدوا على رجل فلان كذا قال الذي عليه البناء في واما
بنيته وادع ان يعبر البينة على كذا فان كان شهود الذي فقبلت بينة القضاة عن البناء فان قالوا البناء
لذي الذي لا يقبلت القضي الى قول الذي عليه وان قالوا لا لذي الذي لبن البناء الا ان شهدا ان الارض
لذي الذي فقبلت كذا بالدار من غير شهادة فقبلت بينة الذي عليه بالبناء وان اقام بينته وبغير حجة
وتسليم الارض الى الذي وان لم يحضر الذي عليه بينة على البناء فقبلت بينة القضاة بالارض بشهادة شهود
الذي واتبع الارض البناء فان جاء الذي عليه بينة كذا بالبناء ان البناء بينة اخذ لا القضاة فقبلت
الذي عليه بالبناء بشهادة وشهد الذي كذا في القصة العبادية وفي المتن لو شهدوا بالدار الذي لم يأتوا
او غابوا فلم يبق من عليهم فلان اذ القاضي ان يقضي ببناء على الذي عليه انا فقبلت بينة ان البناء باني
انا بينة لم يقبل كذا منه وقضي الذي ببناء على كذا في الخلاصة في الاصل الاول في مسائل المتناقض
من كتاب الدعوى لو شهد شهود الذي ان الدار له ولم يرد واخذ امر ما فلو او غابوا لم يأتوا رجل اذ
واذ بناء هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان اخذ بكذا فان القاضي يقضي بالارض للذي الذي
شهدت شهوده بالدار ويقضي بالبناء بين المدعين فقبل فان اقام الذي عليه بينة ان البناء بينة
قبل القضاة او بعد لم اقبل كذا منه ولون شهود الذي شهد وان الارض للذي وقالوا لا لذي الذي لبن البناء
فقبل بالارض له وقضي بالبناء للذي بناء خاصة كذا في الحجة والارض التي يكون فيها الخيل والاحياء والاربع
الاراد المرير وقال القاضي يقضي للذي بالارض ويتبعها الخيل والجر من غير ان يكون ذلك شهادة
بالخيل والجر وكذا كذا اذا شهدوا ان هذا الحارم وهذا السيف فلان ولم يذكروا الفحل والحلية كذا
يقضي بالسيف والحلية والباطر والفحل الذي من غير ان يكون الحلية والفحل مشهودا ببناء حجة لو اقام المرير
عليه بينة ان الفحل والحلية له فقبلت بينة وقضي بكذا القاضي الذي او لم يقضي هكذا في القصة العبادية
امة في يد رجل وابنته في يدي غيره كذا في الحجة واذا اقام البينة على الذي في يده حجة ان الحارم له وقضي
القاضي بالحارم لا يكون للقضي له ان ياخذ الابنة بكذا القضاة وبطلت لوان رجلا في يده فقبلت بينة
في يد غيره كذا في الحجة واذا اقام البينة على الذي في يده الفحل وقضي القاضي له بها كذا للقضي له ان ياخذ المهر
بكذا القضاة هكذا كذا في المتن كذا في قضاوي قاضي شاذ اذا شهد الشهود على رجل حجة في يده ببناء
له الذي وقضي القاضي له بها من غاب الشهود او ماتوا وظل الحارم له في يد الشهود عليه لم يرد
اخذ الذي وكذا كذا ان كان له ظاهرا وشهد الشهود بالحارم الذي ولم يثبتوا الدار فالتابع يقضي للذي
بالحارم وبالولد فان قال الذي في يده الحارم انا في يده بينة على ان الولد الذي لم يثبتت اليه بينة وقضي
بالحارم وولدها الذي فادام القاضي بكذا حجة من الشهود وقالوا لم يكن الولد الذي واما كان
الذي عليه فالتابع لا يقضي بالولد الذي عليه وان اقام البينة على الذي لو كان الشهود حجة
وبناء القضاة عن الولد قبل القضاة ففان الذي عليه او قالوا لا لذي الذي فالتابع لا يقضي
في الولد بينة ويقضي بالحارم الذي كذا في الوجيز للكردي اذ على يد رجل اذ على يد رجل اذ على يد رجل
القاضي فاقروا القضي له انما اذ فلان لرجل غير القضي عليه لاحل الذي فيها فقبلت بينة لولا اذ كذا لا يبطل
قضاة القاضي كذا في قضاوي قاضي شاذ ولو قال القضي له هذه الدار ليس لي وانما هي فلان ومدة المهر الذي
ذكره والدار له ولا تمنان على القضي عليه كذا في الحجة والقاضي له فقبلت القضاة هذه الدار فلان
لم يكن في فاما ان يدع بالافراد وتبين بالنبي او بداه بالنبي وتبين بالافراد فقبلت بينة جميع ذلك
بطل قضاة القاضي ونورد الدار على القضي عليه ولا شيء له فقبلت بينة في فاما ان يدع في فاما ان يدع في
الافراد فقبلت بينة لولا ان اذ ملكا مني بعد القضاة يسبب وهي اذ يكون الدار لولا وتبين
للقضي الدار والقضي عليه سواء بداه القضي بالافراد والنبي كذا في الحجة قالوا هذا اذا بداه

جليل حقه بالكونة واحضره بمشاكله واقام عليه شهودا فصاروا يفتنون لا يقبلون وان احضر نصرانيا قبلت شهادتهم
 واذا قبل القاضي هذه الشهادة وقضى لها الكافة كان ذلك قضاء على جميع الغرام من المسلمين وغيرهم حتى
 لو احضر نصرانيا مثله بعد ذلك وهو صحيح وكالته لم يخله القاضي اقامة البينة على الكافة كذا في المحيط
 مسلم باع عبده من نصراني فاستحققه نصراني بشهادة نصرانيي لا يقضي له لانه لو قضي لوجب بالمدعي
 على المسلم كذا في الوجيز للكردي قال ابن سماعه عن محمد بن حنبل رحمه الله في نصراني اشترى من مسلم عبدا
 وقبضه وقبضه من نصراني آخر فدان المشتري الثاني وحده به عينا بعد ما قبضه واقام بينة من
 النصراني ان هذا العبد كان عند المسلم قبل ان يبيعه من النصراني المشتري كانه ان يرد على البايع
 النصراني وان كان بايعة لا يقدر على رد على البايع المسلم بعد البينة كذا في الوجيز قال في الفتاوى عبد
 باقة نصراني من نصراني نصراني آخر فدان المشتري الثاني وحده به عينا كذا في الفتاوى عبد
 البايع لهم نصراني نصراني واحد منهم فدان العبد انه حر الاصل واقام عليه كذا في شهودا من
 النصراني قال في روضة حقه الله لا تقبل ببيته سوا السلم واخرهما واسطهما حتى يقيم بينة
 من المسلمين وقال ابن يوسف رحمه الله ان كان المشتري الاخر هو الذي اسلم لم تقبل ببيته وان كان
 غيره اسلم ففقد ببيته وترا والحمد لله فيما بينه حقيقة ينتهي الى السلم فلا يؤخذ برة المدعي ولا من
 قبله من الباعة وان كان العبد اقام البينة على الاعتناق فان كان اقام بينة ان البايع الاول قد اعطى
 وقد اسلم الاول والشهود نصراني ولا تقبل ببيته وكذا ان كان الاوسط هو الذي اسلم لا تقبل ببيته
 على غنى الاوسط ولا على غنى من بعده ولا تقبل ببيته على غنى من قبله وهذا قول ابي حنيفة وروى
 رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله اي الباعة اقام البينة عليه من النصراني انه اعطى
 الذي قبل السلم والذي تبعه وسوا يقبل شهادته وقضى ببيته الا ان يعقر البينة على المسلم
 ولا تقبل واذا اقام على غيره يراجع حقه ينتهي الى المسلم فلا يصح عليه ولا على من قبله الا
 ان يقدر بكنة المسلم وينتقدون بالمدعي حقه ينتهي الى الذي اعتقه كذا في المحيط **الباب**
الحادي عشر في الشهادة على الشهادة الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق
 لا يشغل بيمينته وهذا المستحسن فلا تقبل فيما يندري بالشهادتين كالحذوق والعقاص كذا في
 الهداية وفي شهادة الاصل لو شهد شاهدان على شهادة شاهد من ان قام كذا امر فلا حاجة
 في قذف فهو جائز وذكر في ديانا الاصل انه لا يجوز كذا في المحيط اما التعريف في الاجناس من نوا
 ابن رستم عن محمد بن عبد ربه الله يجوز في التعريف بالشهادة على الشهادة كذا في فتح القدير وكما يجوز
 في درسة بخون في دركاة حقه يجوز الشهادة على شهادة المدعي مروي ومروية عن الحق فمروى لا نوا
 كذا في الكافي لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين وامرأتين وكذا على شهادة المرأة
 وهذا عندنا كذا في الخلاصة رجلان شهدا على شهادة رجلين او على شهادة رجل واحد في الخلاصة
 فتاوى قاضي خان لو شهد احد هما على شهادة نفسه وشهد اخران على رجل آخر فقبل كذا في الخلاصة
 ولو شهدا على شهادة رجل واحد هما يشهد بنفسه ايضا لم يحسن كذا في محيط السرخسي وصفة الاسناد
 ان يقول شاهد الاصل لشاهد المدعي اسند ان الذي يدعي كذا اسند انته على شهادتي بذلك وان يقول
 اسند على شهادتي اي اسند ان فلانا بن فلان اقر عدي بكذا او يقول اسند اني سمعت فلانا يقول
 لفلان بكذا او اسند اني سمعت فلانا يقول اسند اني سمعت فلانا يقول اسند اني سمعت فلانا يقول
 ولا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي ليستقل الى مجلس القضاء ولا يحتاج الاصل الى ان يقول اسند اني
 فلان على نفسه كذا في الكافي لو ان اصلين قال لا دليلي اسندا انا سمعنا فلانا يقول على نفسه لفلان
 بالمدعي فاسند عليهما بكذا فشهد المدعيان لا تقبل شهادتهما وكذا القولان الاصلان فشهد
 ان فلانا اقر ان فلان عليه المدعي فاسندا انا سمعنا بكذا او قال فاسندا عليه انا سمعنا عليه
 بذلك او قال فاسندا عليه فاسندا انا او قال لفلان على فلان المدعي فاسندا انا سمعنا عليه
 او قال فاسندا على فاسندا انا او قال لفلان المدعي فاسندا انا او قال لفلان بن فلان بن فلان بكذا
 درهما لا يصح الاستدادي هذه الوجوه كذا في فتاوى قاضي خان واذا اراد ان يشهد غيره على شهادة يبيع
 او يحضر الطالب والمطلوب ويبيع اليهما واذا اراد ان يشهد عنده عينا يبيع بها فلا بد كذا في شهادتهما الا
 انه اذا كان المشتري غائبا فلا بد كذا الاسم والنسب يجوز للاشهاد ولا يفي هذا القدر للفتاوى كذا في
 المحيط ويقول شاهد المدعي عند الاداء اسند ان فلانا اسند اني على شهادته ان فلانا اقر عدي بكذا

وقال في اسند على شهادة في يد كذا لانه لا بد من شهادة وكذا شهادة الاصل وذكر التعليل ولما انظر اهل هذا
 واقفون منه وخبر الاصل واساطره كذا في الهداية وهذا الاصح كذا في الزاوي ولعمد المدعي ولم يفتلوا
 حتى تشهد على شهادته هذه لا تقبل شهادتهم كذا في خزانة الفتاوى ويصنعون في ذكر النوع اسم الشاهد الاصل
 واسم ابيه وحده حقه لو ترك ذلك فالقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الوجيز لا تقبل شهادته شهود الزرع
 الا ان يوفى شهود الاصل ويبرهنوا ان لا يستطيعون حلفا على القامع ولا يفيحوا سيرة ثلاثة ايام
 ولا يبالغوا بها كذا في الكافي هذا الظاهر الرواية والفقوي عليه هكذا في الفتاوى خاضعة وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه ان كان في مكان لو عدل الاداء الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهله مع الاستداد وبه احسن
 العقيدان اللب كذا في الزاوي والرواية وكثير من مساجنا اخذوا هذه الرواية كذا في المحيط وعليه الفتاوى
 هكذا في الفتاوى السراجية وفي نوادر هشام بن سالم رحمه الله عن رجل خرج وسيرة فمروى فوجد
 مكة او سدا اخر ساء فمروى عنه المدعي والشهود فمروى عن المدعي شهادته وادى المشتري عليه ان
 حاضر فقد شهد البينة على ما سمع ولم يزد واغنى ذلك هذا تقبل الشهادة على الشهادة في قول من لا يقبل الشهادتين
 على حاضر قاضي لانه البينة يكون هكذا فان كان المدعي وهو في منزله ولم يرد جيع خرج لا تقبل شهادته
 كذا في الفتاوى خاضعة قال القدر والشهد حسام الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الاصل والسطح
 اذا كان في البلد كذا في الفتاوى ويجوز شهادة الابن على شهادة الاب دون قضاية في رواية والصحيح الجوز
 فيما كذا في فتح القدير ان الاصل محمول في المص فاسند على شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد على شهادته
 واذا شهد عند القاضي فالقاضي هل يعمل بشهادته لا كرهه المسئلة في شيء من الكتب وقد اختلفت مساليج
 زمانا جيعهم فالاداء كان محمولا في سجن هذه الفتاوى لا يجوز وان كان محمولا في سجن الوالي ولا يسكن الاخراج
 من الحبس يجوز وقد قيل ينبغي ان لا يجوز كذا في الوجيز الاصل في الشهادة اذا كان امره محذوف يجوز
 اسناد هذا على شهادتهما والامارة التي تخرج من بيتهما القضاة حاجتها ولا بد لها من حجة وكذا عندنا بشرط ان
 لا تحاط الرجل كذا في الفتاوى ان كان الاصل معتقنا قال القاضي تد بع الدين لا يجوز سوا كان من ذوا
 غير من ذوا كذا في الفتاوى خاضعة في الفتاوى المدعي الاسناد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالمدعي
 هذا حقه لو سلمهم العذر من من او سدا ومروى يشهد المدعي كذا في الخلاصة لو ان فردا شهدوا
 على شهادة الاصل في حقه الاصل قبل الفتاوى لا يقضي بشهادة المدعي كذا في فتاوى قاضي خان شاهد
 الاصل اسند بحجة على شهادته فلم يقبلها وقال لا قبله بيمينته ان لا يشهد شاهد كذا في الوجيز
 اسند رجلا على شهادته فمروى ان يشهد على شهادته لا يصح حقه في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وحسنا الله حقه لو شهد على شهادته بعد الذي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان ولو شهدا
 على شهادة رجلين اذ اعتق عليه فلم يقبل شهادتهما حقه الاصلان ولهما المدعي عن الشهادة
 حتى عند عاقبة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر كذا في الخلاصة وان انكروا الاصل الشهادة
 لم تقبل شهادته شهود الفرع كذا في الهداية لو ان فرعين شهدا على شهادة اصل غير المدعي على
 شهادة او على وارث او وصفا او ذهاب عقله وصار محالا لا يجوز شهادته بطل اسناده على شهادته
 واذا شهد الفرع على شهادة اصل فزوت شهادته المنسقة الاصل لا تقبل شهادته احد من بعد كذا في
 فتاوى قاضي خان والبسطة وهكذا في الخلاصة اذا شهد الرجلان على شهادة مدعى الاصل محالا لا يجوز
 شهادته مرسا محالا لا يجوز شهادته بان فسق مرقاب مرقان المدعي شهدا على شهادة الاصل جاز شهادتهم
 فلان اسند رجلا على شهادتهما والفرعان عدلان مرسا لا فاسقين مرسا لا عدلان فشهدا او شهدا
 على شهادتهما فمروى كذا في المحيط ان شهد الفرعان عند القاضي فزوت شهادتهما للفتاوى في الاولين
 لا يقبل ما بعد ذلك لان الاولين ولا يمن شهدا على شهادتهما وان كان شهادة الفرعين لثمة فيما مضى
 الاولين جائزة اذا كانا عدلين وكذا ان اسندا رجلين عدلين اخرين كذا في الوجيز اذا شهد شاهدان
 على شهادة عبد من او مكاتبين او كافرين على سلم مرقا القاضي بذلك مرققت العبد والمكاتبان قال
 الكافران وشهادته كذا اسندا ههنا وغيرهما على شهادتهما اذا كان في المحيط ان كان الاصل فاستا
 عندا الاسناد مرقاب لم يشهد الفرع الا ان يعاد الاسناد كذا في الفتاوى بينة لو ان شاهديا اصلان
 لم اسندا لرجل شهادتهما الفرعين على شهادتهما ولو شهد الاصلان باقصرهما بعد ما اسندا تقبل شهادتهما
 كذا في الفتاوى خاضعة اذا قال الفرع اسندنا الاصل لرجل شهادتهم للفران بن فلان على فلان بن فلان
 بكذا الا ان لا عرف فلان بن فلان المدعي عليه بكذا فالقاضي يقبل الشهادة ويأمر المدعي ان يقيم بينة

د



ان الذي احقره فلان بن فلان كذا الى الجليل فرعان شهادته اسلم ان كان القاصي يعرف بالاصول والعرف بالادلة
ففي شهادتهم وان عرف الاصول بالادلة وكذا يعرف العرف بيسال عن العرف وان عرف العرف بالادلة ولم
يعرف الاصول كذا لخصاف رتبة الله ان القاصي يسال العرف عن اصوله ولا يقضي قبل السؤال فان عدل الاصول
بيئت عدالة الاصول شهادتهما في ظاهر الرواية ومن عند رتبة الله انه لا يثبت عدالة الاصول بتعديل
العرف والعرف في ظاهر الرواية وان قال العرفان للقاصي لا يعدل لا يقضي بشهادتهما فان قال المدي ان
انك يمكن بعد لهما على قول محمد رحمه الله لا يثبت الله ولا يقضي بشهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان
وان قال المدي للقاصي يسال عن الاصل فان عدل لا يقضي كذا في ظاهر الرواية كذا في حبيب السرخسي اذا قال
العرفان لا يعرف الاصل عدل ام لا قال نعم الاية الخلق لا يبرء القاصي شهادتهما ويسال عن الاصول
غيرهما وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وهو الصحيح
كذا في الجليل والنجية لو قال العرف للقاصي لا يثبت الله في الاستناد لا يقضي القاصي شهادة العرف على
شهادته كذا في فتاوى قاضي خان وان سكت العرف عن تعديلهم صحح ويقضي القاصي عدالة شهود
الاصول من غير اهل التزكية وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يقضي هكذا في
الكا في ذكره شام عن محمد رحمه الله في عدل اسئلة على شهادته شاهد من غير غائب عينة منقطعة عن
عشرين سنة ولا يدري الحق على عدالة ام لا شهادته على تلك الشكوك ولا يجوز ان يثبت الله على حاله
ان كان الاصل مستوفيا كاي حقيقته وسفيان العمري ففي شهادتهما لان عشرة المبرورين بعد ثمانية
كان غير مستوفى لا يقضي بها كذا في فتح القدير قال في اجماع اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين
على القتل خطأ وقضي القاصي بالدين على العاقلة مخرجاً المبرورين بقتله حياً فلا ضمان على العرف وكذا
برء العرفي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكر الشهادة لم يرجع اقرارهما في حق الزعيم
حتى لا يجيب عليهما ضمان ولا ضمان على الاصلين ايضاً وان قال الاصول اقا قد شهدنا فاعلمنا باطل ونحن
نعلم يومئذ انكنا كاذبين لم نؤمن بشي في قلوبنا في حقيقته واي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
العاقلة بالخيار ان شاءوا ومنوا الاصول وان شاكوا ومنوا الذي فان منوا الاصلين رجعا على العرفي لم
يرجع على الاصلين كذا في النجية **الباب الثاني عشر في ايج**
والتعديل لا بد ان يسال القاصي عن الشهود في السر والعلانية في شائر الحقوق وطعن لهم
اولاً عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله وتبين ان حقيقته رحمه الله يقضي على ظاهر العدالة في
المسلم حتى يقطع الشهود عليه الا في الحد وقد واقتصاص فانه يسال في السر ويحكم في العلانية بينهما اجماع
طعن لهم او لم يقطع والعرفي على قولهما في هذا الزمان هكذا في الكافي فان لم يقطع لهم في الشهود بل
عدله فان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا واعلى اوقالهم عدول جازين بشهادتهم لي وعلى فالقاصي
يقضي عليهم بدعوى المدي ولا يستل عن الشهود لانه اقر بالحق وان قال هم عدول ولم يرد اوقالهم عدول
الا انه اخطا في الشهادة فان كان الذي عليه عدل لا يصح التزكية ينظر ان لم يجد دعوى المدي عند
الحواب بل سكت حتى تشهد عليه الشهود نظر ان هم عدول قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله
القاصي يقضي المدي بشهادتهم ولا يسال عنهم سواء كان الذي به حقا ثبتت مع الشهادتين او لا يثبت معها
وقال محمد رحمه الله القاصي لا يقضي قبل السؤال بل يسال عنهم وان حجة دعوى المدي فلم يشهد عليه
الشهود قال هو عدول في بعض الروايات جعل هذا في الخلاف الذي تقدم عند محمد رحمه الله في بعض الروايات
سؤال وعند محمد لا يقضي ما لم يسال عن غيره وذكر في اجماع المعبرون في هذا الوجه لا يقطع بتعديل
الحكم في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ويكون تعديلهم بغير اقرار المدي في بعض الروايات
عن محمد في هذا الوجه يقول القاصي الحكم ما اذا تقول امة مقامي الشهادة ام كذا ان قال عدل
فتما اقر بما ادى المدي فان قال كذبوا لا يقضي وان كان فاسقا او مستوفيا لا يجمع لتدليله ولا ينجي
القاصي ولا يجعل قول الحكم هم عدول اقراراً على نفسه بالحق واذ لم يجمع لتدليله اذا كان فاسقا
او مستوفيا فيسأله القاصي صدق الشهود ام كذا فان قال صدقوا كان ذلك اقراراً فيقطع القاصي
بافترار وان قال كذبوا لا يقضي هكذا في فتاوى قاضي خان اذا عدل لهما فتدان يشهدا عليه
لم يشهدا عليه فانكر الشهود عليه ما شهدا به والقاصي لا يكتفي بذلك التعديل كذا في الجليل
ويشاهد عليه شاهدان يحق وعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او اوهم فان القاصي
يسال عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضي القاصي بشهادتهما لان قوله غلط او وهم ليس

بجرح كذا في فتاوى قاضي خان شهادته على ما شهد عليه الذي شهد به فلان على حق اوقال الذي شهد به
فلان على الحق الزمة القاصي وليس يسال عن التعديل وان قال كذبوا لا يقضي الله عليه بان قال الذي شهد به
فلان على حق اوقال الذي شهد به فلان على الحق فلما شهدا عليه قال للقاصي سل عنهما فان شهدا
على بباطل وما كنت الاضامه لهما ان علي بما شهدا به يلزمه ذلك ويسال القاصي عنهما فان عدل احداهما فلا ضمان
وان لم يعدل الا كذا في شرح ادب القاصي للخصاف للصدرا الشهيد وهكذا في فتاوى قاضي خان في فتاوى ابي الليث
شاهدان شهدا عند القاصي والآخر يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فزكاة العروة بالعدالة قال
نصير لا يقضي تعديله وعن ابي سلمة بن وايتان وعن العنقية ابي بكر الملقبي في ثلاثة شهداء وعند الحاكم
وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعدله الا ان كان قال يجوز تعديله ما اياه في شهادة اخرى ويجوز
في هذه الشهادة وانه موافق لقول نصير وم يفتي كذا في الجليل الواحد يشتمل ان يكون ذكر كل واحد من
من القاصي الى الذي ومن جملة من الشاهد عنده اي حقيقته واي يوسف رحمه الله والاشان اعدل
وهذا في تزكية المتر ما في تزكية العلانية فالعدلة شرط بالاجتماع كذا في الكافي اجتمع اهل ما يشترط في
الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبهر يستل ذلك في المدي في تزكية العلانية كذا في فتاوى قاضي خان
فان تزكية المتر قبل من العبد والاعمى والعمى والمجذوم في العذر عند ابي حنيفة واي يوسف
رحمهما الله كذا في الجليل السرخسي والتجيمان اذا كانا معي وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز
ومن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز كذا في الخلاصة والملاءة الواحدة اذا كانت ففقه جازت تزكيتها
عند ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله كذا في الاموال وما يجوز شهادتهما في اجماع ابي حنيفة
شهادتهما لا يجوز تزكيتها هكذا في الجليل ونصير تزكية المتر من الوالد والمولد والفاست في قول ابي حنيفة
واي يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضي خان وكذا لا يقضي شهادته له كذا في الخلاصة ويقضي
لتدليل المرأة لزوجها وغيره اذا كانت املة بمرتبة تحت الط الناس وتعاملهم كذا في الجليل السرخسي واجمع اهل
ان اسلام المدي شرط اذا كان الشهود عليه مسلمين كذا في الخلاصة واجمع اهل انه لا يشترط لعل الشهادة
في تزكية العلانية كذا في فتاوى قاضي خان وبين القاصي ان يجازي المسلم عن الشهود من كان عدلا صاحب
خبرة بالناس واد لا يكون ظاهراً وبينهم ان يكون فقيهاً يعرف اسباب الجرح والتعديل وان يكون غنياً وله وجه
علمه فقيهاً وغنياً ثقة غير عالم او علم لا يتخالط الناس وتعد غير المرعي لاد الناس اختار العالم
والاوي ان لا يكون الذي يقطع ولا يكون من ذوي لايحاط الناس هكذا في الجليل في كتاب لا يفني ويصني
ان يكون المدة في العلانية هو المدة في السر وهذه اقوال اجماعاً كذا في النجية وسورة تزكية العلانية
الاجماع القاصي بين للعدل والشاهد فيقول للمعدل اهدا الذي عدلته او يقول للمدعي حنيفة الشهود
اهل لا يعدون مستوفوا للشهادة كذا في الكفاية وسورة تزكية المتران يثبت القاصي ركناً لا يري
او يكت البينة كذا في فيه اسماء الشهود وانسابهم وجاهلهم وسوقهم ان كان مستوفياً حتى يعرف
الذي فيسأل عن جليلهم وامدق لهم كذا في النهاية وينتقد على ابي حنيفة حنيفة حنيفة الى ذلك
الذي ولا يطالع احد على ما في يد صاحب حنيفة لا يعلم فتجد كذا في الجليل السرخسي في القاصي انما
يجم بين تزكية العلانية وبين تزكية السر ولا يشاء اكثرين تزكية السر وفي زماننا نؤكد تزكية العلانية
واكتفى بتزكية المتر كذا في فتاوى قاضي خان وقد كانت العلانية وحدها في العدل لا ولا وقع الكفاية
بالسري زماننا نختار عن الفتنة ويروي من محمد رحمه الله تزكية العلانية بلاء وفتنة كذا في النهاية
وينبغي للمعدل ان يجازي الشهود من كان مستوفياً او ساق في المدي في المدي كذا في النهاية
قال بنسب الاية الخلق انما يسال عن عيانه اذا لم يكن بينه وبينه عدل ولا يقضي له
عليهم ضمان لا يبيع الجارية وما اشبهه وهو اختيار ابي حنيفة للسفي ومرواه عن محمد رحمه الله كذا في
النجية وان لم يجز في جيرانه واهل سوقه من يباح للتدليل يسال اهل محله وان وجد لهم غير
ثقات يجمع في ذلك بنوا من الاخبار وكذا كذا اذا سال جيرانه واهل محله وغير ثقات فاقطعوا على
تدليله او جرحه وقطع في قلبه الفهم صدقة كذا كذا بصفة نوا من الاخبار كذا في الجليل اذا
كان المعدل لا يعرف الشاهد فعدله شاهدان عدلان عنده وسعة ان يعدة له كذا في فتاوى قاضي خان
فمن عرفه بالعدالة يكتفي بكتفه اسم في كتاب القاصي المية عدل جازي الشهادة كذا في النهاية
ويكون تعديلاً وعليه الاعتراف كذا في فتاوى قاضي خان ويروي عن محمد انه قال ينبغي ان يكتفي
بكتفه اسم في كتاب القاصي اليه هو عدل في جازي الشهادة وبه اخذ بعض علماء ائمتنا

المشكلة في الكتب قد اختلفت على البرزوي وفيه شبهة يجب ان لا يسبح اذا اقامت البيعة على غير رتبته ويسبح ان
لترتبته البيعة كذا في الحديث وكذا لو كان المشهود كذا غير ذلك لكانت مقبولة لا يقبل القاضيه كما لا يبيته كذا في
وقا وفي قاضيه كان وكذا اذا كان المشهود تحت امر او لا يصل وقال المذركي كذا في القاضيه كذا في القاضيه
قال القاضي لا يقضي بشيء من هذه حتى يقدر البيعة على الحق واذا قام المشهود له البيعة على المشهود عليه فلا
اعتقده وهو كذا في القاضيه لا يقضي بشيء من هذه حتى يقدر البيعة على الحق وكذا في القاضيه كذا في القاضيه
الى اقامة البيعة عليه لان المشهود عليه انصب حقه من القاضيه كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
قال صاحب الاقضية وسأله الزور عن هذا القاضيه فقلت فيقول كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
يقول رجل او يقره فيجب المشهود فقلت له او يقره كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
او السأله الاخذ وتكديله عليه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
لبيته كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
وحجه القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
الفصل اجمع ما كان في وان لم يكن سوف يثبت في حلقه اجمع ما كان في القاضيه كذا في القاضيه
يقول كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
يعرض عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى وقال ايضا وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
ذو شئ الاية الترجيح انه يشهد بهما ايضا كذا في الهداية قال الحاكم الامام ابو محمد الكاتب ان رج
على سبيل العقوبة والادانة والندامة لا يعرض عن غير خلاف ولورجوع على سبيل الامور يعرف بالعرف
من غير خلاف وان كان لا يعلم فعلى القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
الزور سأل كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه

الباب الاول في تفسيره وركبه وشروطه وحكمه اما تفسيره فهو
ما اثبت كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
هكذا في الترخيص والعقاج والاشروط فان يكون الترخيص عند القاضي كذا في القاضيه كذا في القاضيه
هو القاضي المشهود عنه او غيره كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
رجوع السأله في غير مجلس القاضيه وان كان السأله كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
المشاهد ليس له ذلك كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
عليه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
رجوع السأله ان عند قاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
عند غيره من القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
المال وكتبه على نفسه ماصلا ونسبا للمال الى الوجه الذي هو له فلو وجد ذلك عند القاضي لم يقف
بذلك عليه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
اذا اقتضت قاضيه القاضي على ان لا يقر به هذا السبب والقاضيه لا يلزمها الضمان كذا في القاضيه كذا في القاضيه
واما حكمه فائحا بالتغريض على حال سواء رجع قبل القضاء بشهادة او بعد القضاء والضمان مع
التغريض رجع بقعة القضاء وكان المشهود به مالا وقد اناله بغير عوص كذا في القاضيه كذا في القاضيه
لم يكن المشهود به مالا بان كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان على السأله عند علمائنا وان سأل السأله
مطلقا بشهادته وكذا ان كان مالا وكان الاتلاف يجوز فيه فإدائه وان كان يعرض لا بد له فيه
العوص لان ضمانه واجب فيما وراءه هكذا في الحديث كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
في الهداية والقاضي وفي القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
السأله بعد الترخيص في المشهود له العين او لغيره بخلاف ما اذا كان المشهود به مالا كذا في القاضيه كذا في القاضيه
البرزوي والذي عليه القاضيه القاضيه بعد القضاء بالشهادة فيض المال ولا وكذا القاضيه بعد القضاء
ان القاضيه القاضيه بالشهادة كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
في الحديث فان رجع السأله عن شهادته فقبل الحكم فقبل القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
بشهادته فقبل القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
عنده فقامت عليه البيعة بالتخمين والقضاء القاضي عليه بالعلمان فقد القاضي ينفذ ذلك عليه فيلزم
بإداء العلمان وكذا لو شهد عليه السأله ان عند القاضي انه قد رجع عند قاضيه من القضاء وقضى

قلبه بالعلمان فلهذا القاضيه يقضي هذه الشهادة ويلزمه العلمان كذا في الحديث **الباب الثاني**
في رجوع بعض الشهود ان رجع أحد الشهود المصدق والمصدق له في الكفر ولو شهد بخلافه وامرأة فمرجعها فلا ضمان
ولرجوع واحد من بعض وان رجع آخر منها المصدق كذا في الكفر ولو شهد بخلافه وامرأة فمرجعها فلا ضمان
الا كذا في القاضيه ولو شهد رجلان وامرأتان فمرجعتهما الملاقاة فلا ضمان عليهما ولو رجع الرجلان ينفذ
بعض المال ولو رجع رجل واحد لا شيء عليه ولو رجع رجل وامرأة فقلبيهما رجع المال الا اذا كانا على الرجل
وللمرأة الملاقاة ولو رجع رجلان فقلبيهما رجع المال الا اذا كانا على الرجلين وللمرأة الملاقاة كذا في القاضيه
ولو شهد رجل وامرأتان فمرجعتهما امرأة فقلبيهما رجع المال وان رجعت المرأة فقلبيها المبلغ وان رجع الرجل
وحده فقلبه نصف المال وان رجع رجل وامرأة فقلبيهما ثلاثة ارباع المال على الرجل المصدق على المرأة المربع
وان رجعتا جميعا فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأة نصف المبلغ كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
فمرجعتهما فلهذا على الرجل المصدق وعلى النسوة المصدق ويمنده عليه ضمانا وعليهن ثلاثة ارباع المبلغ
ولو رجع الرجل وامرأة فقلبيهما المبلغ كله عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى المرأة
ان لا كذا في القاضيه وان شهد رجل وعشرة نسوة فمرجعهم مائة فلا ضمان عليهن فان رجعت اخرى
كانت عليهن ربيع المبلغ رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة ارباعه
عنده في خمسة رجب ان شهد بها على الرجل المصدق وعلى النسوة المصدق فان رجعت النسوة العشرة دون
الرجل عليهن نصف الحق على القولين كذا في الهداية ولو رجع مكر الرجل ثمانين نسوة فعلى الرجل نصف الحق
ولا يثبت على النسوة كذا في الحديث المصدق ولو رجع الرجل فعليه نصف المال بالاجتماع ولو رجع رجل وامرأة
فقلبيهما نصف المال الا اذا كانا على الرجل والنساء كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه

الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الأموال في الجوامع اربعة شهود واحد آخر
اربعة شهود وقضى بها فجمع واحد من رواية واخرى عن تلك المائة وبماية اخرى والاخر عن تلك المائة
وبماية اخرى فعلى التراجيع خمسة وعشرون وهذا ان لا فان رجع التراجيع عن جميع مائة او ثمانين او
سوي الا وحسين ايضا ان لا كذا في الحديث المصدق ولو رجع التراجيع عن جميع مائة او ثمانين او
ملا واحد منهما على الميت بماية درهم او ثمانين او سوي فقلبيهما المبلغ كله وان رجعت واحدة منهما
بمائة درهم وقسمت المائة المتروكة بينهما نصفان فمرجع شاهد واحد التراجيع عن جميع مائة او ثمانين او
وقالا لم يكن الا خمسة وعشرون وهذا عن رواية اخرى ذلك احسنين وذلك ستة عشر وذلكان وفيه
ايضا وجعل مات وترك الف درهم فادى رجل على الميت الف درهم فادى رجل على ذلك بينة فادى رجل
الف درهم ايضا فادى رجل على ذلك بينة وقضى القاضي بالالف بين المدعيين فمرجعوا عند شاهد
خمسائة وان رجع شاهد واحد المدعيين لم يقضي له مائة شيئا ولم يذكر في الكتاب هذا يقضي له الف
الاخر على قيس للمصلحة الا في يمينان يقضيان وان رجع بعد ذلك شاهد المدعي لقدر فلهذا او يقره
بخله سواء كذا في الحديث ولو شهد رجل وامرأتان على الف درهم ورجل وامرأتان على مائة دينار
فقضى القاضي به كذا فمرجع رجل وامرأتان عن شهادتهما على الدرهم دون الدينار لم يقضي شيئا
ولو رجعوا جميعا عن الدرهم والدينار فمقتضى الدينار على الدينار شهدوا بها خاصة ومقتضى الدرهم
عليهم جميعا عند ابي حنيفة وحملة الله ارباعا على كل امرأتين ربيع وعلى الرجل ربيع وعندهما
ان لا ما على كل رجل الثلث وعلى النسوة الثلث كذا في القاضيه كذا في القاضيه كذا في القاضيه
عليه خمسة مائة وشهد اثنان بالف وقضى القاضي بشهادتهما فمرجع شاهد واحد شاهد الف فان عليه ربيع
الف وان رجع معه شاهد الخمسائة فقلبيهما ربيع الف خاصة وعليه شاهد ابي حنيفة ربيع
الف ان لا فان رجع أحد شاهد ابي حنيفة وحده او رجعا فلا ضمان عليهما وان رجعا بخلافه
فعلى شاهد ابي حنيفة الف خاصة ان لا فان رجع أحد شاهد ابي حنيفة وحده او رجعا فلا ضمان عليهما
وان رجع أحد شاهد ابي حنيفة وشاهد ابي حنيفة الف فان على شاهد ابي حنيفة الف خاصة وعليهما
وعلى شاهد ابي حنيفة ربيع الف ان لا فان رجع أحد شاهد ابي حنيفة وحده او رجعا فلا ضمان عليهما
كان على أحد شاهد ابي حنيفة الف خاصة ولا شيء على أحد شاهد ابي حنيفة كذا في الحديث ولو كان لرجل
على أحد من قضاة الف وكتبه له او فمقتضى ربيع عليه او براءة فمرجعها بعد القضاء منها كذا في القاضيه
وكذا اذا شهد اثنان او اربعة فمرجعها بعد القضاء كذا في الحديث المصدق ولو رجع رجل على رجل الف
درهم فادى رجلها عليه شاهدان وقام المشهود عليه بالالف شاهدان انه ابراء منها او شهدا بالبراءة

المتفق كماله في عارة املاكه او في نفقة عياله هل يرجع عليه بعد ذلك فيلزم ان يرجع على الوكيل بما انفق
عليه ام لا فان قال له جاز ما صنعت كذا في الخلاصة قال لا غير وكلت في جميع اموري واقتصدت من امر
تصحيح لا يبعد الوكالة عامة والوكالة في جميع اموري التي يجوز لها الوكيل كالتسوية العامة بيننا
المبايعات والائتمار وفي الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة
باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة ينظر في الوكالة اليها رجل له عيبه قال لا يبعد ما صنعت في عيبي
لعمري فان قلت انك لا يجوز عندنا ان يبيع من ربحه اقله وعليه ان يبيع من ربحه اقله في قايدي فاني خاف
اذا اكره السلطان رجلا ان يوكله غير بطلاق امراته فقال المكره لذلك الميراث وكيلي فقلت الوكيل امراته
والزوج قال لا امراته به الطلاق طلقت امراته بخلاف ما لو قال له ابتداء أنت وكيلي وقال امراته به الطلاق
كذا في الجليل اذا قال لا امراته توكل من ربحه خول من ربحه فقلت المارة الكون وكيل توامو يثبت رادست
بازد اشتم به طلاق فقال الزوج لم ارده به الطلاق فان لم يبيع من كلام الطلاق ما يكون هذا الجوابا
فالقول للزوج وليس بها فدية اذ اختلف وان سبق بفتح واجبة رجعية ان كانت المارة من مولا فبها
قالوا انما يقع واحدة اذا لم يكن المتبايع ذللا على ارادة الملاك وهذا الجواب على قوله ما انا على
قوله اني حينئذ اذا لم يكن المتبايع ذللا على ارادة الملاك لا يبعد بغيره وان كان سابقة الكلام ذللا
يقتضئ الثلاثة عند الملاك في الذخيرة قال لا جلية هذا اخل العكس من زوجك فقلت قد اوتوا
هذا زوجك من فلان او قال لا غير هذا بايع متناحدا جازا له نودا في نودا ونوكيل بالبيع والناكح
والبيع كذا في جازها لاخلط قال لا يبعد هذا المال وهرجه مصلحتي بيني بكن لا يكون نوكيل ولا قد
هرجه مصلحتي است بكن رادست فقلت انوكيل بكن الا بضاع وغيره كذا في جيز انكره اذا قالت
المارة لزوجها في حال العيب ناكروني ميكنم فقال الزوج چه نواي كودن فقلت كنم بد سنوري نو
فقال الزوج بكن فقلت نخطو بيشن ناسه طلاق دادم لا يطل لانه لا يزوج هذه الطلاق عرفا كذا في
الجيل قال لا غير اشتراكية بالن ذرهم واشتركية لا يصير كسلا ويكون ذلك مشورة ولو
قال اشتراكية بالن ذرهم لك على شرائك درهم فبمنه يصير وكلا ويكون الوكيل اجر مثله
ولا يزوج على درهم رجل قال لم يوفه اشتري عليك جارية لا يبيع الوكيل في فدية الجارية ولو قال
اشترى مني عليك جارية فلان او قال هذه جارية مع الوكيل منة الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك
في كذا لا يبيع الوكيل في فدية اي حنيفة ولو قال اسلم مالي عليك في فلان في كذا اشترى الوكيل عند الكل
كذا في قناوي قايي خان اذا قال لغيره ان اقرنني عيبي هذا فاقوا في طالع يصير ذلك الغير وكلا البيع
كذا في الذخيرة رجلا قال لغيره بسلطنتك علي كذا ففوت من قوله وكذا في قناوي قايي خان ولو
قال ما لك المستغلات فوفت اليك امر مستغلاتي وكان اجرها من مستغلاتي ففوت من قوله وكلا البيع
وكذا لو قال اليك اموري فوفت لي مستغلاتي فوفت اليك اموري فوفت اليك اموري فوفت اليك اموري
الحفظ والعري والتقليد والنفقة عليهم ولو قال فوفت اليك اموري فوفت اليك اموري فوفت اليك اموري
علي الجلبس بخلاف ما لو قال سلطنتك حيث لا يبيع علي الجلبس كذا في الجلبس واما حكمه فانه
فيما الوكيل مقام الموكل فيما وكله به ولا يجوز الوكيل في ابتداء ما وكل به الا في دفع الوديعة بان
قال له ادمع هذا الثوب في فلان فقبله وغاب الامر بحجر الماسور علي دفعه كذا في الجلبس السعبي
وان وكله بالعتق فقبل بمراري ان يفتقر لرجوع عليه كذا في الحاي ومنه ان ليس للوكيل ان يولع
بما وكل الا ان يطلع له الذي وكله او يبيع امره فيما وكل به فيكون له ذلك كذا في شرح الطواوي
وكلا رجلا بالخصومة وقال ما صنعت من شيء فهو جاز فوكل الوكيل بكن غير جاز فوكل الوكيل
ويكون الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل حجة لو كانت الوكيل الاول او عزله الموكل او
جدا وامرته ولحقه بذا الحرب لا يبعد الوكيل الثاني ولو كانت الوكيل الاول او جذا وامرته ولحقه بذا
الحرب يبعد الوكيل الاول ولو عول الاول الثاني جاز عول له ولو ان الوكيل ولا غيره وقال له ما
صنعت من شيء فهو جاز بكن الوكيل الثاني ان يولع غيره كذا في قناوي قايي خان وكل العبد
التاجر مولا يفتقر دونه فليس له في ان يولع غيره فان وكل الموالي مع هذا او باشر وكيله وكل
مخوون ينظر ان لم يكن على العبدية من يفتقر وان كان عليه دين لا يجوز كذا في جليل السعبي في نوكيل
العبد الماذون والمكات واما ما صنعتها فافهم العبد في الميراث لا يزوج الا ذمة حتى لو كان له واحد
من الوكيل والموكل العتق ليدون صاحبه كذا في النجاة ومنه انه امين فيما في يده كالمودع فيمنه جازا

يعين به المودع في يده المودع فله في دفع الثمن عن نفسه فلو دفع له مالا وقال افقته فلا مانع ديني فقال
فصنعت وكذا في ما جاز الذي فالقول للوكيل في رافة الذمة وللذاتين في عدم فبمنه فلا يبعد كذا في الجلبس
ولا يبيح الذم عليه ما لا يجب علي الذي كذا في رافة الذمة فانه صدق المامور في الدفع فافضله الخبايا ما
فتن فان خلعه لا يستدعيه ولا يفيها المقتض وان فكل طر فبمنه ولا يفتقر عن الامر فبمنه وان صدق الامر
لم يفتقره وكذا في المامور فافضله المامور وخاصة لعدة فبمنه اليه فافضله بري وان فكل لزمه ماذق اليه
كذا في شرح الطواوي **اما ما يفتقر به كذا فمنه** انه يتحمل الجاهل الميسرة في الوكالة ولا يطل
بالشرط الفاسد اي شرط كان لا يبيح شرط الجاهل فيها لان شرط الجاهل يفسخ في لا يبيح الجاهل والوكالة
في لا يزوج كذا في قناوي قايي خان حنيفة ان من قال انت وكيل في طلاق امراتي علي الجاهل ولا يزوج
الجاهل بالطلاق الا في ايام فوكل كذا في الجاهل في دفع الجاهل في الوكالة ومنه حنيفة انما يفتقر
فتقبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعة غدا لم يفتقر له ببيعة اليوم ولو قال ابيعك عبيدي هذا او
طلق امراتي غدا لا يملكه اليوم ولعلك اشتري عبيدا اليوم او قال ابيعك عبيدي اليوم فقلت كذا غدا
فتقبل بقاءه ببيعة فلو قال المصحيح ان الوكالة لا تتبع ببيعة اليوم كذا في قناوي قايي خان ولو لا يتقاضي
دينه بالشرايين له ان يتقاضيها بالكلية كذا في الجاهل والرافق ومنه حنيفة فافضله ولو قلنا اذا اخل مالي فافضله
اذا اقدم فلان ففقد او اذا ادبته شيئا فانت وكيلي في قبضه او اذا قدم اخرج فافضله ديوني في الوكالة
كذا في جليل السعبي ومنه ان كل عقد لا يخلع فيه الوكيل الى اضافته الى الموكل ويكتفي بالانفاذ الى
نفسه كالياتحاة والاسرية والاجازات والسلم الذي هو في قبض البيع فحقه راجعة الى الوكيل
ويكون الوكيل في هذه الحقوق كالمالك والمالك لا يجني تسليم البيع وتبنيته ومطالبة المذوق فبمنه
وتبني البيع والخاتمة في العيب والتجوز بالن وقت الاستحقاق هكذا في الديار والمكث يثبت للمكث خلاف
عن الوكيل ابتداء وهذا المصحيح حجة لاستدريه ومخارجه لا يفتقر عليه هكذا في السراج الوهاج وكلا
ينقل المنة الى الموكل فيما يفتقر الى الوكيل ما دام الوكيل حيا وان كان غايبا كذا في البحر الرائق وكيل
البائع هو الذي يطالب بتسليم البيع اذ افقده المشتري والن لا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج
واذا طالب الموكل المشتري بالن فله ان يشتريه اياه فاذ دعه اليه يجاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا
كذا في الحنيفة النيرة لو استخف المبيع رجع المشتري بالن علي الوكيل ان نقده اليه وان نقده بالن الي
الوكيل رجع به عليه ولو لم يمسح المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا فله ان يراجع الوكيل فاذا ثبت
العيب عليه وجره عليه بضمنا القاضي اخذ المذوق من الوكيل اذ نقده اليه وان نقده الي الموكل اخذ
من الموكل وكذا في الوكيل بالشراء هو المطالب بالمذوق والعلا وهو الذي يفتقر المبيع من البائع دون
الموكل واذا استخف المبيع هو الذي يتولى الرجوع بالن علي البائع دون الموكل كذا في السراج الوهاج ولو
ادى انه رجع له وقال البائع انه وكيل فكل لبة بالن فالقول للموكل بكن البائع عليه بكنه
من رجع شيئا فقلت البائع لا اسلم اليك المبيع لانك تجوز وقال العبد ان انا ما ذوقه كان العتق فقلت العبد
فلو اقام البائع البينة علي ان العبد اقرانه مجوز فقلت ان يفتقر مالي القضا بعة الشراء لم يفتقر ببيعة
عبد باع من رجل شيئا فقال هذا الذي بعته لك لاني انا مجوز وقال المشتري بكن ما ذوقه كان
العتق فقلت المشتري لا يفتقر فقلت العبد والوكيل بالاجان الخاتمة في انما فافضله الاجور جازا
بعان وهب الاجر المستاجر طرعا فافضله ان لم يكن بعينه وان كان بعينه لا كذا في البحر الرائق ومنه ان لا يفتقر
تحتاج فيه الى اضافته الى الموكل فحقه يرجع الى الموكل كالناكح والحلاق وعليه ما ذوقه العتاق عليه والجمع
والسلم من ذم العبد والكتابة والسلم عن انكامله في عليه كذا في البائع ولا يطالب وكيل الزوج بالهبة
ولا يزوج وكيل الالة تسليمها وكذا اذا كان وكيل المارة فليس له من المير وكذا في الوكيل بالكتابة ليس
له قبض قبل الكتابة وكذا في الوكيل بالجمع ان كان وكيل المذوق فليس له قبض بكن الخلع وان كان وكيل
المارة فلا يفتقر بكن الخلع الا اذا من كذا في السراج الوهاج هذا كلاما ان الوكيل من اصل العتق فكذا
في البائع واذا اكل مبيعا مجزوا بان يبيع له او وكله به يشتري له فباع شيئا واشترى جازا اذا كان
يعقل ذلك ولا يفتقر على العتق واما العتق على الامة كذا في الذخيرة ولا يفتقر على المشتري ولا للبائع
سواء علم بكنه مجزوا او لم يعلم في ظاهر الزمانة كذا في السراج الوهاج وان كان مبيعا ماذوقا في
الناكح وان كان وكلا بالبيع بمن حال او بمن مجزول فباع فباع لزمه العتق فاما اذا كان وكلا بالشراء
ان كان وكلا بالشراء بمن مؤجل لا يفتقر العتق فبما استحقاقا بكن يكون العتق على المارة حجة ان

شياء وتختلف على ذلك وقد في الامور التي ما ادى من العيب والخصومة بين المشتري وبين الامر
كذا في الموكيل بالبيع لا يظلم باءة الله من حاله نفسه كذا في فتاوي فاجيئنا ولا يجيئنا على
التقاضي والاعتناء فان تقاضي وقبض فيها والايضا لانه احد الموكيل على المشتري او وكلاء التقاضي
فان قال الموكيل بالبيع انا اتقاضي وكان الموكيل انا اتقاضي التقاضي الى الوكيل ولا يجيئنا ان يجيئنا
الموكيل على المشتري هذا اذا كان وكلاء لا يجيئنا احدا مما اذا كان وكلاء لا يجيئنا احدا مما اذا كان وكلاء لا يجيئنا احدا مما
يجيئنا على استيفاء الدين كذا في الموكيل لا يمكن الموكيل ان يكتب الشك باسم الموكيل كذا في النسخة الموكيل
بالبيع اذا لم يكن وكلاء بالدين من المشتري لا يبيع كفا لانه والوكيل يقبض الدين من المشتري اذا كان
بالدين من المشتري بخلاف كفا لانه واذا ابرأ المشتري من الدين لا يبيع ابرأه هكذا في فتاوي فاجيئنا
خاف ولما كان الموكيل احتال بالدين على الوكيل كانت احواله باطلة ولو صالح الامر من الدين الذي على
المشتري على قبال الوكيل بعينه او قبال الوكيل الدين من المشتري كان ذلك جائزا ويبرأ المشتري
ويصير العبد للموكل ولا يكون للوكيل ان يرجع بشيء لا على الامر ولا على المشتري ولو باع الوكيل
الجارية من الامر بالدين الذي للامر على المشتري كان البيع باطلا وكذا لو صالح الوكيل الامر
على جارية لنفسه على ان يكون الدين الذي للامر على المشتري للوكيل فذلك باطل وكذا لو قبض
الوكيل الدين للامر على ان يكون الدين الذي للامر على المشتري للوكيل كان باطلا ايضا ولو اخل
الموكيل على المشتري بدين الدين وسمي به المشتري صح وان هذه وكالة لاحواله فان طالب الامر
المشتري بالدين اخبر المشتري على اذائه اليه وان طالب الوكيل اخبر على اذائه ايضا وان لم يخط الوكيل
المشتري عن الدفع الى الامر صح فحينئذ لا يجيئنا على المشتري دفعه الى الامر هكذا في الموكيل
بالبيع اذا ابرأ الدين من المشتري وابتزاه منه وقبل له وكالة او اقتضى لزيوف ونحوه به بخلاف
الدين للامر وهو قول ابي حنيفة واجمعا على ان الدين اذا كان عينا فوجهه الوكيل من المشتري
انه لا يصح وكذا لو كان الدين ديناً فقبضه الوكيل فهو وجهه من المشتري لا يصح بالاجماع كذا في
الذخيرة ولو قال الوكيل البيع تحت اقله عندهما ويكون شاملا للدين وعلى قول ابي يوسف
بالا قال يصير الوكيل مشتريا لنفسه كذا في فتاوي فاجيئنا واذا دفع الى رجل جارية وقبض
ان يبيعها فباعها المأمور من رجل له على الامر من الغدر وهو وسلم الجارية اليه فابيعت بجائز
والدين يصير قصاصا به عندهم جميعا وان كان الوكيل ناعه من رجل له على الوكيل دين الف
درهم فان الله يصير قصاصا به عندهم جميعا وان كان الوكيل ناعه من رجل له على الوكيل دين الف
ولو ان هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده تبطل القامته ولائما على الوكيل
لموكله كذا في فتاوي فاجيئنا وان كان الوكيل ناعه من رجل له على المأمور وعلى الامر من مائة
الدين قصاصا به عن الامر لا يصير قصاصا به عن المأمور حتى لا يرجع الامر على المأمور يعني من الدين
كذا في الذخيرة الاصل ان الوكيل بالبيع متى اقر على موكله بجائز يجب براءة المشتري من الدين
وكذا في الموكيل كذا في كذا ما اقر به شيئا فاقبضه كذا على نفسه مع اقراره وتبرأ المشتري من
الدين ولم يضمن للموكل شيئا فاذا اقر على موكله كان كذا وان كان ما اقر به على الموكل شيئا واقر به
على نفسه صح ويبرأ المشتري من الدين عند ابي حنيفة ومحمد ومحمد بن الامير كذا في
يوسف لا يبرأ فاذا اقر به على موكله كان كذا لان الوكيل اقر بما يملك بنفسه مضافا الى غيره
واقدر الانسان بما يملكه مضافا الى غيره وكذا في غير ما كذا لا يبرأ من الدين كذا في نفسه
الا يبرأ من اشتري عبدا فاذا اناب باع كان اعتقه قبل البيع كان بمنزلة ما لو اقر على نفسه انه
اعتقه للقال كذا هو هنا هكذا في الموكيل يبيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض
الدين من المشتري كان القول قوله مع يمينه ويبرأ المشتري من الدين فان خلف الوكيل الاخوان
عليه وان وكل من الدين للموكل كذا في فتاوي فاجيئنا ولما اقر الوكيل ان الامر استقر من الفا
من المشتري واقتضى منه العاقل الشراء وتبرأ المشتري من الدين ومن الوكيل الدين للامر في
قياس قول ابي حنيفة ومحمد جميعا الله لم يجز للموكل عند هذا فان اقر الوكيل وان
خلف منه ولو اقر ان الامر اعتقه واستقر منه الف درهم بعد الشراء كان القول قوله مع
يمينه وكذا لو اقر ان الموكل يرجع المشتري بعد الشراء وقبله بركة ارشها الفخالة يريد
به اذا كان عدا حقيق يكون الارش في حاله ويكون بها لا يبرأ الا ببراءة وكذا لو كان المشتري

امراة فاقول الوكيل ان الوكيل يتزوجها على الف مثل الف وقد خذ بها واقرت المائة بدينه وكذا في الامر
لو اقر ان الامر استقر المشتري بدينه هو مثل الف واقرت المشتري على حقه مائة الف من الف مائة الف
وكذا لو اقر على الامر انه اشتري مائة دينار من المشتري بالدين وانته قبض له مائة دينار هكنا في الموكيل جازية
بين رجلين ولا احد منهما حاجته يبيعها فباعها بالدين فاقول الذي لم يبيع ان البايع قد قبض الدين وانكر البايع
بروي المشتري من حصة الف وقد دفع نصف الدين الى البايع لانه اقرب لانه المشتري من الدين فبقي البايع
الدين مع اقراره في حقه كذا في الموكيل السخي في بائنه ما يضمن الوكيل وما لا يضمن لمخلف الامر المقدر
المأمور بدينه ما قبض ما اقره الاخر فان خلف فلا شيء عليه وان كان لزمه تسليم فبقي الامر فان كان
المأمور وهو الذي اقر على الامر ان الامر قبض الدين من المشتري وسدقة المشتري ولا تملك الامر الشك
يبرأ من نصف الدين ايضا وبأخذ البايع من المشتري كذا في النسخة فلا يسلم له تدنيها من الامر فبقي يملك
كل واحد منهما على عوي صاحب وهذا هو الصحيح كذا في الموكيل الوكيل بالبيع اذا لم يخط الوكيل
ما استقر من شيء فبجائز لا يمكن الموكيل فانه ولا غيره يباع الوكيل الثاني بخبرة الاول جاز وفكري
الاصل ان التقاضي يرجع الى الوكيل الثالث وهو الصحيح كذا في فتاوي فاجيئنا وان كان غايضا للرجح
وان باعه رجل غير الوكيل قبض الوكيل فلم يبيع فبجائز واذا وكل رجل رجلا ببيع وقال اعمل
بذاك ففعل الوكيل في كذا وقال له اعمل بذاك لم يكن للثاني ان يوكلا الثالث كذا في الموكيل ولو وكلا
بالبيع وسمي له الدين وامر الوكيل بغيره وسمي له الدين كان جائزا لانه وجد في عقد الثاني ما اراده
الموكل وهو حرمه ولا يلا لاول بدنية الدين هكذا في الموكيل السخي للعدل وكل يبيع الدين فباع بغير
العدل جاز وان كان العدل يغايضا للرجح الا باجازه وان كان العدل عين مضافا بعه الثاني جاز
ان يخصصه قطا وان يغيثه غيره وايضا هذا الكتاب حواصه عمنور رايه وفي رواية غير هذا
الكتاب لا بلا حجة كذا في وجيز الكدري وفي نوادر ابن ساعدة رجل وكل رجلا ان يبيع عبدا ولا يبرأ
امره في ذلك وحمل له ان يوكلا بدينه ففعل الوكيل رجلا من الوكيل الاول اشتري العبد من الوكيل
الثاني جاز لان الثاني صار وكلا لموكل في العبد رجل ناع عبده غيره بغير امره وان صاحب العبد
قال للمشتري وكلتك يبيع هذا العبد وان لوكل بدينه كذا في النسخة ففعل المشتري رجلا ببيع ففعل
العبد واخاره كذا في البيه كان جائزا كذا في الموكيل بالبيع والشك وكل مقدد هو مائة الف
غير الوكيل بخبرة الوكيل فجاز فبجائز وخالف غيبته لا يجوز والوكيل بالطلاق والعنف بغير
الموافقة لو فعله غيره بغير صفة الوكيل لم يجز وان اذن كذا في الموكيل السخي رجل قال لرجل
امرتك ان تبيع عبدي بنقد فبعته بدنية وقال امرتني ببيع عبدي لم تقل شيئا فالتقول قول الامر
واذا قال لغيره امرتك ان تبيع عبدي على ان يفي فيه الحيات وقال المأمور لم امرتني ان اشترط
لك الحيات فالتقول قول المأمور وكذا لو قال امرتك ان تبيع بيها فابدا كذا في الموكيل امر رجلا
بان يبيع عبدا له ودفع اليه فقال بعت من فلان بدينه وهو قبضت الدين ففعل عبدي او قال ففعل
الى الامر وكذا في الامر في البيه او اقر بالبيع كذا في النسخة ففعل الدين منه فالتقول قول الوكيل ولا يبرأ
عليه كذا في الذخيرة ويسلم البيه الى المشتري والدين على الوكيل لا على المشتري فان خلف الوكيل على
ما قاله يبرأ هو ايضا وان فكل من الدين للموكل فان استقر العبد من المشتري رجح بالدين والوكيل
ولا يرجع الوكيل على الوكيل اذا لم يصدقه في قبض الدين لانه مسدق في دفع العبدان على نفسه لا في
حق الرجوع على الموكل والوكيل تخلف موكله على قدر ما قبضه فان نكلا او اقر بالتبعض وكذا في
في الرجوع والخلاف رجح بياض هذا اذا اقر قبض الوكيل اما اذا اقر قبض الموكل لا يرجع المشتري
على الوكيل ولا على الموكل وان وجد المشتري به عيبا وكذا في النسخة ان كان الوكيل اقر
بقبضه الدين اخذ منه الدين ورجع حق موكله به ان كان صدقة في قبض الدين والبيع للموكل
وان كان به لا يرجع وخلف الموكل على العلم فان نكلا رجح وان خلف لا يبرأ العبد واستقر بخبرة
فان ففعل رجح على الموكل وان نقص غيره ولا يرجع بالنقصان على احد كذا في الوجيز للكدري
وهو الصحيح كذا في الذخيرة وان كان اقر قبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والوكيل
ويكون الموكل باقا فان نكلا يرجع عليه والبيع له وان خلف لا يبرأ البيه واستقر في دينه الدين كما
امر كذا في وجيز الكدري وان كان الامر لم يصدقه في المأمور فادعي المأمور بغيره ففعل
الدين وهكذا اودع الى الامر وانكر المالك له ان يخلص البيه حتى يصدق في الدين ويقال للمشتري

انما يثبت فادفع اليه الفاعل وان شئت فقل فادفع اليه الفاعل وان شئت فقل فادفع اليه الفاعل
واحدة المادية من الامر فالمشترى يتبع على الوكيل بالذم والبرهان كذا في الحديث فان ما كان الاثر فقال ورثته
لمرتبة وقال الوكيل بعينه وقبضت العين وهكذا وقد ذكرنا في كتابنا في القول وقال
الوكيل استحقاقا وان قال لا يصح الا بيمينه فقد ذكرنا في كتابنا في القول وقال
مرجلا ان يبيع عبده ودفع العبد اليه فربى العبد في يد غيره فقال الوكيل بعينه منه وقد ذكرنا
الذي في يده وكذا في قولنا ان يبيع العبد ولا يصح في يده الوكيل ان يبيع عبده
في يد غيره واذا وكل رجلا يبيع عبده فقال الاثر قد اخرجنا عن الوكالة فقال الوكيل قد اجمعه
اخرى لم يصدق الوكيل وقد خبر الوكيل عن الوكالة قالوا هذه اذا كان العبد قايما بعينه وانما اذا كان
حالها فالقول فعلى الوكيل مع يمينه الوكيل بالبيع اذا اذاعه كان باع فعلى الوكيل وانكر الوكيل
ذلك ان كان الشيء قايما فالقول قد اذاعه وان كان حالها فالقول قد اذاعه الوكيل كذا في الحديث ويجوز
الوكيل بغير العرف والتسليم من قبله لم يصدق التسليم اما من قبل المسلم اليه لا يجوز وان فارق الوكيل
ما جبه قبل القبض بطل العقد ولا يغير فمارقة الموكل اذا جاء بعد البيع قبل القبض وانما اذا جاء
في مجلس العقد فانه ينتقل العقد الى الوكيل ولا يغير فمارقة ولا يبيع العرف بالوكالة ولو فارق
الرجل في العرف فمارقة الموكل واحد منها بخلاف ان يصدق له من قار الامر من المجلس فله بطل العرف
وان كان الوكيل حاضرا مع الآخر وان قار الما موريا لدفع لم يطل العرف هكذا في السراج الزهراج
وكذا بشراد ابريق فقهه بجيبه ولم يثبت الثمن فاستمرى بوزنه وراهم اذ ان يبيعون ولو وكلة
بشراد ابريق فقهه بدرهم فاستمرى بدرهم وانما يبيع الوكيل وكلة يبيع تراب الصاغة فباع بغير التقدير
جاء على الموكل عبدا في حقيقته وعند هذا لا يجوز وكلة يبيع تراب الصاغة فباع بغير التقدير
من مال الموكل قبل قبض المينة فصرف جان وان قبض لان فصرف الفاخرى لا يجوز ان يبيع من يبيع من يبيع
فقهه بغيره فباع بغيره لم يبيع وكذا النهر في اخذ الرقايص امره بالكوفة بان يبيع الدنانير
بدرهم فصرفها بدرهم كوفية يجوز عند ابي حنيفة وعند هذا لا يجوز ولو قال بغير هذه الدراهم
بدرهم فصرفها فباها بكوفية وهي في الدين فبها جان ولو صار الوكيل مع عبد الموكل لم يبيع عليه
دين ولا علم انه عبده املا ولو صار من مع مفاوض الموكل او الوكيل او شرك الوكيل او مشاوبه لم يبيع
وان صرف مع شرك الوكيل غير مفاوضه جان ولو صار في السلم الى البعية او قله او ربحه لم يبيع
عند ابي حنيفة ربحه الله وقال لا يجوز وكلة بشراد فلوس فكشف قبض القبض لزوم الامر وان
كشف قبل القبض فقبض كانت للوكيل لان الكساد فبطل الهلاك فانتقل البيع فاذا انقضى البيع
العقد بيمينه ما يبيع بغيره بالتقاضي فله ان يصفه عن الموكل وان اعلى الامر ان يصدق بيمينه ما يبيع
بغيره وكل رجلا ليس له عشرة ويخضعه جان وان اذاعه من مال نفسه يبيع على الموكل والامة
ان ياخذ له عشرة في كل ما يصدق له من الموكل لانه وكلة يبيع ما يبيع عنده قال اسلم مالي عليك
في كرسية فاسلم لا يصدق على الموكل عند ابي حنيفة ربحه الله لانه امره بطلبك الدين من غير
من عليه الدين بخلاف ما لو قال اسلم مالي عليك الى فلان يصدق على الموكل بالاجماع وكل المصارف
رجلا ليس له جان وكلة رجلا لا واحد منهما يسلم له درهم في طعام فخلط وصار كرسية
فلم يبيع وكلة ولو لم يخلط فاسلمها في عقد واحد جان كذا في الحديث الصحيح ولو وكلة
يبيع خاتمة ذهب فمعه يا قوتة فباعه بفضة او ذهب اكثر مما فيه من الذهب او اقل وفيه فقد
وقال بجان وان دفع اليه عشرة دراهم يسلمها في ثوب ولم يثبت حبيته لم يبيع فان اسلمها الوكيل
في ثوب موصوفه والتسليم للوكيل من الموكل ان يضمن دراهمه ايماءا فان ضمنه الوكيل
فقد ملكها بالثمن وتبين انه فقد دراهم بنفسه فكان التسليم له وان ضمنه المسلم اليه
فقد ما افترخا بطل التسليم وان سمى ثوبا فهو ثوبا وان كان الوكيل لبيان المبركة في الميثاق والوكيل
بالسليم يملك الا قاله في قول ابي حنيفة وعنده حجتنا الله كذا في فتاوي قاضي حسان
فصل في التوكيل بالهبة يجوز للواهب ان يوكل بالتسليم
والموهوب له ان يوكل بالقبض وكذلك المصدق ولينس لو كمل الواهب ان يبيع في الهبة
وكذا لو كان هو الذي وهبها بادن صالحها ولو اذاع الواهب ان يبيع وهي في يدي وكيله لوفى
له الركن له ان يبيع ولم يكن هذا الوكيل خفيته فيه كذا في الحاوي واذا وهب لزوج له

خدا الوكيل في قول الوكيل له بيمينه ما يبيع او يملك الواهب بيمينه الى الوكيل له
له توكيل بيمينه الهبة فقبضها بيمينه الوكيل وان كان الواهب وكلمته فقبضها فقبضها الوكيل
هذا القول الوكيل غير بد فمما جاز ولو وكلة الوكيل له بيمينه الوكيل ان يملك الوكيل قال
ما يصدق من جهة فمما جاز ولو وكلة الوكيل له بيمينه الوكيل ان يملك الوكيل قال
منه فمما جاز ولو وكلة الوكيل له بيمينه الوكيل ان يملك الوكيل قال
يكون العبد من قبل الوكيل في اقل من يمينه الهبة فمما جاز في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قولنا الان
فمما جاز ولو وكلة الوكيل له بيمينه الوكيل ان يملك الوكيل له بيمينه الوكيل ان يملك الوكيل
ممكن فله ولو لم يشرط الثمن في نفسه فمما جاز لم يبيع على الامر يملك كذا في الميثاق والواهب
ان يوكل وكلة في التوكيل في الهبة ولو وهب رجلا بيمينه الوكيل او اذاعه ولا رجلا بالذم اليه
فمما جاز وكذا الوكيل بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة
هو من غير فمما جاز كذا في الحاوي وكل الوكيل له بادن يضمن ولم يبيع فمما جاز لم يبيع
وان قالا عوصي من مالي ما شئت جان لانه متى وقوت الى ميثاقه فاذ عوصي يضمن من ماله ليقول
ان يقول ما عوصي هذا فيمكنه الامتناع كذا في الحديث الصحيح ولو وكلة بيمينه الوكيل ان يملك
يكن لاحدها ان ينفذه بيمينه كذا في الحديث الصحيح **الباب الرابع في الوكالة**
فصل الاول في الوكالة بالاجارة
والاستيجارة والزراعة والمعاملة الوكيل بالاجارة الذي يضمن في ابيات الاجارة وفيها الاجر
ويضمن المتاجر به لانه ذلك من حقوق عبده واذا اجاز الوكيل بالاجارة المتاجر عن الاجرة فان كانت
الاجرة عينيا فالاجارة لا يصح وان كانت دينيا فاجارة ابراه بغير العجب بان تضمنت المدة او شرط التخييل
في الاجرة فعلى قوله ابي حنيفة وعنده رجلا بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل
ذكر في ظاهر الرواية ان عبدا ابي حنيفة وعنده رجلا بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل
وقبض غلته ليس له ان يبيع وان يورثه شيئا ولا يملكه وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة
يتا كان وكلة في الموصومة في ذلك لانه استهلك شيئا في يده وكذا الرجوع بها من رجل فمما جاز
الرجل الاجارة ما تضمنه في ابياتها عليه وليس له ان يوكل بالاجارة غيره وان وكل الوكيل رجلا
ليس في عياله بغير الاجرة فهو جان وبيرك المستاجر والوكيل الذي اجاره بغير ضمان الاجر حبي
قبضه وكيلة كذا في الحاوي وللوكيل بالاجارة ان يزوج بعين متاعه او اولا بالاجارة ارضها
بيوت او امنية ولم يثبت البيوت والامنية فله ان يزوج الارض مع البيوت وكذا اذا كان فيها
رجل ماله ولو وكلة ان يزوج ارضه بدرهم فاجرها بدينار او فمما جاز بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل
لو وكلة ان يزوجها ولم يثبت البدل فمما جاز بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل
اجرها بيمينه او شعيرا وما امسه ذلك يتايج من الارض ذكرهنا انه لا يجوز ذكر في الزراعة انه
يجوز اذا كان ما اجراه من الحنطة مثلا نصف ما يجمع من هذه الارض كذا في الحديث الصحيح والوكيل بالاستيجارة
الاستيجار بالدرهم والدنانير والكيل والعمارة وان كان يبيع عبده ولا يملك الاستيجار بيمينه
ولا يملك او موتة بيمينه كذا في الحديث الصحيح ولو اجرها باكثر مما سئل له من الدراهم بيمينه الوكيل
بالاستيجارة فمما جاز بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل
ليست اجاره سنة فاستاجر بيمينه فاستاجر الا في السنة الثانية للوكيل واذا اذاعه بيمينه الوكيل او وكلة
قبض الوكيل الدار وتبعه فقال المتاجر ان الارض لها ثمنها بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة
امر رجلا ان يستاجر ارضه بيمينه فاستاجر ارضه بيمينه ما استاجر الوكيل وهو لا يعلم
بالاجارة فمما جاز لانه لا يكون له ان يبيعها او يكون في يده بالاجارة امر رجلا ان يستاجر ارضه بيمينه
الى الكوفة فاستاجر بيمينه فاستاجر ارضه بيمينه ما استاجر الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة
وعلى المأمور لاجل رتب الدابة امر رجلا بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل او وكلة بيمينه الوكيل
فاسدة ويصدق قبل التمسك ان اجازها كذا في الامانة ولم يخل بان يستاجر له اذا اجبره سنة بيمينه
دراهم فاستاجرها الوكيل وضمنها ومنعها من المالك حتى يملك الاجرة ان كانت الاجارة مطلقة
لم يكن له ذلك فان منعها الوكيل بالاجرة حتى مضت السنة كاد الاجرة للاجر على الوكيل بحكم العقد
فمما جاز الوكيل في الموكل وكذا لو كان الاجر في سنة فقد او الاول سواء هكذا وقع هذه المسئلة في

ان اذ هنته صنفه عشر وقد رتب المهر من تلك البعثة او بعثته فالتعبد قد رتب الزوج في العجبة مع يمينه
فان قلنا كان هذا في العقد الاول سواء ولو قلنا ان يرد له شيئا والبريس ما يردنه فصاره في يومه
كذا في المتزوج ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
منها في يومه وان اخرج الوكيل غيره ان يردنه فهو جازي ولو رهنه الوكيل بنفسه وسلط المهر على بيعه
جازي كذا في الحايي وان قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
ولم يكن له الا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
الا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
ابنه وهو كبره ومكاتبه او يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
مكاتبه او يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
وامسك هذا رهنا لم يكن في التقي والعبد المحجور ويجوز في غيرهما ولو كان العبد تابعاً وعلية دين فرهنه
عند ماله فحان وان لم يكن عليه دين فان قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
لم يكن رهنا كذا في المتزوج واذا قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
وفضت منه المهر وهلك وقد فعت اليه الرهن وقد قلنا ان يرد له شيئا ولو قلنا ان يرد له شيئا
امره الوكيل وصنفه المهر وقان الوكيل لم يقتض في هذا الرهن ولم يرد منه العبد فالتعبد قول الوكيل مع
يمينه كذا في الحايي ولو كان الوكيل هو المستقر من المال فوهذا العبد فبذلك امره رتب العبد كان المال
دينه عليه دون المهر كذا في المتزوج وكله ان يرد منه فرهنه وكتب بركه والوكيل والمستقر من ان
رهن وكتب الشراء سبعة فوهذه استقضا لانها تصادقا انه رهن وان الشراء كان سبعة وبرا
والعقد حقه لا يبعد وهذا يكون القول فلهذا في كيفية ما عتقدا وما والناستفوتها كالنات
معاينة كذا في الحايي المستقر واذا اذن الوكيل للرافع في ركوب الرهن واستقضا فمعه فمعه
ولما امر الرهن وعلية علي الوكيل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه فيقال له انما تنفق
لنفسه او تزود على صاحبه لينفق على ماله وكذا في سائر البعثات واجرم على المهر على خلاف
اجرم الحايي والمهر الذي يخط فيه كذا في المتزوج **الباب السادس في الوكالة**
بما يكون الوكيل فيه متغير ولا يرجع اليه الحق كالكفاح والطلاق وفيه قسمان
الفصل الاول في الوكالة بالنكاح منكوحة رجل قاتل لامرأته اريد ان يخط
فغيره من وجهي فاذا اخطقت والعتقت عذبت وقجيت من فلان مع كذا في الاصل الوكيل بالزوج
ليست له ان يوكلا غيره فان ولا فرق بين الثاني بجملة الاول جاز رجل ولا يخط ان يزوج امرأتين في وقت
فرقة ثلثا في عقد ذكر في بعض الرقاب ان ذلك يتوقف على الكفاية وكذا الواحدة ان يزوج
امراة فرقة امرأتين في عقد واحدة وكذا الواحدة ان يزوج ثلثا في عقد فرقة امرأتين في عقد
واحدة وفي بعض الرقاب لا يجوز ذلك وهو الظاهر كذا في فتاوي قاضي خان ولا يخط ان يزوج
امراة فرقة امرأتين على ان امرأته لا يخطها جازا بالنكاح ويبطل الشرط اذا وكلت الامراة رجلا ان يزوجها
ولما رتب ما صنع قاضي الوكيل الى رجل ان يزوجها امرأته كذا في الوكيل كان للوكيل في رقبته وكذا في آية
الوكالة ولا يخط ان يزوج امرأته من بلدة فلا فرق بين بلدة اخرى ومن قبيلة اخرى يجوز
كذا في فتاوي قاضي خان اذا وكل العبد المحجور رجلا ان يزوج له امرأته مراد له الوكيل في النكاح
او عتق العبد مراد الوكيل وكذا في رقبته امرأته يجوز كذا في النكاح ولو قلنا ان يزوج امرأته
ليزوجها امرأته الا ان يخطها بالطلاق الوكيل وجب في اسلامه وكذا في الرقبة والمهر فلهذا
نقلنا فان لا يخط الوكيل او المارة لانه الوكيل يحرم بالانكاح استيفاه بعد ما انفرد بردة
الامر وان اقاموا البينة فالبينة بينة المارة وان لم يكن لها بينة يستلزم الوفاء على علمهم
لانهم لو اقرروا بما ادعت لم يثبت فان قضي القاضيه بالبراءة بعد ما حلفوا المهر رجح المهر
فان ادعى المارة ان تستطلق ايضا فلها ذلك لانها تدعى العتق وتبني ذمتها كذا في المتزوج في الوكالة
من اهل الكفر **الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع** اذا
وكل الرجل رجلا ان يطلق امرأته للثقة وهي من جنسها وكان الوكيل في حالة الحيض او طهر جازي
فيه فطلقها في حالة الحيض وفي ذلك الطهر لا يقع الطلاق كذا في الجيب ولا يبطل وكالة جيب
لو طهرها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه كذا في فتاوي قاضي خان وكذا لو قال لها في هذا

الحالة انتطاعة السنة انتطاعة اذ اطرقت في العترة الاولى انتطاعة اذ اطرقت في العترة الثانية
لا يقع الطلاق ولا اطرقت في العترة الاولى انتطاعة اذ اطرقت في العترة الثانية انتطاعة اذ اطرقت في العترة الثانية
في الجيب رجل قال لغيره طلق امرأتي فلا في السنة فقال لها الوكيل في طهر لا جناح فيها انتطاعة فلا في السنة
يقع الطلاق واحدة امرأته انتطاعة اذ اطرقت في العترة الاولى انتطاعة اذ اطرقت في العترة الثانية
وقان لرجل آخر مثله ذلك فطلقها معا في طهر واحد لا جناح فيه وتنع واحدة ولا جناح ولا زوج في ذلك مثله
فطلق في الطهر الثاني حقه بطلاقها ولعلها الوكيل والزوج معا في طهر واحد فطلقها الوكيل في الطهر
الثاني يقع واحدة اخرى رجل قال لغيره طلق امرأتي بائنا للسنة وقال الآخر طلقها وجب السنة فطلقها
في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج ان يخط في تعيين الزاوية كذا في فتاوي قاضي خان وكذا ان يطلقها
فطلقها الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها اذ انت في العدة فان لم يطلقها الوكيل في العدة
فزوجها فطلقها الوكيل لم يقع عليها طلاقه ولو اتمت العدة او اتمت الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها
في العدة وان لم تزد الزوج بدا ويحرم رجلا ان يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل فتنين لا يقع شيء
ان عاود مثلها فتنين كذا في الحايي ولا رجلا ان يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل فتنين لا يقع شيء
في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا يقع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأتي فطلقها الوكيل ثلثا
فان كان الزوج في الثلاث يقع الثلاث والاربعين شيء في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبنا يقع واحدة
ولا رجلا ان يطلق امرأته فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة
يطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة
بائنة فان قال ابنها قال لا يقع شيء كذا في فتاوي قاضي خان اذا قال لامرأته طلقا انفسكما ثلثا فطلقت
احدهما انفسها وطلعت ثلثا فطلقتا كذا في فتاوي قاضي خان فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة
فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة
الطلاق الى غيرهما ولو طلق واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة فطلقها واحدة
ان يطلق امرأته وله اربع بنوة ولم يسم له امرأته يعنيها فان اوقع الطلاق على احدي بناتها جازا
وان طلقها جميعا جازا واحدة واوقع الزوج على ابنته ثلثا كذا في الحايي ولو قال لغيره طلقا انفسكما
ثلثا ان شئتما فطلقت احدهما لا يقع ما لم يخط على الثلاث في الجيب كذا في فتاوي قاضي خان ولو قال انت
وكي لي ثلاث امراة في ان سات وازدته او هويت لربك وكذا في طهرها فان طلقها
سار وكذا وان قار الوكيل عن الجيب قبل ان يطلق فطلقها كذا في فتاوي قاضي خان وكذا في طهرها فان طلقها
بثينة فان شاء ذلك في الجيب جازا وان قار قبل ان يشاء فلا وكالة له هكذا في الحايي ورجل قال لغيره
اذا تزوجت فلانة فطلقها فزوج فلانة فطلقها الوكيل صح هذا في النكاح الوكيل بالطلاق اذا
وكلا غيره لا يصح وان وكلا غيره فطلقها الثاني بحصة الا ان يطلقها الجنب فجازا الوكيل لا يقع طلاق
الغيب في كذا في فتاوي قاضي خان رجل قال لامراة الغيب اذا دخلت الدار فانت طالت فجازا الزوج
ذلك فدخلت بعد الاجازة طلت ولو دخلت بعد الاجازة لا تطلق فان عاودت بعد الاجازة فدخلت
طلعت كذا في الجيب اذا وكل عتق بطلاق امرأته مباح العتق فهو على كذا في النكاح الوكيل بالطلاق
قال لرجل طلق امرأتي قد جعلت ذلك اليك فطلقها كذا في الجيب وكذا في طهرها فان طلقها الوكيل قبل
ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه كذا في فتاوي قاضي خان الوكيل بالطلاق اذا خلع على ما ان ماتت تدعى
خلع الى ستر ولان كانت غير مدخولة فالي خير فعليه اكثر المسايخ واعتناء العتق وقال طهر الرين
لا يصح في غير المتسقة ايضا لانه خلاف فيها الى ستر كذا في الجيب للكدوي وكذا في طهرها فان طلقها
ثلاث فطلقها من المارة بالان درهم فباعه الوكيل واحدة بثلث لا يقع شيء رجل قال لامراة
استري طلاقك سني بها سبعة فطلقها بثلث كذا في فتاوي قاضي خان وكذا في طهرها فان طلقها
في فتاوي قاضي خان ولو طلقه ان يطلقها فلا بالان درهم او على ان يطلقها واحدة او سبعة
لم يقع وان طلقها بالان درهم واكثر جازا كذا في المتزوج واذا وكله بالخلع فله ان يخلعها في ذلك
الجيب وفي غيره ماله بغيره كذا في الحايي الوكيل بالخلع لا يملك فغيره كذا في فتاوي قاضي خان
خان الوكيل بالخلع المطلق بثلث وكبير عنده وعندهما لا يخط باقل من مهر مثله كذا في
التاخر رخصة واذا وكل رجلا بالخلع وقال له ان اذنت فطلقها فاستلخ الوكيل فطلقها الوكيل فطلقها
اختلع فان خالها وهي في العدة والطلاق رجعي جازا الخلع كذا في الحايي ولا رجلا ان يخلع امرأته

مستلكن او قسمة على عشرة وراهم على الساكنين او تالاهي فلا تاعين الف درهم ففعل لا يرجع على الامر الا بالشرط
او بالثمن هكذا في الحبيب ولو قال اقض عني هذه الالف فلانا او فلانا فاقترعتي فوجايش كذا في الهوي قالوا
لو تركه بقضاء دينه لم يجره الوكيل ورجع قضاءه وصدة موكلة فيه قلت طال الله وويله بوج ما فتناه لاجل ذلك قال
الوكيل اخاف ان يحضر الدين ويترك قضاءه ويكفي وياخذ من ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل ويؤخر بالرجوع من حق
ويكفي فاذا حضر الدين واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بمائة وصدقة الالف وان كان صدقة في القضاء كذا في البحر الرائق
ولو ان الامر محدد القضاة فاقام المأمور ببيعة على القضاء يرجع بذلك على الامر ورجع الدين غايث قبلت
يلتفت حتى لو حضر والكر القضاة لا يلتفت الى ان كان كذا في الحبيب ولا يجوز ان يكون الواحد وكيل للطلب
في القضاء وكيل للطلب في لا يقتضا كذا في للبشر واذا دفع الوكيل المال بغير بيعة ولم يكن بركة فلا
قربان عليه الا ان يكون الموكل قال لا تدفع الا بشرط فدفعت بغير شرط كان ضامما فان قال الوكيل قد سلمت
فوجدت طالب ولم يكن للوكيل شرط كذا الوكيل برباغة الثمن اذا خلف عليه كذا ولو قال الموكل لا تدفع
الا بغير من فلان فدفعت بغير شرطه فوجايش كذا في الهوي والله يؤخذ اذا دفع ماله الى رجل ليقضي دينه
وقال له المالك فادفع هذا المال الى فلان فقامت له علي وحده التمسك فدفعت ولم يأخذ المسك فلا ضمان ولو
كان قال لا تدفع هذا المال حتى تأخذ المسك فدفعت قبل اخذ المسك فهو ضمان كذا في الذريعة واذا دفع الرجل
الف درهم فقال ادفعها الى فلان فقامت عليه فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي
الالف التي احتسبها عند الى الموكل ويكون مستطوعا ووجه الاستحسان ان مقتضى الامر تحصيل البراءة
لنفسه ولا فوق في هذا المقصود بين الالف المدفوعة الى الوكيل وبين مبلغ من ماله الموكل كذا في المبسوط
دفع الى رجله وراهم ليقضي بها دينه فلان يتراف الطالب او دفع عن الاشراف ففعل الوكيل في حال رفته
وقالت الطالب على الردة ان علم من القضاة ان دفعه اليه لا يجوز فهو ضمان كذا دفع الوكيل وان لم يعلم ذلك
فلا ضمان عليه ويصير بعهده عند لان هذا يشبهه على كثير من القضاة فكيف لا يشبهه على القضاة كذا في
الوافقات في بابها لو كان له بسلامة الواو في نوادر من سماعه عن محمد بن ابراهيم فلا ضمان فقامت
بمران الامر ففعل الطالب ماله من المأمورة فقام المال اليه فان المأمور يرجع بما دفع على القضاة لا يرجع به
على الامر فقد ثبت الغرر لدفع الامر حتى لم يثبت للمأمور حتى الرجوع على الامر ولو شرط علم المأمور
بغير الامر ودفعه في المسئلة في وكالة الاصل وشرط علم المأمور بدفع الامر وان اقام المأمور ببيعة
على انه كان قضاة بجنة الامر قبل اداء الامر فلا دفع ان يرجع بماله ان شاء على القضاة وان شاء على
الامر كذا في الحبيب المأمور بقضاء الدين اذا اقرضه امره يرجع بماله امره ولو قضي له ديما
امر به يرجع بماله كذا في الذريعة فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي
ان يملكها غريمه فاعطاه المأمور غير ما من عند او باعة فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي
فقامت بغيرها فقد اطلعت بجايش ولا يكون مستطوعا فيما ادي وان دفع اليه غلاما وقال بعه واسط فلانا
فغنه فقامت له بجايش فاعطاه من عنده رجل من الغلام قبل ان يبيعه فقامت له بجايش فغناه بغيره الغلام
فقد استطوع في هذا كذا في الحبيب امر به بان يقضي دينه الذي لفلان عليه فقامت له بجايش فغناه بغيره الغلام
ليرجع عليه فقال الامر لا تأخذ ما كان فلانا عليه من ولا امرتك ان تقضي له ولا تدفع فقامت له بجايش فغناه بغيره الغلام
له الدين غايث فاقام المأمور ببيعة على الدين والامر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضي بالمائة في الامر
للغايث وبالجوع على الامر وان كان صاحب الدين غايث كذا في القتاوي القمري اذا دفع الى رجل ما لا يدفع
اليه رجل فذكر انه قد دفع اليه وكذا في الامر والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه من الغلام
والقول قول الامر انه لم يقض ولا يسقط دينه حتى الامر ولا يجب اليه عليه صاحبها وما يجب على
الذي كذبه دون الذي صدقة فان صدق المأمور في الدفع فانه يجلس لا اعتبار له ما بينه فان خلد لبيعة
دينه وان نكل بسقط وان صدق الامر انه لم يقضه وكذا في المأمور فانه يجلس المأمور رخصة لقد دفعه
اليه فان خلد بوجايش وان نكل لزمه ما دفع اليه وكان المال مضمونا على رجل كالمستوفى في يد القاصب
او الدين فاسر صاحب الدين او المستوفى سمعان يدعها الى فلان فقال المأمور قد فعلت كذا وفعلت
فلا تفرق بين لا يصدق المأمور على الدفع الا ببيعة الا اذا صدقة الامر في الدفع فحينئذ يبرأ
من الضمان ولا يصدق ان على القضاة والقول قوله انه لم يقض مع يمينه ولو كان الامر المأمور
انه لم يدفع وطلب المأمور ببيعة على العلم ما يعلم انه دفع فان خلف احد من القضاة
وان نكل بسقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي ولو كان المكاتب بين الرجلين وكيل بدين

فضيف اليه فقامت له بجايش فاقام المأمور ببيعة على الدين والامر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضي بالمائة في الامر
للغايث وبالجوع على الامر وان كان صاحب الدين غايث كذا في القتاوي القمري اذا دفع الى رجل ما لا يدفع
اليه رجل فذكر انه قد دفع اليه وكذا في الامر والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه من الغلام
والقول قول الامر انه لم يقض ولا يسقط دينه حتى الامر ولا يجب اليه عليه صاحبها وما يجب على
الذي كذبه دون الذي صدقة فان صدق المأمور في الدفع فانه يجلس لا اعتبار له ما بينه فان خلد لبيعة
دينه وان نكل بسقط وان صدق الامر انه لم يقضه وكذا في المأمور فانه يجلس المأمور رخصة لقد دفعه
اليه فان خلد بوجايش وان نكل لزمه ما دفع اليه وكان المال مضمونا على رجل كالمستوفى في يد القاصب
او الدين فاسر صاحب الدين او المستوفى سمعان يدعها الى فلان فقال المأمور قد فعلت كذا وفعلت
فلا تفرق بين لا يصدق المأمور على الدفع الا ببيعة الا اذا صدقة الامر في الدفع فحينئذ يبرأ
من الضمان ولا يصدق ان على القضاة والقول قوله انه لم يقض مع يمينه ولو كان الامر المأمور
انه لم يدفع وطلب المأمور ببيعة على العلم ما يعلم انه دفع فان خلف احد من القضاة
وان نكل بسقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي ولو كان المكاتب بين الرجلين وكيل بدين

فصل في الوكيل بقبض العين الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل بالقبض بغير
حق ان من وكل وكيل بقبض عين له فاقامه واليد البيعة ان الموكل باعة اياها وقه الامر حتى يحضر الغايث
استحسانا ببيعة الوكيل بقبض العين على البيع وكذا اذا اقامت المائة البيعة على الملاقاة او العدا والامة
على الغنا في على الوكيل بقبضه فقبل في قصره حتى يحضر الغايث استحسانا فانه وكذا العتق والطلاق
هكذا في السراج القهاج وكل انسا فاقض بغيره بجايش فاقض بغيره بجايش فاقض بغيره بجايش فاقض بغيره بجايش
المستوفى بقبض البيعة فان كان الوكيل بقبض العين فاستحسانا ببيعة الوكيل ان يحضر المستوفى بقبض البيعة
كذا في الذريعة اذا اولا رجلا بقبض مائة له في يد رجل آخر فقال الذي في يده قد دفعته الى الموكل فالقول قوله
وكذا لو قال دفعته الى الوكيل فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي
المؤدع امره فلا تاعين الف درهم ففعل لا يرجع على الامر الا بالشرط كذا في الهوي فوجايش كذا في الهوي
فقامت له بجايش فاقام المأمور ببيعة على الدين والامر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضي بالمائة في الامر
للغايث وبالجوع على الامر وان كان صاحب الدين غايث كذا في القتاوي القمري اذا دفع الى رجل ما لا يدفع
اليه رجل فذكر انه قد دفع اليه وكذا في الامر والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه من الغلام
والقول قول الامر انه لم يقض ولا يسقط دينه حتى الامر ولا يجب اليه عليه صاحبها وما يجب على
الذي كذبه دون الذي صدقة فان صدق المأمور في الدفع فانه يجلس لا اعتبار له ما بينه فان خلد لبيعة
دينه وان نكل بسقط وان صدق الامر انه لم يقضه وكذا في المأمور فانه يجلس المأمور رخصة لقد دفعه
اليه فان خلد بوجايش وان نكل لزمه ما دفع اليه وكان المال مضمونا على رجل كالمستوفى في يد القاصب
او الدين فاسر صاحب الدين او المستوفى سمعان يدعها الى فلان فقال المأمور قد فعلت كذا وفعلت
فلا تفرق بين لا يصدق المأمور على الدفع الا ببيعة الا اذا صدقة الامر في الدفع فحينئذ يبرأ
من الضمان ولا يصدق ان على القضاة والقول قوله انه لم يقض مع يمينه ولو كان الامر المأمور
انه لم يدفع وطلب المأمور ببيعة على العلم ما يعلم انه دفع فان خلف احد من القضاة
وان نكل بسقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي ولو كان المكاتب بين الرجلين وكيل بدين



فصاها بئالهي فلاذ ولم يقل علي ان كان علي فلان في هذا الجائز وهو مؤدي عن فلاذ منطوع كذا في الذخيرة
 الوكيل ببيع الجارية اذا باعها بالغد من ههنا كذا في المشتري فادى المشتري فبعت ذلك انه اشتراها علي
 انها كاتبة او حبانة او علي انها بكر ولم يجدها كذلك وكذا في البايع وسدقة الامر لم يفتن البيع بافتداه
 الامر ولو ادعى المشتري ان البايع شرط له الحياء لثلاثة ايام وانه قد تفتن البيع وهو في الثلاث لم يجد البايع
 ان يكون شرط له الحياء واقربه الى مؤلفي القاعني بر الجارية علي الامر واخذ المشتري الثمن من الامر وكذلك
 لو لم يفتن المشتري الجارية حقة وحدها شيئا فتقال المشتري شرط في البايع انها بكر وموجة فثابتا فلا حاجة
 لي فيها وقد تفتن البيع وكذا في البايع فيما ادعى من المشرط او سدة الامر فالجارية للامر يعني له لها
 وياخذ المشتري الثمن من الامر وكذلك لو ادعى قبل القبض انه شرطها انها حبانة او كاتبة ولم يجدها كذلك
 كذا في الحبيب ولو وكله ببيع عدل في فباعه وفتنه المشتري ثم رد علي البايع غيثار الرؤية فقال
 الاسر ليس هذا عدلي قال قول قول الوكيل ولو باع الوكيل منه ثوبا ولم يبيع ما سواه حبان في قول اي
 حنيفة ولم يجز عندها ان كان يصر ذلك بالعدل كذا في المبسوط الوكيل اذا دفع قمقمه الى انسان
 لاسلحها بامر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يفتن هكذا في الظهيرية رجل دفع الى رجل عشرة دراهم
 وامره ان يفتن في لها فانفقها الوكيل لم يفتن في عن الامر بعشرة دراهم من ماله لا يجوز ويكون مائما
 للعشرة ولو كانت الدراهم قايضة فامسكها الوكيل ونصدق من عنده بعشرة جاقا مستغسنا ويكون العشر
 له دفع الى رجل مالا وامره ان يفتن في ذلك المالا فنصدق الوكيل على ابن كبير الحبان في قولهم رجل
 امر وكيله ان يفتن في علي فلان بكذا اقبض من الحنطة التي في بيد الوكيل وامر فلان ذلك الوكيل ببيع الحنطة
 فباعها بيقوف البيع علي اجانة الموكل ولا يفتن بوكيل فلان اياه بالبيع لان العقد لا يفتن قبل القبض كذا
 في فتاوي قاضي خان اذا قال لعبيره اتفق علي فانفق مبيع علي الامر وان لم يشرط الرجوع وكذا اذا
 قال اتفق علي اولادي فانفق كان له ان يرجع عليه وان لم يشرط وفي نوادر ابن سماعه عن محمد امر رجلا
 ان يفتن علي اهل كل شهر عشرة دراهم فقال اتفقت وكذا في الامر فان زاد المأمور بيمين الامر خلفه القاعني
 بالله ما تعلم اتفق علي اهل كل شهر كذا كذا في الحبيب الوكيل بالامر فافتن الغاسنه وقال المقرض
 قد دفعها اليه وانكر الموكل قال الحمد القول فقد الموكل وقال ابو يوسف القول قول الوكيل وكذا بان يثبت
 عبدة او يفتن بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت فانكر الموكل ذلك قال محمد يسمع قول الوكيل في الكتابة
 لانه لا منقعة فيها ولا يسمع في قبض بدل الكتابة لانه منقعة فيه ولعامة في كتابه بغير ابيات الكتابة فبقت
 بدل الكتابة ودفعت اليك فهو مستدق لانه امين كذا في محييط الرخيه في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا
 مربيين دنا مؤنة فوكل رجلا وقال له اذهب هذه الدراهم وادفعها الي ابني واجني ولم يبين شيئا
 هذا اخذ الوكيل ولا يحل له ان ينفق ذلك في الوربة وانما دفع الي الغراء كذا في خزنة المقتين وفي
 المنتقى امره ان يفتن من مديونة الغافيت صدق فتصدق بالغافيت ببيع علي المديونة حبان مستغسنا
 كذا في البحر الرائق روي المختار عن ابي يوسف في رجل دفع الى رجل عبدا لم يفتنه فلم يعتقه حتى سال
 مؤلفي العتد محمد ان يكون دفع اليه العتد مراعته فاعتقه باطل كذا في الظهيرية كثرى بحالا وحمل
 الموالات عليهما الي بلخ وامر الحال بان يسلمها الي وكيله ويقبض كرامته فقبض الوكيل الموالات وادى
 لقبض الكراء فامتنع عن اداء الباقي ان كان لصاحب الموالات دين علي الوكيل وهو مقر بالدين والامر بقبض الكراء
 اجبر علي دفع الباقي وان انكر الامر فللمحال انه يجلعه بالله ما يعلم انه امره بالقبض وان لم يكن له دين
 لا يجب كذا في خزنة المقتين الوكيل يحد ما قبل الوكالة اذا قال لعنته بره في لي باء او قال انا بري من هذه
 الوكالة او قال كذا اقتادم بوكيلي وكان ذلك محض من الموكل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية

بسم الله الرحمن الرحيم
 وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 لله وحده وبيده الجبر
 الثاني من اول
 كتاب الدعوى
 وانتهى
 بالبرهان

